



مجلة

مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

السنة الثانية - العدد السادس ١٤١٩ هجرية - ١٩٩٨ ميلادية

مجلة
مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

السنة الثانية - العدد السادس ١٤١٩ هجرية - ١٩٩٨ ميلادية

مَجَلَّة

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الأستاذ الدكتور / **إبراهيم عبد الله** رئيس جامعة الأزهر

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / **محمد عبد الله** مدير المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

وحكذا تتوالى أعداد المجلة لتضيف في كل عدد منها أدلة قوية على أن الإسلام دين الحياة، فما هو المجال الاقتصادي والذي لاغنى عنه لكل إنسان نتناوله أصول الإسلام من قرآن وسنة في تنظيم شامل ومناسب لكل الظروف والأحوال مهما تغيرت على مر الزمان وهذا ما وعاه سلف الأمة من علمائها الأفاضل فاجتهدوا وأعملوا عقولهم استناداً إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأفرزوا فكراً غزيراً ومتنووعاً، وما هم باحثوا اليوم يتناولون العديد من القضايا الاقتصادية المعاصرة من منظور إسلامي.

وحيث أن العلم تراكمي

وأن الفكر هو أعمال العقل في العلوم للوصول إلى المجهول

لذلك فإن أى بحث علمي في قضية ما لا يبدأ من الصفر، وإنما يستند إلى التراكمات السابقة حول هذه القضية وإلى المعلوم منها مما سبق إفرازه فكرياً

لكل ما سبق نجد في عددنا هذا مجموعة من البحوث والمقالات تتناول بعض القضايا المعاصرة خاصة ما يتعلق بالنقود وما يرتبط بها من أمور مثل التضخم، والمتاجرة بالعملات، ثم بحوث أخرى تتصل بالتسويق وضبطه في إطار أحكام وتوجيهات الإسلام.

وإلى جانب ذلك ظهر في العدد الأبواب الثابتة الأخرى في المجلة.

وكل ذلك يؤكد حقيقة يحاول البعض إنكارها وهي: أنه يمكن القول

بوجود اقتصاد إسلامي علماً ونظاماً يقوم على ترشيد السلوك الإنساني في

مجال المعاملات المالية معياً نحو تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الموارد التي خلقها الله للإنسان لكي يحيا في هذه الدنيا ويكسب رضا الله وثوابه في الآخرة.

وأخيراً نكرر دعوتنا إلى السادة الباحثين للإسهام في تحرير هذه المجلة مع دعائنا إلى الله عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه خير الإسلام والمسلمين.

والله الموفق

مدير المركز

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

رئيس التحرير

الحوت الرئيسة

المضاربات على العملة

ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها

مع تعقيد من منظور إسلامي

دكتور / شوقي أحمد دنيا (*)

من الظواهر التي يمكن اعتبارها بحق إحدى خصائص عصرنا الحاضر، وفي الوقت ذاته إحدى كبر سوءاته، ثم هي فوق ذلك تتربع بجوار قلة معها على عرش أعداء استقراره وازدهاره ومواصلة تحقيقه لمستهدفاته، من انجاز التقدم، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بل والمتواصلة، ظاهرة المضاربات في العملات وما يدور في فلكها من مضاربات في الأوراق المالية.

تلك الظاهرة التي كان من ورائها مؤسسات وأشخاص فاقت قدراتهم كل ما يتصور، وباتت الحكومات حتى القوية فيها لا تزيد على أن تكون العوبة في أيديها. لقد أسهمت بقوة في تحويل دول بأسرها، وليس مجرد شركات ومؤسسات إلى الفقر بعد الغنى وإلى التدهور بل وما يقارب الإنهيار بعد التقدم والازدهار. ماذا عن هذه الظاهرة؟ وماذا يملك الاقتصاد الإسلامي لمواجهتها؟ في هذا البحث إجابة عن ذلك، إن لم تكن كاملة فعسى أن تكون كافية مقنعة.

تمهيد:

للعلة أو للنقود^(١) قيم متعددة أشهرها وأهمها ما يعرف بالقيمة الحقيقية للنقود، وما يعرف بالقيمة الخارجية أو سعر الصرف. ومعروف أن القيمة الحقيقية للنقود تعنى قوتها الشرائية لآء السلع والخدمات، واستقرار هذه القيمة من الأهمية بمكان، لما لذلك من آثار بالغة الخطورة على كافة الأصعدة. ولذلك مجال واسع للبحث والدراسة ليس ما نحن بصدد الآن، وإنما مقصدنا القيمة الخارجية للعملة، وما تتعرض له من تقلبات عنيفة تعصف عصفاً مدمراً بكل جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن المعروف أن المضاربة على العملة تعد من أهم وأخطر مسببات هذه التقلبات في القيمة الخارجية للعملة.

وفي هذه الورقة نعرض بقدر كبير من الإيجاز والبساطة لأهم المحاور المتعلقة بعملية المضاربة على العملة، مع بيان ما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الإسلامي من عطاء ثرى في هذا المجال. والموضوعات الرئيسية التى تدور حولها هذه الورقة تتمثل فيما يلى:

أولاً: التعريف بالقيمة الخارجية للعملة وكيف تتحدد.

ثانياً: المضاربة على العملات - أبعاد رئيسية.

ثالثاً: آثار المضاربة على العملات.

رابعا: وسائل مواجهة المضاربة على العملة.

خامسا: موقف الاقتصاد الإسلامي من هذه القضية.

أولاً: التعريف بالقيمة الخارجية للعملة

لكل عملة وطنية قيمة داخلية تتحدد من خلال علاقتها بالسلع والخدمات الوطنية، ولها كذلك قيمة خارجية تتحدد من خلال علاقتها بالعملة الخارجية. وطالما نحن أمام قيم تبادلية فنحن بالضرورة في رحاب الأسواق، والسوق الذى تتحدد فيه القيمة الخارجية للعملة يعرف بنسوف الصرف الأجنبى. وكشأن أية سلعة تتحدد قيمتها من خلال محددات معينة تحكم عملية الطلب والعرض عليها فكذلك الحال في النقود، حيث تتحدد قيمتها الخارجية في سوق الصرف الأجنبى من خلال عدة محددات تحكم عملية الطلب والعرض بالنسبة لهذه العملة. وأى اختلال في أى محدد من هذه المحددات يحدث تقلباً في قيمة العملة هبوطاً أو ارتفاعاً عنيفاً، كان أو خفيفاً.

وفيما يلي كلمة عن مفهوم القيمة الخارجية للعملة، وعن أساليب تحديدها، وعن سوق الصرف الأجنبى، وعن محددات الطلب والعرض على هذه العملة في هذا السوق.

١- مفهوم القيمة الخارجية للعملة^(١): بعيداً عن التعقيد الفنى يمكن القول إن القيمة الخارجية للعملة هي قوتها التبادلية إزاء العملات الأخرى. أو هي بعبارة أكثر وضوحاً عدد الوحدات من العملة الخارجية التى تتبادل بوحدة واحدة من العملة الوطنية. ففي مصر مثلاً نجد القيمة الخارجية للجنيه المصري ثلث دولار أمريكي و ١,١ من الريال السعودي، وهكذا. والبعض ينظر لها من الجهة المقابلة فيرى أنها عدد الوحدات من العملة الوطنية التى تتبادل بوحدة واحدة من العملة الأجنبية. وفي النهاية آمال واحد. والتعبير الشائع عن هذه القيمة في دنيا الاقتصاد هو "سعر الصرف".

٢- أساليب تحديد القيمة الخارجية للعملة^(٣): في ظل نظام النقد

الورقي المعاصر يتحدد سعر صرف العملة أو قيمتها الخارجية من خلال ثلاثة أساليب؛ الأسلوب الإداري والأسلوب الحر والأسلوب الحر الإداري، فهناك التحديد من قبل الدولة وهناك التحديد من قبل السوق وتفاعل قوى العرض والطلب وهناك التحديد من قبل السوق مع تدخل الدولة عندما تجد أوضاع معينة. فقد تحدد الدولة لعملتها قيمة خارجية معينة لا تتغير إلا بتغيير من قبل الدولة نفسها، ولا يعني ذلك التثبيت المطلق للدائم لسعر الصرف، فقد توجد مرونة تضيق أو تتسع في حركة سعر الصرف الإداري، ونحن مع هذه المرونة والاهتمام بها، وقد تترك الدولة للسوق وقوى العرض والطلب الحرية الكاملة في تحديد القيمة الخارجية لعملتها، وهو ما يعرف في لغة الاقتصاد حالياً بالتعويم الحر أو المطلق، ومعنى ذلك أن قيمة الجنيه رهينة قوى العرض والطلب عليه، شأن أية سلعة.

وقد تترك الدولة لقوى السوق أن تمارس هذه المهمة لكن مع شيء من التوجيه والإدارة والتدخل، وهو ما يطلق عليه التعويم المدار أو الموجه. أي أنه إذا حدث اختلال قوى بين قوى العرض والطلب لسبب من الأسباب تدخلت الدولة بما لديها من وسائل في السوق معززة من القوة التي أنهارت، حفاظاً على استقرار سعر الصرف أو القيمة الخارجية للعملة، داخل حدود عليا ودنيا، هي بدورها متحركة من حين لآخر في ظل ما تراه الدولة صالحاً داخل الظروف المستجدة.

ويلاحظ أن التعويم الكامل نادراً ما يوجد من الناحية العملية^(٤). والتسجير الحكومي كان شائعاً في فترات سابقة لكنه الآن أخذ في الانحسار

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

بقوة، بحيث لم يعد له وجود في غالبية الدول. والذي يشيع اليوم هو ما يعرف
بالتعويم المدار.

٣- سوق الصرف الأجنبي: هي سوق لمختلف العملات الوطنية، وسعر
الصرف هو الثمن في هذه السوق. معنى ذلك أن البضاعة المعروضة للبيع
في هذه السوق هي عملات وطنية، وهي كذلك البضاعة المطلوبة للشراء.
بالاختصار إنها سوق تباع فيها وتشتري العملات بعضها ببعض. ولهذه
السوق خصائص فريدة تميزها عن بقية الأسواق، من حيث المتعاملين فيها،
فمعظمهم مؤسسات مالية، ومن حيث مكاتها، فهي لا توجد في مكان معين في
العالم بل هي موجودة في كل بقاع الأرض، وهي رغم انتشارها الكوني
الواسع متصلة اتصالاً وثيقاً بحكم ثورة الاتصالات، فما يجري في جزء منها
في أقصى الشرق يعيشه في التو واللحظة من في الغرب، كذلك فهي متصلة
زمانياً، فهي عاملة طوال الأربع والعشرين ساعة، على مدار اليوم كله، وقبل
أن تغلق أبوابها في الشرق تكون قد فتحت في الغرب^(٥). ثم أن البضائع
المتداولة فيها «العملات» لم تعد تنقل مادياً وإنما هي ومضات كهربائية عبر
الأجهزة البالغة التطور، وهي أكبر سوق في العالم، حيث يربو حجم التعامل
اليومي فيها عادة على التريلون والنصف دولار^(٦). ومعظم صفقاتها في النقد
الأجنبي هي صفقات آجلة. ويدخل هذه السوق العديد من الأسواق والتي
تتعامل كلها في العملات، ومن أشهر هذه الأسواق الداخلية السوق الفورية
والسوق الآجلة^(٧). السوق الفورية Spot Market تشمل جميع المعاملات

(٥) وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ يعادل الناتج القومي الإجمالي في ألمانيا، كما يساوي أربعة أضعاف
ما يتفقه العالم سنوياً على البرول.

التي يتم فيها تبادل العملات في الحال طبقاً للسعر السائد في السوق حال إتمام الصفقة. والسوق الآجلة Forward Market تشمل المعاملات التي يتم فيها الاتفاق على سعر الصرف في الحال على أن يكون تسليم العملات في وقت لاحق، يتراوح عادة بين شهر وستة أشهر.

وعادة ما يختلف سعر الصرف الآجل للعملة عن سعرها الفوري بالزيادة أو النقص، وقد يتساويان. ويتوقف تحديد السعر الآجل للعملة على أسعار الفائدة لكلتا العملتين.

وعادة ما يستخدم المضاربون السعر الآجل مع السعر العاجل، حماية وتحصيناً ضد مخاطر المستقبل. والغالبية العظمى من حجم هذه الصفقات اليومية تتم بدافع المضاربة وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وليس بغرض تسوية فاتورة التجارة الدولية أو بدافع الاستثمار طويل الأجل.

٤ - **محددات السعر الخارجي للعملة في سوق الصرف الأجنبي.** كى نتعرف على أسباب تقلبات القيمة الخارجية للعملة علينا أن ننظر في محددات العرض والطلب على هذه العملة، وأى اهتزاز أو تغيير في محدد من هذه المحددات ينجم عند تقلب في قيمة العملة؛ ارتفاعاً أو هبوطاً، ويمكن إجمال هذه المحددات فيما يلي.

أ - حركة التجارة الخارجية المنظورة وغير المنظورة "الصادرات والواردات الساعية والخدمية". معروف أن الصادرات تترجم في سوق الصرف بطلب على العملة الوطنية، فإذا زادت زاد الطلب على العملة والعكس صحيح. كما أن الواردات تمثل في سوق الصرف عرضاً للعملة الوطنية، فإذا زادت زاد عرض العملة والعكس صحيح. ومبادئ نظرية السعر

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيد من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

تقول إنه إذا زاد الطلب مع ثبات العرض زاد السعر، وإذا زاد العرض مع ثبات الطلب قل السعر.

وهكذا تلعب حركة التجارة الخارجية دوراً مؤثراً في سوق الصرف أو في قيمة العملة الخارجية؛ هبوطاً وارتفاعاً. ومعنى ذلك أن أية هزة في الميزان التجارى تحدث تقلباً في قيمة العملة الخارجية. ومن ثم فإنه مؤشر طيب لما يمكن أن تكون عليه هذه القيمة مستقبلاً، فكلما كان هناك فائض في هذا الميزان فلا يخشى على العملة من هبوط قيمتها في سوق الصرف، وعندما يتباطأ هذا الفائض أو يتحول إلى عجز فإن ذلك يعتبر نذيراً بما قد تتعرض له قيمة هذه العملة من ضغوط مستقبلاً.

وقد كان هذا المحدد في الماضى يلعب دوراً رئيساً في تحديد سعر العملة وفي سوق الصرف لكنه الآن فقد هيمنته وتخلى عنها للمحددات الأخرى.

ب - حركة رؤوس الأموال الدولية. وبهذا الصدد ميز رجال المال والاقتصاد بين حركات قصيرة لرؤوس الأموال لا تتجاوز مدتها السنة وحركات طويلة لها تتعدى العام. ومما تجدر ملاحظته أن النوع الأول له الغلبة اليوم في عالمنا الاقتصادى. ويعتبر بضميمة عامل المضاربة المحدد الرئيسى لقيمة العملة الخارجية. ومن المعروف أن الطلب المتزايد على رؤوس الأموال الأجنبية معناه المزيد من العرض للعملة الوطنية وبالتالي المزيد من الضغط على قيمتها الخارجية، ثم إن الحركات السريعة وكذلك البطيئة، لكن السريعة أخطر بكثير هى الأخرى تحدث مزيداً من عرض العملة الوطنية، ومن ثم تعرض قيمتها للانخفاض. وهكذا نجد أن توقف أو

تدنى دخول رؤوس الأموال الأجنبية مع الطلب عليها وأيضاً سداد هذه الديون وفوائدها كل ذلك يمثل ضغطاً على سوق صرف العملة. وباختصار فإن قدوم رؤوس الأموال يتضمن طلباً على العملة، كما أن خروجه يتضمن عرضاً لها. والمشكلة أنه في معمة الإلحاح على قدوم رؤوس الأموال الأجنبية قد يحدث إنخفاض أو تخفيض في قيمة العملة، إغراءً على تحقيق ذلك.

ج - عمليات المضاربة على العملات. أصبحت هذه العمليات في السنوات الأخيرة من أهم العوامل المحددة لعرض وطلب العملة، ومن ثم باتت مسئولة عن معظم ما يحدث في قيمتها من تقلبات، وخاصة التقلبات الهبوطية. وسندلي بمزيد من المعلومات حول هذا العامل في الفقرات التالية.

٥ - نماذج من نطاق التقلبات في القيمة الخارجية للعملات. في السبعينات والثمانينات أشارت المراجع^(٨) إلى ما كان يعتبر تقلباً عنيفاً في أسعار بعض العملات، ومن ذلك أن الاستيرليني انخفض في ٧٦ من ٢ دولار إلى ١.٥٥ دولاراً وفي ٧٧ صعد إلى ١.٩٧ دولاراً، وفي نهاية ٧٩ قفز إلى ٢.٤ دولاراً، وفي منتصف ٨٥ انخفض إلى ٢ دولاراً، وفي نهاية ٨٥ صار ١.٥٠ دولاراً. أما الين فقد قفز إلى ٢٦٥ ينًا للدولار وفي ٧٥ انخفض إلى ٣٠٠ ينًا وأكثر وفي ٧٨ وصل إلى ١٧٥ ينًا وفي خريف ٨٢ انخفض إلى ٢٧٥ ينًا وفي شتاء ٨٥ عاد إلى ٢٠٠ ين. هذه التقلبات التي كانت تعد عنيفة لا تمثل شيئاً أمام ما حدث ويحدث للعديد من العملات في التسعينات، لقد كانت التقلبات على مدار السنوات، واليوم أصبحت على مدار الشهور بل الأيام، وكان أقصى ما وصلت إليه ثلاثة أمثال، واليوم صارت أكبر من هذا بكثير، فمثلاً كان سعر الروبل الروسي في النصف الأول من

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيد من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

شهر أغسطس ٩٨ سبعة لكل دولار أمريكي، وقبل نهاية النصف الأول من
شهر سبتمبر من نفس العام هبط إلى ٢٤ روبلاً لكل دولار.
وفقدت الروبية الأندونيسية خلال ثمانية أشهر أكثر من ٨٠٪ من قيمتها
فكانت في يوليو ٩٧ ١/٢٤٠٠ أصبحت في فبراير ٩٨ بـ ٢٠٪ فقط ويراد لها
أن تصبح ١/٢٠٠٠٠

ثانياً: المضاربات على العملة(*) - أبعاد رئيسة

فى أيامنا هذه كثيراً ما يكون وراء صفقات استبدال العملات دافع المضاربة. فالمضاربون على العملات منتشرون فى كل مكان، يمارسون عملياتهم من خلال مؤسسات وتنظيمات، وأحياناً يمارسون ذلك بصفة فردية إذا ما وصلوا إلى درجة بالغة من القوة(**). وفيما يلى تقدم تعريفاً موجزاً بأهم أبعاد هذا السلوك المضاربى.

١ - تعريف المضاربة فى الفكر الاقتصادى الوضعى. يعرف الفكر الاقتصادى الوضعى المضاربة على السلع كما يعرف المضاربة على العملات وكذلك على الأوراق المالية. وجوهر العملية واحد وإن اختلف الموضوع، المضارب يختلف عن التاجر، وإن كان يجمع بينهما دافع الربح ودوافع أخرى، إن المضارب يشتري الشئ لمجرد أنه يتوقع أن يرتفع سعر هذا الشئ وعندئذ يبيعه فيحقق المكاسب. كما أنه يبيع الشئ لأنه يتوقع مزيداً من الهبوط فى سعره، فيتقضى الخسائر أو المزيد منها. وهناك أناس

(*) نأسف لاستخدامنا مصطلح المضاربة هنا مع أنه استخدام فى غير محله المعروف لغةً وشرعاً. لكنها الترجمة الرديئة الجاهلة للمصطلح الأجنبي (Speculation) علماً بأن فى لغته الأجنبية لا يعنى من بعيد أو قريب ما يعنيه مصطلح المضاربة فى لغته العربية. وإغنا يعنى المراهنة والمقامرة والمخاطرة التى لا تخضع لضوابط. وما دفعنا إلى هذا النهج مع علمنا بما فيه إلا تخاطب الناس بما يعرفونه، ومن ثم المزيد من التأثير. وأعرّف بأنها ضرورة وهى تقدر بقدرها. ونأمل أن تتجاوزها سريعاً ونسمى الأمور بأسمائها الصحيحة. فالحق أحق أن يتبع.

(**) وفى هذا الصدد كتبت المجلة الاقتصادية الأمريكية على صفحة غلافها عن المضارب الشهير سوروس الرجل الذى يحرك الأسواق.

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

ومؤسسات تحترف المضاربة متخذة منها حرفة ومهنة، بحيث صارت تعرف بها، فيقال مثلاً جورج سوروس المضارب العالمي الشهير في العملات^(٩). فالمضاربة لون من ألوان التجارة ذات مواصفات خاصة.

وهكذا يمكن تعريف المضاربة في العملة بأنها طلب العملة لذاتها لا لاستخدامها في سداد دين ما أو في شراء أصل ما، وإنما لان المشتري لها يتوقع ارتفاع سعرها هي مستقبلاً فيبيعها محققاً الأرباح، وهي أيضاً عرض العملة لهدف محدد هو تغطية الخسائر في الاحتفاظ بها حيث يتوقع هبوط قيمتها. ولذلك نجد بعض الباحثين يعرفها بأنها تحكيم زمني، أى بيع اليوم للشراء غداً أو شراء اليوم للبيع غداً^(١٠) ولم تعد المضاربة اليوم قاصرة على توقع ما يحدث، وإلا لكان الخطب نسيباً، ولكنها أصبحت عملاً مقصوداً وليس مجرد استفادة من فرصة متوقعة، إنها باتت خالقة للفرصة وليست منتظرة لها، قد تريد جهة ما أو مؤسسة ما تحقيق هدف معين فتشجع في السوق أن السعر سيهبط أو يرتفع حسبما يتفق ومصحتها ثم تتدخل ممارسة البيع أو الشراء. فتحدث في السعر ما تريده، ضاربة بعرض الحائط ما يترتب على ذلك من مضار ببعض الأشخاص أو الفئات أو المجتمعات، وإذا كان ذلك يحدث كثيراً في المضاربات في السلع فهو يحدث أكثر في الأوراق المالية، ويحدث أكثر وأكثر في العملات، لما لها من طبيعة خاصة تتميز بها عن بقية السلع، وهي عدم وجود أساس ثابت يحكم مستوى سعرها العادي بينما نجد في السلع الأخرى نفقة الإنتاج، وبالتالي تقلبات قيمتها مرنة إلى حد كبير. ومن المعروف أن هناك ما يعرف بالمضاربين على الهبوط Bear فهم يتوقعون الهبوط أو يصنعونه فيبيعون، وعندما تهبط الأسعار بالقدر المغري

يعودون فيثبتون، لمعرفتهم بأن السعر سيرتفع مستقبلاً، حيث الهبوط كان مؤقتاً، بل ومفتعلاً في كثير من الحالات.

كما أن هناك مضاريين على الصعود Bull يتوقعون الارتفاع أو يصنعونه فيثبتون، ثم يعيدون البيع عندما يرتفع السعر بالقدر المغزى.

٢- خطورة المضاربة في العملات. من الواضح أن للمضاربة آثاراً سلبية مدمرة سنعرض لها في فقرة مستقلة قادمة لكن ما نقصده هنا هو الإشارة إلى أن عمليات المضاربة وخاصة في العملات لم تعد مجرد عمليات فردية صغيرة لا تحدث أثراً يذكر بقدر ما تستفيد مما يحدث بفعل عوامل أخرى، وإنما أصبحت من الضخامة بمكان من جهة، وتأخذ هي المبادرة صانعة في السوق ما تريد من جهة أخرى، وتمارس من خلال مؤسسات تنافس اليوم بقوة المؤسسات الإنتاجية، بل كثيراً ما تتغلب عليها وتجعلها طوع إرادتها. وقد هيا لها ذلك ضخامة الأرباح المحققة، وكذلك عدم تحملها تكاليف تذكر، كما أنها اخترعت من الأساليب والعمليات ما يغريها الاغراء الكبير على ممارسة ذلك السلوك، حيث المزيد من التحوط والحماية ضد المخاطر، وحيث الدفع الجزئي أو للصوري، وحيث التكرار السريع الخاطف في عمليات البيع والشراء، وغير ذلك من الصيغ والأساليب التي تشيع داخل بورصات العملة^(١)، يضاف إلى ذلك صعوبة سيطرة الدولة على قيمة عملتها في ظل الاتجاه السائد للتعويم حتى وإن كان موجهاً. وفي ذلك يقول مؤلفا فخ العولمة^(٢). «عبر البورصات والمصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي وصناديق معاشات التقاعد دخلت مسرح القوى العالمية طبقة

(*) هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم

المعرفة، الكويت، رقم (٢٣٨) جمادى الآخرة ١٤١٩ هـ.

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دينا

سياسية جديدة لم يعد بوسع أحد أياً كان، سواء كان دولة أو مشروعاً أو مواطناً عادياً التخلص من قبضتها، إنها طبقة المتاجرين بالعملات والأوراق المالية الذين يوجهون بكل حرية سيلاً من الاستثمارات المالية يزداد مسعة في كل يوم، ويقدرّون بالتالى على التحكم في رفاهية أو فقر أمم برمتها دونما رقابة حكومية تذكر» ص ٩٦.

كل هذا يجعل الربح عالياً من جهة والتكلفة منخفضة من جهة أخرى، وفي هذا ما فيه من الحافز على ممارسة هذه اللعبة، مهما كان فيها من مضار على بقية الأطراف. ويصور لنا مؤلف «لعبة النقود الدولية» صورة قد تكون بدائية بالنسبة لما يحدث اليوم قائلاً: «إن المضاربة الناجمة على العملات ذات ربحية عالية، فقد حقق المضاربون الذين اشتروا الدولار بالجنيه الاسترليني عند سعر التعادل ٢,٨٠ دولاراً قبل تخفيض نوفمبر ٦٧ ثم أعادوا شراء الجنيه عند سعر التعادل الجديد البالغ ٢,٤٠ دولاراً حققوا ربحاً قدره ١٦٪، وفي الشهور السابقة على رفع سعر المارك في سبتمبر وأكتوبر ٦٩ باع المضاربون الدولار ليحصلوا على المارك عند سعر التعادل أربع ماركات، وبعد رفع السعر اشتروا الدولار بسعر ٣,٦٧ مارك، محققين ربحاً قدره ٨٪. ومن الجدير بالملاحظة أن المضاربين حققوا هذه الأرباح في شهر أو اثنين، لذا فإن المعدل السنوي للربح يصل إلى ٥٠٪ أو ١٠٠٪.. وفي عالم تكون فيه معدلات الربح السنوي ٨ أو ١٠٪ هي الطبيعية فإن تلك المعدلات السنوية العالية للربح تجذب المغامرين»^(١٢). ومع ذلك فقد كبّدت الكثير من الخسائر مما ألحق الإفلاس بالعديد من البنوك.

٣- دوافع المضاربة. يعد الدافع الاقتصادي من أقدم الدوافع، ومن أهمها، سواء تمثل في جنى المزيد من الأرباح أو تفادي الكثير من الخسائر، واليوم ظهرت دوافع جديدة تشارك الدافع الاقتصادي خاصة بالنسبة للمؤسسات المضاربة العملاقة على المستوى الدولي، فتعزى عمليات مضاربة بالغة الضخامة اليوم إلى دوافع سياسية ودوافع أيديولوجية. مارستها دول - وإن من وراء ستار - ضد دول أخرى.

وأيضاً كانت الدوافع، ويفرض أن المضارب لا يصنع الفرصة وإنما يختتمها فإن عينيه هي عين الصقر في أفق السماء يترصد فرائسه منقضاً على الفريسة السهلة الثمينة، إنه يراقب الأوضاع السياسية والأوضاع الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية مراقبة وثيقة، فإذا ما كانت دلالات هذه الأوضاع إيجابية أقبل على شراء العملة، متوقعاً المزيد من الازدهار، وإن كانت سلبية أقبل على البيع متوقعاً المزيد من الضغوط. ولنتستمع إلى صاحبى «فخ العولمة» يحكيان لنا ما يقوم به المضارب الأمريكى الشهير ترنت "هو يزور أهم أسواق ومناطق العالم نمواً ما بين خمس وعشر مرات في السنة، ولمدة تتراوح ما بين أسبوع وأسبوعين، وذلك قصد الحصول على معلومات عن كل نواحي الحياة الاقتصادية هناك. ونادراً ما يوصد باب في وجهه، فرجال الصناعة وممثلو الحكومات والمصارف المركزية على علم ودراية بالقيمة التى لا تثمن لمثل هذا "المجاهد" من أجل تدفق رأس المال عبر الحدود والقارات. ولا يسعى ترنت في أحاديثه للحصول على أرقام أو تنبؤات تقوم على الرياضيات. فحسب ما يقوله، فإن (الاحصائيات متوافرة في أجهزة الكمبيوتر) إن المهم هو الجو العام، هو التوترات والصراعات الخفية. ولذا فعليك بالتاريخ دائماً وأبداً، فمن درس تاريخ بلد من البلدان دراسة جيدة

سيكون بوسعه التنبؤ على نحو أفضل عما سيحدث عند اندلاع الأزمات»
ص ١٢٢.

ومعنى ذلك أن هناك ظروفاً وأوضاعاً تعتبر مغرية وجذابة للقيام بعملية المضاربة على العملة، وخاصة فيما يتعلق بالمضاربة على الهبوط. ومن المهم الإشارة إلى رؤوس أهم هذه الإغراءات حتى نراقبها الدول الحريصة على تجنب عملاتها أكبر قدر ممكن من المضاربات عليها.

وقد أسهمت الأزمات المالية الحادة التي تعرضت لها بلدان عديدة في أيامنا هذه، وفي غمراتها إنهازت القيم الخارجية لعملاتها، وكان لعامل المضاربة دوره البارز في ذلك، أسهمت هذه الأزمات في رصد العديد من هذه المغريات.

٤- إغراءات على المضاربة بالهبوط في العملات. لا ندعى أننا هنا سنحيط بكل هذه الإغراءات، وإنما هي الإشارة السريعة إلى بعض أهم هذه الإغراءات^(١٣).

(١) تدهور معدل النمو الاقتصادي. إذا سجل الاقتصاد القومي معدلاً مرتفعاً للنمو واستمر ذلك لسنوات متعددة ثم أخذ في التدهور بعد ذلك فإن هذا يعد نذيراً بأن عملة هذا البلد ستواجه قيمتها الخارجية المزيد من الضغوط. ويعد ذلك إغراء قوياً لدى المضاربين على الهبوط فيمارسون هذه اللعبة فيهبط سعر العملة بالفعل. وقد قيل على ألسنة بعض المحللين إن بؤادر الأزمة لدول جنوب شرق آسيا قد ظهرت منذ عدة سنوات ممثلة فيمالحق معدلات نموها من تدهور، فبعد أن وصل معدل النمو في هذه الدول إلى ٨٪ لعشرات السنين فمنذ عدة سنوات، أخذ هذا المعدل في التراجع الكبير، الأمر

الذى أندر بوجود خللٍ ما ومن ثم فهناك بوادر لحدوث ضغط على سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي هبوط سعر العملات الوطنية. وهذه فرصة سانحة أمام كل من يضارب على الهبوط في سوق صرف هذه العملات. وقد اغتتم هذه الفرصة العديد من الجهات والمؤسسات المضاربة.

(٢) تدهور وضع الميزان التجارى. الحالة التى عليها الميزان التجارى لأية دولة وتطور هذه الحالة هى ترجمة أمينة لما يمكن أن تكون عليه سوق الصرف الأجنبي لعملة البلدة محل الدراسة.

فإذا ما أظهرت تدهوراً ناجماً عن عقبات أمام التصدير أو ارتفاع معدل الواردات فمعنى ذلك وجود بوادر للضغط على القيمة الخارجية للعملة، حيث يتولد المزيد من العرض مع قلة الطلب، ولا شك أن وجود ذلك يخرى المضاربين على ممارسة لعبتهم في سوق صرف العملة الوطنية. والملاحظ أن الكثير من بلاد جنوب شرق آسيا قد حدث في موازينها التجارية تدهور منذ عدة سنوات، ناجم عن صعوبات كبيرة بدأت تظهر في طريق الصادرات، للعديد من الاعتبارات، والتى من بينها تشابه الصادرات إلى حد كبير في هذه الدول، ومن ثم المنافسة الشديدة على الأسواق الخارجية. وتعرض بعض الدول لمشكلات كبيرة^(١٣)، فقد وصل عجز الميزان التجارى لتايلاند في عام ٩٦ إلى ٨٪ من إجمالى الناتج المحلى.

(٣) ارتفاع وتزايد حجم المديونية الدولية وكذلك المحلية ولاسيما المديونية قصيرة الأجل، فمعنى ذلك أن هناك عبئاً قوياً ضاغطاً على تلك الدولة تمثل في ضخامة ما تقوم بتسديده من ديون وفوائد، ومن ثم المزيد من الطلب على العملات الأجنبية والمزيد من عرض العملة المحلية.

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيد من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

ويعتبر ذلك انذاراً بما يمكن أن تتعرض له العملة من تدهور، وهذا ما حدث قبل وقوع الأزمة في الكثير من دول جنوب شرق آسيا ويكفى أن ندرك أنه قد دخلت هذه الدول ما يوازي مائة بليون دولار من رؤوس الأموال الأجنبية في عام ٩٦ كما ورد على لسان المدير التنفيذي في صندوق النقد دكتور عبد الشكور شعلان في تصريح لصحيفة الأهرام القاهرية في ١٥/٢/١٩٩٨م. ومعنى ذلك تآكل الدعامة الواقية للنقد الأجنبي وتدهور مناعة العملة المحلية تجاه الهجمات المضاربة التي تنطلق من عقابها لحظة حدوث اهتزاز أو قرب اهتزاز في البورصة.

(٤) ضعف الجهاز المالي والمصرفي. أجمع الخبراء - على اختلافهم في تفسير الأزمة - على أن العامل المالي والمصرفي كان من وراء ما اجتاحت دول جنوب شرق آسيا من أزمة اقتصادية عاصفة.

وجوانب الضعف هنا متعددة، منها ما يرجع إلى طبيعة السياسات المالية والنقدية المطبقة، ومنها ما يرجع إلى فساد في الأجهزة القائمة، وضعف شديد في أجهزة الرقابة والمتابعة، وترتب على ذلك، وعلى غيره بذخ في الاقتراض، بغض النظر عن مدى جدوى المشروع، وعن ملاءة المقترض وعن جديته، مما أنتج بلايين الدولارات المعدومة على هذه المصارف، الأمر الذي اضطرها إلى المزيد من الاقتراض الخارجي والدخلي، مهما كانت الشروط القاسية. إضافة إلى ما كانت عليه أصلاً من شهية مفتوحة للاقتراض. وتفيد بعض التقارير أن نسبة الديون الرديئة إلى جملة القروض المصرفية في تايلاند حوالي ٢٠٪ وفي أندونيسيا حوالي ١٧٪ وفي كوريا حوالي ١٦٪ وفي ماليزيا حوالي ١٦٪.

(٥) الإسراف في الإنفاق وسوء تخصيص الموارد: هذه الوضعية هي الأخرى لاختلاف بين المحليين حول إسهامها البارز في وقوع الأزمة الاقتصادية الطاحنة. فقد طفحت على السطح ظاهرة نفشت في المجتمع، وشملت كلاً من القطاع الخاص والقطاع العام، وكلاً من رجال الحكم ورجال المال، إنها ظاهرة الإنفاق الذي فاق حدود البذخ، وتريع بجدارة على عرش ما يعرف بالترف، لقد ظهرت فنادق ما فوق خمسة نجوم. وكانت بعض هذه البلاد من أكبر البلاد استيراداً للسيارات الفارهة ولغيرها من السلع المظهرية باهظة الثمن، في الوقت الذي كان فيه الكثير من السلع والخدمات الأساسية غير متوافر.

لقد ارتفع معدل الاستثمار في هذه البلاد بشكل كبير، حوالى ٤٠٪ من الدخل القومي، ويتساءل أحد الخبراء عن مصادر تمويل هذه الاستثمارات الضخمة، إن الكثير منها كان تمويلاً خارجياً حوالى ١٠٠ بليون دولار في عام ٩٦ كما أن الكثير منها كان تمويلاً محلياً، والسؤال المهم ماذا عن حقيقة هذه الاستثمارات ومجالاتها؟ يكاد يتفق الجميع على أن معظمها كانت في مجالات غير إنتاجية مثل الأسهم والعقارات الفاخرة وفوق الفاخرة، وهذا استثمار غير حكيم، ويزداد الأمر سوءاً إذا ما كان تمويله بقروض قصيرة الأجل. وقد تمثل الاستثمار العقاري ليس في الإسكان الشعبي أو المتوسط ولكنه في الأبراج وناطحات السحاب وملاعب الجولف، وقد فاقت طاقة هذه المشروعات القدرة الاستيعابية للسوق المحلية وكذلك القدرة على التصدير فيما يمكن تصديره، وقد استنفذ جزء كبير من الأموال في تقديم رشاوى وعمولات من أجل الحصول على هذه التسهيلات المصرفية، والتي عرفت بقروض المجاملة. وبهذا فقدت هذه المشروعات القدرة على سداد ديونها،

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيد من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

الأمر الذي ولد إشاعة عدم الثقة والتي عمت أسواق الأوراق المالية
والصرف، فاندفع الناس في موجات متلاطمة للتخلص من الأوراق المالية
والعملة المحلية، وبذلك قُدت عملات هذه الدول ما يتراوح بين ٣٥٪ و ٦٠٪
من قيمتها خلال عام ١٩٩٧م.

(٦) ارتفاع معدلات التضخم. عندما تظهر الدلائل احتمال ارتفاع
معدلات التضخم في مجتمع ما فإن ذلك نذير ضغوط مستقبلية على قيمة
العملة الخارجية، أيا كان نظام تحديدها. فإما أن تضطر الحكومة لتخفيضها
وإما أن يقوم سوق الصرف بهذه المهمة، حيث الضغط على الميزان التجارى
وصعوبة التصدير وشراهة الاستيراد، وحيث الحركة المحمومة الداخلية
والخارجية للهروب من العملة واستبدالها بعملات أخرى مستقرة. والتاريخ
الاقتصادي الحديث للعديد من الدول ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية
شاهد على أن تعرض المجتمع لضغوط تضخمية يؤثر في سلوك المتعاملين
في سوق الصرف، الأمر الذي ولد بدوره المزيد من الضغوط على القيمة
الخارجية للعملة والتي خفضتها بشكل كبير. وهكذا يعتبر التضخم نذيراً بما
سيحدث لسوق صرف العملة، وهذه فرصة سانحة للمضاربين على الهبوط
فيبادرون بممارسة عملية المضاربة.

(٧) الفساد الحكومي والقلال السياسية. في كثير من هذه الدول التي
ضربتها الأزمة الاقتصادية شاع الفساد السياسى بصوره الذميمة العديدة،
وتحالف رجال الحكم مع الأصدقاء في عالم الأعمال، وقدموا لهم تسهيلات
سخية من بنوك الدولة، وحموهم من دفع ما عليهم من ضرائب، ومن سداد
ماعليهم من ديون وحقوق. فقام هؤلاء الأثرياء الجدد بأعمال القرصنة على

حد تعبير أحد المراقبين، إضافة إلى الحكم الفردي وإنعدام ظاهرة المشاركة السياسية، بل وإنعدام عملية الشورى، ومن باب أولى المتابعة الجادة والمساءلة الفعالة. ثم إن القلاقل السياسية والإضطرابات الداخلية ومع الدول المجاورة كل ذلك يولد عامل الخوف ويزعزع من عامل الأمان. وهذا قد أوجد ظاهرة النقود الساخنة Hot Money. والتي تتميز بسرعة الحركة وسرعة التبخر معاً. والتي تتحرك بشكل دائم من مكان لآخر سعياً وراء الربح السريع، وبالطبع فإن الذى يمارس ذلك بمقدرة هم المضاربون المحترفون.

هذه إشارة موجزة إلى ما يمكن اعتباره بيئة خصبة لقيام ونمو النشاط المضاربى في سوق الصرف الأجنبى. وهى إذا كانت بمثابة إغراءات للمضاربين فهى تحذيرات قوية للدول الحريصة على عملتها وعلى تماسك اقتصادها.

ثالثاً: آثار المضاربات في العملة

قبل أن ندخل في تناول الآثار المترتبة على النشاط المضاربى في العملة، ومدى تدميرها للعملة أولاً، وللاقتصاد القومى ثانياً، ولأوضاع المجتمع عامة ثالثاً أحب أن أشير إلى ما يطرحه الباحثون في هذا الصدد من تمييز بين نوعين من المضاربة، يطلقون على الأول المضاربة الاستقرارية وعلى الثانى المضاربة غير الاستقرارية. والتمييز بينهما يمكن توضيحه باختصار في كون المضارب في النوع الأول يقوم بالشراء عندما ينخفض السعر ويقوم بالبيع عندما يرتفع السعر، بينما نجد في النوع الثانى يقوم

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

بالشراء عندما يرتفع السعر، أملاً في استمرار الارتفاع ويقوم بالبيع عندما
ينخفض السعر، متوقعاً في ذلك استمرار الانخفاض.

ويلاحظ أن النوع الأول لا غبار عليه، بل إنه يحدث من الآثار الشيء
الجيد على سعر العملة دافعاً له إلى الاستقرار، فالشراء عند بداية الانخفاض
يوقف هذا الانخفاض. والبيع عند بداية الارتفاع يوقف أو على الأقل يقلل من
الارتفاع. إذن هي بالفعل مضاربة استقرارية. بينما نجد في النوع الثاني عملاً
اختلالياً يزيد من عدم الاستقرار، فعند بداية أو توقع الارتفاع يشتري فيحدث
الارتفاع ويزداد الاختلال، وعند بداية الهبوط أو توقعه يبيع فيحدث الهبوط
ويزداد الاختلال.

ومما يؤسف له أن النوع الثاني هو السائد والمسيطر حالياً في دنيا
المضاربات^(١٥). وهو الذي يولد المزيد من الآثار السلبية التي لا يقف مداها
عند الجوانب الاقتصادية بل تتعداها إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية. وفيما
يلى إشارة إلى بعض هذه الآثار.

١- تدهور القيمة الخارجية للعملة والذي يبلغ في بعض الحالات حد
الانهيار أو ما يقاربه، ومعنى فقدان العملة للكثير من قيمتها الخارجية تدهور
قيمة الأصول الاقتصادية العينية والمالية في الاقتصاد القومي، بحيث تنحاح
للجانب بأبخس الأسعار، لا سيما في ظل حرية الاستثمارات الأجنبية القائمة.
إن توقع هبوط سعر الشيء ناهيك عن افتعال هبوطه يؤدي فعلاً إلى
هبوطه، حيث الاقدام المتزايد على البيع ومن ثم المزيد من العرض. وقد
برهنت الأزمات المعاصرة على حدوث هذا الأثر، فوجدنا تدهوراً يصل إلى
حد الانهيار في العديد من القيم الخارجية للعملات. ووجدنا تسارعاً بالتخلص

في البداية من العملات المحلية وكذلك الأوراق المالية، فزاد الضغط على العملة فهبطت بشدة، وفي أثرها هبطت بشدة أيضاً قيمة الأوراق المالية المقومة بالعملية المحلية فدخل المضاربون بأثمان قد لا تصل إلى نصف القيمة، مستحذون بذلك على الأصول العينية لهذه الدولة بأبخس الأثمان.

٢- تدهور معدلات النمو الاقتصادي. فبعد أن وصلت إلى ١٠٪ سنوياً في دول جنوب شرق آسيا أصبحت الآن لا تتجاوز ٤٪ وبعضها صارت صفراً بل سالبة. ومعنى ذلك تدهور مستويات المعيشة، وحدوث حالة من الانكماش والركود. وإفلاس العديد من المؤسسات وتسيّد الملايين من قوة العمل وانضمامهم إلى جيش البطالة. فقد أغلق في أندونيسيا ١٦ بنكاً وفي تايلاند ٣٠ بنكاً. وتفيد بعض التقارير الواردة من دول جنوب شرق آسيا أن الأزمة الاقتصادية التي ضربتها قضت أو كادت على الطبقة الوسطى فيها. فملايين الأشخاص الذين عاشوا حياة أفضل من آباءهم وتعلموا بشكل أفضل وحصلوا على عمل أفضل عادوا من جديد ليعانوا كما عانى آباؤهم من قبل، وساعت ظروف معيشتهم من جديد، فالجوع وسوء التغذية وتدنى مستوى العلاج تزداد انتشاراً في هذه الدول. وقد وصل عدد العاطلين في صيف ٩٧ إلى خمسة ملايين شخص ويتوقع أن يرتفع الرقم إلى عشرين مليوناً مع نهاية العام الحالي. ويومياً يفقد حوالى ألفى شخص عملهم في تايلاند. وهكذا باتت الأزمة تهدد طبقة اجتماعية كاملة كان قد أوجدها النمو الاقتصادي السابق.

٣- تآكل الاحتياطيات الدولية وتعرية الاقتصاد ومن ثم تعرضه لمختلف التأثيرات الخارجية. وتزايد حدة المديونية الخارجية، فسحبت تايلاند من جملة احتياطياتها وقدره ٣٠ مليار دولار مبلغاً وقدره ٢٣,٤ مليار دولار في محاولة منها للحفاظ على قيمة عملتها، ومع ذلك فلم تصمد وتركت عملتها للتعويم.

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيد من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

وفي هونج كونج، هب بعض كبار الرأسماليين المحليين للدفاع ولدعم دولار هونج كونج وقد تحمل ثلاثة منهم في ذلك خسائر بلغت ٢ مليار دولار^(١٦). وقد ربت المديونية الدولية لدول جنوب شرق آسيا من صندوق النقد الدولي وحده من جراء هذه الأزمة على ١٢٠ مليار دولار. ومع هذه الضخامة بما تحمله من أعباء ثقيلة فلإنها عجزت حتى الآن عن إعادة الثقة في العملات والبورصات الآسيوية.

٤- مع سيادة حالة من الركود يشيع التضخم، ومن ثم نجد الركود التضخمي. وقد شاهدنا جميعاً كيف ارتفعت الأسعار المحلية بشدة عقب الأزمات التي ألمت بروسيا وبنول جنوب شرق آسيا.

ومن الناحية النظرية يمكن رد ما يحدث وحدث من تضخم في دول الأزمة إلى العديد من العوامل والاعتبارات والتي منها إنكماش العرض وارتفاع سعر الفائدة، وما قد يكون هنالك من تزايد الصادرات. إضافة إلى عامل التوقعات المتشائمة ومن ثم تكاليف على الشراء^(١٧).

٥- إضافة إلى ذلك فهناك ما يعرف بالآثار المعدية حيث لا تغف الأزمة بآثارها عند البلد المصابة، بل سرعان ما تنتشر في الدول الأخرى، لاسيما الدول المجاورة، كما حدث في انتشارها من تايلاند إلى بقية دول جنوب شرق آسيا، ثم تتسع دائرة انتشارها حتى تعم العالم كله. وذلك لما هنالك من ترابط وتداخل بين اقتصاديات الدول، وما هنالك من سوق دولية للاستثمارات، وخاصة قصير الأجل، وهي شديدة الحساسية لكل ما يحدث. وفي سوق الأوراق المالية والعملات تشيع نزعة القطيع. فالكل يفر طالما أن أحد الأفراد قد فر من عدوٍ ما، وسرعان ما يكون الفرار لمجرد الفرار،

ودونما وجود حيوان مفترس، بل ربما حركة عشب تجعل القطيع يفر هنا وهناك. وهكذا حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وغير المباشرة. وقبل أن نختم حديثنا عن الآثار المترتبة على المضاربة والتي أشرنا في عجلة إلى بعضها نجد من المهم علمياً وعملياً التنبيه على أن هذه الآثار السلبية تحدث من جراء التقلبات العنيفة في القيم الخارجية للعملة وخاصة منها ما كان ذا اتجاه هبوطي، وهو الشائع الآن. وهذه التقلبات تتولد عن العديد من العوامل بعضها ذو صبغة اقتصادية وبعضها ذو صبغة اجتماعية وبعضها ذو صبغة سياسية. وبعضها دولي المصدر وبعضها داخلي المصدر. وبالتالي فهي لا تقف عند حد عمليات المضاربة في سوق النقد الأجنبي، إن الوعي بذلك مهم في إجراءات الوقاية وفي إجراءات العلاج. ومع ذلك فإنه باتفاق الخبراء وذوى الاهتمام تلعب المضاربة دوراً بارزاً وتمثل عاملاً رئيساً في إحداث هذه التقلبات العنيفة، الأمر الذى يسوغ للباحث أن يشير إلى هذه الآثار المترتبة على أنها نتائج لعمليات المضاربة. ومن التصريحات ذات الدلالة في هذا الشأن قول رئيس وزراء ماليزيا إن المضاربة في العملة تسببت في إفقار ماليزيا حيث أخذ المضاربون ٦٠٪ من ثروات البلاد علاوة على أموال طائلة من البورصة.

رابعاً: مواجهة المضاريات في العملة

في ضوء الآثار السلبية الفادحة المترتبة على التقلبات العنيفة والخاطفة في القيم الخارجية للعملات والتي تسأل عنها بدرجة رئيسة عمليات المضاربة في سوق الصرف الأجنبي فإن من الضروري ومن الأهمية بمكان التصدى لهذه العمليات المضاربة الاختلالية ومواجهتها بكل ما يمكن من وسائل

المضاريات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيد من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

وأساليب. وقيل أن نشير إلى بعض هذه الوسائل تنبيه إلى ما يكتنف عملية
المواجهة هذه من صعوبات وعقبات، ترجع في جزء منها إلى طبيعة سوق
الصراف الأجنبي، ونوعية المتعاملين فيه. ومن ذلك تداخل عمليات تبادل
العملات بهدف إشباع حاجات حقيقية مطلوبة ويهدف المضاربة وعدم وجود
فوارق مميزة بوضوح وحسم بينهما، وكذلك ما يفرضه اليوم النظام
الاقتصادي العالمي الراهن من حرية تكاد تكون مطلقة لخدمات المال
والتجارة ولعمليات البورصة على المستوى الدولي، الأمر الذي يقيد كثيراً من
قدرة الدول على المناورة ضد ما قد يمارس على عملاتها من مضاريات.
ومع ذلك فلا مفر من المواجهة مهما كانت تكلفتها ومهما كانت درجة
فعاليتها، حيث الآثار المترتبة من الخطورة والمأساوية بما يجعلها قمينة بالقيام
بالمواجهة.

ومن الطبيعي أن المواجهة الصحيحة ما اجتمع لها العنصر القلبي
والعنصر البعدي، بمعنى ضرورة وجود مواجهة قبلية ومواجهة بعدية. فقبل
وقوع الأزمة وقبل ممارسة التلاعب والمضاربة بالعملة، على الدولة أن تتخذ
من الوسائل ما يحول بين عملتها وبين هذه الممارسات قدر طاقاتها، فهي
بمثابة التحصين ضد المرض. وإذا ما وقعت الأزمة فعلى الدولة أن تهب
لعلاج المرض الذي حل من خلال ما تمتلكه من وسائل. وفيما يلي نجل
القول حيال هذه الوسائل أو بالأحرى بعضها.

١- تجنب المجتمع الإجراءات على القيام بالمضاريات في عملته.
وهذا الأسلوب هو أسلوب وقائي وعلاجي في نفس الوقت. فعلى الدولة أن
تكون على أعلى درجة من اليقظة حيال الإجراءات التي سبق تناولها، وعليها

أن تمتلك أنجح وسائل الإنذار والتحذير المبكر، بحيث إذا ما ظهر اغراء من هذه الاغراءات مثل تدهور معدل النمو أو تدهور الميزان التجارى أو فساد النظام المالى أو .. الخ فعليها بالمبادرة الفورية والجادة في علاجه، ومنع ظهوره وانتشاره، حتى لا توجد الفرصة أمام عمليات وألعيب المضاربين. وعلى الدولة التى أصيبت بداء المضاربة أن تفتش جيداً عن الإغراء والظرف الملائم الذى جذب للمضاربين وتعمل على علاجه العلاج المناسب الناجع.

٢- ضبط العمل بالبورصة. والمعروف أن المضاربين في بورصات العملة والأوراق المالية لا يقفون عند المضاربة بمفهومها الأولى البسيط «المضاربة الاستقرارية» وهو الشراء أو البيع بهدف الاستفادة من فرصة سانحة أو على وشك الحدوث، إنهم لا ينتظرون الفرصة وإنما يصنعونها صنعا، ثم إنهم يمارسون عملياتهم من خلال صور وأساليب عديدة كلها تستهدف حمايتهم من المخاطر من جهة وتكبير العائد من جهة ثانية وتدنية التكلفة من جهة ثالثة. ومن ذلك عمليات الصرف الآجل والبيع على المكشوف وبيع المستقبلات والاختيارات والتعامل على المؤشرات والشراء الجزئى أو الهامشى، والتكرار السريع لعمليات الشراء والبيع خلال فترات وجيزة، والتعامل على صفقات قد تكون بالغة الضخامة^(١٨).

كل ذلك يدعم من مركز المضاربين، ويدفعهم دفعا إلى ممارسة عملياتهم والألعيبهم. وإذا لم يكن للدولة من قدرة أو طاقة على منع قيام المضاريات في البورصات، لاسيما ما كان منها خارج حدودها فإنها تمتلك من القدرة والصلاحيات ما يمكنها من منع أو تقييد هذه الأساليب التى يستند

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيد من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

عليها المضاربون. فلها أن تحد من تكرار البيع والشراء على الشيء الواحد^(*)، وإن كان بفرض ضرائب^(**) ولها أن ترفض بعض العقود. وممن حذر بقوة من عدم ضبط العمل بالبورصات وحتى قبل وقوع هذه الأزمات الأخيرة الاقتصادى الفرنسى الشهير موريس آليه حيث يقول في إحدى محاضراته^(١٩).

«إن البورصات كى تكون نافعة جوهرياً - وهذا ممكن - يجب إصلاحها بما يلى: يجب منع تمويل العمليات بخلق وسائل دفع من لا شيء بواسطة الجهاز المصرفي. ويجب زيادة هوامش المشتريات والمبيعات المؤجلة زيادة جوهريّة، ويجب أن تكون هذه الهوامش نقدية. ويجب إلغاء التسعير المستمر والاكتفاء في كل ساحة مالية بتسعيرة واحدة في اليوم لكل ورقة مالية. ويجب إلغاء البرامج التلقائية للشراء والبيع، ويجب إلغاء المراهنة على الأرقام القياسية "المؤشرات"».

إن علينا كى نحد من عمليات المضاربة على العملة ومن آثارها بإصلاحين؛ إصلاح داخل البورصة وإصلاح خارج البورصة.

(*) وبالفعل فإن قوانين بعض الدول تنص على ذلك حيث تحدد حداً أدنى من الوقت لإعادة التعامل فيما سبق، وهذا يحد كثيراً من عمليات المضاربة، حيث يجزئها من آلية تلجأ إليها.

(**) وهناك من الاقتصاديين من نادى بفرض ضريبة على المتاجرة بالعملات مثل بومل وتوين، وهى بدورها تحد كثيراً من عمليات المضاربة في العملة، انظر فتح العملة ص ١٥٦، الاقتصاد الدولي، ص ١٨٦.

٣- من وسائل المواجهة القبلية تكوين احتياطات نقدية دولية بالقدر الكافي تحصيلاً وتدعيماً لمركز العملة في سوق الصرف. ومن وسائل المواجهة العلاجية (البعدية) استخدام هذه الاحتياطات لدعم ومساندة العملة عندما تتعرض لاهتزازات في قيمتها. ولا شك أن ذلك قد يحد من هبوط قيمة العملة، لكن ذلك قد لا يجدي إذا ما استفحل الأمر، ثم إنه تدمير وإفناء لهذه الاحتياطات، الذي من المهم الاحتفاظ بها، ثم إن استخدامها في ذلك قد يعطى إشارة سلبية بما عليه العملة من ضعف، فتحدث أثراً نفسياً سلبياً، فيزداد الموقف سوءاً، كما حدث في بعض حالات الأزمة الآسيوية الراهنة.

٤- من الوسائل التي ينادى بها الفكر الاقتصادي الوضعي والتي استخدمت بالفعل رفع سعر الفائدة كعلاج جزئي للأزمة تجنباً للعملة من المزيد من التدهور. على أن يلاحظ أن لسعر الفائدة صلة وثيقة بعمليات المضاربة على العملة، ثم إن رفع سعرها يقلل من عائد الأوراق المالية فيسرع الناس بالتخلص منها فيشتد الضغط على العملة فتزداد تدهوراً. ثم إنه مهما ارتفع فلن يجعل المستثمر في الأوراق المالية يبقى على استثماراته، حيث لن يعوضها ارتفاع سعر الفائدة عما يخسره من تدهور سعر العملة. إضافة إلى ما يحدثه هذا الارتفاع من تشويه في الاستثمارات ومن تزايد عبء المديونية.

٥- المزيد من استخدام رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية: من خلال تقديم المزيد من الإغراءات والتي من بينها عدم فرض ضريبة أو تقليل معدلاتها. لكن ذلك الإجراء إيان الأزمة قد يعطى دلالة سلبية، فيوحى بالموقف الضعيف للاقتصاد القومي، وبالتالي السرعة المتزايدة في هروب رؤوس الأموال لا في إقدامها مما يزيد الطن بلة. ثم إن المزيد منها، ومهما

كان دوره التصير الأجل فإن دوره في الأجل الطويل هو تهيئة الفرصة أمام
أزمات اقتصادية جديدة^(٢٠)، وقد اعتبر أحد العوامل المسئولة عن غشع
أزمة دول جنوب شرق آسيا.

٦- كذلك فهناك السياسات التشفوية المالية والنقدية، وهي قد تفي في
بعض الحالات ولا تفي بل تزيد الحالة سوءاً في بعضها الآخر، وبالتالي
فاستخدامها يحتاج إلى درجة عالية من المهارة.

٧- الاعتماد على النفس، لاسيما في عمليات التمويل، والتدقيق القوى
في نشاط الاستثمار الأجنبي وعدم التحويل الكبير عليه، فهو بمثابة قنابل
موقوتة.

٨- تدعيم التكتل الاقتصادي وعدم الانفراد في الساحة الدولية. ففي
ذلك دعم قوى للدولة عند حدوث أزمة، كما أنه إسهام في تجنبها هذه
الأزمات، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية المتكاملة والمتعاونة وليست
المتنافسة، كما كان الحال في دول جنوب شرق آسيا، حيث من عوامل أزماتها
المنافسة القاتلة بينها وبين بعضها في الصادرات.

٩- عدم ترك الحبل على الغارب للموق وتوقع الدولة في بؤرة
الحراسة التقليدية. فمن الضروري أن يكون للدولة دور قوى وفعال في
المجالات الاقتصادية وخاصة مجالات المال والنقد، ولا سيما في مجال
الصرف الأجنبي.

١٠- هناك حلٌ أقدمت عليه ماليزيا بعد ما تعرضت له من جالحة
اقتصادية مزلزة، تواجه به عمليات المضاربة على العملة وهو عدم قابلية
العملة الوطنية للتحويل خارج نطاق الدولة. ويرى القانمون على الأمر هناك

أن هذا الحل مثالي في عدم تمكين المضاربين من تعويم العملة من جراء عرضها وطلبها خارج الدولة. ومع ذلك فلا يخلو هذا الحل من مشكلات وعقبات.

خامساً: الاقتصاد الإسلامي والمضاربة في العملة

قبل الدخول في استعراض موقف الاقتصاد الإسلامي من المضاربة في العملات نجد من المهم الإشارة إلى بعض الأمور التي نراها بمثابة مفتاح الموقف. وهي.

١- إن موقف الاقتصاد الوضعي حيال النقود مضطرب إلى حد بعيد. فبينما نراه يذهب إلى التمييز القاطع بين النقود وبين السلع والخدمات جاعلاً هذه في جهة وتلك في الجهة المقابلة من حيث الخصائص والمميزات، وإلى التحديد الحاسم لعلاقة النقود بالثروة، وهل هي من وجهة نظر المجتمع ثروة أم حق على الثروة. ذاهباً إلى أنها حق على الثروة وليست داخلة فيها - الحديث عن النقود الورقية والائتمانية وليس عن النقود السلعية وخاصة منها المعدنية من الذهب والفضة- بينما نراه يقف هذا الموقف الجيد والدقيق إذا به يعامل النقود في كل أموره معاملة السلع والخدمات، مدخلاً لها في نطاق الثروات والأصول الاقتصادية. فهي تباع كما تباع أية سلعة وخدمة، وهي توجر كما توجر السلع والخدمات، وهي يتاجر فيها كما يتاجر في بقية السلع والخدمات. بل لقد أصبحت التجارة في النقود وأشباهها من أروج التجارات في عصرنا هذا تحت سمع وبصر ومباركة الاقتصاد الوضعي. وبدلاً من أن يتكسب الناس من ممارسة النشاط الاقتصادي الإنتاجي في الزراعات والصناعات والتجارة في منتجاتهما أصبحوا يجنون الأرباح الوفيرة ومن ثم

أصبحوا من كبار الأثرياء على المستويات المحلية والمستويات العالمية نتيجة تجارتهم في النقود والأوراق المالية، أو بعبارة أخرى نتيجة انغماسهم فيما أصبح يعرف بالاقتصاد الرمزي. وبسبب من ذلك - إضافة إلى غيره - كان ماكان وما هو كائن وما هو متوقع أن يكون من أزمات طاحنة تفكك بالاقتصاد الحقيقي، وتكاد تقضي على كل منجزاته. وامتداداً من هذا الموقف البىادى الاختلال وجدنا الاقتصاد الوضعى يكاد يكمل كل أمر النقود إلى الأفراد والمؤسسات الخاصة، وجهاز الأسواق. فطالما عوملت النقود كسلعة تطلب لذاتها شأن أية سلعة فلم لا يخضع شأنها للأفراد؟ ولم لا تدخل الأسواق وتخضع في تحديد قيمتها بل وفي تحديد سعرها إلى قوى العرض والطلب؟ وهكذا انتفض الاقتصاد الوضعى على نفسه قاضياً على كل ما شيده من مبادئ رشيدة.

٢- إذا كان هذا هو موقف الاقتصاد الوضعى حيال ما يعترف هو به من أن النقود أخطر ظاهرة اقتصادية عرفها الإنسان، وأثرت فيه إيجاباً وسلباً، فإن موقف الاقتصاد الإسلامى مغاير تماماً.

فالنقود لديه ليست سلعة ولا خدمة، وإنما هى حق على كل السلع والخدمات أو حاكم عليها، كما عبر بحق الإمام الغزالى، إنها فى جهة والسلع والخدمات فى جهة مقابلة، إنها بتعبير الفقهاء ثمن وما عداها مثنات، إنها لا تقصد ولا تشبع حاجة بذاتها وإنما من خلال قدرتها على حيازة وتملك السلع والخدمات ذات المنافع المباشرة وذات القيم الاستعمالية المنفصلة عن القيم التبادلية. بالاختصار الشديد هى شيء وما عداها شيء آخر مغاير تمام المغايرة. وبالتالي فالتعامل معها مغاير تماماً للتعامل مع غيرها، فهى أداة

للتجارة وليست محللاً لها. هي لا توجر كما توجر بعض السلع، وهي ليست محللاً للتربح بل أداة له^(٢١). وهذه بعض نصوص فقهية. يقول ابن رشد: «المقصود من النقود المعاملة أولاً لا الانتفاع - لا حظ أنه يتحدث وفي ذهنه النقود المعدنية - أما للمقصود من العرض - السلع - فهو الانتفاع أولاً لا المعاملة. وأعني بالمعاملة كونها ثمناً»^(٢٢).

ويقول السرخسي: «الذهب والفضة خلقا جوهرين للأثمان لمنفعة التقلب والتصرف»^(٢٣). أى أنهما خلقا ليتاجر بهما، ومن خلالهما تتداول السلع والخدمات. ويقول النيسابوري: «وإنما كان الذهب والفضة محبوبين لأنهما جعلتا ثمن جميع الأشياء، فمالكهما كالمالك لجميع الأشياء»^(٢٤). ويقول ابن تيمية: «والدراهم والدنانير لا تقصد لذاتها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها»^(٢٥). ويقول الغزالي: «من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير وبهما قوام الدنيا، وهما حجران لا منفعة في أعيانها، ولكن يضطر الخلق إليهما من حيث إن كل إنسان يحتاج إلى أعيان كثيرة - سلع كثيرة - في مطعمه وملبسه ومائر حاجاته .. فخلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين متوسطين - وسيط للمبادلة - بين سائر الأموال - السلع والخدمات - حتى تقدر بهما الأموال .. فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء لا كمن ملك ثوباً فإنه لم يملك إلا الثوب»^(٢٦). ويقول ابن القيم: «إن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات. والثمن هو المعيار الذى يعرف به تقويم الأموال. فيجب أن يكون محدداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن يعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة .. وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء .. ولا يقوم هو غيره إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس،

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دينا

ويقع الخلف ويشد الضرر. كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للربح، فعم الضرر وحصل الظلم»^(٢٧). ويقول في موضع آخر: «ويمنع المحتسب من جعل النقود متجراً - سلعة يتاجر فيها - فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله بل الواجب أن تكون النقود رؤوس أموال يتجر بها ولا يتجر فيها»^(٢٨). إن التحليل الاقتصادي السليم بل مجرد النظرة الاقتصادية الموضوعية في هذه النصوص تكشف لنا عن موقف إسلامي واضح وحاسم حيال النقود وضوابط التعامل معها .

٣- اتساقاً مع هذا الموقف المبني الصحيح للاقتصاد الإسلامي حيال النقود جاء موقفه حيال المسؤولية عنها وعن إنتاجها وصناعتها: إن المسئول عن ذلك هو الدولة وليس شيئاً آخر. ومسئولية الدولة في ذلك لا تقل عن مسئوليتها حيال أى أمر يتوقف على صلاحه صلاح الدنيا ومن ثم صلاح الدين. وأى عمل يلحق الضرر بنقود المجتمع مرفوض إسلامياً حتى ولو كان من قبل الدولة نفسها، وعلى الدولة مسئولية وقاية النقود منه ودفعه إذا وقع أى كانت صورته وأياً كان مصدره يستوى في ذلك الغش والتزوير وتقليل القيمة والاحتكار والمضاربة وغير ذلك من كل ما يجد من صور وعمليات تلحق الضرر بالعملة^(٢٩). وما ذلك إلا لأن النقود إذا فسدت فسد اقتصاد المجتمع وفسدت بذلك اجتماعياته، وإذا صلحت صلح اقتصاد المجتمع وكل جوانبه. إن

(*) ولما في ذلك استخدام ما تراه صالحاً من رقابة على الصرف أو تقويم موجه إضافة إلى حظر الممارسات المحظورة في بورصة الصرف الأجنبي، وكذلك سعر الفائدة، حيث تبين أنه يلعب دوراً خطيراً في ممارسة النشاط المضاربى على العملات والوراق المالية.

ذلك لا يحيل النقود إلى صنم يعبد، فلم يدع دين على من يعبد النقود مثلما دعا الإسلام «تعس عبد النيار والدرهم، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش». لكنها أداة ضرورية وفق الله تعالى الإنسان إلى التعرف عليها. وهذه بعض عبارات العلماء المسلمين في هذا الصدد، مع الاحالة إلى ما سبق ذكره في الفقرة السابقة من نصوص بالغة الدقة والوضوح في هذا الشأن. يقول الماوردي في عبارة دقيقة مطولة مخاطباً الملك رئيس الدولة ورأس الحكم في الدولة: «وليعلم الملك أن الأمور التي يعم نفعها إذا صلحت ويعم ضررها إذا فسدت أمر النقود. ثم أخذ يعدد له المفاسد المترتبة على التلاعب في النقود بأي شكل من التلاعب خاصة ما يتعلق بقيمتها. إلى أن قال «وإن كان النقد سليماً من غش ومأموناً من تغيير صار هو المال المدخور، فدارت به المعاملات نقداً ونساءً، فعم النفع وتم الصلاح. وقد كان المتقدمون يجعلون ذلك دعامة من دعائم الملك. ولعمري إن ذلك كذلك، لأنه القانون الذي يدور عليه الأخذ والعطاء، ولست تجد فساداً في العرف إلا مقترناً بفساد الملك»^(٢٩).

ويقول محمد الأسدي: «وربما يقال إن من تقصير السياسة فساد النقود، وفي فساد النقود دخول الخلل في المعاش والنقص في الأموال والمعاملات»^(٣٠) ثم يواصل قائلاً: «فإذا كانت النقود من الشرف بهذه المرتبة والمزية فمن الواجب الاعتناء بها، وعدم إهمال أمرها. ويجب على ولي الأمر نصره الله أن يأمر بحسن إقامتها وتعديلها وتناسبها في أعدادها وتشكيلها وتصحيح تدويرها وهندامها وتقرير قيمتها وأوزانها»^(٣١).

ويقول الإمام أحمد: «لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم في ذلك ركبوا العظائم»^(٣٢). ويقول

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيد من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

النووى: «إن ضرب النقود من أعمال الإمام»^(٣٣). ويقول ابن خلدون: «والسلطان مكلف بإصلاح السكة والاحتياط عليها والأشتداد على مفسديها»^(٣٤). هذه نصوص متواترة تؤكد على أن أمر النقود هو من اختصاص ومسئوليات الدولة، وحتى إذا مارسها القطاع الخاص فليكن تحت إشراف ورقابة الدولة^(٣٥).

٤- من خلال هذين الموقفين المتغايرين لكلٍ من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي حيال النقود نجد من المهم الإشارة إلى أمر برز بوضوح وخاصة في الآونة الأخيرة على لسان بعض كبار الاقتصاديين من غربيين وغيرهم. وهو طرح تساؤل جوهري حول مدى صلاحية الفكر الاقتصادي الوضعي الراهن. وما إذا كان في حاجة إلى ثورة فكرية تفعل فيه ما سبق أن فعلته الثورة الفكرية الكينزية. يقول الدكتور حازم الببلاوى في معرض تعليقه على الأزمة الاقتصادية التي ضربت بلاد جنوب شرق آسيا: «وجاءت أحداث جنوب وشرق آسيا لتلقى من جديد الشكوك حول مدى كفاءة التنظيم الدولي في التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها. وليس الأمر مقتصرًا على كفاءة وفاعلية جهاز صندوق النقد الدولي، بل إنه قد ينصرف إلى جواهر النظريات الاقتصادية السائدة والتي يبدو أنها مازالت بعد قاصرة عن الإحاطة بتطورات

(٣٣) والبعض يرى أن للدولة القيام بتحديد القيمة الخارجية لعملتها طبقاً لما ذهب إليه بعض العلماء من جواز عملية التسعير، ولكنى أرى أن المستند الشرعي لقيام الدولة بذلك طالما كان ذلك أمراً مطلوباً هو أقوى بكثير من الاستناد على مسألة التسعير، حيث إن التسعير وما دار حوله كان يزاء السلع والخدمات الخاصة. أما النقود فهي أمر مغاير تماماً وهي أمر عام من شئون الدولة.

الواقع الاقتصادي. فهل نحن بحاجة إلى ثورة جديدة في الفكر الاقتصادي كما جاءت نظرية كينز في الثلاثينات من هذا القرن إنقلاباً في الفكر السائد ولكي تلقى ضوئاً على أسباب الأزمة العالمية في ذلك الوقت؟ سؤال مطروح»^(٣٥). وقبله ببضع سنين قال الاقتصادي الفرنسي الشهير موريس ألييه ما هو أشد من ذلك تجريحاً ودمناً في الفكر الاقتصادي المعاصر، ومن أقواله في ذلك^(٣٦) «إنها بالتأكيد لفضيحة فكرية وسياسية كبيرة أن مجتمعاتنا الديمقراطية، بعد تكرار الأزمات الكبرى منذ قرنين على الأقل، لم يظهر أنها قادرة على تحديد المؤسسات الاقتصادية، التي إن لم تؤد إلى إلغاء التقلبات الاقتصادية فعلى الأقل إلى التخفيف من حدتها بصورة جوهرية»، «إنه في الوقت الذي فرغت فيه فرنسا من الاحتفال بعيدها المائتين للثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان يجب علينا أن نعلن أنه من الحقوق الأساسية للإنسان هي أن يجد هذا الإنسان حماية فعالة من الطريقة الظالمة بل غير الآمنة التي يعمل بها اليوم اقتصاد أسواق، سمح به تشريع غير ملائم، وربما حاباه وشجعه». ثم جاءت حركة غريبة نشيطة وقوية عقب هذه الأزمات الطاحنة. فقد عقدت مؤتمرات دولية على أعلى مستوى لدراسة قواعد اللعبة وإعادة النظر فيها. ثم تبلور الموقف عموماً فيما طرح تحت عنوان «الطريق الثالث».

وإنني بدوري أتساءل: في ظل هذه الوضعية المتردية للفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر، وعجزه عن عمل شيء فعال لإصلاح واقع الناس ألا يحق لنا بل يجب علينا أن نعلن بقوة موضوعية ونذيع هنا وهناك بعض إن لم يكن كل مبادئ وأدوات ووسائل الاقتصاد الإسلامي؟ على الأقل فيما يتعلق بالجانب النقدي والمالي وما يقوم عليه من مؤسسات من مصارف

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

وبورصات؟، وبهذا نفى العالم مما يتعرض له بشكل سريع ومتكرر من
أزمات وعواصف تلحق باقتصادياته أفدح الأضرار.

إن كل ما نادى به مورييس آليه من إصلاحات ضرورية للنظام النقدي
والمالى وللمؤسسات القائمة فيه هو من المبادئ التى يقوم عليها الاقتصاد
الإسلامي. إنه يجزم بحق - ومعه غيره - بأن من عوامل الأزمة ما يسبق
الأزمة من سخونة مرتفعة في الاقتصاد ونشاط محمود هنا وهناك ويؤكد على
أن ذلك لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية بل لابد من التراجع والتراجع
السريع الذى يؤدي إلى فقدان الثقة بالاقتصاد كله. وقد برهن الواقع على
صدق هذا الفكر من حيث ما حدث البلاد جنوب شرق آسيا. ويؤكد على أنه
لا علاج لذلك إلا بحظر خلق النقود من لا شيء وإبرام العقود دون دفع، فعند
ذلك «لا يمكن أبداً حدوث ارتفاعات عظيمة في أسعار البورصات التى
سجلت قبل الأزمات الكبرى لأن كل نفقة مخصصة لشراء أسهم يقابلها في
موضع ما نقص في نفقات أخرى بمبلغ مكافئ. وتتشأ في الحال آليات منظمة
تميل إلى إلغاء كل مراهنه على الأسعار لا معسوغ لها»^(٣٧). إننا لو نظرنا
جيداً إلى أحكام النقود والعقود في الإسلام لوجدنا فيها أكثر مما ينادى به
مورييس آليه.

وفي اعتقادي أن التعرف على موقف الاقتصاد الإسلامي من عمليات
المضاربة على العملات يصبح من السهولة بمكان طالما أمسكنا بمفاتيح
القضية السابقة في أيدينا. ويمكن الإشارة إلى أهم جوانب هذا الموقف فيما
يلي:

(١) استقرار قيمة النقد داخلياً وخارجياً من مقاصد الشريعة ومطلوباتها لما يتوقف عليه من مصالح عامة الناس. وهو من الوظائف الأساسية للدولة الإسلامية. ومعروف أن الاستقرار شئىء والتثبيت شئىء آخر، الأول لا يختلف حول فوائده أحد، أما الثانى ففوق أن متعذر فإن له مثالب لا تحبذ المناداة به على الدوام. وأمام الدولة أكثر من وسيلة لتحقيق هذا الهدف خارجياً، ومن ذلك الرقابة على الصرف بضوابط وكذلك ما يعرف بالتعويم المدار، وسن القوانين التى تمنع من المضاربة على العملة أو على الأقل تحد منها، مثل تقييد عمليات تكرار البيع والشراء، وفرض ضرائب على ذلك، وحظر الكثير من أساليبها وصورها.

(٢) التجارة في النقد - وهى غير الصرف المعتد به شرعاً^(*) - مرفوضة شرعاً لما تحدثه من فساد عام يحيق بكل جوانب المجتمع. وسبق ذكر تصريح الفقهاء بذلك. لكن القضية اليوم بالغة التعقيد، ففى الداخل كثيراً ما تختلط عمليات صرف العملات وهى جائزة بالتجارة فيها. ومن الصعوبة التمييز والتفرقة بين هذا النشاط وذاك. ثم إن سوق الصرف اليوم هى سوق عالمية تنتشر فى شتى بقاع العالم، ولم يعد يتم إنتقال النقود مادياً تحت سمع وبصر الدولة بل يتم بومضات كهربائية. ثم إن النظام الاقتصادى العالمى القائم والذى ترعاه منظمات دولية يسمح بالتجارة فى النقود. كل هذا يمثل عقبات أمام أية دولة تريد الهيمنة الفعالة الكاملة على عملتها. ومع ذلك فيظل أمام الدولة صلاحية وضع الضوابط والقيود التى تقلل الإمكان من الآثار السلبية للتجارة فى العملة. والله تعالى يقول ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ...﴾^(٢٨).

(*) في ملحق للبحث أوضحنا هذه المسألة. حيث لم يتمكن بعض الباحثين من إدراك ما هنالك من تمييز

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

(٣) إذا كانت ممارسة مهنة التجارة في النقود بهدف التربح مرفوضة شرعاً فمن باب أولى عمليات المضاربة فيها، وخاصة ما هو سائد ومسيطر في دنيا البورصات اليوم، لما يتولد عنها من مفاصد عامة تصل في بعض الحالات إلى حد تدمير الاقتصاد القومي. وقد اعترف العديد من الخبراء بأنها مقامرات ومراهنات حولت البورصات إلى نوادي وملأب للقمّاز، ولو كان رهاناً أو قماراً على سلعة خاصة أو حتى سلعة عامة لكان الخطب أهون أما أن يكون على نقود الدولة ذات العلاقة الوثيقة بكل ما في الدولة من سلع وخدمات فإن الخطب يكون مفجعاً.

(٤) العمليات الساندة في بورصات النقد الأجنبي اليوم والتي يعتمد عليها المتعاملون وخاصة المضاربون هي عمليات مخالفة لنصوص شرعية مثل البيع الآجل، والبيع الهامشي، والتعامل في المستقبلات وفي الخيارات والمؤشرات، كل ذلك أثبتت البحوث الفقهية المعاصرة تحريمه^(٣٦). إن ذلك الحكم الشرعي الواضح يحد كثيراً من عمليات المضاربة إن لم يقض عليها.

(٥) الإسلام يحرم تحريماً باتاً مغلطاً نظام الفائدة. ولا يخفى على مطلع مدى خطورة الدور الذي يلعبه نظام الفائدة في قيام المضاربة على العملات، وفي الاندفاع في هذا النشاط المدمر. إنه يبرز في عمليات المراجعة^(٣٧)

(٣٦) المراجعة أو الموازنة (Arbitrage) هي شراء عملة ما من أحد أسواق الصرف وبيعها في الحال في سوق أخرى بغرض تحقيق أرباح من فروق أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة. فلنفرض أن سعر الدولار في مصر ٣٤٠ قرشاً وسعر الجنية المصري في لندن ٠,٢ جنية استرليني وسعر صرف الجنية الاسترليني في نيويورك ١,٦ دولاراً فيمكن للشخص أن يحول دولاراً إلى جنيهات مصرية ٣,٤ جنيه مصري ثم يحول هذا المبلغ إلى جنيهات استرلينية ٠,٦٨ جنيه استرليني في سوق لندن =

وكذلك السوق الآجلة، إضافة إلى عمليات الاستثمارات الأجنبية، وخاصة ما كان منها قصير الأجل وغير مباشر؛ حتى إن استخدامه لعلاج آثار المضاربة مشكوك في فعاليته. إن موقف الاقتصاد الإسلامي حيال موضوع الفائدة يكفي بمفرده لتجنب الاقتصاديات الكثير من الأزمات العاصفة، وخاصة إذا ما استخدمت الصيغ التمويلية البديلية من مشاركات ومرايبات وغيرها.

(٦) وانسجاماً مع المواقف السابقة فإن الاقتصاد الإسلامي لا يعول كثيراً على عمليات الإقراض والاقتراض في دنيا الأعمال، وطالما أن الفائدة مرفوضة فإن يبقى لها تلقائياً مكان يذكر.

(٧) كذلك فإن الإسلام وإن لم يرفض من حيث المبدأ مشاركة الأجانب في الاستثمارات المحلية فإنه يضع لها من الأطر والضوابط ما يقلل إلى حد كبير من مخاطرها. كما أنه يدفع بها دفعاً قوياً صوب المجالات الإنتاجية. أو ما يعرف بالاستثمارات المباشرة وليس الاستثمارات المالية.

(٨) أقر الإسلام العقوبات الرادعة للزاجرة على كل من يتلاعب في العملة^(١٠).

سبحم يحول هذا المبلغ الاسولى إلى ١,٠٨ دولار في نيويورك وهكذا صار الدولار ١,٠٨ دولاراً وهذا ربح ٨٪.

ومن المهم الإشارة إلى أن عمليات المراجعة قد تكون للاستفادة من فروق أسعار الصرف للعملة في سوقين للصرف. وأبسط صورة لها أن يكون سعر الصرف بين الدولار والاسولى في سوق ما هو مثلاً ١,٤٠ دولاراً وفي السوق الثانية ١,٣٨ دولاراً فيمكن للشخص أن يشتري جنيهاً من السوق الثانية ويبيعها في السوق الأولى، وهذه عملية لا غير عليها شرعاً طالما استوفت شروطها؛ وقد تكون الموازنة أو المراجعة للاستفادة من فروق أسعار الفائدة. وهنا نجد الشخص يقوم بشراء العملة ذات الفائدة الأعلى وابتداعها في المصرف للاستفادة من الفروق في الفائدة. وقد يقترض الشخص عملة بفائدة ثم يقوم بتحويلها إلى عملة أخرى يودعها في المصرف بفائدة أعلى لنفس المدة وفي النهاية يسدد ما عليه ويكسب الفرق.

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

(٩) كذلك فإن الإسلام يصل في تحريم الإسراف في الإنفاق بكل صوره إلى درجة غير مسبوقه ولا ملحوقه، ويضع من التشريعات العملية ما يجعل ذلك واقعاً معاشاً، ويقدم للدولة في ذلك من الصلاحيات الشيء الكثير، حتى لا تهيب المجال لظهور هذا المرض الاجتماعي والاقتصادي المعدى الخطير^(١). وقد رهنّت التجارب الراهنة على أن الإسراف ليس مجرد انحراف سلوكي أو اجتماعي، بل إنه انحراف اقتصادي يلحق بالمجتمع من الأضرار الاقتصادية ما يكاد يأتي عليه. وهذا ما يعمق لدينا الإيمان بمبادئ الاقتصاد الإسلامي التي تقوم على الاعتدال وتجريم عمليات التبذير والإسراف والتترف.

من جوانب مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمات الاقتصادية:

(١) الإسلام يعطى للدولة صلاحية القيام بما تراه ضرورياً لعلاج آثار الأزمات الاقتصادية والتي قد يكون منشؤها المضاربة في العملات، من قبيل السياسة الشرعية. ولها في ذلك حظر بعض المباحات مثل التوسع في الإنفاق وتنظيم الصادرات والواردات، وتنظيم انتقالات رؤوس الأموال دخولاً وخروجاً، وإعادة النظر في تخصيص الموارد وتوزيعها بين الاستخدامات المختلفة بما يتطلبه الظروف الراهنة، بل وتقليل أعداد العاملين في بعض المشروعات، وقرض الضرائب على بعض الأنشطة والفئات، طالما أن المصلحة العامة اقتضت ذلك، والمعروف أن تصرف الحكام موطئ بالمصلحة.

(٢) يمكن القول إجمالاً إن الأثر العام لهذه الأزمات الاقتصادية الراهنة، والتي باتت تضرب مختلف بقاع العالم بدرجة أو بأخرى هو إزدياد حدة الفقر

وإتساع رقعته. وعلى البلدان التي تعرضت لهذه الأزمات أن تتخذ من التدابير ما يخفف من وطأة آثار هذه الأزمات. وللإسلام موقفه الصريح والحاسم حيال ما تتعرض له الدولة أو الأمة أو الجماعة من نكبات أيا كان مصدرها وعواملها. في مثل تلك الحالات الطارئة لا يترك البعوض ليموت جوعاً، ويعيش الآخرون، في الحديث الشريف «إذا بات مؤمناً جائعاً فلا مال لأحد»، «إن الأشعرين إذا أرموا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في إناء واحد ثم لقسّموه بينهم بالسوية، فهم مني وأنا منهم». وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه في عام الرمادة يقول مخاطباً أحد حكام أقاليم الدولة «أفتراني هالكاً زمن معنى وتعيش أنت ومَنْ معك» كما يقول «لو لم أجد للناس ما يسعهم لأدخلت على أهل كل بيت مثلهم، فإن الناس لا تهلك على أنصاف بطونها»، وترجمة هذه التوجيهات والأحكام إلى واقع عملي مناسب لمسئولية المجتمع كله، شعبياً وحكومات. ويمكن لصندوق الزكاة وصندوق التكافل الاجتماعي أن يلعبا دوراً مهماً في ذلك.

ومن المعروف أن المعروض من كثير من السلع والخدمات يقتل، وبالتالي فمن المتوقع أن لم يكن المؤكد أن الأسعار سترتفع بشدة، وفي ذلك مافيه من صعوبة على الفقراء، أصلاً، وعلى من أصبحوا يتأثرون بالأزمة فقراء. وهنا يلقي الإسلام على القادرين منطراً كبيراً من المسئولية المتعددة الجوانب، من تقليل للاستهلاك، حتى لا ترتفع الأسعار بشدة، ومن دعم للفقراء بصورة المتعددة: نقدياً وعينياً، ومن عدم مغالاة في تحقيق الأرباح ومن ثم الاضطرار إلى رفع الأسعار. وعلى الدولة أن تتابع ذلك وأن تتخضع عليه، وفي النهاية لها أن تسن من التشريعات والسياسات والإجراءات ما يحقق ذلك. وقد مارست الدولة الإسلامية ذلك في بعض عضورها. وخاصة زمن

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقّب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

سيدنا عمر رضي الله عنه . وعلى الدولة أن تسارع قدر وسعها في تقديم الإعانات
المختلفة للفئات المتضررة، وعليها أن تيسر وتسهل بل وتدعو وتأمّر
بالتحركات العمالية عبر الأقاليم وعبر المدن وعبر الريف، حيث من
المعروف أن كل الأقاليم في الدولة وكل القطاعات الاقتصادية لا تكون
إصابتها واحدة من جراء الأزمة، وبالتالي موقفها من العمالة مختلف. لقد
تولت الدولة بكل مستوياتها بدءاً برئيسها في عهد عمر رضي الله عنه توزيع السلع
الأساسية على المصابين المتضررين من أزمة الجفاف، واليوم ينادى بعض
الخبراء بأهمية قيام الحكومة بإيجاد نظام فعال لتوزيع الغذاء. وكذلك غيره
من ضروريات الحياة^(٤٧).

الخاتمة:

في هذا البحث الموجز وعدنا بتقديم إجابة عن التساولين اللذين مثلاً
قضية البحث، أو كما يقال: «إشكالية البحث». ونأمل أن يكون قد وفى بما
وعد. وفي هذه الخاتمة نعيد تأكيد الاهتمام بما يلي:

١- استقرار القيمة الخارجية للعملة وتحصينها ضد التقلبات العنيفة
مطلب اقتصادى وشرعى على درجة كبيرة من الأهمية لما يترتب عليه من
فوائد ومنافع اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية.

٢- المضاربة على العملات باتت اليوم وبحكم توجهاتها وما أتيح لها
من إمكانيات وآليات من أخطر ما يواجه استقرار الاقتصاد القومى والعالمى
وتقدمه.

٣- أصبحت أسواق الصرف الأجنبي وبورصات التعامل في العملات بمثابة فرس جامح أو أسد قاضم، تفعل فيما يعرف بالاقتصاد الحقيقي أو العيني ما يطلو لها من إضاعة وتدمير، مما يحتم تكتل الجميع في كبح جماحها وتضييق حركتها، وهناك العديد من الأدوات والوسائل ما يمكن من ذلك. وعلى رأس كل ذلك أن يكف الاقتصاد الوضعي عن نمط تعامله الراهن مع النقود على أنها سلعة من السلع فهي ليست كذلك. وهذا ما سبق له أن اعترف به، لكنه نسي أو تناسى ما قاله.

٤- الاقتصاد الإسلامي لم موقفه المتميز من النقود ومن التعامل معها وبها، وهو بهذا قادر على حماية مجتمعاته المؤمنة به من الوقوع فريسة للتلاعب بعملاتها والمضاربة عليها.

٥- ثم إن منهجه حيال التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية وحيال الاستهلاك والتمويل كفيل بدوره بتحسين قيمة النقود ضد التقلبات العنيفة التي تتعرض لها بفعل عوامل متعددة من أهمها المضاربة عليها.

٦- وأخيراً فمن الآليات القوية في تحقيق استقرار القيمة الخارجية للنقود وعدم المضاربة عليها أو على الأقل تعقيم ما قد يحدث عليها من مضاربات قيام تكتل اقتصادي إسلامي ينسق بين السياسات الاقتصادية للدول الإسلامية في الداخل والخارج.

والله أعلم

ملحق في التمييز بين الصرف والتجارة في النقد

في صلب البحث أشرنا إلى أن التجارة في النقد لها موقف مغاير لموقف الصرف في الإسلام، وقلنا إن الأولى مرفوضة إسلامياً، وقد صرح بذلك تصريحاً صريحاً العديد من الفقهاء، وإن الصرف مشروع إسلامياً بشروط معينة. ونحب هنا أن نوضح بقد الإمكان ما هنالك من تمييز بين السلوكين، وأن نعرف على بعض جوانب الحكمة في تحريم الأولى وإباحة الثانية.

تعريف الصرف: الصرف هو بيع الأثمان ببعضها. والأثمان في الاصلاح الفقهي تعنى النقود، سميت بذلك لقيامها بوظيفة التمنية في المبادلات، ففى كل بيع نجد ثمناً ونجد مبيعاً. والنقود هي الأثمان المطلقة في العقود، سواء كانت في مواجهة بعضها ولو من جنسها أو من غير جنسها، أو مواجهة سلع وخدمات. إنها متى ظهرت في المبادلة كانت ثمناً على كل حال. وبعض الفقهاء يصرخ في الصرف بأن مبادلة أو بيع النقود ببعضها. يقول الإمام السرخسي: «الصرف اسم لنوع بيع وهو مبادلة الأثمان ببعضها ببعض»، والأموال ثلاثة، نوع منها في العقد ثمن على كل حال وهو الدراهم والدنانير صحبها. حرف الباء أو لم يصحبها، سواء كان ما يقابلها من جنسها أو من غير جنسها (المبسوط ج ١٤، ص ٢). فمبادلة العملة بعملة من جنسها أو من غير جنسها هو صرف في المصطلح الفقهي، ما عدا الفقه المالكي، حيث قصر هذا المصطلح على مبادلة العملة بعملة من غير صنفها، مثل الذهب بالفضة، والريال بالجنية. أما بيع العملة بعملة من صنفها فإن كانت عدداً فيسميها مبادلة وإن كانت وزناً فيسميها مراطلة.

أهمية عملية الصرف في حياة الناس: للصرف، وخاصة بالمفهوم المالكى له، أهمية بينة في حياة الناس، وذلك من حيث تسهيل وتيسير تحصيلهم وتحقيقهم لمطالبهم ومقاصدهم، فما يتوصل إليه بالفضة وهى قليلة القيمة بالنسبة للذهب. قد لا يتأتى التوصل إليه بالذهب. والصورة أكثر وضوحا في العملات المساعدة النحاسية وغيرها. كذلك فإن الحصول على سلع وخدمات في دولة ما يستلزم بذل عملات هذه البلدة وليس غيرها. ومن ثم كان من الضروري قيام صرف أو مبادلة بين العملتين. وغير خاف أن التجارة الدولية وتحركات رؤوس الأموال الدولية تعتمد بصورة أو بأخرى على عملية الصرف بين العملات.

لكن الأهمية الواضحة هذه قد تخفت أو تتلاشى عند مبادلة النقد بنقد من نفس جنسه: ذهب بذهب، أو ريال بريال، أو: جنينه بجنيه. اللهم إلا إذا ظهر فضل حقيقى أو معنوى في أحدهما يقرى القود على إتمام هذه المبادلة، وإن لم يكن وراءها نفع للطرف الثانى أو للمجتمع.

مشروعية الصرف: الفعل إذا حقق مطلباً سلبياً تتطلبه حياة الناس الرشيدة لا يحظره الإسلام بل يجيزه، ويضع له من الضوابط ما يحول بينه وبين ما قد يكون له من آثار سلبية. وبالتأمل في تناول الفقهاء للمشروعية الصرف وجدنا أمراً قد يكون جديراً بالنظر وهو خلافتهم حول: هل هو جائز. بشروط أم هو ممنوع إلا بشروط. والفرق كبير بين هذا وذلك. رغم أن المال قد يكون واحداً، وقد نقل بتفصيل هذا الحوار الفقهى الإمام السرخسى (المبسوط ج ١: ٤، ص ٧). وقد يكون للموقف الأول قوته ووجاهته إذا ما نظرنا للصرف على أنه تبادل عملة بعملة مغايرة، بينما يكتسب الموقف الثانى نفس المزية إذا ما نظرنا للصرف على أنه مبادلة عملة بعملة من جنسها.

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيد من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دينا

حيث في الأولى - كما سبقت الإشارة - توجد حاجة حقيقية، بينما في الثانية
لا نكاد نجد ذلك بوضوح مع ما قد يتولد عنها من ضرور.

وبتجاوز هذا الخلاف الدقيق وبفرض سيرنا على أنه جائز بنسروط فإن
هذه الشروط لا تختلف من فريق لفريق بل الجميع متفق عليها لوجود النص
الصريح عليها في السنة الصحيحة. وهذه الشروط تنحصر في شرطين؛

١- التماثل المقداري أو الكمي، وزناً أو عدداً. وذلك إذا كانت المبادلة
بين نقد ونقد من جنسه ذهب بذهب، ريال بريال، الخ. لا تتفاوت في المقدار
أو العدد تحت أى اعتبار حتى ولو اختلفت في الصفات بل وفي الجودة.
والحديث الشريف يصرح بقوله "مثلاً بمثل" وفي حديث آخر يحدد نوع
المتبلة هذه بقوله "وزناً بوزن" والأحاديث الشريفة يفسر بعضها بعضاً.

أما إذا كانت المبادلة بين نقد ونقد مغاير سواء من حيث المادة المصنوع
منها مثل الذهب والفضة والنحاس أو من حيث بلد الإصدار مثل ريال وجنيه
فلا مجال لشروط التماثل هذا.

٢- التقابض أو الفورية المتبادلة: بمعنى أن يتم عند العقد القبض
المتبادل بين الطرفين، هذا يسلم هذا ويستلم منه. فإذا لم يحدث قبض من كلا
الطرفين أو من طرف منهما فسد العقد، وأصبح التعامل محرماً. وهذا الشرط
يعم كل تبادل في النقود سواء كانت من صنف واحد أو من أصناف مختلفة.
فريال بريال وريال بجنيه وذهب بذهب وذهب بفضة، وهلم جرا، لا بد في كل
ذلك من التقابض المتبادل الفوري حتى يكون التعامل جائزاً. وبعبارة أخرى
لا بد من ذلك، وإلا كان التعامل حراماً.

كل ذلك أخذاً من النص الصحيح 'فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف تشتم إذا كان يدا بيد' أو 'هاوها' 'الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد'.

تلمس الحكمة: أو بعض جوانبها من هذين الشرطين: تجدر الإشارة أولاً إلى ما لهذين الشرطين من أهمية قصوى في نظرو الإسلام، ويكفى أن ندرك أن افتقاد هذين الشرطين أو أحدهما يدخل التعامل في لجة الربا، وكفى به حرمة وبشاعة. ولاشك أن هذا يضيف بعداً جديداً لأهمية اكتشاف الحكمة من وراء ذلك أو على الأقل بذل المحاولة الجادة.

وقد يسهل من المهمة طرح هذا التساؤل ومحاولة الإجابة عليه: مالذي يحدث للحياة الاجتماعية والاقتصادية لو تغاضينا في هذه المبادلات العملائية - إن جاز التعبير - عن هذين الشرطين أو أحدهما؟ وحتى يكون فهمنا جديداً علينا أن نضع نصب أعيننا أننا أمام تعامل في النقود ولسنا أمام تعامل في سلعة من السلع أو خدمة من الخدمات العادية المعروفة، التعامل هنا محله النقد، هو المعقود عليه وهو في نفس الوقت المعقود به. وللتقد طبيعته وخصائصه وله مهامه ووظائفه. لو وضعنا كل ذلك أمامنا فإن ذلك يمكن أن يوصلنا إلى معرفة ما يصيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية من جراء التغاضي عن هذين الشرطين أو أحدهما، عند ذلك تصبح النقود سلعة مثل أية سلعة في المجتمع، تقصد لعينها من بعض الأفراد والجهات، ويترجى من بيعها وشرائها، وتؤجر وتسنجر، وتحتكر وتخزن، ويتلاعب في سوقها عرضاً وطلباً للتأثير على سعرها، وتتقلب أسعارها صعوداً وهبوطاً عمداً أو بحالة الأسواق، وكل ذلك ضد طبائع النقود، كما أنه يقضى على وظائفها التي لاغنى عنها، بل إنه يقضى على وجودها ذاته، كما قال بحق علماء الإسلام،

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

حيث يصير كل ما في المجتمع سلعاً دون نقد. فهل يعيش المجتمع دون نقود؟
ثم لننظر أثر ذلك على الديون وتراكمها محلياً ودولياً، وعلى الاقتصاد
الحقيقى، وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى الاستقرار السعري
الداخلي، وعلى التنمية الاقتصادية وما تقوم عليه من عمليات الإنتاج والتبادل؟
وعلى الاستهلاك. إن التناضى عن هذين الشرطين أو أحدهما يفتح الباب
على مصراعيه للتجارة في النقود، حيث التربح السريع والضخم، والمجال
المفتوح للثراء السريع. لكننا لو تأملنا جيداً في نطاق وطبيعة التعامل في النقود
في ظل هذين الشرطين لوجدنا أن التعامل فيها عند اتحادها يكاد ينعدم نهائياً،
حيث لن يحقق لأى طرف أية مزية أو فائدة. وبالتالي تكون التجارة فيه
عبثية، كما قال بحق الإمام الغزالي "وأما بيع الدرهم بدرهم فجانز، من حيث
إن ذلك لا يرغب فيه عاقل ولا يشتغل به تاجر، فإنه عبث يجرى مجرى
وضع الدرهم على الأرض وأخذه بعينه. ونحن لا نخاف على العقلاء أن
يصرفوا أوقاتهم إلى وضع الدرهم على الأرض وأخذه بعينه، فلا نمنع مما لا
تتفق النفوس إليه..". (الأحياء ٩٠/٤).

ويبقى التعامل عند اختلاف نوع العملة، لكنه في نطاق الحاجة الحقيقية
فقط، وفي نطاق المحافظة على طبيعة وخصائص النقود، فهو تعامل لا
يقضى على النقود بل يدعم من دورها ومهامها، ففي داخله تظل النقود ثمناً،
يباع ويشترى للتوصل به إلى الحصول على السلع والخدمات لا لتحويله إلى
سلعة من هذه السلع. هذا التعامل في ظل هذه الضوابط جانز واتخاذ مهنة أو
تجارة جانز، لكنها تجارة مكروهة، لعسر التحرر من الوقوع في الأخطاء،
ولذلك قال العلماء من الأفضل الابتعاد عنها إلا للتقى الحريص على دينه،

يقول الإمام الباجي: "... يقتضى جواز المصارفة لمن لم يتخذ ذلك متجراً، وأما من اتخذ ذلك متجراً أو صناعة فقد كرهه جماعة من السلف، قال مالك أكره للرجل أن يعمل بالصرف إلا أن يتقى الله" (المنتقى ج ٤، ص ٢٧١).
وليس معنى ذلك زوال هذا النشاط من دنيا الناس، إنه نشاط أساسي، لكنه لا ينبغي أن يكون مجالاً للتربح والتجارة، وإنما الأحرى أن يكون نشاطاً خدمياً تقوم به الدولة بالدرجة الأولى.

في ضوء هذا التحليل السريع المبسط يمكننا فهم مقصود علمائنا رحمهم الله تعالى من قولهم التجارة في النقد ممنوعة ومرفوضة شرعاً، إنهم لا يقصدون بذلك منع ورفض قيام شخص أو مؤسسة بمزاولة نشاط التعامل في النقد بالمواصفات الموضوعية، إن ذلك لا يدخل ضمن التجارة في النقد بالمعنى الذى يهدفون إليه، والذى ينصرف إلى ممارسة هذا النشاط في غيبة هذه الضوابط. أو بعبارة أخرى التجارة في النقد بما يحيل النقد سلعة كأي سلعة، لكن التعامل فيه بما يبقى عليه وصف النقدية والثمنية فلا يدخل في نطاق التجارة في النقد. وهذه بعض أقوالهم.

يقول ابن رشد الحفيد: "إن منع التفاضل في هذه الأشياء - الأموال الربوية غير النقود - يوجب ألا يقع فيها تعامل - بيع وشراء - لكون منافعها غير مختلفة، والتعامل إنما يضطر إليه في المنافع المختلفة .. وأما الدينار والدرهم فعلة المنع - منع التفاضل - فيها أظهر إذ كانت هذه ليس المقصود منها الربح - أي التجارة فيها على أنها سلعة - وإنما المقصود بها تقدير الأشياء التي لها منافع ضرورية" (مداية المجتهد، ج ٢، ص ١١٠).

ويقول الغزالي: "كل من عامل معاملة الربا على الدراهم والديناتير - تعامل في غيبة الشرطين أو أحدهما - فقد كفر النعمة وظلم، لأنهما خلقا

المضاربات على العملة ما هيئها وإتارها ومثيل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

لغيرهما لا لنفسهما إذ لا عرض في عينيها، فإذا اتجر في عينيها فقد
اتخذهما مقصوداً على خلاف وضع الحكمة ... فأما من معه نقد فلو جاز له
بيعه بالنقد - التعامل فيه على أن سلعة - فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله
فيبقى النقد مقيداً عنده وينزل منزلة المكنوز ...". (الاحياء ٩٠/٤).

ويقول ابن تيمية: "إن المقصود بالأئمان - النقود - أن تكون معياراً
للأموال، يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد الانتفاع بعينها.
فمتى بيع بعضها ببعض إلى أجل قصد بها التجارة التي تناقض مقصود
الثمنية، واشتراط الحلول والتقابض فيها هو تكميل لمقصودها من التوسل بها
إلى تحصيل المطالب، فإن ذلك إنما يحصل بقبضها لا بثبوتها ديناً في الذمة
مع أنها ثمن من طرفين، فنهى الشارع أن تباع بثمن إلى أجل" (الفتاوى
٤٧١/٢٩).

ويقول ابن القيم: "وحاجة الناس إلى ثمن - نقد - يعتبرون به المبيعات
- السلع والخدمات حاجة ضرورية عامة .. إلى أن يقول. فلو أبيع ربا
الفضل في الدراهم والدينارين - عدم التماثل - مثل أن يعطى صحاحاً ويأخذ
مكسرة أو نقالاً ويأخذ خفافاً أكثر منها لصارت متجراً - سلعة يتاجر فيها -
وجر ذلك إلى ربا النسيئة فيها ولا بد. فالأئمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد
التوصل بها إلى السلع، فإذا صارت في أنفسها سلعة تقصد لأعيانها فسد أمر
الناس" (أعلام الموقعين ج ٢، ص ١٥٦).

كما يقول: "وسر المسألة أنهم منعوا من التجارة في الأئمان - النقود -
بجنسها لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأئمان" (الأعلام، ج ٢، ص ١٥٩).
ولهذا قال في كتاب آخر: "ويمنع المحتسب من إفساد نقود الناس وتغييرها،

ويمنع من جعل النقود متجراً فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله، بل الواجب أن تكون النقود رءوس أموال يتجر بها ولا يتجر فيها" (الطرق الحكمية ٢٨١).

وهكذا نجد الاتساق في أقوال ومواقف الفقهاء إذ يقولون بجواز الصرف وبحرمة التجارة في النقد. وهذا ما ينادى به اليوم الفكر الاقتصادي الحكيم. والله أعلم.

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للذكور / شوقي أحمد دنيا

هوامش البحث

١- لا يخفى على المختصين ما هنالك من فروق بين مصطلح نقود ومصطلح عملة. وعموماً فإن العلاقة بينهما هي العموم والخصوص المطلق، فكل عملة نقد، وليس كل نقد عملة.

٢- روبرتس البير، لعبة النقود الدولية، ترجمة د. عماد عبد الرؤوف، القاهرة، مكتبة مدبولي بدون تاريخ ص ٣٥، د. زكريا نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، ١٩٦٦، بدون ذكر ناشر، ص ٣٥، د. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ١٨٣.

٣- د. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٢٠ وما بعدها، روبرتس البير، مرجع سابق، ص ٣٥ وما بعدها، د. حمدي رضوان، التابع والمتبوع في الاقتصاد الدولي، القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون، بدون تاريخ، ص ٢٤٤ وما بعدها.

٤- د. مدحت صادق، مرجع سابق، ص ٥١، د. زكريا نصر، مرجع سابق، ص ٤٤.

٥- فرانسوا لرو، الأسواق الدولية للرساميل، ترجمة د. حسن الضيقة، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، ١٩٩١، ص ٤١ وما بعدها، د. مدحت صادق، مرجع سابق، ص ١٢١ وما بعدها، روبرتس البير، مرجع سابق، ص ٨٥ وما بعدها.

٦- د. جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص ١٩٩ وما بعدها، فرانسوا لرو، مرجع سابق، ص ٤٥ وما بعدها.

٧- د. مدحت صادق، مرجع سابق، ص ١٢٦ وما بعدها، د. جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص ١٨٤ وما بعدها، د. حمدي رضوان، الإصلاح الاقتصادي وأسواق المال، القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون، ١٩٩٢، ص ٩١ وما بعدها.

٨- روبرتس ألبيز، مرجع سابق، ص ١٩، ٢٠.

٩- وهناك ما يعرف بمجموعة الإثنى عشر في أمريكا وهي مؤلفة من كبار اللاعبين في وول ستريت. انظر تفصيلاً لذلك في 'البورصات وتدعيم الاقتصاد الوطني'، د. السيد الطيبي، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٥٧، نوفمبر ١٩٩٢، ص ٢٤ وما بعدها وما قبلها.

١٠- د. زكريا نصر، مرجع سابق، ص ٤٦، قارن د. السيد الطيبي، مرجع سابق، ص ١١ وما بعدها، د. حمدي رضوان، التابع والمتبوع، مرجع سابق، ص ١٥٤ وما بعدها.

١١- د. محمد عبد الحليم، التفسير الإسلامي لأزمة البورصات العالمية، في "أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٩٧م"، المنتدى الاقتصادي (٣) مركز صالح كامل، القاهرة، جامعة الأزهر، د. فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت رقم ١٢٧، ص ٢٣٨، وقد صرح كامدنسو مدير صندوق النقد الدولي إيان أرمهيك عام ٩٥ بأن «العالم في قبضة هؤلاء الصبيان يقصد المضاربين فخ العولمة»، تأليف هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، ترجمة د. عدنان عباس علي،

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيد من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

سلسلة عالم المعرفة (٢٣٨) الكويت، جمادى الآخرة، ص ٩٦. وقد ساهم
الرئيس جاك شيراك "وباء الإيدز في الاقتصاد العالمي" نفس المرجع
ص ٩٨

١٢- روبرت ألبيز، مرجع سابق، ص ٧٧.

١٣- غيليرمو أورتيث، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة
للانتعاش في آسيا؟ مجلة التمويل والتنمية، يونيو ١٩٩٨.

١٤- د. حاتم القرنتشاوي، التفسير الاقتصادي للأزمة، في "أزمة البورصات
العالمية"، مرجع سابق، أورني داندوش، توقع انعكاس تدفقات رأس المال،
مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر ١٩٩٥.

١٥- لمعرفة موسعة انظر، د. حمدي رضوان، التابع والمتبوع، مرجع
سابق، ص ١٥٤ وما بعدها، د. السيد الطيبي، مرجع سابق، ص ٢٨
وما بعدها، جون هيدسون ومارك هرنذر، العلاقات الاقتصادية الدولية،
ترجمة د. طه منصور، الرياض: ١٩٨٧ دار المريخ، ص ٨٣١ وما
بعدها.

١٦- د. حاتم القرنتشاوي، مرجع سابق.

١٧- جون هيدسون، مرجع سابق، ص ٨٣٥.

١٨- د. محمد عبد الحليم، مرجع سابق.

١٩- محاضرة ألقاها في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب-البنك الإسلامي
للتنمية، جدة، بعنوان الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق: من دروس الأزمات
إلى إصلاحات النقد، ١٤١٣هـ، ص ٣٦.

٢٠- سوزان ساكاولر، الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال: أهي نعمة أم نقمة؟ مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٤، غيليرمو أورتييز، ما هي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش في آسيا؟ مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩٨م.

٢١- د. شوقي دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، الرياض: مكتبة الخزرجي، ١٤٠٤هـ ص ٣٠٨ وما بعدها.

٢٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ١ ص ٢٥١، القاهرة: مكتبة الحلبي.

٢٣- المبسوط، ج ٢، ص ١٨٤، بيروت: دار المعرفة.

٢٤- غرائب القرآن، ج ٢ ص ١٦٢.

٢٥- الفتاوى الكبرى، ج ١٩ ص ٢٥١، الرياض: الرئاسة العامة للبحوث العلمية.

٢٦- إحياء علوم الدين، ج ٤ ص ٩، بيروت: دار المعرفة.

٢٧- إعلام الموقعين، ج ٢ ص ١٥٦، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٨- الطرق الحكمية، ص ٢٨١، القاهرة: المؤسسة العربية للطباعة والنشر.

٢٩- تسهيل النظر، ص ٢٥٤ وما بعدها، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١.

٣٠- التيسير والاعتبار، ص ١١٦، القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٦٧.

٣١- نفس المصدير، ص ١١٩.

٣٢- أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص ١٨١، القاهرة: مكتبة الحلبي.

٣٣- روضة الطالبين، ج ٢ ص ٢٥٨.

المضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي
للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

- ٣٤- المقدمة، ص ٥٢٦، القاهرة: دار إحياء التراث العربى.
- ٣٥- حول أزمة نمور جنوب شرق آسيا، مقال بصحيفة الأهرام القاهرية في
١٩٩٨/٢/٧م
- ٣٦- مرجع سابق، ص ١٦، ص ٥٢.
- ٣٧- نفس المصدر، ص ٢٣.
- ٣٨- سورة التغابن ، الآية ١٦.
- ٣٩- انظر بحوث الدورة السابعة لمجمع الفقه الإسلامى، مجلة المجمع، العدد
السابع، الجزء الأول، ١٩٩٢.
- ٤٠- الغزالى، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ص ١٣٠ ج ٢، د. رفيق
المصرى، الإسلام والنقود، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤١٠هـ، ص
١٦.
- ٤١- د. شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامى، بيروت: مؤسسة
الرسالة، ١٩٨٤، ص ٢٢٣ وما بعدها، د. عبد السلام العبادى، الملكية في
الشريعة الإسلامية، ص ٩٥ ج ١، عمان: مكتبة الأقصى.
- ٤٢- صندوق النقد الدولى، التخفيف من وطأة التكاليف الاجتماعية للأزمة
الآسيوية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٨م.

المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات: بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية

دكتور/ محمد عبد الحليم عمر^(٢)

مقدمة:

تتناول هذه الدراسة موضوع المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات مع التطبيق على البنوك الإسلامية، والمحاسبة عن التضخم من الموضوعات التي درست في الفكر والتطبيق المحاسبي المعاصر بشكل مكثف في إطار ما يعرف "بالمحاسبة على التغيرات في الأسعار" وهو موضوع متسع، ويتطلب بيانه ذكر معلومات كثيرة تتصل بالمفاهيم الأساسية والوسائل والأساليب الفنية، ولذا فأنني سوف أحاول تبسيط هذه المفاهيم والأساليب مع الالتزام بما ورد في خطاب المجمع لي وبما يؤدي إلى تحقيق الهدف الأساسي من الدراسة وهو تقديم رؤية متكاملة حول الموضوع تمكن من التعرف على الجوانب الفقهية للمحاسبة عن التضخم للاستفادة بها في بيان كيفية المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على بنود القوائم المالية في البنوك الإسلامية، ولذا فإننا سوف نبدأ الدراسة بالتعرف على الملامح الرئيسية للمحاسبة عن التضخم في الفكر والتطبيق المحاسبي المعاصر لبيان حدود

(٢) أستاذ المحاسبة - بكلية التجارة - ومدير مركز صالح عبد الله كامل - للاقتصاد

الإسلامي - جامعة الأزهر

دور المحاسبة في مشكلة التضخم وتوضيح المصطلحات والمفاهيم المتصلة بموضوع المحاسبة عن التضخم، ثم نلي ذلك بالتعرف على المفاهيم الإسلامية حول المحاسبة عن التضخم والتي تمثل الأساس الذي تستند إليه في بيان كيفية المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات التي تظهر في القوائم المالية للبنك الإسلامي.

وبذلك يمكن أن تنتظم خطة الدراسة فيما يلي:

المبحث الأول: الملامح الرئيسية للمحاسبة عن التضخم في الفكر والتطبيق المحاسبي المعاصر.

المبحث الثاني: المفاهيم الإسلامية حول المحاسبة عن التضخم.

المبحث الثالث: المحاسبة عن التضخم في البنوك الإسلامية.

١- المبحث الأول

العلام الرئيسية للمحاسبة عن التضخم في الفكر والتطبيق المحاسبي المعاصر

١/١: مفهوم المحاسبة عن التضخم:

- إن التضخم في مفهومه الشائع ينطلق من أمرين يمثلان المظهر الملموس للتضخم، هما الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والانخفاض في القوة الشرائية للنقود، وهو ما يظهر بوضوح في تعريف التضخم بأنه: «الارتفاع في المستوى العام للأسعار مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية»^(١).

- والتضخم بهذا المفهوم يتصل بشكل دقيق بالمحاسبة فمن المعروف أن المحاسبة تعنى بتقديم معلومات كمية عن المعاملات المالية أو الأحداث الاقتصادية والتعبير الكمي عن هذه المعلومات يتم باستخدام النقود كأداة للقياس المحاسبي عند حدوث المعاملة وتسجيلها في الدفاتر بالمبلغ الذي حدثت به، ويطلق على القيمة التي سجلت بها المعاملة حينئذ "القيمة التاريخية أو الدفترية" وبما أن المحاسبة تقدم البيانات عن هذه المعاملات في القوائم المالية التي تعد في نهاية الفترة المالية، وأنه في ظل استمرار النشاط من فترة لأخرى، وارتفاع الأسعار في ظل التضخم تكون القيمة التي سجلت بها المعاملة أو البند وقت حدوثها ممثلة في القيمة التاريخية لها مختلفة عن القيمة الحاضرة لها في أي فترة تالية، كما أنه في ظل انخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد عند الاحتفاظ بالنقدية بدون استعمال فترة من الزمن وكذا

بالنسبة للحقوق والالتزامات النقدية التي تسدد أو تحصل بالقيمة الاسمية التي حدثت بها، فإنه تكون قيمة هذه البنود في تاريخ إعداد القوائم المالية أقل منها عند الحصول عليها أو حدوثها.

ويعنى كل ما سبق أن أي بند يظهر بالقوائم المالية تكون له قيمتان في ظل التضخم، إحداهما القيمة التاريخية التي حدثت بها، والثانية، القيمة الحاضرة عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤكد أن للتضخم آثاراً واضحة على البيانات المحاسبية.

وحيث أن البيانات تكون مسجلة في الدفاتر فعلاً بالقيمة التاريخية، إذا فإنه لتلافى آثار التضخم يتطلب الأمر تعديل قيمة البنود التي تظهر في القوائم المالية من القيمة التاريخية إلى القيمة الحاضرة في تاريخ إعداد هذه القوائم، وهذا ما يعرف "بالمحاسبة عن التضخم" التي يمكن أن نحدد مفهومها في الآتي:

"المحاسبة عن التضخم هي مجموعة الأسس والأساليب التي يعتمد عليها والإجراءات التي تتبع لتعديل قيم العناصر أو البنود التي تظهر في القوائم المالية في ضوء ما يحدث من ارتفاع في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدات النقود، ثم بيان كيفية إظهار هذا التعديل إما في القوائم المالية الأساسية أو في فوائدها ملحقة، وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة لهذه التعديلات كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية".

المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

٢/١ الهدف من المحاسبة عن التضخم:

ربما يؤثر تساؤل هنا هو "ما هي الفائدة التي تعود من تعديل قيمة البنود من التاريخية إلى قيمتها الحاضرة عند إعداد القوائم المالية في ظل التضخم؟
إن الإجابة على هذا التساؤل تظهر بوضوح إذا تمت صياغته بشكل عكسي بمعنى أنه إذا لم يتم التعديل فما هي الأضرار التي يمكن أن تحدث، وبالتالي يلزم ضرورة إجراء التعديل أو المحاسبة عن التضخم لتلافي هذه الأضرار؟".

وللإجابة على ذلك نقول إن المحاسبة تتيح بيانات ومعلومات تؤدي إلى تحديد الحقوق والالتزامات فيما بين المشروع وملاكه، وفيما بينه وبين الأطراف الخارجية التي تتعامل معه فضلاً عن توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات لتنظيم هذه العلاقة، وهذه البيانات تظهر في القوائم المالية وعلى الأخص في كل من قائمة الدخل التي تحدد الربح والخسارة وقائمة المركز المالي التي تحدد الحقوق والالتزامات، وإظهار هذه البنود بالقيمة التاريخية التي حدثت بها في ظل التضخم يؤدي إلى ما يلي:

١/٢/١: عدم إظهار نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة بصورة صحيحة ذلك أنه في ظل التضخم ترتفع أسعار الموجودات غير النقدية دون تدخل من إدارة المشروع وينتج عن ذلك ربحاً حيازياً، وإظهاره ضمن الربح العادي للمشروع لا يعكس حقيقة النشاط أو كفاءة الإدارة بهاء، كما أن توزيع هذا الجزء من الربح يعني توزيع جزء من رأس المال. ٢/٢/١: عدم المحافظة على رأس المال وذلك لأن رأس المال، في صورته النقدية تنخفض قيمته بانخفاض القوة الشرائية للنقد، ويتطلب الأمر

للمحافظة عليه ضرورة تعويض ما ينقص من قيمته من الإيرادات، وذلك يعنى أنه يجب عدم الاعتراف بأية أرباح قبل الوصول برأس المال إلى اللقدر الذي يمكن به استرداد ما استخدم من موجودات .

ساهمت في تحقيق هذه الأرباح .

٣/٢: أنه إذا كانت البنات المختلفة تعتمد في اتخاذ قراراتها على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، فإن هذه البيانات تكون غير دقيقة لإظهار العناصر أو البنود المالية في ظل التضخم بقيمة أقل من القيمة الحاضرة لها .

ومن أجل ذلك اهتم المحاسبون سواء على المستوى الفكري أو التطبيقي بالمعجسة عن التضخم، غير أنه يجب الإشارة إلى أن الدور المحاسبي في مشكلة التضخم له حدود يحسن أن نوضحها في الفقرة التالية .

٣/١: محدثات المحاسبة عن التضخم:

من المهم الإشارة إلى بعض الأمور التي توضح دور المحاسبة في قضية التضخم بشكل عام، وتمثل محدثات لما ينتظر من المحاسبة في تعاملها مع المشكلة بشكل خاص، ومن أهم هذه المحدثات ما يلي:

أ - أن التضخم عرض لأمراض اقتصادية وليس دور المحاسبة علاج هذه الأمراض أو القضاء على التضخم ذاته.

ب - أن دور المحاسبة في التضخم دور حيادي ينحصر في بيان آثاره على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، ولذا فإنه في التطبيق

المحاسبية للتضخم تعد هذه القوائم مرة على أساس التكلفة التاريخية ومرة على أساس البيانات المعدلة في ضوء مستوى التضخم بالدولة، وعلى مستخدمي البيانات اختيار ما يلزمهم منها لاتخاذ قراراتهم دون وجود صلاحية مهنية للمحاسبين بإلزامهم بأي منها.

ج- أن المحاسبة بشكل عام تستند في تحديد المعايير المحاسبية التي تمثل مرشدا للعمل المحاسبي، إلى المفاهيم القانونية والخلقية السائدة في المجتمع وترتبط بالحقوق والالتزامات والملكية التي تظهر البيانات عنها في القوائم المالية، وكذا إلى تعريف المجتمع للعدالة والحق والصدق^(٢).

وبناء على ذلك فإنه في المجتمع الإسلامي عند تحديد وعاء زكاة التجارة على سبيل المثال والذي يتمثل بلغة المحاسبة في صافي رأس المال العامل، ومنه المخزون السلعي والذي يقوم في الفكر المحاسبي طبقا لقاعدة «سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل»، ولكن إجماع الفقهاء على أن عروض التجارة تقوم من أجل الزكاة بالقيمة الجارية البيعية، وبذلك فإنه على المحاسب المسلم عند تحديد وعاء هذه الزكاة أن يلتزم بذلك، ولا يلتفت إلى القاعدة المحاسبية سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل.

٤/١: كيفية المحاسبة عن التضخم:

- كما سبق القول فإن المحاسبة على التضخم تدور حول تعديل بنود القوائم المالية من القيمة التاريخية إلى قيمتها الحاضرة عند إعداد هذه القوائم وتختلف إجراءات التعديل ونتائجه بحسب الطريقة التي تتبع في عملية التعديل حيث يعرف الفكر والتطبيق المحاسبي طريقتين للتعديل هما:

١/٤/١: طريقة الأرقام القياسية للأسعار، أو طريقة وحدة النقدية الثابتة، أو القيمة التاريخية المعدلة، وتقوم على التفزقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية.

أ - فالبنود النقدية تتمثل في المبالغ النقدية والحقوق والالتزامات التعاقدية بمبلغ ثابت، أي أنها تستصفي تحصيلاً وسداداً بنفس عدد الوحدات النقدية التي حدثت بها بصرف النظر عنها عن ما حدث في قوتها الشرائية من نقص بسبب التضخم مثل المدنيين والدائنين والاستثمارات المالية ذات العائد الثابت وقيمة رد ثابتة، مع تسويتها بالإضافة للنقدية على مدار العام مثل إيراد المبيعات وغيرها، وكذا باستخدامات النقدية على مدار العام، وهذه البنود النقدية يؤدي امتلاكها إلى حدوث خسائر تتمثل في انخفاض القيمة الشرائية للوحدات النقدية التي تمت بها، كما يؤدي الالتزام بها - مثل الدائنين - إلى مكاسب نقدية لردّها بنفس العدد الذي حدثت، وقيمتها أقل من القيمة التي أخذت بها.

وهذه البنود يعد بها قائمة مستقلة لتحديد مكاسب وخسائر القوة الشرائية عن طريق ضرب قيمة البند التاريخية في الرقم القياسي للأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية وقسمة الناتج على الرقم القياسي للأسعار عند حدوث البند، وبطرح الناتج من قيمة البند التاريخية يظهر مكسباً إذا كان البند يمثل التزاماً نقدياً كالدائنين، وخسارة نقدية إذا كان البند يمثل موجوداً نقدياً كالمدينين، ثم يرحد الصافي مكسباً أو خسارة والذي يظهر في نهاية قائمة مكاسب وخسائر القوة الشرائية للتقود إلى قائمة الدخل بعد تحديد صافي الربح من النشاط.

المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

كما تظهر البنود النقدية التي تمثل إضافات أو استخدامات للنقدية
(الإيرادات والمدفوعات) معدلة في قائمة الدخل.

أما في قائمة المركز المالي فإن هذه البنود النقدية تظهر بعددها، أي
قيمتها التاريخية بدون تعديل لأنها قانونا وفي جميع الدول سوف تحصل
أو تسدد بنفس عدد الوحدات النقدية التي حدثت بها.

ب - أما البنود غير النقدية: وتتمثل في جميع البنود بخلاف البنود النقدية،
مثل المخزون السلعي والأصول الثابتة فإن أسعارها سوف تتأثر
بالتضخم ارتفاعا وبالتالي يتم تعديلها باستخدام الأرقام القياسية للأسعار
كالآتي.

الرقم القياسي للأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية
القيمة المعدلة = القيمة التاريخية × $\frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في تاريخ حدوث البند}}$

وتظهر القيمة المعدلة لكل بند منها في قائمة المركز المالي
ومن المعروف أن رأس المال والذي يمثل صافي الأصول فسوف يظهر
معدلا هو الآخر نتيجة لما حدث في الأصول والخصوم من تعديلات.

٢/٤/١: طريقة القيمة الجارية: وللقيمة الجارية في الفكر المحاسبي ثلاث
مفاهيم فرعية هي:

- القيمة الاستبدالية: وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو استبدال موجود
مماثل للموجود المراد. تقويمه في تاريخ التقويم.

- القيمة البيعية: وهي القيمة التي يمكن أن يبيع بها المشروع الموجود في تاريخ التقويم.
- القيمة الحالية: وهي صافي التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الموجود خلال فترة حياته الإنتاجية بعد تعديلها بمعدل خصم يساوي معدل الفائدة الساري.
- وفي المحاسبة عن التضخم يستخدم مفهوم القيمة الاستبدالية للتعبير عن القيمة الجارية، حيث تقوم هذه الطريقة على التفرقة أيضا بين البنود النقدية والبنود غير النقدية، ثم تعد قائمة مستقلة لبيان قيمة الزيادة أو النقص في قيمة كل بند غير نقدي بحسب ما طرأ على أسعاره هو من تغير طبقاً لسوق كل نوع منها، والذي قد يزيد أو ينقص عن معدل التضخم بالنسبة لكل بند، وتظهر الزيادة في أسعار هذه البنود على أنها أرباح حيازة مع التفرقة بين أرباح الحيازة المحققة وتتمثل في ارتفاع أسعار بعض الموجودات كالبيضاة خلال فترة حيازتها ثم تم بيعها خلال الفترة، وأرباح حيازة غير محققة وتتمثل في الزيادة في قيمة بعض الموجودات التي مازالت لدى المشروع بدون بيع.
- ثم بعد ذلك تعد قائمة الدخل مع إظهار جميع البنود بها بقيمتها التاريخية بدون تعديل، ثم ضم أرباح الحيازة المحققة إلى ربح النشاط وإظهار أرباح الحيازة غير المحققة في بند مستقل يمثل في حد ذاته ربحاً رأسمالياً لا يجوز توزيعه.
- أما بالنسبة لقائمة المركز المالي فتظهر فيها جميع البنود معدلة ما عدا البنود النقدية (النقدية المدينين والدائنين) لأنها مستحصل أو تسدد بنفص

المعالجة المحاسبية لأثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

عدد الوحدات النقدية التي حدثت بها، وكذا رأس المال لأن ما حدث من
زيادة في أسعار الموجودات غير النقدية التي ما زالت في حيازة المنشأة
(أرباح حيازة غير محققة) سوف تظهر ضمن حقوق الملكية كأرباح
رأسمالية لجبر ما حدث من نقص في القوة الشرائية لرأس المال.
هذا مع ضرورة الإشارة إلى أنه في التطبيق تستخدم بعض الدول الطريقتين
معاً فيما يعرف "بطريقة القيمة الجارية المعدلة"

١/٥: المحاسبة عن التضخم في التطبيق المحاسبي المعاصر^(٣):

ما سبق أن ذكرناه هو بعض مفاهيم المحاسبة عن التضخم في الفكر
المحاسبي والذي تعتمد عليه النظم المختلفة في التطبيقات بدول العالم
ويمكن أن نرصد أهم ملامح هذا التطبيق في الآتي:

١/٥: الاهتمام المبكر والمتزايد بمشكلة المحاسبة عن التضخم لدى جميع
دول العالم، فلقد بدأ هذا الاهتمام منذ عام ١٩١٩م في ألمانيا ثم في
أمريكا ١٩٢٢م، ١٩٣٦م، وهولندا ١٩٣٠ وفي إنجلترا ١٩٤٩م.

كما أن اتحاد المحاسبة الدولي أصدر من خلال لجنة الأصول أو
المعايير المحاسبية الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم (٦) عام
١٩٧٨م والذي تعدل بموجب المعيار رقم ١٥ عام ١٩٨٣م والخاص
بالمحاسبة على تغيرات الأسعار.

١/٥/٢: أن التطبيق يختلف من دولة إلى أخرى في المحاسبة عن التضخم
سواء من حيث طريقة المحاسبة أو حدود التعديلات التي تتم أو كيفية

الإفصاح عن التضخم في القوائم المالية، أو في معالجة فروق التعديل، مراعاة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

٣/٥/١: أن التطبيق في الدول المختلفة ومنذ بدء الاهتمام بهذه القضية يتردد في كيفية المعالجة المحاسبية لآثار التضخم، فعلى سبيل المثال في إنجلترا صدر عام ١٩٧٣م المذكرة رقم (٨) تضمنت اتباع طريقة الأرقام القياسية وفي عام ١٩٧٤م صدر المعيار المحاسبي رقم (٧) بإعداد قوائم أساسية على أساس التكلفة التاريخية وإضافية على أساس التكلفة التاريخية المعدلة، ثم صدرت المذكرة رقم (١٨) والمذكرة رقم (٢٤) عام ١٩٧٩م ثم المعيار المحاسبي رقم (١٦) عام ١٩٨٠م باتباع طريقة القيمة الجارية.

٤/٥/١: أنه وبعد طول بحث وتجريب في التطبيق. تبين أن طريقة القيمة الجارية هي الأكثر استجداً.

٥/٥/١: أن البنوك النقدية لا يتم تعديلها في القوائم المالية، ويتحمل المشروع بخسارتها إن كانت موجودات أو بمكسبها إن كانت التزامات، أما بطريقة ظاهرة كما في طريقة الأرقام القياسية بإعداد مذكرة أو قائمة "مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقد" أو بطريقة ضمنية كما في طريقة القيمة الجارية.

٦/٥/١: أن مشكلة المحاسبة عن التضخم لم تحسم بعد سواء على مستوى الفكر أو التطبيق المحاسبي المعاصر، وهذا ما قرأته صراحة لجنة معايير المحاسبة الدولية والمشكلة من المنظمات المهنية المحاسبية على مستوى العالم حيث جاء: "لا يوجد حتى الآن إجماع دولي على

المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

طريقة واحدة لتعكس واقع الأسعار المتغيرة على البيانات المالية ولذا
فإن اللجنة ترى ضرورة المزيد من التجربة قبل النظر في إلزام
المؤسسات بتحضير البيانات المالية الأساسية مستخدمة نظاما شاملا
وموحدا لتبيان الأسعار المتغيرة⁽⁴⁾.

وبهذا العرض الموجز يمكننا القول أنه قد تحددت الملامح الرئيسية
للمحاسبة عن التضخم في الفكر والتطبيق المحاسبي المعاصر وبما يمثل
منطلقا بما ورد فيه من مفاهيم ومصطلحات لتناول المنهج الإسلامي في
المحاسبة عن التضخم في المبحث التالي.

٢- المبحث الثاني

المفاهيم الإسلامية حول المحاسبة عن التضخم

تستند المحاسبة كما سبق القول إلى المفاهيم القانونية والخلقية السائدة في المجتمع والمتصلة بتحديد الملكية والحقوق والالتزامات، وكذا تعريف المجتمع للعدالة والحق والصدق، لذلك فإنه من المناسب عند بيان كيفية المعالجة لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات من منظور إسلامي، أن نبدأ ببيان موقف الفكر الإسلامي من المفاهيم الأساسية المتصلة بالمحاسبة عن التضخم والتي تقوم كما سبق القول على تعديل قيم العناصر أو البنود الظاهرة في القوائم المالية بطريقة مناسبة في ضوء الانخفاض في القوة الشرائية للنقود والارتفاع في الأسعار حتى يمكن تحديد نتيجة الأعمال، وكذا تحديد الحقوق والالتزامات بطريقة عادلة، والمحافظة على رأس المال، وبناء على ذلك فإن أهم الأمور أو المفاهيم المتصلة بالمحاسبة عن التضخم والتي يجب بيان موقف الفكر الإسلامي منها هي كل من:

(النقود - الأسعار - رأس المال - الربح - الحقوق والالتزامات - طريقة التعديل).

وهذا ما سنحاول التعرف عليه في الفقرات التالية:

١/٢: مفاهيم إسلامية حول النقود:

والذي يهمنا هنا من هذه المفاهيم هو التغير في القوة الشرائية للنقود ويمكن فهم موقف الفكر الإسلامي من ذلك بتناول وظائف وطبيعة النقود كما

بينها فقهاء المسلمين، أما عن الوظائف فهي كما حددها الإمام الغزالي^(٥) بقوله "خلقها الله - أي النقدين ذهباً وفضة - لتداولها الأيدي، ويكون حاكمين بين الأموال بالعدل - أي مقياساً للقيمة - ولحكمة أخرى هي التوصل بهما إلى سائر الأشياء - أي وسيلة للتبادل - فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء - أي مخزناً للقيم".

أما طبيعة النقود فإنه وإن كانت تفهم من قول الغزالي السابق إلا أن هناك أقوالاً لفقهاء آخرين فيما يشبه الإجماع على تحديد هذه الطبيعة في أن "النقود ليست مقصودة لذاتها بل هي وسيلة إلى المقصود"^(٦) وهذا المقصود هو الحصول على السلع والخدمات، وبذلك تتحدد قيمتها أو قوتها الشرائية في قدرتها على تحقيق المقصود منها وهو كونها ثمنًا كما يقول ابن رشد "المقصود من النقود المعاملة أولاً، لا الانتفاع، أما من العروض - السلع - فهو الانتفاع أولاً، لا المعاملة، وأعنى بالمعاملة كونها ثمنًا"^(٧) ولكي تؤدي النقود المقصود منها بكفاءة فإنه يجب أن تتميز قوتها الشرائية بثبات نسبي، وهو أمر فطن إليه فقهاء المسلمين قديماً فيقول ابن القيم "إن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال فيجب أن يكون محدوداً ومضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض"^(٨) غير أن هذا القول من الناحية العملية يصدق عند ما كانت النقود سلعية من الذهب والفضة لأن لها قيمة ذاتية أو استعمالية بجانب قوتها الشرائية، أما بالنسبة للفلوس قديماً والأوراق النقدية حديثاً، فإنه ليست لهما قيمة استعمالية ذاتية بل قوة شرائية فقط، تتمثل في ماليتها والتي تستند إلى رواجها، وكما يقول السرخسي: "أن الرواج في الفلوس عارض في إصلاح الناس وذلك يتبدل ساعة فساعة"^(٩)

وبالتالي فإن قوتها الشرائية في تغير مستمر وهو أمر ذكره الفقهاء، قديماً بالنسبة للفلوس فيما يعرف بكساد وانقطاع ورخص وغلاء النقود، وبنوا على هذا التغير أحكاماً عدة تتصل بالديون والشركات وغير ذلك من المعاملات التي تنطوي على حقوق والتزامات بين أطرافها وما سوف نتعرض له تفصيلاً فيما بعد عند تناول أثر تغير القوة الشرائية للنقود على البيانات المالية.

٢/٢ مفاهيم إسلامية حول الأسعار:

إذا كان الانخفاض في القوة الشرائية للنقود يمثل أحد مظهري التضخم، فإن المظهر الآخر هو الارتفاع في الأسعار، وهما مظهران متلازمان حيث أن الأسعار تعبر عن العلاقة التبادلية بين النقود والسلع، وما يتصل بالأسعار من مفاهيم إسلامية تفيد في المحاسبة على التضخم هو:

١/٢: صور التعبير عن العلاقة التبادلية بين النقود والأسعار، وتتمثل في صورتين هما "الثمن والقيمة" كما ورد لدى أحد المفكرين بقوله "والحاصل أن ما يقدره العاقدان يكون عوضاً عن المبيع في عقد البيع يسمى ثمناً، وما قدره أهل السوق وقدره فيما بينهم وروجوه في معاملاتهم يسمى قيمة"^(١٠) وتفسير ذلك بالنسبة للمحاسبة عن التضخم أن الثمن يعبر عن القيمة التاريخية التي حدث بها البند، والقيمة تعبر عن القيمة الجارية أو التقديرية للبند، وليس بالضرورة أن يتساوى الثمن والقيمة كما يقول ابن عابدين "الثمن ما تراضى عليه العاقدان سواء زاد عن القيمة أو نقص"^(١١).

وبناء على ذلك يكون لكل بند في ظل التضخم قيمتان قيمة تاريخية وقيمة جارية مختلفتان بسبب التضخم.

٢/٢/٢: التغيرات في الأسعار وموقف الكفر الإسلامي منها: كما سبق القول فإنه يكون لأي بند قيمتان، قيمة تاريخية وقيمة جارية، وفي ظل تغير الأسعار فإنه بالضرورة تختلف القيمتان، فهل يعترف الفكر الإسلامي بهذا التغير أم لا؟

بالنظر في الأحكام الفقهية التي أوردها الفقهاء حول أثر التغير في الأسعار، على المعاملات ومدى الأخذ بهذا التغير أم لا، نجد أن ذلك يختلف باختلاف نوع المعاملات كما يتضح من الأمثلة التالية:

١/٢/٢/٢: في معاملات مثل بيع المراجعة والشفعة والإقالة - أي مردودات المبيعات - والسلم، لا يتم الأخذ بالتغير وتبنى المعاملة على التكلفة أي القيمة التاريخية وليس القيمة الجارية.

٢/٢/٢/٢: في معاملات مثل بضاعة المضاربة عند التخرج أو تصفية المضاربة وبعض المال عروض أو بضاعة، فإنه تجب المحاسبة على هذه البضاعة بأسعار يوم التصفية، أو القيمة الجارية.

وأيضا في مثال آخر مثل الغصب، ومن صورة المعاصرة استيلاء أحد الموظفين على جزء من أموال البنك وتقرير تحميله بها باعتباره في حكم الغاصب وعدم إمكان رد نفس المال أو مثله، فإنه يكون ضامنا لقيمته أي بسعره الجديد المتغير وليس بتكلفته أو قيمته التاريخية على خلاف بين الفقهاء في وقت التقويم بيوم التلف أو تعذر

رد المثل، أو يوم الرد، أو بأعلى قيمة من يوم الاستيلاء إلى يوم الرد^(١٢).

وهكذا نجد أن موقف الفكر الإسلامي من التغيرات ليس ثابتاً بل يختلف باختلاف المعاملة مما يلزم التفرقة عند تعديل بنود القوائم المالية بحسب كل بند.

٣/٢: مفاهيم إسلامية حول رأس المال:

لقد سبق القول أن من ضرورات المحاسبة على التضخم تحقيق المحافظة على رأس المال وفي هذه الفقرة سوف نحاول أن نبين المفهوم الإسلامي لذلك ليتضح لنا إن كان الأمر يتطلب المحاسبة على التضخم أم لا؟
١/٣/٢: المحافظة على رأس المال مطلب إسلامي، والأصل في ذلك ما جاء عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ومثل المصلى كمثل التاجر لا يخلص له ربحه حتى يخلص له رأس ماله، كذلك المصلى لا تقبل ناقلة حتى يؤدي الفريضة"^(١٣) وهذا ما عليه إجماع المفكرين المسلمين كما يصوره أحدهم بقوله: "إن المقصود من التجارة سلامة رأس المال مع حصول الربح ولئن فات الربح في صفقة فبئس يتدارك في صفقة أخرى لبقاء الأصل"^(١٤) أي رأس المال، فمن هذا القول نستخرج مبدأ استمرارية المشروع كأحد المبادئ المحاسبية وضرورة بقاء رأس المال كما هو حتى يمكن تحقيق الأرباح، غير أن الأمر يتطلب بيان معنى أو شكل المحافظة على رأس المال.

المعالجة المحاسبية لأثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للككتور/ محمد عبد الحليم عمر

٢/٣/٢: المعنى الإسلامي للمحافظة على رأس المال: إن المعنى المباشر للمحافظة على رأس المال هو المحافظة عليه من حيث عدد وحداته النقدية، بمعنى أنه لو كان رأس المال ١٠٠٠٠٠ جنيه مثلاً فإن المحافظة عليه بهذا المعنى تتطلب بقاءه بهذا العدد باستمرار، ولكن في ظل التضخم فإن هذا المعنى يصبح قاصراً حيث أن الهدف من الاحتفاظ برأس المال هو إمكانية استخدامه بشراء العروض به ثم بيعها وإمكان شراء نفس الكمية مرة أخرى وهكذا، وهو ما لا يمكن في ظل التضخم، والفكر الإسلامي يأخذ بالمعنى الثاني في المحافظة على رأس المال وهو المحافظة عليه من حيث ماله أو قيمته أو قوته الشرائية أو من حيث المحافظة على الطاقة التشغيلية له بمعنى قدرته على استبدال ما استخدم من موجودات وهذا ما يظهر بوضوح في قول أحد الفقهاء إن الربح لا يظهر إلا بعد تحصيل رأس المال^(١٥). ويوضح أحد الفقهاء تحصيل رأس المال هذا بقوله "لأن رأس المال عند قسمة الربح يحصل باعتبار المالية لا باعتبار العدد، ومالية الفلوس تختلف بالرواج والكماد"^(١٦) وهذا ما يتطلب محاسبياً في ظل التضخم ضرورة الاعتراف بالارتفاع في أسعار الموجودات المستثمر فيها رأس المال ثم الفصل بين أرباح الحيازة الناتجة عن هذه الارتفاع واعتبارها ربحاً رأسمالياً يضاف إلى رأس المال للمحافظة على ماله أو قيمته، وبين ربح النشاط وهو القابل للتوزيع.

٢/٤: مفاهيم إسلامية حول الربح:

ومن أهم ما يتصل من ذلك بالمحاسبة عن التضخم ما يلي:

٢/٤/١: إن التحديد السليم للأرباح في الفكر الإسلامي يرتبط أولاً بضرورة سلامة رأس المال، ولذا جاء تعريف الربح بأنه "الفاضل عن رأس المال" (١٧) وجاء أيضاً "الربح تابع ورأس المال أصل فلا يسلم الربح بدون سلامة الأصل" (١٨) والسلامة المطلوبة لرأس المال هي سلامته من حيث قيمته أو ماليته وليس من حيث عدده كما سبق القول.

٢/٤/٢: أنه عند تحديد الربح بشكل عام يجب تعديل قيمة البنود التي تدخل في معادلة تحديد الربح لتظهر بقيمتها الجارية خاصة تكلفة المبيعات أو ثمن شراء السلع المباعة، وهذا ما يظهر في قول الطبري "إن الربح من التجار المستبدل من سلعته المملوكة عليه بدلا هو أنفس - أعلى - من سلعته أو أفضل من ثمنها الذي يبتاعها به، أما المستبدل من سلعته بدلا هو دونها أو دون الثمن الذي يبتاعها به فهو الخاسر في تجارته لاشك" (١٩) فقوله الذي يبتاعها به أي سعر إعادة شرائها أو استبدالها، وبذلك تكون المقارنة بغرض تحديد الربح ليس بين ثمن شراء السلعة و ثمن بيعها وإنما بين قيمة استبدالها في تاريخ تحديد الربح وقيمة بيعها، فلو كان التاجر اشترى سلعة بألف جنيه مثلا وباعها بألف وخمسمائة، وعند البيع ارتفعت أسعار الشراء أو الاستبدال لنفس السلعة إلى ١٦٠٠ جنيه فإن الربح يكون ١٥٠٠ - ١٦٠٠ = ١٠٠ (خسارة وليس ١٥٠٠ - ١٠٠٠ = ٥٠٠ ربحاً).

المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

٣/٤/٢: أنه عند تحديد الربح القابل للتوزيع في ظل التضخم يجب الاعتراف بما حدث من ارتفاع في أسعار البنود المالية والنظر إلى الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة الجارية لهذه البنود على أنها أرباح حيازة رأسمالية تضم إلى رأس المال للوصول به إلى ماله أو قيمته، وعدم توزيعها وإلا أدى إلى الإضرار ببعض الشركاء إذا كانت نسبة توزيع الأرباح بينهم لا تتفق مع نسبة حصصهم في رأس المال طبقاً لرأى الحنفية، ويظهر هذا الضرر أكثر في حالة المضاربة نظراً لأن رأس المال يكون من طرف واحد، وهذا ما يصوره الإمام المرخسى في عبارة شاملة بقوله " في المضاربة يحصل رأس المال أولاً ليظهر الربح، والفلوس ربما تكمد فلا تعرف ماليتها بعد الكساد إلا بالحرز والظن، ولا وجه لاعتبار العدد رأس المال - لما فيه من الإضرار - برب المال^(٢٠) .

ولملاءمة ذلك محاسبياً يجب الاعتراف بالزيادة في أسعار البنود المستثمر فيها رأس المال وإظهارها بالقيمة الجارية، ثم التفرقة في قائمة الدخل بين أرباح النشاط وهي التي توزع، وأرباح الحيازة ولا توزع بل تكون من نصيب رب المال ليحصل له ماله باعتبار المالية وليس باعتبار العدد .

٥/٢: مفاهيم إسلامية حول تحديد الحقوق والالتزامات:

من المقرر أن الأحكام الشرعية المنظمة للمعاملات المالية تقوم على تحقيق النفع لطرفي المعاملة في عدالة وصدق وبناء على التراضي الكامل وبعيدا عن الظلم والغرر وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى المنازعة، وباستقراء

الصور الفقهية التي تتعلق بتحديد الحقوق والالتزامات في المعاملات المالية في ظل تغيرات الأسعار بالاختيار بين القيمة التاريخية للمعاملة والقيمة الجارية لها، نجد أنه ليس اختباراً واحداً ثابتاً على طول الخط، وإنما يقوم على التمييز بين المواقف والحالات المختلفة سواء من حيث مجالها أو نوع المعاملات، وبالشكل الذي يؤدي إلى اختيار القيمة التي تحقق هدف الشريعة من تنظيم المعاملات المالية كما يتضح من الأمثلة التالية:

١/٥/٢ كما سبق ذكره في البند ٢/٢/٢ فيما يتعلق بالاعتراف بالتغيرات في الأسعار من عدمه في بعض المعاملات وما سبق ذكره في البند ٢/٣/٢ فيما يتعلق بتحديد حقوق الشركاء في الربح ورأس مال. ٢/٥/٢: عند إعداد القوائم المالية بغرض تحديد وعاء زكاة التجارة فإنه في ظل التضخم يتم الاعتراف بالقيمة الجارية لكل البنود التي تدخل في تحديد الوعاء^(٢١).

٣/٥/٢: بالنسبة للمحاسبة على الديون في ظل التضخم فإن الفقهاء يفرقون بين عدة حالات هي:

أ - إذا كان الأمر يتعلق بالمحاسبة على الزكاة فإنه لدى جمهور الفقهاء تحسب الديون بعددها وليس بقيمتها لأنه لم يرد لديهم إلا ضم الديون التي للمزكي إلى سائر ماله المزكي وطرح ما عليه من دين دون الإشارة إلى القيمة.

أما لدى المالكية فإنهم يفرقون بين الدين الذي أصله من نقد (قرض) والدين الذي أصله من تجارة ثمن بيع، كما يفرقون بين الديون التي للشخص والتي عليه وبين الديون الحالة والمؤجلة.

ويظهر ذلك إيجازاً في قول أحدهم "أما ما عليه من الدين -
الدائنون - فإنه يحسب عدده حالاً كان أو مؤجلاً، لأنه لو مات أو
أفلس لحل المؤجل مما عليه وصار كالحال، أما ماله من الدين -
المدينون - فالحال يحسب عدده، والمؤجل قيمته، لأنه لو مات أو
أفلس لبيع المؤجل لغرمائه^(٢١).

ويقصد بالحال والمؤجل، ديون التجارة فقط دون ديون النقد أو
القرض كما جاء في قول آخر، بتصرف، وزكى عينه، ودينه أي
عدده أن كان أصله عرض أي من تجارة حالاً، وإلا بأن كان
عرضاً مؤجلاً، أي من تجارة قومه كل عام وزكى القيمة، وأما إن
كان دين قرض بأن كان أصله سلفاً فلا يقومه على نفسه ليزكيه
لعدم النماء فيه^(٢٢).

ب- إذا كان الأمر يتعلق بتحديد الديون بغرض سدادها أو تحديد
حقوق والتزامات الغير على المنشأة، فإن الأمر يجري بشأنها
بغرض المحاسبة عن التضخم، بحسب ما يتم الأخذ به، إما رأى
جمهور الفقهاء الذي يقول بأن تسدد الديون بعددها^(٢٣) دون نظر
إلى رخص أو غلاء النقود، أو طبقاً لرأى بعض الفقهاء بأن تسدد
بقيمتها في حالة الرخص والغلاء مطلقاً، أو إن كان ذلك كبيراً
على رأى آخر^(٢٤).

وبعد هذا الاستعراض الموجز لأراء الفقهاء حول تحديد الحقوق
والالتزامات سواء فيما بين الشركاء ممثلة في الربح ورأس المال، أو فيما بينه
المشروع والأطراف الخارجية ممثلة في الحقوق والالتزامات الناشئة عن

شتى المعاملات التي تتم بينه وبينهم، نجد أنه في بعض الأحيان يتم الأخذ بالقيمة الجارية مما يلزم معه تعديل البيانات المحاسبية في ظل التضخم بالنسبة للبنود المعبرة عن هذه الحقوق والالتزامات، وفي أحيان أخرى يتم الأخذ بالقيمة التاريخية مما يلزم معه عدم تعديل البنود المعبرة عنها ولكن كيف يتم التعديل؟ هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية.

٦/٢: مفاهيم إسلامية حول طرق المحاسبة عن التضخم:

لقد سبق القول إنه توجد طريقتين رئيسيتين للمحاسبة عن التضخم تستخدمان لتعديل قيمة البنود في القوائم المالية من القيمة التاريخية إلى القيمة الحاضرة عند إعداد هذه القوائم، الأولى وهى طريقة الأرقام القياسية للأسعار، والثانية وهى القيمة الجارية بمفاهيمها الثلاثة (استبدالية - بيعيه - حالية) والقيمة الجارية الاستبدالية هي الأكثر قبولاً في الفكر والتطبيق المحاسبي كما سبق القول.

وفي هذه الفقرة سوف نحاول التعرف على ما ورد عن هذه الطرق في الفقه الإسلامي، مع مراعاة أننا نبحث عن ورود فكرة كل طريقة فقط لأن استخدامهما في الوقت الحاضر قد يختلف عن الوقت الماضي لتوفر الإحصاءات والأسواق المنظمة للسلع الآن.

١/٦/٢: طريقة الأرقام القياسية للأسعار، وتقوم هذه الطريقة على محاولة تعديل قيمة وحدات النقد المسجلة بها البيانات المالية من القوة الشرائية لها في الحاضر لتساوى القوى الشرائية لها في الماضي، وذلك عن طريق قياس التغيرات في القوة الشرائية للنقود بالتغيرات

في المستوى العام للأسعار، أي أسعار مجموعة كبيرة من السلع والخدمات في المجتمع، وهذه الفكرة وردت لدى فقهاء المسلمين القدامي في شكل الربط بين قيمة النقود أو القوة الشرائية لها بسعر سلعة واحدة هي التي جرى بها التعامل لعدم توفر إحصاءات عن جميع السلع ويظهر ذلك في الأمثلة التالية:

أ - ما جاء في قول لأحد الفقهاء في حالة تحديد الدين عند كساد الفلوس "وقال سحنون إذا أسقطت - أي قيمة الفلوس - يتبعه بقيمة السلعة - يوم قبضت، لأن الفلوس لا ثمن لها"^(٢٠).

ب- ما جاء في صورة عن الفسخ في جزء من دين السلم وقبض جزء منه لدى فقهاء المالكية، حيث جاء: "فإن أسلم مائة دينار في مائة وسق من تمر الحائط المعين، ثم قبض من ذلك خمسين وانقطع، فإذا كان قيمة المأخوذ مائة وقيمة الباقي خمسين فنسبة الباقي للمأخوذ الثلث فيرجع بثلث الثمن قل أو كثر"^(٢١).

والشاهد هنا ليس الأخذ بهذه الصورة من عدمه، وإنما ما ورد فيها من تمثيل ربط قيمة الدين الباقي في ذمة المسلم إليه ليس بعدده وهو خمسين دينار وإنما بالقيمة الجارية لسلعة السلم.

ج- إضافة إلى ما سبق، جاء لدى من يجيز سداد الدين بالقيمة الربط بين قيمة الفلوس محل الدين وقيمة ما تساويه من النقود الذهبية أو القضية - "دنانير ودراهم".

٢/٦/٢: بالنسبة لطريقة القيمة الجارية فلقد وردت فكرتها بمفاهيمها الثلاثة في أقوال الفقهاء قديما على الوجه التالي.

أ - بالنسبة للقيمة الجارية بمفهوم القيمة الاستبدالية، فلقد وردت في قول الطبري السابق الإشارة إليه في البند ٢/٤/٢.

ب - بالنسبة للقيمة الجارية بمفهوم القيمة البيعية، فلقد وردت في زكاة التجارة كما جاء في أقوال عدة للفقهاء منها "يقوم المدير عرضه - سلعته - بثمن عدل بما تساوى حتى تقويمها لا ينظر إلى شرائها - أي التكلفة التاريخية - وإنما ينظر إلى قيمتها على البيع المعروف دون بيع الضرورة"^(٢٨).

ج - بالنسبة للقيمة الجارية بمفهوم القيمة الحالية، فلقد وردت لدى فقهاء المالكية عند تحديد قيمة الديون بغرض الزكاة كما جاء "وإن كان الدين من عرض - ثمن بيع - وموَجَلًا مرجوًا، قومه على نفسه قيمة عدل كل عام وزكى القيمة"^(٢٩) أما كيفية التقويم فجاء فيها ليس باستخدام سعر الفائدة كما في الفكر المعاصر وإنما باستخدام سعر السلع حيث جاء "قومه بما يباع به على المقلس، العرض بنقد والنقد بعرض ثم بنقد وزكى القيمة"^(٣٠) وتفسير ذلك بمثال رقمي أنه لو كان الدين المؤجل مائة ثمن يبيع أو دين سلم، فينظر ما هي الكمية من السلعة محل المعاملة التي يمكن أن تشتري بهذه المائة ولنفس أجل الدين، فإن كانت خمسة أمتار من الأقمشة مثلاً، ينظر بكم تباع هذه الخمسة نقداً الآن، فإن كانت ثمانين مثلاً، اعتبرت الثمانين القيمة الحالية للمائة الموجلة.

وهكذا نجد أن الفكرة الأساسية لطرق المحاسبة على التضخم ليست مستحدثة في الفكر المعاصر بل وردت لدى الفقهاء في أمثلة عدة، بل إن

الأمر يزيد بأن الفقهاء قالوا بطريقة جديدة هي "طريقة القيمة المستقبلية" ففي حالات ربطوا بين الحكم في مسألة ما وبين السعر في المستقبل كما في حالة تصفية المضاربة وهناك بضاعة لم تبع بعد وقيمتها المتوقعة أكبر من قيمتها الجارية، فإنه يحكم بعدم بيع السلعة من أجل التصفية بناء على السعر المستقبلي وفي ذلك جاء "قال مالك ليس لرب المال جبر العامل على بيع سلع قراضه لأخذ رأس ماله وينظر الإمام، إن رأى وجه بيعها عجلة، وإلا أخره إلى إيان سوقها، كالحبوب تشتري في الحصاد ترفع لإبان إنفاقها، والضمان تشتري قبل النحر - عيد الأضحى - ترفع ليومه"^(٣١).

وهكذا نصل إلى نهاية البيان الموجز للمفاهيم الإسلامية للمحاسبة عن التضخم استعرضنا فيها أهم الأمور المتصلة بالمحاسبة عن التضخم وموقف الفكر الإسلامي منها والتي اتضح وبالمقارنة مع ما سبق ذكره عن ملامح المحاسبة عن التضخم في الفكرة والتطبيق المحاسبي المعاصر ما يلي:

- ١- أن الفقه الإسلامي غنى بالأفكار اللازمة للمحاسبة عن التضخم.
- ٢- أن الفقهاء المسلمين سبقوا الفكر المحاسبي المعاصر في تناول جميع الأمور المتصلة بالمحاسبة عن التضخم.
- ٣- أن المحاسبة عن التضخم وفقاً لطريقة القيمة الجارية تلقى القبول بعد طول تجريب في التطبيق المحاسبي المعاصر كما جاء "إن المحاسبة وفقاً للتكلفة الجارية هي فكرة أحدث نسبياً ويبدو أنها لقيت قبولاً ما في كثير من الدول"^(٣٢).

أما بالنسبة للفكر الإسلامي فهي معروفة بمفاهيمها الثلاثة منذ القدم وتعتبر الطريقة الأمثل في المحاسبة ولا يتم الخروج عنها إلا في حالات معدودة ولأغراض تتصل بتحقيق العدالة بين المتعاملين.

٤- أن مما يفتقده الفكر المعاصر ويؤخر حل المشكلة، عدم الربط بين المحاسبة عن التضخم والغرض من استخدام البيانات المحاسبية كما يقول أحد الكتاب "لقد قدم عدد كبير من الباحثين منذ بداية الحرب العالمية الأولى وحتى وقتنا الحاضر اقتراحات عديدة لحل مشكلة التضخم المالي ولكنه حتى الآن لم يتفق المحاسبون على حل واحد لهذه المشكلة، وربما يرجع فشل هذه المحاولات إلى عدم اتفاق المحاسبين حتى الآن على الأغراض التي من أجلها تحضر البيانات الختامية المحاسبية والتي عن طريقها يمكن إنشاء نظام محاسبي صحيح يهدف لتحقيق هذه الأغراض"^(٣٣).

أما في الفكر الإسلامي فيظهر مما سبق ذكره أنه يربط بين الأخذ بالقيمة الجارية من عدمه - أي المحاسبة عن التضخم - وبين نوع المعاملة والغرض منها.

ويؤكد كل ما سبق على ضرورة وإمكانية بناء نظام محاسبي إسلامي للمحاسبة عن التضخم. ولذا فإنه وفي ضوء ذلك سوف نحاول في المبحث التالي تطبيق المفاهيم الإسلامية حول المحاسبة عن التضخم على البنوك الإسلامية.

٣- المبحث الثالث

المحاسبة عن التضخم في البنوك الإسلامية

في هذا المبحث سوف نحاول أن نبين كيفية المعالجة المحاسبية للحقوق والالتزامات في البنك الإسلامي في ظل التضخم استناداً إلى ما سبق ذكره في المبحثين الأول والثاني من المفاهيم المحاسبية والإسلامية حول المحاسبة عن التضخم، وتتمثل هذه الحقوق والالتزامات في الأموال التي يتلقاها البنك وأوجه استخدامها وما يتصل بها من حصتها في الربح، والتي تظهر البيانات المحاسبية المعبرة عنها في قائمة المركز المالي للبنك، ولذا فإننا سوف نتناولها طبقاً للتصنيف الذي تظهر به في هذه القائمة على الوجه التالي^(٢٤):

١/٣: جانب الموارد-

وتتمثل فيه التزامات البنك تجاه الغير، وتتكون من البنود أو العناصر الإجمالية التالية:

١/١/٣: المطلوبات: ويعرف المطلوب بأنه الالتزام القائم في حينه الواجب سداً في المستقبل، ومن أهم بنود المطلوبات في البنوك بصفة عامة "الحسابات الجارية وما في حكمها" والتي تتميز بعده خصائص تؤثر في المعالجة المحاسبية في ظل التضخم على الوجه التالي:

١/١/١/٣: أن التكليف القانوني لهذه الحسابات وإن كان يتردد^(٢٥) بين كونها وديعة كاملة، أو وديعة ناقصة، أو وديعة مصرفية، إلا أن التكليف الأكبر قبولاً هو كونها قرضاً، والقوانين الوضعية

تقرر عدم أخذ أثر التضخم في الحساب في تحديد مبلغ القرض كما جاء "إذا كان محل الالتزام نقوداً، التزم المدين بقدر عددها المذكور في العقد دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو انخفاضها وقت الوفاء أي أثر" (٣٦)

٢/١/١/٣: أن المستقر عليه في الفكر والتطبيق المجاسبي عن التضخم، هو أن البنود النقدية والتي تشمل في مفهومها هذه الحسابات لا يتم تعديلها في ظل التضخم، بل تظهر في القوائم المالية بعدها، كما سبق ذكره في المبحث الأول. ولقد كانت هناك تجربة وحيدة في البرازيل (٣٧) بموجب القانون التجاري رقم ٦٤٠٤ الصادر في ١٥/١٢/١٩٧٦م ومن ضمن ما ورد فيه تعديل الإيداعات في البنوك في ضوء التضخم كما يظهر في الرقم القياسي المعلن من قبل الحكومة، إلا أنه وكما هو معروف فشلت هذا التجربة ككل في البرازيل (٣٨).

٣/١/١/٣: أن التكيف الشرعي للحسابات الجارية يسير أيضاً على أنها قرض، والرأي الراجح للفقهاء قديماً وحديثاً هو أن القروض ترد أو تحسب بعدها وليس بقيمتها.

٤/١/١/٣: أنه رغم التكيف القانوني والشرعي للحسابات الجارية على أنها قرض، إلا أن حقيقتها المصرفية تقوم على أساس احتفاظ صاحبها بأمواله في البنك بدلاً من الاحتفاظ بها في خزينته، ويقوم بالإضافة والسحب منها باستمرار، ولما كان القصد منها الحفظ وليس الإقراض حقيقة، إذا فكانها لديه

لقدرته على التصرف فيها بإرادة منفردة وبذلك بموجب الشيكات وأوامر الدفع المصرفية التي تمثل أداة وفاء مثل النقود تماماً، وبناء على ذلك فإنه إذا حدث نقص في قوتها الشرائية فإنه يتحمل بها دون البنك، وبالتالي تظهر في دفاتر البنك بعددها الملتزم بردها به.

٥/١/١/٣: في العرف المصرفي فإن البنك لا يستخدم كل المبالغ التي يتسلمها في صورة حسابات جارية، بل تظل نسبة لا تقل عن ٤٠ ٪ منها كاحتياطي نقدي لدى البنك المركزي والذي يلتزم للبنك المودع بعددها، ولمواجهة السيولة في المصرف لإمكان السحب منها، وبعض البنوك الإسلامية تستخدم جزءاً من النسبة الباقية الـ ٦٠ ٪ للإقراض للغير كقرض حسن يلتزم المقترض بعددها، وبالتالي فإنه إذا تقرر إظهارها وسدادها بالقيمة وليس بالعدد، فإن ذلك يمثل ظلماً يقع على الأطراف الأخرى التي لها أموال في البنك، وإلا من أين يأتي البنك بالمبالغ اللازمة لتعويض النقص في قيمة مبالغ هذه الحسابات؟.

٦/١/١/٣: أن سلوك هذه الحسابات يتميز بالتغير السريع سحبا وإضافة وعلى فترات قصيرة، ومن المعروف أن أثر التضخم على النقود يظهر عندما يتم الاحتفاظ بها لفترة طويلة، بما يمكن من القول أن هذه الحسابات لا تتأثر بالتضخم في الغالب.

٣/١/٧: إذا كان أثر التضخم يقاس بالتغيرات في المستوى العام للأسعار كما تظهره الأرقام القياسية للأسعار فإن هذه الأرقام تأخذ في الاعتبار أسعار جميع أو معظم السلع في المجتمع، وبما أن البنك يستثمر بعض أموال الحسابات الجارية كما سبق القول في سلع معينة قد لا ترتفع أسعارها من الأصل أو ترتفع بنسبة أقل أو أكثر من الارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإن الربط بين الأرقام القياسية ومعدل التضخم بهذا الشكل يكون غير عادل في تقرير حقوق أصحاب هذه الحسابات، كما أنه من جانب آخر يصعب بل يكون مستحيلاً التعرف على الأوجه التي استثمرت فيها هذه الأموال بالبنك، فضلاً عن عدم إمكانية تكوين هذه الأوجه لمعرفة قيمتها الجارية التي تربط أموال الحسابات الجارية بها.

وبناء على ما سبق قانوناً وشرعاً ومضرباً ومحاسبياً، فإن الحسابات الجارية تعتبر من البنود النقدية التي تستند أو تصفى بعددها أو قيمتها التاريخية التي حدثت بها، مما لا يلزم تعديلها عند المحاسبة عن التضخم بل تظهر في قائمة المركز المالي للبنك بعددها.

٣/١/٢: حسابات الاستثمار^(١٣):

٣/١/٢: المفهوم والتكيف الشرعي لحسابات الاستثمار: يقصد

بحسابات الاستثمار، النقدية التي يتسلمها المصرف من الغير

لاستثمارها مقابل حصة من الربح، وهي نوعان:

المعالجة المحاسبية لأثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

- حسابات استثمار مطلقة، وهي التي يطلق للمصرف فيها حرية استثمارها في الصيغ الاستثمارية المختلفة بدون قيد أو شرط بما في ذلك خلطها بأمواله.

- حسابات استثمار مقيدة أو مخصصة، وهي التي تقيد حرية المصرف في استثمارها طبقاً لقيود معينة، من أهمها في التطبيق المصرفي استثمارها في مجال معين في صورة محفظة أو صندوق استثماري.

وتكفي حسابات الاستثمار شرعاً طبقاً لما انتهى إليه الاجتهاد الفقهي المعاصر ويسير عليه التطبيق المصرفي الإسلامي، على أنها مضاربة، المصرف فيها هو المضارب وأصحاب هذه الحسابات هم أرباب الأموال.

٢/٢/١/٣: الموقف الفقهي من أثر التضخم على مال المضاربة: إذا كان التكيف الشرعي لحسابات الاستثمار قد استقر في الاجتهاد الفقهي المعاصر والتطبيق المصرفي الإسلامي على أنها مضاربة، فإن التعرف على موقف الفقه الإسلامي من أثر التضخم على هذه الحسابات ينطلق من بيان ذلك بالنسبة لمال المضاربة، والذي يرتبط بموضوع "نوع المال الذي تجوز به المشاركة بشكل عام والمضاربة على وجه الخصوص" حيث يجمع الفقهاء على أن يكون رأس المال في الشركات والمضاربة من النقود الذهبية والفضية - الدنانير والدارم الخالصة - لثبات قيمتها نسبياً وقلة اختلاف أسواقها

مما يؤدي إلى تحديد حقوق الشركاء بدقة تامة، أما في حالة كون رأس المال مما تتغير قيمته أو ماله - قوته الشرائية - من وقت لآخر بالرخص والغلاء في الرواج والكساد، كالعروض، والفلوس - قديماً - فإن جمهور الفقهاء على عدم جواز المشاركة أو المضاربة بها^(٤٠)، ويأتى تبريرهم لذلك متصلاً بموضوع التضخم بصورة مباشرة كما جاء "لأن رأس المال عند قسمة الربح يحصل باعتبار المبالية لا باعتبار العدد، ومالية الفلوس تختلف بالرواج والكساد"^(٤١).

ولقد جاء هذا الرأي يوم أن كان أمام الناس خياران هما: المشاركة أو المضاربة بالدراهم والدينائير، أو بالفلوس فاختاروا الأصلح منها وهو الخيار الأول، أما الآن في ظل النقود المعاصرة والتي تشبه الفلوس قديماً من حيث تغير قيمتها بالرخص والغلاء، فلا يبقى إلا خيار واحد فقط وهو جواز للمشاركة والمضاربة بها وهو ما انتهى إليه الاجتهاد الفقهي المعاصر في "جواز جعل الأوراق النقدية رأس مال في بيع السلم والشركات"^(٤٢).

وهو ما قال به بعض الفقهاء^(٤٣) قديماً بجواز المشاركة بالفلوس ويرجع إلى قيمتها وليس عددها في التحاسب بين الشركاء، فإذا أخذنا بهذا الخيار وهو الممكن الوحيد الآن، فإنه لا بد وياتفاق الفقهاء المجيزين للمضاربة بما تتغير قيمته، من تقويم رأس مال المضاربة (حسابات الاستثمار في حالتنا)

المعالجة المحاسبية لأثار التصخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عيد الخليم عمر

بالقيمة وليس بالعدد. وذلك لعدم الاضرار برب المال -
صاحب حسابات الاستثمار - كما جاء في المضاربة يحصل
رأس المال أولاً ليظهر الربح، والفولون ريثماً تكمد فلا تعرف
ماليته بعد الكساد إلا بالحرز والظن ولا وجه لاعتبار العدد
لما فيه من الاضرار بصاحب المال^(٤٤)، وإذا لم يكن أمامنا
الآن سوى الأوراق النقدية التي تشبه الفولون من حيث تغير
قيمتها، فإنه لا بد أن نلجأ إلى عملية التقويم رغم ما بها من
عيوب كما ورد في القول السابق - لتحديد رأس المال بالقيمة
وليس بالعدد، وذلك كما جاء في المضاربة نصاً: لأن
المضارب شريك في الربح ولا يظهر الربح إلا بعد وصول
كمال رأس المال إلى رب المال إما باعتبار العين - العدد -
أو باعتبار القيمة، وقد بينا في اظهر الربح أن المعتبر قيمة
رأس المال وقت قسمة الربح^(٤٥).

وهكذا نخلص إلى أنه لا بد لعدم الاضرار بأصحاب حسابات
الاستثمار اظهر حقوقهم لدى البنك بقيمتها في القوائم المالية،
أما كيف يتم ذلك، فسوف نتعرف عليه في الفقرة التالية.

٣/٢/١/٣: كيفية اظهر قيمة حسابات الاستثمار: طبقاً لما سبق ذكره
من أن طريقة القيمة الجارية هي الأكثر قبولاً في الفكر
والتطبيق المحاسبى، وأنها الطريقة التي تبنى عليها كثير من
الأحكام الفقهية، لذلك فإن تحديد قيمة حسابات الاستثمار تتم
وفقاً لطريقة القيمة الجارية، وحيث أن أموال حسابات

الاستثمار تكون مستثمرة بواسطة المصرف في موجودات
غدة وبصيغ استثمارية مختلفة، لذلك فإن تحديد قيمتها
الجارية يكون بتحديد قيمة الموجودات المستثمرة فيها لأن
حقوق أصحاب هذه الاستثمارات لدى المصرف تكون في
هذه الموجودات وجاء في ذلك: ولو أن رجلاً أعطى رجلاً
دنانير مضاربة فعمل بهاء، ثم أرادا القسمة كان لرب المال أن
يستوفي دنانيره أو يأخذ من المال بقيمتها يوم يقتسمون^(٤٦)
وحيث أن اعداد القوائم المالية يبنى على مبدأ محاسبي وهو
مبدأ الدورية أو الفترية بغية توفير البيانات اللازمة لمتخذي
القرارات لتنظيم علاقتهم بالمشروع، لذلك فإنه يجب أن
تظهر هذه البيانات في القوائم المالية بقيمتها الجارية لمواجهة
حالات لتخاذ القرار بمسح الأموال وانتهاء المضاربة أو
القسمة كما ورد في القول السابق، كما أنه ليس من
الضروري أن يتم التقويم عند المفاضلة فقط بل في كل
مرحلة العمل كما جاء، "والحاصل أن في شرط الربح تعتبر
قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة، وفي وقوع
الملك للمشتري يعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت
الشراء، وفي ظهور الربح في نصيبها أو في نصيب أحدهما
تعتبر قيمة رأس المال وقت القسمة"^(٤٧).

ومعرفة قيمة الموجودات المستثمرة فيها أموال حسابات
الاستثمار تكون بالرجوع إلى أسواقها - كما جاء - لأن معرفة

قيمة الشيء بالرجوع إلى قيمة مثله مما يباع في الأسواق^(٤٨). ويتطابق ما سبق على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية نجد أمامنا صورتين:

الصورة الأولى: بالنسبة لحسابات الاستثمار المطلقة: والتي يقوم البنك الإسلامي باستثمارها في موجودات عدة وطبقاً لصيغ استثمارية مختلفة وفي عمليات عديدة ومتعاقبة مع خلطها بأمواله، وأن أصحاب هذه الحسابات يضيفون إليها ويسحبون منها باستمرار كما أن أعداد القوائم المالية التي توفر البيانات عن هذه الحسابات تحتاج إلى مجهود ووقت مما لا يتيسر معه إعدادها عند كل عملية سحب أو إضافة فضلاً عن صعوبة تقويم الموجودات المستثمرة فيها، الأمر الذي لا مفر منه من الانتظار حتى إعداد القوائم المالية في كل عام ونشرها على مستخدميها، وتقويم بعض الموجودات التي يمكن تقييمها فقط.

الصورة الثانية: بالنسبة لحسابات الاستثمار المقيدة أو المخصصة، والتي تقوم على استثمار البنك لأموالها في موجودات معينة محددة وبصيغة استثمار واحدة في صورة أوراق مالية أو سلعة معينة من خلال إنشاء محافظ استثمارية أو صناديق استثمارية، مما يمكن معه تقويم هذه الموجودات بسهولة وعلى فترات قصيرة لوجود أسواق منتظمة لها مثل سوق الأوراق المالية أو بورصة البضائع والسلع، وهو ما

يجرى عليه العمل في هذه الاستثمارات فعلاً حيث يتم اختيار يوم كل أسبوع لتقويم موجودات المحفظة أو الصندوق، ويقسمة صافي موجودات الصندوق على عدد وحدات الاستثمار (صك أو وحدة نقدية) يمكن تحديد قيمتها الجارية والتي على أساسها تحدد قيمة الدخول أو الخروج أو السحب والاضافة، هذا مع مراعاة أن الزيادة في هذه القيمة من فترة لأخرى تعتبر أرباح حيازة تضاف إلى قيمة رأس المال ولا توزع، وبذلك توفر مؤشراً سليماً لاتخاذ القرارات وتتفق إلى حد كبير مع المتطلبات الفقهية باظهار رأس مال المضاربة بقيمته وليس بعدده، الأمر الذي يجعلنا نوصي بأنه لتحقيق المتطلبات الفقهية والمحاسبية يلزم أن تكون حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية في صورة حسابات مقيدة أو مخصصة^(٢١). أما كيفية تقويم الموجودات المستثمرة فيها حسابات الاستثمار فسوف نتعرف عليها عند تناول جانب الاستخدامات.

٣/١/٣: حقوق الملكية: ويقصد بها في المفهوم المحاسبي، مقدار ما يتبقى من موجودات المصرف بعد استبعاد المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، وتتمثل بنودها عادة في كل من: رأس المال، والاحتياطيات، والأرباح المرحلة أو المتبقية. وفي بيان المحاسبة عليها في ظل التضخم نورد ما يلي:

المعالجة المحاسبية لأثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

١/٣/١: أن ما يجرى بالنسبة للبنود الأخرى (الموجودات -

حسابات الاستثمار - الموجودات) يؤثر عليها لأنها تمثل كما

سبق القول، القيمة المتبقية من الموجودات.

٢/٣/١: أنه لو كان الأمر أمر المساهمين أصحاب حقوق الملكية

فقط، دون أن تكون أموالهم مخلوطة بأموال أصحاب

حسابات الاستثمار المطلق، وكان العمل يسير في المصرف

على وجود نوع واحد هو حسابات الاستثمار المقيدة كما

سبق، فإنه يستوى اظهار أثر التضخم على البيانات المالية

البنك أم لا، من حيث أنه لا يقع ضرر على أحد المساهمين

دون الآخر كما جاء: "قاما في الشركة إذا كسدت القلوس

يمكن تحصيل رأس مال كل واحد منهما باعتبار العدد لأن

حاليهما فيه سواء فلا يختص أحدهما بالضرر دون

الآخر" (٥٠).

٣/٣/١: ومع ما ورد في الفقرة السابقة فإن المحاسبة عن التضخم

بالنسبة لحقوق الملكية تلزم في حالة وجود حسابات استثمار

مطلقة لا يمكن تحديد قيمة هذه الحسابات من جهة، ولغرض

آخر وهو تداول الأسهم الممثلة لحقوق الملكية والتي يجب أن

تبنى أسعارها السوقية في الأساس على ما يخص السهم من

القيمة الجارية لصافي الموجودات (٥١).

هذا مع مراعاة أنه إذا تمت المحاسبة عن التضخم وظهرت

أرباح حيازة غير محققة فإنها لا توزع على المساهمين.

وبذلك نصل إلى أنه في جانب الموارد يتم إظهار الخصائبات الجارية بعددها وحسابات الاستثمار بقيمتها وكذا حقوق الملكية، والإظهار بالقيمة يتطلب إظهار الموجودات المستثمرة فيها هذه الموارد بالقيمة وهو ما سنتناوله في الفقرة التالية.

٢/٣: جانب الاستخدامات:

وتتمثل فيه موجودات البنك من حقوق وموجودات ملموسة، وتتكون من عدة مجموعات كل مجموعة منها تحتوي على عدد من البنود، نتناولها بإيجاز في الآتي:

١/٢/٣: النقد وما فني حكمه: ويقصد بها العملات المحلية والأجنبية والأرضة لدى البنوك الأخرى وأية موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأرادة منفردة وفوراً وبدون خسائر تذكر،

وما يتصل بالنقد في المحاسبة عن التضخم ما يلي:

١/١/٢/٣: أن النقود بالعملات المحلية تظهر بعددها وهذا بدون خلاف فقهي أو محاسبي. . .

٢/١/٢/٣: أن النقود بالعملات الأجنبية يتم تحويلها بغرض اعداد القوائم المالية إلى العملة الوطنية أو العملة التي يتم بها اعداد البيانات، ويمكن الاستفادة هنا بمسألة ضم النقدية في الزكاة^(٥٣) لتحديد سعر الصرف الذي يتم به التحويل، وهو سعر الصرف الجارى أو الضم بالقيمة.

المعالجة المحاسبية لأثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

٣/١/٢/٣: أما الأرصدة لدى البنوك فهي كحسابات جارية يطبق
عليها ما سبق أن ذكرناه بالنسبة للحسابات الجارية لدى
البنك، وهو إظهارها بالعدد بدون تعديل.

٢/٢/٣: مجموعة الاستثمارات، وتتكون من البنود التالية:

١/٢/٢/٣: ذمم المرباحات: وهي الديون التي للبنك في ذمة العملاء
الذين اشترؤا بضاعة منه مريحة، وهي تدخل في ديون
التجارة أو الدين من البيع، وتوضح المحاسبة عليها في ظل
التضخم فيما يلي:

أ - أنها تدخل في مسألة رد الدين بالعدد أو القيمة المعروفة
والرأى الأرجح قهها هو سددها بالعدد.

ب - أن هذه الديون كثرن يبع أجل يزداد فيها للأجل وهذا
جائز شرعاً، كما يمكن ربط هذه الزيادة بالمخاطرة بعدم
تحصيلها، ولمواجهة التضخم المتوقع خلال فترة الدين.

ج - يلاحظ أن فقهاء المالكية وهم القائلون بتقويم دين التجارة
بالقيمة لغرض الزكاة كما سبق القول، فأنهم من أجل السداد
لا يجيزون مسألة التمتع وتعجيل التي يجيزها بعض الفقهاء كما
أنهم من القائلين بأنه لا أثر لرخص وغلاء النقود على تحديد
قيمة الدين الواجب سداده، مما يعني عدم امتداد الحكم على
الدين في مسألة ما، إلى مسألة أخرى.

د - أن ذمم المريحة من ضمن البنود النقدية وقد بينا في
المبحث الأول أن للفكر والتطبيق المحاسبي المعاصر على أن

البنود النقدية لا يتم أخذ آثار التضخم عليها في الطريقة الجارية وتظهر بعددها في ظل كل من طريقة الأرقام القياسية والقيمة الجارية.

هـ- من المقرر فقهاً: أن المؤجل انقضى في المالية من الجلب^{٥٣} وعليه تجرى أحكام عديده وإذا حاولنا تثبيت القيمة من خلال تعديل قيمة الدين المؤجل يتم اهدار هذه القاعدة وما يبنى عليها من أحكام.

وبناء على ما سبق فإن نم المراجعة تظهر بعددها وليس بقيمتها وهو ما أخذت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية^(٥٤).

٢/٢/٢٣: ذم السلم: وهى المبالغ التى يدفعها البنك كراس مال سلم لشراء سلعة ما يتم استلامها في وقت لاحق^(٥٤)، ويرتبط ببيان المحاسبة على ذم السلم في ظل التضخم ببعض الأحكام الفقهية التى يحسن أن نشير إليها فى الآتى:

أ - هل حق المسلم (البنك المشتري) يتعلق بالمسلم فيه (السلعة) أو بالمبلغ المملى إلى المسلم إليه (البائع)؟ فإن كان الأول فإنه يضمن في حكم البضاعة عند التقويم كما سيلي، وإن كان الثانى فإنه قولاً واحداً يظهر بعدده لا بقيمته.

ب - ان الغرض من اظهار الحقوق في قائمة المركز المالى في ظل التضخم، هو بيان مبلغها الذى يمكن تحقيقه أو الحصول عليه فرضاً في تاريخ اعداد القائمة، وبتطبيق ذلك على السلم نفترض فسخ السلم في تاريخ اعداد القائمة

المعالجة المحاسبية لأثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

واستلام المصرف لحقه، والراى الفقهى فى حالة الفسخ هذه
هو أن يرجع المسلم على المسلم إليه بالمبلغ الذى دفعه دون
زيادة^(٥٥).

جـ - إمكانية تصرف المسلم فيه قبل قبضه^(٥٦)، حيث أنه إذا
كانت توجد هذه الإمكانية فإن ذلك يمثل مدخلا لتقويم ذمم
السلم بالقيمة الجارية على أساس أن البنك يشتري السلع سلما
ليبيعها، وإذا وجد مشترياً قبل قبض السلم بمنع مناسب فإنه
يمكن البيع له، وبالنظر فى الآراء الفقهية حول هذه المسألة
نجد أن جمهور الفقهاء يمنعونها، وبالتالى لا يمكن التعديل،
أما المالكية فيجيزونها بأكثر من رأس مال السلم أو أقل أو
بمثله لخير المسلم فيه، وبالتالى يمكن تعديل قيمه ذمم السلم
من القيمة التاريخية إلى القيمة الجارية فى ظل التضخم،
ونقص هذا الخلاف يدور حول استبدال المسلم فيه بغيره
ويؤثر على المعالجة المحاسبية.

د - أن دين السلم يقدر بغرض الزكاة بقيمته الجارية لدى
المالكية كما جاء "وزكى عينه ودينه أى عدده النقد الحال
المرجو، وإلا .. بأن كان عرضاً أو مؤجلاً مرجوياً قومه ..
وزكى القيمة، ولو كان دينه طعام سلم" غير أنهم فرقوا بين
حالة الزكاة والتصرف فيه بقولهم "إذ ليس تقويمه لمعرفة
قيمته بيعاً له حتى يؤدى إلى بيعه قبل قبضه"^(٥٧).

وبذلك نجد أن المسألة مختلف فيها فقها، مما يفتح الباب للاخذ بأحد الآراء فيها وهو تعديل قيمة هذه الديون في قائمة المركز المالي إلى القيمة الجارية لسلع السلم.

٣/٢/٣: الاستثمارات في الأوراق المالية ممثلة في الاسهم وصكوك الاستثمار، وهذه تمثل في الاجتهاد الفقهي المعاصر "عروض تجارة"^(٥٨) ويتالى تظهر بقيمتها طبقاً للأسعار الجارية في سوق الأوراق المالية.

٤/٢/٣: الاستثمارات والتمويل بالمضاربات والمشاركات، وتتمثل في تقديم البنك مبلغاً من المال للغير لاستثماره وتوزيع الربح بنسبة تتفق عليها مع تحمل صاحب المال بالخسارة، وينطبق عليها في ظل التضخم ما سبق أن ذكرناه بالنسبة لحسابات الاستثمار في البند ٢/٢/٣ هذا مع ضرورة الإشارة إلى عدم توزيع الفرق الذى يظهر بين القيمة التاريخية والجارية كإرباح.

٥/٢/٣: البضائع، وتتمثل في السلع التى فى حوزة البنك تمهيداً لبيعها مريحة أو بأى أسلوب آخر، وفي ظل المحاسبة عن التضخم فإن هذه البضائع تعدل قيمتها من القيمة التاريخية أو التكلفة إلى القيمة الجارية حتى يمكن تحديد قيمة حسابات الاستثمار من ناحية، وحتى يمكن تحديد الربح بطريقة سليمة باعتبار أن هذه البضائع تمثل أحد بنود قائمة الدخل من ناحية أخرى، ومن الضروري الإشارة إلى أن الفرق الذى يظهر

بين القيمة الجارية والتكلفة التاريخية لا يتم توزيعه، إذ هو ربح حيازة يحدد بغرض تحديد قيمة الأموال المستثمرة فقط، إذ أن الرأي الفقهي على أن البضاعة تقوم بالتكلفة بغرض تحديد الربح القابل للتوزيع فقط كما جاء "إذا تمت المحاسبة وبعض المال ناض - تم بيعه - وبعضه متاع - سلع - فإنهما يحتسبان على الناض دون المتاع لأن سعره قد ينحط وقد يرتفع"^(٥٩) وتجدر الإشارة إلى أن ذلك ينطبق على جميع أنواع البضائع سواء كانت سلعا استهلاكية أو عقارات للمتاجرة فيها أو أي عروض أخرى للاستثمار .

٦: ٢/٢/٣: الموجودات المقتناة بغرض التأجير : وهذه تأخذ محاسبيها حكم الأصول الثابتة من وجهة نظر البنك، والتي يقتنيها لتأجيرها للغير سواء كان تأجيراً تشغيلياً أو تمويلياً، هذا مع ضرورة الإشارة إلى أن الفكر والتطبيق المحاسبي في حالة التأجير التمويلي يقوم في حقيقته على نقل منافع ومخاطر الموجود للمستأجر، وبالتالي فإن الذي يظهر في قائمة المركز المالي للمؤجر ليس الموجود، وإنما قيمة الإيجار عن الفترة كلها كدين في ذمة المستأجر، كما يظهر الموجود في قائمة المركز المالي للمستأجر^(٦٠)، وبالتالي فحقيقة العملية بيعاً بثمن مؤجل يمثل ديناً في ذمة المستأجر وليس إيجاراً كما ينص عليه في العقد، وبناء على هذا التصور فإن بند الإيجار التمويلي يعامل معاملة الديون التجارية كما سبق القول.

٣/٢/٧: القروض الحسنة: وهي المبالغ التي يقدمها البنك إلى غيره كقرض حسن بدون عائد، وهي وإن كانت تأخذ حكم الدين من حيث الرد بالعدد أو القيمة، إلا أنها تزيد عن الدين من البيع، في أن المقصود منها الارتفاق ورجاء الثواب من الله عز وجل، هذا فضلاً على أن عن الفقهاء يفرقون بينها وبين الدين من البيع في أمور عدة منها: الزكاة لدى المالكية، وسائل اثبات الاعسار عند سدادها، التأجيل، وبناء على ذلك فإنه نرى أن تظهر القروض الحسنة بالعدد وليس بالقيمة^(١١) خاصة أنها لا تمثل بنداً كبيراً في قائمة المركز المالي للبنك الإسلامي.

٣/٢/٣: مجموعة الموجودات المكتتة للاستخدام والموجودات الأخرى، ومن أهم بنودها: الموجودات الثابتة، وهي التي يكتتبها البنك لاستخدامه مثل المباني والآلات والسيارات وهي ما يطلق عليها فقها "عروض القنية" وفي ظل التضخم تظهر هذه الأصول بقيمتها الجارية الاستبدالية مع حساب الاهلاك وهو قيمة ما استخدم منها خلال الفترة على أساس هذه القيمة

* * * * *

وهكذا نلخص في نهاية الدراسة إلى ما يلي:

أ - أنه من حيث الفكرة فإن المحاسبة عن التضخم مطلوبة في الفكر الإسلامي وتتبع طريقة القيمة الجارية بمفاهيمها الثلاثة في الحالات المختلفة.

المعالجة المحاسبية لأثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

- ب- أنه تتم التفرقة في المحاسبة عن التضخم في الفكر الإسلامي بين الأغراض التي من أجلها تعد البيانات المالية.
- ج- أنه تتم التفرقة أيضاً بحسب بنود القوائم المالية طبقاً لما يتم الأخذ به من الآراء الفقهية حول تصفية البند سداداً أو تحصيلًا بالعدد أو بالقيمة.
- د - أن المحافظة على رأس المال طبقاً للمفهوم الإسلامي تتطلب إظهاره بقيمته وليس بعدده خاصة في حالة المضاربات وإلا وقع ضرر على رب المال.
- هـ- أنه في تحديد الربح يجب أخذ الربح المتوقع في الحسبان ومع التفرقة بين كل من ما يلي:
- ربح النشاط والذي ينتج عن إظهار بنود قائمة الدخل بتكلفتها التاريخية.
 - ربح الحيازة المحقق والذي ينتج عن الموجودات التي ظلت فترة لدى البنك ثم تصرف فيها خلال الفترة.
 - ربح الحيازة غير المحقق والذي يمثل الزيادة في قيمة موجودات البنك التاريخية التي مازالت في حوزة البنك، نتيجة مقارنة قيمتها التاريخية بقيمتها الجارية.
 - على أن تكون الأرباح القابلة للتوزيع هي ربح النشاط وربح الحيازة المحقق، أما ربح الحيازة غير المحقق فهو لجبر ما حدث من نقص قيمة رأس المال يضاف إليه ولا يوزع.

- و - يتقرر الأخذ بالمحاسبة عن التضخم من عدمه في ضوء معدل التضخم في الدولة، وقيمة البنود المالية، أخذاً بالمبدأ المحاسبي "الأهمية النسبية" وتطبيقاً للقاعدة الشرعية "الشرائع لا تبني على الصور النادرة".
- ز - أنه يمكن وكما يسير عليه للتطبيق المحاسبي المعاصر إعداد قوائم مالية بالتكلفة وقوائم أخرى إضافية معدلة ونشرهما معاً لتعم الفائدة.

* * * * *

والله ولي التوفيق

المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للذكور/ محمد عبد الحليم عمر

الهوامش

١. جيمس ستيوارت، ريجار داستروب "الاقتصاد الكلى" ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم محمد - دار المريخ ١٩٨٢م ص ٢١٣.
٢. دونالد كميو، جيري ويجانب "المحاسبة المتوسطة" ترجمة د. كمال الدين سعيد، دار المريخ ١٩٨٨، ٢٤/١.
٣. ضياء داود، د. صادق البسام "المحاسبة الدولية" من منشورات جامعة الكويت ١٩٨٢م، ص ٧٦-٩٩.
٤. "الأصول المحاسبية الدولية" تعريب عصام مرعى - نشر مكتب سابا وشركاهم - دار العلم للملايين ١٩٨٣م، ص ٧٠، ١٥٤.
٥. أبو حامد الغزالي "إحياء علوم الدين - باب الشكر" دار المعرفة - بيروت ٩١/٤.
٦. ابن عابدين "حاشية رد المحتار على الدر المختار" مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٣٨٦ - ٥٠١/٤.
٧. ابن رشد "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" دار الفكر، مكتبة الخانجي ٢٣١/١.
٨. ابن القيم "أعلام الموقعين" مكتبة الكليات الأزهرية ١٥٦/٢.
٩. المبسوط للسرخسي ١٦٠/١١.
١٠. للتهانوني "كشف اصطلاحات الفنون" مكتبة خباط بلبان ١٩٦٦ - ١٧٨/١.
١١. حاشية ابن عابدين - مرجع سابق: ص ٥٧٥/٤.

١٢. انظر في ذلك: المجموع للنووي ٣٤٨/١٤ والمبسوط للسرخسي - دار المعرفة ٥٠/١١ - ٥١.
١٣. البيهقي "السنن الكبرى" دار صادر - بيروت ٣٨٧/٢.
١٤. تفسير ابن السعدي - مكتبة الرياض الحديثة ٨٧/١.
١٥. ابن نجيم "البحر الرائق شرح كنز الحقائق" المطبعة العلمية القاهرة ١١٣/٦.
١٦. المبسوط للسرخسي ١١٦/١١.
١٧. المغني لابن قدامة ٥٧/٥.
١٨. الزيلعي: تبين الحقائق: ٦٨/٥.
١٩. تفسير الطبري مطبعة الحلبي بمصر ١٩٥٤ - ١٣٩/١.
٢٠. المبسوط للسرخسي ١١٦/١١.
٢١. حاشية قليوبي وعميرة على منهاج الطالبين - دار احياء الكتب العربية ٢٧/٢ - ٢٨ والأموال لأبي في عبيد بن سلام - تحقيق محمد خليل هراس - مكتبة الكليات الأزهرية ص ٥٢١.
٢٢. التاج والأكلیل للمواق على هامش مواهب الجليل للحطاب - مكتبة النجاح بليبيا ٣٣٠/٢.
٢٣. بلغة السالك لأقرب المسالك للصاوي على الشرح الصغير للدردير - دار إحياء الكتب العربية ٤٧٤/١ - ٤٧٥.
٢٤. انظر في ذلك: المبسوط للسرخسي - ٢٤/١٤ - ٣١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٣/٣ - ٤٥. المجموع للنووي ٢٨٢/٩، المغني لابن قدامة ٣٦٥/٤.

المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحلیم عمر

٢٥. رسائل ابن عابدين ٦٠/٢، حاشية الرهوني المطبعة الأميرية بمصر
١٣٠٦ - ١٢٠/٥ - ١٢٢.

٢٦. اللونشريسي - المعيار العرب - دار الغرب الإسلامي - بيروت
١٩٨١ - ١٠٦/٦

٢٧. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - ٢١٣/٣ - ٢١٤.

٢٨. التاج والأكليل للمواق على هامش مواهب الجليل للحطاب - ٢/
٣٢٣ - بلغة المسالك لأقرب المسالك - للصاوي ١/٤٧٤.

٢٩. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ٣/٤٧٤.

٣٠. بلغة المسالك لأقرب المسالك للصاوي على الشرح الصغير للدريز
١/٤٧٤.

٣١. مواهب الجليل للحطاب ٣٦٩/٥.

٣٢. وولتر ميجوس، روبرت ميجوس "المحاسبة المالية" ترجمة مجموعة
من أساتذة كلية الاقتصاد والإدارة بالقصيم، نشر دار المريخ ١٩٨٨م،
ص ٩٠.

٣٣. ضياء داود، د. صادق البسام - المحاسبة الدولية - ص ٧٨.

٣٤. لقد اعتدنا في هذا التصنيف على ما ورد في بيان المفاهيم ومعيار
العرض والايضاح العام الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة
للمصارف الإسلامية.

٣٥. عبد الفتاح سليمان "الودائع النقدية شرعاً وقانوناً" مكتبة الانجلو
المصرية ١٩٨٣م، ص ٥١-٥٤، والمادة ٧٢٦ منقذ مصري.

٣٦. الوسيط للسهنوري، المادة ١٣٤ مذني مصري وشرحها: ٣٨٧/١ - ٣٩٦.

٣٧. ضياء داود، د. صادق البسام - المحاسبة الدولية ص ٨٦.

٣٨. ضياء الدين أحمد - تعليق على بحث د. محمد عبد الله المنان - ربط القيمة بتغير الأسعار، النظريات والخبرة والتطبيق من منظور إسلامي المقدم لندوة ربط الحقوق والالتزامات بتغير الأسعار، بجدة ١٤٠٧هـ.

٣٩. يطلق عليها مسميات أخرى في التطبيق المصرفي الإسلامي منها: ودائع الاستثمار - حسابات عملاء - ودائع حسابات مضاربة، أموال تحت الإدارة - انظر: للكاتب: دراسة الجوانب الفقهية والمحاسبية لمعيار حسابات الاستثمار - دراسة مقدمة إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - يوليو ١٩٩٦م.

٤٠. يراجع: المبسوط للرخسى ١٥٩/١١، حاشية الخرشى ٣٩/٦، المجموع للنووي ٢٨٨/١٤، المغنى لابن قدامة ١٦/٥.

٤١. المبسوط للرخسى ١٦٠/١١.

٤٢. قرارات المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي - الدورة الخامسة ١٤٠٢هـ قرار رقم (٦).

٤٣. المغنى لابن قدامة : ١٦ / ٥ - ١٨.

٤٤. المبسوط للرخسى : ١١ / ١٦٠

٤٥. المرجع السابق ١٦٦/١١ من المعروف أنه يجوز فقهاً قسمة الربح والمضاربة بحالها دون تصفية، مما يعنى أن الحكم السابق بحساب رأس

المعالجة المحاسبية لأثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
للدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

المال المضاربة بقيمته ينسحب على اعداد القوائم المالية دورياً وليس
عند التصفية فقط - لتفصيل أكثر، أنظر: للكاتب: دراسة الجوانب
الفقهية والمحاسبية لمعيار حسابات الاستثمار - مرجع سابق، وأيضاً:
دراسة الجوانب الفقهية والمحاسبية لمعيار التمويل بالمضاربة.

٤٦. المرجع السابق ١١ / ١٦٦.

٤٧. المبسوط للسرخسي: ١١ / ١٦٥.

٤٨. المرجع السابق ١١ / ١٦٣.

٤٩. هذا ما جرى عليه العمل في كل من مصرف فيصل الإسلامي
بالبحرين، وشركة الراجحي المصرفية بالنسبة لكل حسابات الاستثمار
التي تتلقاها حيث تأخذ صورة واحدة هي صورة حسابات الاستثمار
المقيدة، أما باقي البنوك التي نعرفها فتقوم على وجود حسابات استثمار
مطلقة وحسابات استثمار مقيدة.

٥٠. المبسوط للسرخسي: ١١ / ١٦٠.

٥١. أحمد محيي الدين "سوق الأوراق المالية" رسالة دكتوراه-جامعة ام
القرى ١٤٠٩ ص ٣٢١.

٥٢. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ١ / ٢٣٦

معيار المراجعة، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات
المالية الإسلامية فقرة ٧ بند ٣ / ٣.

٥٣. المبسوط للسرخسي: ١٣ / ٣٥.

٥٤. أحمد علي عبد الله: الأحكام الفقهية لعقد السلم" دراسة مقدمة إلى هيئة
المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٥٥. للكاتب: "الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي للسلام" نشر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة ١٩٩٢م، ص ٣٢.
٥٦. أحمد علي عبد الله - مرجع سابق.
٥٧. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ١ / ٤٧٤.
٥٨. صالح المرزوقي "شركات المساهمة" نشر جامعة أم القرى ١٤٠٦ ص ٣٤٤.
٥٩. المغني والشرح الكبير لابن قدامة ٥ / ١٧٠.
٦٠. معايير المحاسبة الدولية - المعيار رقم (١٧) محاسبة عقود الإيجار.
٦١. للكاتب: ورقة عمل مقدمة عن التمويل وسوق الأوراق المالية - بمؤتمر فقه التجارة الإسلامية ومشاكلها الحديثة - قونيه - تركيا - سبتمبر ١٩٩٦م، ص ٢-١٠.

قراءة اقتصادية لرسالة: «نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس» لابن الهائم
الباحث/ محمد بن حسن بن سعد الزهراني

قراءة اقتصادية لرسالة نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس لابن الهائم

الباحث/ محمد بن حسن بن سعد الزهراني

مقدمة البحث:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد: فإن إنخفاض أو تدهور القيمة الحقيقية للنقود، أى ضعف قدرتها أو
طاقتها الشرائية في مقابل السلع والخدمات، أصبح من السمات الاقتصادية
التي تنتم بها إقتصاديات هذا العصر، ولقد أثارت هذه المشكلة التي هي نتاج
لعدة عوامل مختلفة- الجدل بين علماء الاقتصاد الوضعي حول معالجتها،
وإنصف هذا الجدل بتبادل وجهات النظر، وتعدد البدائل المطروحة، فالبعض
منهم يذهب إلى معالجه جذور المشكلة، في حين يذهب البعض الآخر منهم
إلى معالجه هذه المشكلة بربط القيمة بتغير الأسعار^(١)، أى ربط الحقوق
والالتزامات المالية بمستوى الأسعار، ولما كانت إقتصاديات الدول الإسلامية
من ضمن إقتصاديات الدول التي تعاني من هذه المشكلة، فإن الكثير من
الاقتصاديين الإسلاميين أثاروا نفس الجدل الذي وجد في الفكر الاقتصادي
الوضعي، فإنتسموا إلى فريقين فريق يدعو إلى إتخاذ منهاج يهدف إلى
التعويض والتخفيف من ثقل عبء هذه المشكلة التي تقع على الأفراد، وتمثل

(١) انظر: مايكل ايدهان، الاقتصاد الكلي، ص ٤٣٩-٤٣٢.

هذا المنهج بربط القيمة بمستوى الأسعار مع عدم اتفاقهم على أسلوب للرابط، أو أسلوب للتعويض^(١)، في حين يذهب الفريق الآخر إلى القضاء على مسببات المشكلة الحقيقية، ولا تزال الساحات الأكاديمية والمؤتمرات العلمية تشهد جدلا بين الباحثين في حقل الاقتصاد الإسلامي، فإذا كان هذا ما يحدثنا به تاريخ الفكر الاقتصادي الحديث، فإن تاريخ الفكر الاقتصادي القديم يخبرنا أن^(٢) اقتصاد الدول الإسلامية في مراحل مختلفة من التاريخ كان يعاني من انخفاض قيمة النقود، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في المعاملات واضطراب العلاقات بين الدائنين والمدينين، دفعت بالمتعاملين إلى السؤال والاستفتاء عنها، الأمر الذي أدى إلى قيام المناقشات الفقهية للبحث عن حكم شرعي لهذه الحالة، وظهور التصانيف المستقلة، منها هذه الرسالة التي نحن بصدد دراستها والتي تبحث عن حكم انخفاض قيمة العملة النحاسية، بسبب قيام السلطات بزيادة عدد الوحدات النقدية النحاسية بما يقابله من الدراهم، وقد خلاص مؤلف هذه الرسالة إلى سحب حكم رخص وغلاء النقد بأسباب أخرى كارتفاع مستوى الأسعار - إلى الحالة محل الدراسة، ولعله يتضح من ما تقدم.

(١) انظر: د. يسرى، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، ص ٢٤٦ وما بعدها.

(٢) نذكر على سبيل المثال السيوطي "قطع الجلالة عند تغير المعادلة" ضمن كتاب الخاوي، التمرتاضى "بذل الجهود في مسألة تغير النقود" ذكر ابن عابدين في رسالته "تنبيه الرقود على مسائل النقود" ضمن كتاب مجموعة رسائل ابن عابدين، الحسيني "رسالة في تراجع سعر النقود بالأمر السلطاني".

قراءة اقتصادية لرسالة: «نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس» لابن الهائم
الباحث/ محمد بن حسن بن سعد الزهراني

هدف البحث:

يهدف هذا البحث باختصار إلى إبراز مساهمات المفكرين الإسلاميين ولا سيما الفقهاء، في مجال الدراسات الاقتصادية، وذلك من خلال قراءة إقتصادية لتلك الآراء والأفكار التي سطرها علماءنا الأجلاء في مدوناتهم، والتي إن لم تكن تعبر عن نظريات إقتصادية، فهي على الأقل تكون النواه الأولى للعديد من النظريات الاقتصادية.

منهج البحث:

يتلخص المنهج الذي أتبع في هذا البحث بدراسة تحليلية إقتصادية للآراء والأفكار التي وردت في رسالة ابن الهائم، وذات صلة بالدراسات الاقتصادية، ومقابلتها بآراء فقهاءنا الأجلاء رحمهم الله تعالى، في محاولة لتكوين الاتجاه العام لفكر علماءنا تجاه موضوع الدراسة، الأمر الذي يترتب عليه مستقبلاً مدرسة إقتصادية إسلامية.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة ومطلب تمهيدى وأربعة مطالب أساسية: مطلب تمهيدى- حياة المؤلف وعصره والتصنيف الاقتصادي للرسالة.
المطلب الأول: طبيعة النقود.
المطلب الثاني: القيمة والثمن والسعر.
المطلب الثالث: تغير قيمة النقود.
المطلب الرابع: الدولة والحرية الاقتصادية.

الخاتمة.

هوامش البحث.

المراجع.

الفهرس.

قراءة اقتصادية لرسالة: «نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس» لابن الهائم
الباحث/ محمد بن حسن بن سعد الزهراني

مطلب تمهيدى

حياة المؤلف وعصره والتصنيف الاقتصادى للرسالة

سيقوم الباحث في هذا المطلب التمهيدى بذكر نبذة مختصرة جدا عن المؤلف وعن عصره من الناحيتين السياسية والاقتصادية، ثم يختتم الباحث هذا المطلب بالتصنيف الاقتصادى للرسالة، وذلك على النحو التالى:

أولاً: نبذة مختصرة عن حياة المؤلف وعصره:

١- ترجمة المؤلف:

هو أحمد بن محمد بن عماد الدين بن على الشهاب أبو العباس القراني المصرى ثم المقدسى الشافعى، يعرف بابن الهائم، ولد بالقاهرة عام (٧٥٦هـ)^(١)، وذكر أنه ولد في عام (٧٥٣هـ)^(٢)، ارتحل إلى بيت المقدس فإنتقطع به للتدريس والافتاء، وناب هناك في تدريس الصلاحية عن الزين العتمنى مدة، برع في الفقه والعريية وتقدم في الفرائض حتى أصبح يلقب بالفرائضى لقوة براعته في هذا الفرع من علم الفقه، كما برع في الحساب والجبر حتى فاق الاقران، بل أن الرياسة في الحساب والفرائض انتهت إليه، وله تصانيف عديدة في فنون مختلفة، توفى في بيت المقدس في العشرة الأخيرة من جماد الآخر لعام (٨١٥هـ)^(٣).

(١) السخاوى، الضوء اللامع، ج٢، ص١٥٧.

(٢) انظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج٧، ص١٠٩.

(٣) انظر: السخاوى، ن.م.س، ج٢، ص ١٥٧-١٥٨، ابن العماد، ن.م.س. ج٧،

ص ١٠٩، الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص ١١٧-١١٨، الفيضادى، هداية

العارفين، ج١، ص ١٢٠-١٢١، المسقلاني، انباء الغمر، ج٧، ص ٨١.

٢- الحياة السياسية والاقتصادية لعصر المؤلف:

أ- الحياة السياسية:

لقد عاصر المؤلف الفترة الزمنية الأخيرة لحكم دولة المماليك البحرية، وفترة كبيرة من حكم دولة المماليك الجراكسة التي حكمت مصر وبلاد الشام، وقد أسهمت هذه الفترة من الناحية السياسية بعدم الاستقرار السياسي والذي تتمثل أهم ظواهره في ظاهرة ثورة المماليك ضد السلطان المملوكي وعزله من الحكم، وظاهرة الاغتيالات حيث شهد البلاط السلطاني مؤامرات سياسية لقتل السلطان المملوكي، وكذلك ظاهرة التمرد السياسي من كبار أمراء المماليك وخروجهم عن طاعة السلطان المملوكي، وغير ذلك من ظواهر العنف السياسي التي شهدتها العصر المملوكي الثاني^(١)، والتي كانت نتيجة لعوامل عديدة من أهمها العامل السياسي المتمثل في طريقة توليه الحكم أو بالأصح طريقة الاستيلاء على الحكم، إذ كانت الطريقة الغالبة في الوصول إلى سدة الحكم والحصول على منصب السلطنة هو امتلاك القوة الكافية، وكذلك العامل الديني والقيمي، الذي يتمثل في الإعراض عن تحكيم شرع الله، وظهور القيم السلبية كالرشوة، وخيانة الأمانة، والاختلاسات من مالية الدولة، ومن العوامل أيضا عامل طبيعة نظام الحكم الذي كان يعتمد في توليه المناصب القيادية، على معيار بذل الأموال- بيع الوظائف والولايات السلطانية، وأهمال السلطان للتفقد والمراقبة لأحوال السلطنة وللولاة

(١) انظر: العصامي، سمط النجوم العوالي، ج٤، ص١٦، عاشور، الايوبي والمماليك

ص٣٦٨، د. زغلول، الأدب في العصر المملوكي، ج١، ص١٥-١٧، طرخان،

مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص ١٣٠ وما بعدها.

قراءة اقتصادية لرسالة: «نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس» لابن الهائم
الباحث/ محمد بن حسن بن سعد الزهراني

والقياديين^(١)، ومن العوامل أيضا العامل الاقتصادي الذي سنستقله بالحديث
في الفقرة التالية:

ب- الحياة الاقتصادية:

إن الحياة الاقتصادية لأى مجتمع تتأثر كثيرا بالوضع السياسى السائد في
ذلك المجتمع، إذ يوجد نوع من الارتباط بين الوضع السياسى والحالة
الاقتصادية فإذا كان للوضع السياسى مستقر- فإن ذلك سينعكس على الحياة
الاقتصادية. بنوع من الاستقرار والعكس بالعكس صحيح. ولعله يتضح من
الوضع السياسى للدولة المملوكية الثانية- كما سبق- ما ستكون عليه الحالة
الاقتصادية. فلقد تسبب الوضع السياسى المضطرب فى حدوث عدد من
المشكلات الاقتصادية، ولعل من أخطرها التلاعب بعملية سك (إصدار)،
النقود، وذلك بالتلاعب فى قيمتها وبإصدارها وبكثرة إصدارها، الأمر الذى
تسبب فى حدوث ظاهرة الغلاء التى كادت أن تصبح لصيقة بالحياة
الاقتصادية للدولة المملوكية الجركسية.

ثانياً: التصنيف الاقتصادى للرسالة يعتمد على الموضوعات التى تناولتها،
وموضوعات الرسالة تدور حول النقود حقيقتها، العوامل المحددة
لقيمها، معالجة أثر تغير قيمتها، وغير ذلك من موضوعات تتعلق
بنظرية القيمة، وعليه فإن موضوع الرسالة يكاد يكون فى مجال التحليل
الاقتصادى الكلى، وبعبارة أدق فى فرع النقود، بذليل أن عنوان الرسالة
"نزهة النفوس فى بيان أحكام التعامل بالفلوس".

(١) انظر: الزهراني "التحليل الاقتصادى لظاهرة الغلاء فى فكر القريزى" قدم إلى هيئة
علمية للتحكيم، ص ٢٠ وما بعدها، "التحليل الاقتصادى لظاهرة الغلاء من خلال
كتاب الأسدى" قدم إلى هيئة علمية للنشر، ص ١٥ وما بعدها.

المطلب الأول

طبيعة النقود

لقد اشتملت رسالة ابن الهائم على أفكار تتعلق بمجال النقود، تعريفها، قيمتها، والطلب عليها، وسنتناول تلك الأفكار الاقتصادية فيما يلي:

أولاً: تعريف النقود:

أن تعريف النقود كان دائماً مثار خلاف بين فقهاء المذاهب الأربعة، ففريق من الفقهاء يذهب إلى أن النقد لا يطلق إلا على ما كان من مادة الذهب والفضة فقط، وداخل هذا الفريق خلاف فالبعض منهم يطلقون مصطلح النقد على ما كان مضروباً (أي مسكوكاً) من مادة الذهب والفضة^(١)، في حين أن البعض الآخر لا يقصرون إطلاق مصطلح النقد على ذلك - أي على المسكوك - بل ينعُدونه إلى غير المضروب من الذهب والفضة، بأشكاله المختلفة - تبر قرأضة، حلى، وبعبارة أخرى فإن هذا الفريق من الفقهاء^(٢) يرون أن مصطلح النقد يقتصر على شكل معدني محدد، هو الذهب والفضة في أي صورة كانت - دينار، درهم، تبر، حلى، وفي مقابل هذا الفريق يذهب فريق آخر من الفقهاء إلى إن الذهب والفضة حريان بوصف النقدية، فهما

(١) انظر: السرخسي، المبسوط، جـ ١٤، ص ١٣، الدسوقي، حاشية الدسوقي، جـ ٣،

ص ٢٨، قليوبي وعميرة، حاشيتان على شرح المغلى، جـ ٢، ص ٢٢.

(٢) انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، جـ ١، ص ٢٨٨، ابن الهائم، شرح فتح القدير، جـ ٦،

ص ٢٥٨-٢٥٩، الهيتمي، تحفة المحتاج، جـ ٤، ص ٢٧٩.

أثمان خلقه^(١)، ولكن لا يمنع ذلك من إطلاق مصطلح النقد على غيرهما من
أى مادة كانت، مادام أن ذلك الشيء قد قبل الناس التعامل به، وبعبيرهم راج
بينهم، وكان ذلك الشيء يقوم بوظائف النقد - وسيط للتبادل، أداء لقياس القيم
وقد ساق الفقيه الشافعي ابن الهانم في رسالته، بصدد بيانه حقيقة النقد،
الخلاف بين فقهاء المذهب الشافعي حول ما إذا كان المقصود بالنقد هو
المضروب من الذهب والفضة، أو أن المقصود به عموماً، ما كان من الذهب
والفضة مسكوكين أم لا، أو أن المقصود به كل شيء يتخذه الناس وسيطاً
للتبادل ومقياساً للقيم، وأداه للوفاء بالالتزامات المترتبة في الذمة^(٢)،
وستعرض بلغة اقتصادية، لهذا الخلاف على النحو التالي:

١- التعريف العلمي للنقود:

يركز التعرف العلمي للنقود على الأشياء التي تقوم بوظائف النقود،
بشرط أن تكون من مادة معينة، وهي مادة الذهب والفضة، وعلى ذلك فكل
شيء وإن قام بوظائف النقد، من غير مادة الذهب والفضة لا يسمى نقداً، عند
انحصار التعريف العلمي للنقود من الفقهاء، ومن ثم فإن الفلوس - وكذلك
الأوراق النقدية في عصرنا هذا لا يصدق عليها مسمى النقود، وإن استخدمت

(١) يطلق الفقهاء على الذهب والفضة يانها نقود حلقية، أو الأثمان المطلقة، في حين
انهم يطلقون على النقود من غير الذهب والفضة (كالفلوس) مسمى النقود
الاصطلاحية لأن اصطلاح الناس هو المحرر في كونها أثماناً، انظر: د. شحاته "موقف
الفكر الإسلامي من ظاهرة تغير قيمة النقود" ص ٦٨-٦٩.

(٢) انظر: ابن الهانم، م.س. ص ٣٣-٣٤.

أثماناً، وقد أشار ابن الهائم إلى هذا في مناقشته للرافعي والنووي في اعتبارهم الفلوس نقداً يقول: "وينبغي أن يناقش الرافعي أيضاً والنووي من وجه آخر في قولهما في كتاب البيع من الشرح والروضة فإن كان في البلد نقد واحد أو نقود ولكن الغالب التعامل يواجب منها إتصرف العقد إلى النقد وإن كان فلوساً، مع قولهما في باب القراض يشترط في رأس المال أن يكون نقداً وهو الدراهم والدنانير المضروبة، لأن قضية كلاهما أن الفلوس الرانجة تسمى نقداً وليس كذلك والله أعلم^(١) ويذكر في موضع آخر جواباً للغزالي عن الفلوس إذا راجت هل يكون كالنقد أو كالعرض قال الغزالي أما الفلوس وإن راجت رواج النقود فالصحيح إنها كالعرض^(٢) .

٢- التعريف النظري للنقود:

يرى فريق من الفقهاء، إن حصر النقدية على مادة معينة غير مقبول، ذلك لأن النقد ما هو إلا وسيلة للمطلوبات، ومعيار لتقدير الأموال، وأداءه للوفاء بالالتزامات المؤجلة، ومن ثم إذا قبل الناس بشئ كوسيط في مبادلاتهم، يصدق عليها مسمى النقد، وهذا هو مضمون التعريف النظري للنقود، وهو تعريف يتسع لكل شئ يروج بين الناس في معاملاتهم، فالفلوس طبقاً لوجهة أنصار هذا للتعريف تعتبر نقداً، ويمكن القول بشئ من التحفظ المبدئي إن ابن الهائم يسلم بوجهه للنظر تلك، فهو يعتبر الفلوس نقداً مستقلاً بذاته لا بواسطة

(١) ابن الهائم، م.س. ص٤٣.

(٢) ن.م.س. ص٤٧، انظر: الهيتمي، م.س. ج٤، ص٢٧٩، السبكي، تكملة المجموع،

ج١٩، ص ٢٤٠، السرخسي، م.س. ج٢٠، ص١٩٠، ابن الهائم، م.س.،

ج٦، ص٢٥٩، اللسوقي، م.س. ج٣، ص٢٨.

لحاقها بالنقود الخلفية يقول: «فعموم هذه الأدلة - أي أدلة أن الواجب الوفاء بما تم به العقد في حالة تغير قيمة النقود - يتناول الفلوس المغيرة بذاتها لا بواسطة الحاقها بالنقد^(١)، وبإستدلاله بأن الملزم بالعقد مقدور على تسليمه والمالية باقية^(٢)، ولكن بموافقة ابن الهائم - لانمة المذهب الشافعي - بقصر التقديده على الذهب والفضة المسكوكين، باعتبار الفلوس في حكم العروض، قد يشعر بعدم قدرة ابن الهائم على تحديد موقفه من الفلوس، أو على الأقل بتردده في حكمها، إلا أن هذا التردد منقوض بأنها سكة قائمة بنفسها في التعامل، وباعتبارها النقد الأساسي الذي يتعامل به في عهده، حيث يذكر ابن الهائم ذلك بقوله: "وكان التعامل إذا ذاك بالقدس الشريف بالفلوس العدديده واقعا^(٣)"، وبأقراره خاصية الرواج في الفلوس، وهذه الخاصية كافية في إخفاء وصف النقدية، بدليل أن الأربيلي من الشافعية يعتبر أن النقد إذا أطلق ينصرف إلى ذلك الرائج ولو كان فلوسا^(٤)، ويتعليل تحول أبو عمرو بن الصلاح في فتواه من منع المعاملة بالفلوس للعددية في الذمة إلى الجواز "لأن الجميع - أي الفلوس المختلفة الأحجام والأشكال ذلك يروج رواجاً واحداً وهو المقصود منها وهي في حالة كونها مضروبة لا النفقات فيها إلى مقدار الحرم، لأنه لا يقصد منها غير عرض النقدية والرواج^(٥)" والفلوس في عهد ابن

(١) ابن الهائم، م.س. ص ٦٦.

(٢) ن.م.س. ص ٦٥-٦٦.

(٣) ن.م.س. ص ٢٨، ص ٤٠.

(٤) الأربيلي، الأنوار، ج ١، ص ٣٢٢.

(٥) ابن الصلاح، الفتاوى، ص ١٧٤.

الهائم كانت رانجة، يقول: "ثم راجت الجدد- من الفلوس- رواجاً عظيماً وزادت في الرواج حتى كاد الناس لا يتعاملون بغيرها ولم يتعامل الناس بالدرهم ولا بالفلوس العتق إلا نادراً^(١)، وبإقراره بقيام الفلوس بحقيقة النقد الممثلة في كونه أداة التعامل بين الناس، وأداة الوفاء بما عليهم من التزامات مالية في الذمة، وكذلك باعطائه حكم النقود في حالتي إبطال السلطان التعامل بها، وتغيير قيمتها بالرخص والغلاء، للفلوس في الحالتين، وهذا يكفي لإبعاد الفلوس عن الحاقها بالعروض، وبإقراره أن رغبات الناس في الفلوس لأجل غرض محدد يتمثل فيما تقوم به من وظائف النقد، بخلاف العروض التي تتعدد فيها الأغراض، يقول ابن الهائم في ذلك نقلاً عن النووي "ولو غلب من جنس العروض نوع فهل ينصرف الذكر إليه عند الإطلاق فيه وجهان مشهوران في طريقة الخراسانيين لصحهما ينصرف كالنقد والثاني لا، لأن النقد لا يختلف الغرض فيه بخلاف العروض^(٢)، وعليه فإن الفلوس تعتبر نقداً وإن لم يصرح ابن الهائم بذلك، وإلى هذا الاعتبار ذهب المحققين من الفقهاء، فالشيباني من الحنفية ينظر إلى الفلوس الرانجة على أنها أثمان، وقد نقل الكاساني وجهة النظر هذه "والكلام فيها- أي الفلوس الرانجة- مبني على أصل وهو أن الفلوس الرانجة ليست أثماناً على حال عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد التمنية لازمة للفلوس الناقصة فكانت من الأثمان المطلقة^(٣)، وذلك لأن دلالة الوصف عبارة عما تقدر به مالية الأعيان،

(١) ابن الهائم، م.م، ص ٢٩.

(٢) ن.م.س، ص ٣٩، نقلاً عن النووي، المجموع، ج ٩، ص ٣٢٩.

(٣) الكاساني، البدائع، ج ٥، ص ١٨٥.

ومالية الأعيان كما تقدر بالدرهم والدنانير تقدر بالفلوس فكانت أثماننا^(١)،
فالشيباني يتخذ من وظائف النقد مدخلا لاعتبار الفلوس نقدا، بينما نجد أن
مدخل الإمام مالك بن أنس في إخفاء وصف النقديّة على الفلوس، إصلاح
الناس التعامل بها، ففي المدونة قال لي مالك في الفلوس لا خير فيها نظرة
بالذهب ولا بالورق، لو أن الناس اجازوا بينهم الجلود- أي اصطلاح الناس
على ذلك- حتى تكون لها سكة وعين لكرهنا أن تباع بالذهب والورق
نظرة^(٢)، وجاء في حاشية الرهوني: "والصفر والنحاس عرض مالم يضرب
فلوسا، فإذا ضرب فلوسا جرى مجرى الذهب والورق مجراها فيما يحل
ويحرم من الصرف"^(٣)، وفي شرح فتح القدير: "لا يجوز بيع الفلوس بالفلوسين-
عند محمد بن حسن- لأن الثمنية باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاحها"^(٤)،
في حين أننا نجد أن مدخل بعض الفقهاء في إطلاق وصف الثمنية على
الفلوس، هو الرواج- النفاق، جاء في الفروع "... قال في الانتصار ثم يجب
أن يقولوا إذا نفقت حتى لا يتعامل إلا بها أن فيها الربا لكونها ثمن غاليا"^(٥)،
ويوافق ذلك ما جاء عن ابن تيمية من منعه صرف الفلوس بالدنانير والدرهم

(١) الكاساني، البدائع، ج٥، ص١٨٥.

(٢) ابن سحون، المدونة، ج٣، ص٣٩٥-٣٩٦، انظر: الدردير، الشرح، ج٤،
ص٩٤.

(٣) الرهوني، حاشية الرهوني، ج٣، ص٩٤.

(٤) ابن الهمام، الشرح، ج٧، ص٢٠-٢١.

(٥) ابن مفلح، الفروع، ج٤، ص١٤٨-١٤٩، انظر: المرادوي، الأنصاف، ج٥،

بان الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأتمان وتجعل معيارا لأموال الناس^(١)، وفي شرح فتح القدير "مادامت أى الفلوس - رائجة فهي حينئذ كالدرهم"^(٢)، وبناء على ما تقدم فإن كل مال منقوم^(٣) اصطلاح الناس عليه ليكون وسيلة للحصول على السلع والخدمات، ومعيارا لتقويم الأموال، لا ينتفع بعينه، يعتبر نقدا.

ثانياً: تفسير قابلية النقد للتداول:

لقد تضمنت رسالة ابن الهائم أفكارا اقتصادية مختلفة في تحليل اعتبار النقد قابلا للتداول، فأحد هذه الأفكار تذهب إلى أن قيمة النقود، (أى قابلية التعامل بالنقد) تعزى إلى قيمة المادة ذاتها التي تصنع منها وحدات النقد، فالنقود السلعية تستند إلى قيمة حقيقية كامنة في مادتها، تجعلها تحظى بقبول عام بين الناس في معاملاتهم، وقد فهمنا مضمون هذه الفكرة من تعريف ابن ابي الدم للقيمة - قيمة أى شئ - بإنها "صفة ذاتية قائمة، بالمنقوم"^(٤)، فمنصوص هذا التعريف يوضح لنا أن قبول الناس التعامل بنقد ما، إنما هو ناتج عن ما تحمله مادة ذلك النقد من قيمة ذاتية، ويعبر التلمسانى عن هذا المعنى بتعبيرا أوضح فيقول: "الذهب والفضة هما مادة الدناير والدرهم المضروبة منها المتوصل بها إلى الأغراض وأتمان الأشياء وقيمتها فتقوم

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج.

(٢) ابن الهائم، الشرح، ج٧، ص١٥٦، بصرف يسير.

(٣) انظر: مخلوف، التبيان في زكاة الاثمان، ص٤٤.

(٤) ابن الهائم، م.س. ص٤٧، ابن أبى الدم، أدب القضاء، ج٢، ص٣٧٤.

بذاتها^(١)، وهذا الرأي وإن كان يصح في النقود السلعية- وبالذات النقود الخلقية الخاصة-، إلا أنه قد لا يعد مقبولا في أنواع أخرى من النقود المعنية- كالفلوس-، وإن كانت تحمل قيمة في ذاتها، إلا أن قيمتها النقدية تفوقها بكثير، ومع ذلك استعملت أداة أساسية للتعامل في بعض العصور الإسلامية^(٢)، فكيف تفسر مصدر قيمة هذه النقود؟ هناك وجهة نظر فقهية ترى أن قابلية التعامل بالنقد لا يرجع إلى طبيعة المادة التي يصنع منها النقد، وإنما يرجع ذلك إلى سلطة الحكومة في إلزام الأفراد على التعامل بنقد ما، وذلك من خلال قيام الحكومة بسك (ضرب) النقود في أشكال معينة، وقد أشار ابن الهائم إلى ما للتنظيمات التشريعية من دور في التعامل النقدي، حيث ذكر أن السلطان قد يمنع من التعامل بنقد معين، أو بأن يقوم بتغيير قيمة النقود المتعامل بها، أو أن يقوم السلطان بإصدار عمله جديدة، أي بضرب نقودا جديدة^(٣)، ومن هنا رأى بعض الفقهاء أن الفلوس حينما تضرب (تسك) وتروج يكون ذلك مسوغا لإخفاء وصف الثمنية^(٤)، وقد أشار إلى هذا المعنى المرغناني عندما ذهب إلى أن الشركة لا تصح بالذهب والفضة مطلقا "لأنها وإن خلقت للتجارة في الأصل لكن الثمنية تختص بالضرب المخصوص لأن عند ذلك لا ينصرف إلى شيء آخر ظاهرا^(٥)، ولكن بالرغم من ذلك فإن

(١) الوثنيسى، المعيار، ج٦، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) انظر: الزهراني، "التحليل الاقتصادي لظاهرة الغلاء في فكر المقرئى"، ص ١٥٢.

(٣) انظر: ابن الهائم، م.س. ص ٢٩، ٦١.

(٤) انظر: ابن سحنون، م.س. ج٣، ص ٣٩٦.

(٥) المرغناني، الهداية، ج٣، ص ٦.

سلطة الحكومة في فرض التعامل بشئ ما باعتباره نقدا لدولة، سلطة غير مطلقة، ذلك أن العنصر الأساسي في تداول النقد قبول الناس التعامل بهذا النقد، الذي يتسبب في رواج - شيوع - التعامل بهذا النقد، ولهذا اعتبر الفقهاء رغبة الناس في التعامل بشئ ما كوسيلة لمطلوباتهم، وبالتالي رواجه سببا في إلحاق الفلوس بالائتمان الخلقية، وقد ذكر ابن الهائم نقلا عن المتولى بأن السلطان قد يبطل التعامل بنقدا ما، ومع ذلك تبقى مالية ذلك النقد، يقول المتولى وهو بصدد الاستدلال على صحة العقد وعدم إنفساخه عن إبطال السلطان النقد "بأن الملتزم بالعقد مقدور على تسليمه والمالية باقية"^(١)، وإلى استدلاله: "على أن البائع غير ملزم بقبول ذلك النقد الذي أبطله السلطان وإنه لا خيار له بقوله لأن التغير ما عاد إلى العين وإنما قلت فيه رغبات الناس"^(٢)، بل أن الماوردي اعتبر أن تحريم المعاملة بالنقد من قبل السلطان لا يعد إلا أن يكون موكعا لقيمتها - أي أحداث نقص في قيمتها"^(٣)، وهذا يتناول الفلوس^(٤)، فتغيير رغبات الناس كاف في تفسير سر قابلية التداول أو في تفسير قيمة النقد، كما أنه يمكن أن نستنتج هذا التفسير من استدلال ابن الهائم بالكتاب والسنة على منع الناس التعامل بالنقد الذي حرم السلطان التعامل به، فاستدلاله هذا يفهم من خلاله أن الناس قد تستمر في التعامل بذلك

(١) ابن الهائم، م.س. ص ٦٥.

(٢) ابن الهائم، م.س. ص ٦٥.

(٣) الماوردي، الحاوي، ج ٣، ص ١٥٢٩.

(٤) ابن الهائم، م.س. ص ٦٥.

النقد. ونخلص مما تقدم إلى أن مصدر قيمة النقود في النظرة الفقهية رغبات الأفراد، بالإضافة إلى قرار السلطة العامة فيما يعتبر نقداً.

ثالثاً: المطلب على النقود^(١):

تقد نظر معظم الفقهاء إلى النقود باعتبارها وسيلة للحصول على المطلوبات، أي طلب الأفراد للنقود إنما يفرض استخدامها كوسيط في عملية المبادلة، ويتضح هذا من تركيزهم على وظيفة النقود الأولية، وهي كونها وسيطاً للمبادلة، وهذا التركيز طغى أو غلب على النظر إلى الوظيفة المشتقة المتمثلة في كونها مخزناً للثروة، وعدم نصريحهم بذلك الوظيفة يتفق مع نظرتهم إلى أن النقود ليست بسلعة - وإن كانت مالا ينتفع به - لكن ليست سلعة تطلب لذاتها، بل هي أداة للاقتناع بها، من خلال توظيف تلك الأرصدة النقدية السائلة، وعلى ذلك فإن النقود إنما تطلب لإجراء التبادل وللحصول على المزيد من الثروة، وإليك نصوصهم الدالة على معنى ذلك، يذكر الرملى أن "النقد لا يقصد لذاته لقضاء الحوائج به، وقد يقصد لذاته كان يريد تحصيله لاتخاذها حلياً أو اناء للتداوى للشرب فيه"^(٢)، ويذكر ابن الهائم نقلاً عن الغزالي قوله "إن النقد لا يختلف الغرض فيه بخلاف العروض"^(٣)، ويوضح الغزالي معنى ذلك بقوله: "من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير وبهما قوام الدنيا وهما حجران لامنفعة في أعيابهما أي في ذاتهما ولكن يضطر الخلق إليهما من حيث أن كل إنسان محتاج إلى أعيان كثيرة في مطعمه

(١) انظر: ن. م. س. ص ٦١.

(٢) الرملى، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ٤٨٣.

(٣) ابن الهائم، م. س. ص ٣٩.

وملبسه وسائر حاجاته.. فخلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال.. وأما أمكن التعديل (أى التقويم) بالنقدين إذ لا غرض في أعيانها. غرض ربما يقتضى خصوص ذلك الغرض في حق صاحب الغرض ترجيحاً ولم يقتضى ذلك في حق من الأغراض له فلا ينتظم الأمر فإذن خلقهما الله تعالى لتداولهما الأيدى.. والتوسل بهما إلى سائر الأشياء لأنهما عزيزان في أنفسهما (أى القيمة الذاتية فيهما) ولا غرض في أعيانها.. فكذلك النقد لا غرض فيه وهو وسيلة إلى كل غرض.. وكل من عامل معاملته الربا على الدراهم والدنانير فقد كفر النعمة وظلم، لأنهما خلقا لغيرهما لا لنفسهما إذ لا غرض في عينهما فإذا أئجر في عينهما فقد اتخذهما مقصوداً على خلاف الحكمة إذ طلب للنقد لغير ما وضع له ظلم^(١)، ويقول الكمال ابن الهائم "وقولهم في النقدين خلقا للتجارة، معناه أنهما خلقا للتوسل بهما إلى تحصيل غيرهما وهذا لأن الضرورة ماسة في دفع الحاجة، في المأكل والمشرب والملبس والممكن.. فخلق النقدين لغرض أن يعتدل بهما ما تدفع به الحاجة بعينه بعد خلق الرغبة فيهما فكانا للتجارة خلقه^(٢)، ويوسع ابن العربي مفهوم الغرض من النقود بقوله "وكسر الدنانير والدراهم ذنب عظيم لأنها الواسطة في تقدير قيم الأشياء والمسيبل إلى معرفة كمية الأموال وتنزيلها في المفوضات حتى عبر عنها بعض العلماء إلى أن يقولوا أنها القاضى بين الأموال عند اختلاف المقادير أو جهلها^(٣)، ويقول ابن تيمية "أما للدراهم

(١) الغزالي، الاحياء، ج٤، ص ٩١، انظر: المصرى، الإسلام والنقود، ص ٣٦.

(٢) ابن الهائم، م.س. ج٢، ص ١٥٥، انظر: الكاساني، م.س. ج٢، ص ٨٢٩.

(٣) ابن العربي، أحكام القرآن، ج٣، ص ١٠٦٤.

والدنانير فيما لا يعرف له حد طبعي ولا شرعي بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن يكون معيارا لما يتعاملون به والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة للتعامل بها، ولهذا كانت إيماننا بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود بسائر الأموال الانتفاع بها نفسها^(١) وهذا للتعبير الدقيق لابن الهائم- ولما تقدم من نقول- يكشف لنا أن النقود وإن كانت من أحد مكونات الثروة، لإنها مال، إلا إنها ليست خَيْرَها من الأموال^(٢)، وبمعنى آخر إذا كانت النقود شبيهة بالسلع نظرا لمنفعتها غير المباشرة المماثلة في تسهيل إجراءات المبادلة، إلا أنها لا تدخل ضمن قائمة السلع، ويشير ابن رشد إلى هذا المعنى وهو بصدد تعريفه بين طبيعة النقود وطبيعة السلع (الطلي هنا) في باب الزكاة: "والسبب في اختلافهما- أي لاختلاف العلماء حول زكاة الطلي- تردد شبهة بين العروض وبين التبر والفضة اللتين المقصود منهما المعاملة في جميع الأشياء، فمن شبهه بالعروض التي المقصود منها المنافع أو لا قال: ليس فيه زكاة، ومن شبهه بالتبر والفضة التي المقصود منها للمعاملة بها أو لا قال فيه الزكاة، وأعنى بالمعاملة كونها ثمنا^(٣)، ويقول في باب الربا "وأما الدينار والدرهم فعلة المنفعة فيها أظهر إذ كانت هذه ليس المقصود منها الربح وإنما المقصود

(١) ابن تيمية، م.س. ج٢٩، ص ٢٥٩-٢٥٢، انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين، ج٢،

ص ١٥٩.

(٢) المال في أحد تقسيماته ينقسم إلى عين وعرض، فالعرض (بالسكون) المتاع الذي يتفق بذاته كالانتفاع بالسيارة، العين الدنانير والدراهم ويقال هما النقدان.

(٣) ابن رشد، بداية المجتهد، ج١، ص ٢٥٩، ج٢، ص ١٣٢.

منها تقدير الأشياء التي لها منافع ضرورية^(١)، أى أن المقصود من النقود للمعاملة لا الانتفاع بينما المقصود من العروض الانتفاع بها لا المعاملة، وهذا المعنى هو المقصود من نقل ابن الهائم عن الفقهاء بأن النقد لا غرض فيه بخلاف العروض وطبقاً لوجهة النظر هذه، فإن مكونات عرض النقود في الأدب الاقتصادي الإنشائي، لا يتكون من الأصول المالية التي تختلف فيها الأغراض، والتي تكون محللاً للمتاجرة، أى ثبات وتشتري، ويتكسب من وراء حيازتها لأن الثمن (= النقد) وهو المعيار الذى يعرف به تقويم الأموال فيجب أن يكون محدداً مضموناً فلا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسبيل لم يكن لنا ثمن نعتد به بالمبيعات، بل الجميع سلع^(٢)، فعلى هذا تخرج الودائع الاستثمارية وشهادات أو صكوك المقارضة ونحو ذلك. وهكذا نخلص إلى أن الطلب على النقود في المدرسة الفقهية طلب مشتق، يكونها وسيلة للحصول على المطلوبات ويكونها وسيلة للحصول على المزيد من الثروة.

(١) ابن رشد، بداية المجتهد، ج١، ص ٢٥١، ج٢، ص ١٣٢

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين، ج٢، ص ١٥٦-١٥٧.

المطلب الثاني

القيمة^(١)

لقد تضمنت رسالة ابن الهانم تعاريف لمصطلحات اقتصادية كالقيمة والتمن والسعر، بجانب بعض الآراء التي يمكن منها، ومن آراء خارجة عن إطار القراءة الاقتصادية للرسالة، أن نكون إلى حد ما نسق نظري للقيمة في الاقتصاد الإسلامي، وعلى هذا سنناقش في الفقرات التالية موضوعات القيمة وضمن المثل، والتمن، والسعر.

أولاً: تعريف القيمة:

١ - تعريف القيمة السوقية:

لقد عرف ابن الهانم القيمة بأنها "ما تنتهي إليه رغبات الناس"^(٢)، وهذا التعريف للقيمة يتطابق إلى حد كبير من حيث البناء المعنوي مع تعريف فقهاء المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى، فمثلاً في كتاب حاشية الروض الشافعي، القيمة "ما تنتهي إليه رغبات الراغبين في ابتياعه"^(٣)، وفي بعض كتب الحنفية القيمة "ما تنتهي إليه الرغبات في ذلك المكان"^(٤)، ويعرفها ابن تيمية من الحنابلة بأنها "ما يساوي الشيء في نفوس ذوي الرغبات في الأمر

(١) قام الباحث بإعداد بحث موسع عن نظرية القيمة بعنوان "معالم نظرية القيمة لدى الفقهاء المسلمين" مجلة البحوث الفقهية المعاصرة"؛ ع: ١٨، ص: ٥، (١٤١٤هـ).

(٢) ابن الهانم، م.س. ص ٤٧.

(٣) الرملي، حاشية روض الطالب، ج ٢، ص ٣٤٧.

(٤) صدر الشريعة، حاشية كشف الحقائق، ج ٢، ص ١٩٣، ٣٩٠.

المعتاد^(١)، ويعرفها ابن حزم بأنها "ما يبتاع بها للتجار السلع"^(٢)، ويقول ابن حجر أن قيمة الشيء "ما تنتهي إليه الرغبة فيه"^(٣)، وبقراءة إقتصادية لهذه التعاريف تتضح الأمور التالية:

١- إنها تقوم على أساس العلاقة بين قوتى العرض والطلب الكليين، وتفاعلهما في تحديد القيمة.

٢- تبرز هذه التعاريف دور سلوك الأشخاص الاقتصادية في تحديد القيمة.

٣- تعتبر ظاهرة القيمة طبقاً لهذه التعاريف، ظاهرةً موقفيةً، بمعنى أن القيمة في مراد الفقهاء - هنا القيمة السوقية، وعليه يمكن القول بأن هذه التعاريف تشير إلى المصطلح الاقتصادي "القيمة التبادلية" التي تعنى قدرة المال على المبادلة بمال آخر.

٤- إن هذه التعاريف تشير إلى أن محددات هذه القيمة تتمثل في الرغبة والرغبة في الاصطلاح الشرعي "اجتلاب الشيء لما فيه من المنفعة"^(٤)، وبترجمة إقتصادية "طلب الشيء"^(٥) لما فيه من المنفعة قيمة الشيء تتحدد طبقاً للنظرة الفقهاء السابقة بالرغبة من جانب المشتري أو من جانب

(١) ابن تيمية، م، ص، جزء ٢٩، ص ٥٢٢.

(٢) ابن حزم، المحلى، ج ٨، ص ٤٤٢.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، ج ١٢، ص ١٠٥، انظر: الكاندهلوى، أوجز المسالك، ج ٣، ص ٢٨٢.

(٤) الطوسي، البيان، ج ٧، ص ١١٦.

(٥) انظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود، ج ٩، ص ١٧٣، الرازى، التفسير الكبير،

ج ٤، ص ٦٦، الرمحشري، الكشف، ج ٤، ص ٢٢٢، ابن حجر، فتح الباري،

ج ١٩، ص ١٢٦، ج ١٧، ص ١٣٠.

البائعين، فالمشترون يرغبون- يطلبون- في السلعة التي سيحصلون عليها من إقتنائهم لها، والبائعون يطلبون- يرغبون- الحصول على ما يقابل سلعتهم من منفعة الوحدات النقدية، التي تكفي لتغطية ما أنفق عليها من نفقات حتى أصبحت قابلة للبيع، بل ما يكفي لاستمرارهم في العملية الإنتاجية، ويتمثل هذا في الربح، الذي يمثل منفعة البائع^(١)، ومن هنا فإن الرغبة العامة- رغبات مجموع الناس- في الشيء تقدر بالمنفعة التي من شأن هذا الشيء أن يحققها لمن يحصل عليها، والتي تتمثل في سد حاجة من حاجات الإنسان الصالح^(٢)، وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن النظرة الفقهية- المستخلصة من التعاريف السابقة- توضح أن القيمة في السوق (القيمة التبادلية)، تتحدد بتلاقى رغبات المشترين والبائعين.

٢- تعريف القيمة المطلقة (الذاتية):

ينقل ابن الهائم تعريفاً آخر للقيمة عن الفقيه الشافعي ابن أبي الدم، الذي يعرف القيمة بأنها "صفة ذاتية قائمة بالمنقوم"^(٣) وإذا أردنا أن نشرح مفردات التعريف، فإن قوله "صفة ذاتية"^(٤)، أي صفة حقيقية ثابتة في الشيء والمراد

(١) انظر: ابن العربي، م.س. ج١، ص ١٥٩.

(٢) انظر: في مفهوم الإنسان، د. قطب، منهج الرؤية الإسلامية، ج١، ص ١٨.

(٣) ابن الهائم، م.س. ص ٤٧.

(٤) الذاتي ما كان دخلاً في حقيقة الشيء وماهيته، فلا يتصور فهم المعنى دون فهمه،

انظر: الغزالي، محك النظر، نقلاً عن د. داود، نظرية القياس الأصولي، ص ٢١٠.

بالصفات الحقيقية، الصفات اللازمة التي لا تنفك عن الشيء ولا تفارقه البتة. وقوله "قائمة بالمتقوم" أى قائمة بالأموال التي أباح الله الانتفاع بها^(١)، وهذا قيد في التعريف يخرج الأموال التي حرم الشارع الانتفاع بها، من مجال التعريف ومتضمناته- ويتضح من هذا الشرح أن الأشياء تحمل في حقيقتها قيم ثابتة (صفات عينية) دائمة ومطلقة تتعدى نطاق الزمان وحدود المكان، ولا تتأثر باختلاف الأشخاص والمواقف، ولا يتوقف وجودها على فاعل خارجي، بل هي مستقلة بوجودها في ذوات الأشياء، وللتوضيح نضرب مثلاً بالماء الذي لا توجد له قيمة بيولوجية إلا بالنسبة لكاثن عضوى غير أن الصفات التي تجعل الماء ذو قيمة ثابتة لا يحترقها الزيادة أو النقصان قائمة فيه ومستقلة عن هذا الكائن الذي يحتاج إليه، وهكذا يتضح أن تعريف ابن أبى الدم للقيمة تعريف صورى مجرد عن عوامل الزمان والمكان، ولا يرتبط بالأشخاص، فإذا أردنا أن نبحث عن تفسير لمصدر هذه القيمة، فإن ابن أبى الدم يخبرنا بأن مصدر القيمة من داخل الشيء، أى من ذات الشيء من ما يكمن في طبيعة الأشياء من صفات أو خصائص موضوعية، والتي تثير فينا رغبتنا نحو الأشياء، وهذا يعنى أن تفسير القيمة عند أبى الدم تفسيرا لها بعوامل خارجية عن نطاق السوق، وتعريفا للقيمة بعيدا عن مجال التبادل^(٢).

(١) انظر: د. العبادى، الملكية في الشريعة الإسلامية، ج١، ص ١٨٩-١٩١.

(٢) استعنا في شرح هذه القيمة بكتب علم الكلام والأخلاق، انظر: الشهرستاني، نهاية الاقدام، ص ٣٧٦.

ثانياً: تعريف الثمن:

١- تعريف ثمن المثل:

من المصطلحات التي وردت في رسالة ابن الهائم ثمن المثل، وقد عرفه بأنه "ما تنتهي إليه رغبات الناس"^(١)، وقريب من هذا التعريف تعاريف الفقهاء، حيث يعرفه ابن أبي الدم بأنه "ما تنتهي إليه رغبات المشتريين"^(٢)، ويتعبّر أدق يعرفه الأنصاري من الشافعية بأنه "نهاية رغبات المشتريين"^(٣)، وفي حاشية الخرشي للمالكية ثمن المثل "ما انتهت إليه الرغبات"^(٤) في ذلك المحل^(٥)، ويعرف ابن تيمية بأنه "ما يساوي الشيء في نفوس ذوي الرغبات في الأمر المعتاد"^(٦)، ويتقدم الرافعي بخطوة دقيقة في التعريف، وذلك بإدراج البعد الزمني والمكاني في التعريف، حيث يعرف بأنه "المقدار الذي تنتهي إليه الرغبات في ذلك الموضع في تلك الحالة"^(٧)، أو في غالب الأحوال^(٨)،

(١) ابن الهائم، م.س. ص ٤٧.

(٢) ابن أبي الدم، م.س. ج٢، ص ٣٧٤.

(٣) الأنصاري، شرح الروض، ج٢، ص ٢٦٧.

(٤) العدوي، حاشية العدوي، ج٦، ص ٧٧، ج٥، ص ١٢١، انظر: الخرشي، م.س. ج٥، ص ١٥٢.

(٥) الصاوي، بلغة السالك، ج١، ص ٧.

(٦) ابن تيمية، م.س. ج٢٩، ص ٥٢٢، انظر: المرداوي، الأنصاف، ج١، ص ٢٦٩.

(٧) عميرة، حاشية عميرة، ج١، ص ٨١، النوي، الروضة، ج١، ص ٩٩، ج٣، ص ١٠، الغزالي، الوسيط، ج٢، ص ٤٣٧.

(٨) الشربيني، مغني المحتاج، ج١، ص ٩٠، ٤٦٦، السيوطي، الأشباه، ص ٣٤١.

ومن خلال استعراض هذه التعاريف لثمن المثل نستطيع أن نخرج بالأمور التالية:

١- أن بعض هذه التعاريف- تعريف الأنصارى، ابن أبي الدم- يحصران تحديد ثمن المثل في عامل واحد، من قبل الطالبين (المشتريين)، ولا شك أن هذا نقص في التعريف.

٢- إن ثمن المثل يتحدد بتلاقى رغبات كل من البائعين والمشتريين، أى بتلاقى قوى العرض والطلب الكليين ومن هنا يتطابق مصطلح ثمن المثل في الفقه مع مصطلح ثمن السوق، أو سعر التوازن في الأدب الاقتصادي.

٣- أن مصطلح ثمن المثل يتطابق مع مصطلح القيمة، كما ورد في تعريف ابن الهائم.

٤- أن ثمن المثل بتعبير اقتصادى يعنى "تكلفة الحصول على السلعة مضافا إليها نسبة من الربح"، وهذا المعنى تؤكدُه الأحكام الخاصة بالبيع المختلفة ولا سيما بيع المراهجة^(١)، ويؤكدُه ما ذكره الفقهاء من أن الهدف من التسعير بأنه "الزام الناس بإن لا يبيعوا ولا يشتروا إلا بثمن المثل"^(٢)، الذى يتكون كما ذكر الفقهاء في صفة التسعير- من التكلفة الإجمالية التى بذلت في إنتاج السلعة أو في الحصول عليها، ومن الربح

(١) الكاسانى، م.س. ج٥، ص٢٢١.

(٢) ابن تيمية، الحسبة، ص١٢، ص١٦، المجلدى، التفسير في أحكام التسعير، ص٤٩، ٤١.

الذي يتحدد نسبته بإجماع العارضين والمشتريين^(١).

٥- من مجموع التعاريف السابقة نستطيع أن نقول بأن ثمن المثل هو "العوض المعروف الذي يتحدد في ظل الظروف الطبيعية للسوق الواحدة وخلال فترة، زمنية معينة.

٢- تعريف الثمن المطلق:

يعرف ابن الهائم الثمن المطلق بأنه الذي يستقر عليه العقد^(٢)، وهذا التعريف قريب من تعاريف الفقهاء للثمن المطلق، فيعرفه الزرقاني بأنه "ما يقابل به الشيء في عقد البيع"^(٣)، ويعرفه ابن حجر بأنه "ما يقابل به المبيع عند البيع"^(٤)، ويعرفه الكاساني بأنه "ما تعاقدوا عليه"^(٥)، أو "تقدير لمالية المبيع بإتفاق العاقدين"^(٦)، وبنفس المعنى يعرفه ابن عابدين بأنه "ما تراضى عليه المتعاقدان"^(٧)، ويعرفه النووي بأنه "ما استقر عليه العقد"^(٨)، وبناء على هذا التعاريف فإن مراد الفقهاء بمصطلح الثمن المطلق، الثمن الذي يتحدد بتلاقي رغبة كل من طرفي الصفقة البائع ويمثل جانب العرض، والمشتري ويمثل جانب الطلب، ولما كان الثمن المطلق يتحدد من خلال مماكسه طرفي العقد

(١) ابن تيمية، الحسبة، ص ١٢، ١٦، الجليدي، التيسير في أحكام التسعير، ص ٤٩، ٤٩

(٢) ابن الهائم، م.س. ص ٥٨.

(٣) الزرقاني، شرح الموطأ، ج ٥، ص ١٠٦، الصاوي، بلغة السالك، ج ٢، ص ٥٩.

(٤) ابن حجر، م.س. ج ١٢، ص ١٠٥.

(٥) الكاساني، م.س. ج ٥، ص ١٧٧، ٢٥٩.

(٦) الكاساني، م.س. ج ٥، ص ١٧٧، ٢٥٩.

(٧) ابن عابدين، حاضية ابن عابدين، ج ٤، ص ٥٧٥.

(٨) النووي، الروضة، ج ٣، ص ٥٣٠، انظر، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ٤٥٩-٤٥٢.

للوصول إلى ذلك المقدار الذي يحقق لكل منهما منفعة، كان معنى ذلك أن هذا الثمن قد يخضع لعوامل تؤدي إما إلى زيادة هذا الثمن عن القيمة أو عن ثمن المثل، وأما إلى نقص القيمة أو مصطلح ثمن المثل، وقد أشار إلى هذا غير واحد من الفقهاء، فابن عابدين يقول "والفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان، سواء زاد على القيمة أو نقص"^(١)، "فالقيمة ميزان يعرف بهما نسبة النقص في الثمن"^(٢).

وتتمثل العوامل التي تعمل على زيادة أو نقص الثمن عن القيمة، في المحاباة كما أشار إلى ذلك ابن الهائم في مثاله العددي، فيقول "كما لو باع المريض عبدا يساوي ثلاثمائة بمائة ولا مال له غيره فقد حابه، وحكم محاباته في البيع والشراء حكم هبته وسائر تبرعاته"^(٣)، وقريب من هذا المعنى ما ذكره الفقهاء بالمسامحة والإحسان من العوامل الأخلاقية التي تمارس تأثيرها في تحديد الثمن المطلق، فتجعله إما أن يزيد عن القيمة أو ينقص عنها، وكذلك من العوامل شدة "حاجة المشتري والبائع إلى عقد الصفقة فالزيادة أبداً تكون من جهة المحتاج"^(٤) وقريب من نفس المعنى يقول ابن تيمية "وبحسب.. قوة الحاجة وضعفها أي حاجة الفرد - يرتفع ثمن الشيء"^(٥)، وكذلك حرص

(١) ابن عابدين، م.س. ج٤، ص ٥٧٥.

(٢) الدردير، حاشية بلغة السالك، ج٢، ص ٥٩.

(٣) ابن الهائم، م.س. ص ٥٦.

(٤) ابن العربي، م.س. ج٩، ص ٤٠٨.

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٩.

أحد طرفي العقد إما لرغبة وغير ذلك "قرب رجل يؤثر شراء شيء بإضعاف قيمته لأغراض لا تخفى من تحله قسم أو ضرورة ماسة، أو حاجة جافة إليه^(١)، وبعد أن عرضنا تعريف الثمن المطلق والعوامل المحددة له، وإفتراقه عن مصطلح القيمة أو مصطلح ثمن المثل، ننقل إلى مصطلح السعر الذي ورد في رسالة ابن الهائم.

ثالثاً: تعريف السعر:

يعرف ابن الهائم السعر بأنه "ما يساوي في السوق"^(٢) وقريب من هذا التعريف البيضاوي بأنه "القيمة التي يشيع البيع عليها في الأسواق"^(٣)، ويعرف ابن الفضل البعلبي بأنه "ما تقف عليه السلع من الأثمان لا يزيد عليه"^(٤)، وفي نفس المعنى يعرفه ابن المبرد بأنه "الثمن المشتهر بين الناس غالباً"^(٥)، ويعرفه الجويني بأنه "إثبات أقدار إبدال الأشياء"^(٦)، ويعرفه ابن تيمية بأنه "العوض المعلوم أو المعروف بين الناس"^(٧)، ويعرفه فقهاء الحنفية

(١) ابن أبي الدم، م.س. ج ٢، ص ٣٠١.

(٢) ابن الهائم، م.س. ص ٥٩.

(٣) نقلاً من د. العبادي، م.س. ج ٢، ص ٣٠٩.

(٤) ابن أبي الفضل، المطلع على أبواب الفقه، ص ٢٣١.

(٥) ابن الهائم، م.س. ص ٥٩.

(٦) الجويني، الارشاد، ص ٣٦٧.

(٧) ابن تيمية، نظرية العقد، ص ١٧٢، ٢٢٠، ٢٢٣.

بأنه "العوض الذي يتبايع به الناس"^(١). ويالنظر إلى هذه التعاريف يظهر إنه يوجد قاسم مشترك بين السعر والقيمة وثمان المثل هذا القاسم يتمثل في إشتهار العوض في المصطلحات السابقة، وكذلك في عوامل تكوينه على المستوى الكلى فالقيمة هي الثمن الذي يشاع التعامل به بين الناس في السوق، بدليل قول الطيبي رحمه الله "السعر القيمة التي يشيع البيع في الأسواق بها"^(٢)، وبدليل ما جاء في الاثر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بحاطب بن أبي بلتعه وهو يبيع زبيبا له بسوق المصلى فسأله عمر عن السعر الذي يبيع به فوجده يبيع بأقل من السعر الذي يباع به في السوق^(٣)، وينقل أبو الوليد قول الإمام مالك في أن "الذي يؤمر من حط عنه - أي في السعر - أن يلحق به هو السعر الذي عليه جمهور الناس فإذا انفرد بهم الواحد والعدد اليسير أمروا باللاحاق بسعر الجمهور، لأن المراعى حال الجمهور وبه تقوم المبيعات"^(٤)، ويقول ابن تيمية "إنه يجب على الإنسان أن لا يبيع مثل هؤلاء - أي الجالب والمسترسل - إلا بالسعر المعروف وهو ثمن المثل"^(٥)، وهذا التعاريف - المعروف والتواضع - أي تواضع الناس - نتاج لتفاعل رغبات الناس، جاء في شرح الهداية^(٦): "وإن نقص - أي المضروب - في يده ضمن النقصان - بخلاف

(١) انظر: الزيلعي، م.س، ج٦، ص٢٨، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٣، ص٢٣٠.

(٢) نقلاً من ابن القيم،

(٣) انظر: الباجي، المتقى، ج٥، ص١٧، السني الكري، ج٦، ص٢٩.

(٤) الباجي، م.س، ج٥، ص١٧، انظر: ابن عمر، أحكام السوق، ص٤٦-٤٧.

(٥) ابن تيمية، الحسبة، ص٢٨.

(٦) المرغيناني، الهداية، ج٤، ص١٣.

تراجع السعر إذا رد في مكان الغضب لأنه عبارة عن فتور الرغبات^(١)، مما يؤكد ذلك ما روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله لو سعرت؟ فقال: إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر الحديث^(٢)، ودلالة هذا الحديث أن السعر هو نتاج تفاعل قوانين السوق الممثلة في الطلب والعرض الكليين، ولهذا إمتنع الرسول ﷺ عن التدخل في نتائج هذه القوانين وذلك بالضغط على جانب منها- جانب العرض الكلي- لصالح الجانب الآخر جانب الطلب- عندما طلب منه أهل المدينة التسعير لحدوث الغلاء، وبناء على ما تقدم فإن مفهوم السعر في النظرية الفقهية يتفق مع مفهوم القيمة أو ثمن المثل، وهذه النتيجة هي نفس النتيجة التي خلص إليها ابن تيمية من مناقشته للتسعير، حيث يؤكد "أن السعر هو ثمن المثل"^(٣).

تعقيب:

١- مدى إتفاق أو اختلاف مفاهيم القيمة والثمن وثن المثل والسعر.
إذا نظرنا في تلك التعريفات السابقة، فإننا نجد قاسم مشترك يجمع بين مفهوم القيمة وثن المثل ومفهوم السعر، إلا وهو سيادة التعامل في السوق، فالقيمة هي الثمن الذي يشاع التعامل به بين الناس في السوق، وثن المثل هو العوض الذي يروج التعامل به بين الناس، وكذلك السعر هو الثمن الذي

(١) الترمذی، الجامع الصحيح بشرحه لابن العربي، ج٦، ص ٥٣.

(٢) ابن تيمية، الحسبة، ص ٢٧.

(٣) أنظر: الزهراني «معالم نظرية القيمة لدى الفقهاء المسلمين»، ص ٦٥، ٤٥.

يشتهر بين الناس، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذه المفاهيم تشترك في كونها نتاج تفاعل أو إلتقاء رغبات البائعين، والمشتريين في السوق - وعليه فإن مصطلح القيمة يتطابق مع مصطلح ثمن المثل ومع مصطلح السعر، ويفتقر مفهوم الثمن المطلق عن تلك المفاهيم الثلاثة، إذ أن الثمن بإطلاقه يتحدد من خلال مماكسة طرفي الصفقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الثمن يعبر عن واقعة تعاقدية غير مستقرة نظرا لخضوعها لقدرة كل طرف على المماكسة ولشدة حاجة كل طرف إلى الحصول على ما يمتلكه الطرف الآخر.

٢- محددات القيمة السوقية:

لقد أشرنا فيما سبق إلى بعض هذه المحددات المتمثلة في عوامل موضوعية كالرغبة العامة الحاجة العامة، وعوامل أخلاقية ممثلة في الإحسان والمحابة والمسامحة، وهناك عوامل أخرى تندرج تحت العوامل الموضوعية نذكرها المفكرين الإسلاميين منها الندرة (عزة الشيء)، الأذواق، النفقات، عامل الزمان والمكان، وعامل الدخل وعامل قيمة النقود، وعامل تأثير السلطات العامة والمؤسسات الاحتكارية^(١).

(١) ابن الهائم، م.س، ص ٢٩، ص ٧٦.

المطلب الثالث

تغيير قيمة النقود

يعتبر تغيير قيمة النقود النحاسية بالرخص والغلاء أو بالإبطال - بأن تعتبر قيمتها صفراً - محور رسالة ابن الهائم، فالرسالة إنما ألقت من أجل البحث عن حكم لو تغيرت قيمة النقود النحاسية بالرخص والغلاء، وذلك قيام السلطان بإنقاص أو زيادة عدد ما يقابل به من الدراهم، بعد ما ثبت في ذمة المدين بدلا في قرض أو ثمن مبيع أو أجره، ويمثل ابن الهائم لذلك بقوله "إذا باع البائع بعدد منها - أى الفلوس - ولم يقبضه فهل يلزم المشتري دفع الثمن بحساب ما كانت حال العقد أو بحساب ما صارت إليه الآن بعد مناداة نائب السلطان عليها بأن كل أربعة ثمن^(١)، وكذلك القرض والإجارة وغيره^(٢)، والوصول إلى الأجوبة عن ذلك السؤال أخذ ابن الهائم في بحث مفهوم قيمة النقد، ثم بحث عن حكم إبطال السلطان التعامل بنوع من النقد، وأخيرا تناول حكم تغيير قيمة الفلوس بالرخص والغلاء، وسيتناول البحث كل فقرة من هذه الفقرات بالدراسة على النحو التالي:

أولاً: مفهوم قيمة النقود:

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن النظرة الفقهية تنتظر إلى النقود باعتبارها من الأموال التي لا يقصد الانتفاع بذاتها، وإنما ينتفع بها لكونها وسيلة للتعامل،

(١) ابن الهائم، م.س، ص ٢٩، ص ٧٦.

(٢) انظر: البابوتي، شرح العناية، ج ٢، ص ١٥٥، ابن العربي، م.س، ج ٣، ص ٦٦٤.

وأداة لقضاء الحاجات، أى أن منفعتها تكمن في مقدار ما تستطيع النقود أن تشتريه من السلع والخدمات^(١)، يعبر عن هذا المعنى أحد الفقهاء وهو في مجال الحديث عن زكاة النقود الناقصة فيقول: "وراجت- أى الناقصة الوزن من النقود في التعامل- رواج الكاملة بأن تكون السلعة التي تشتري بدينار كامل تشتري بذلك الدينار الناقص"^(٢)، وهذا المعنى يطلق عليه بتعبيرنا الاقتصادي القدرة الشرائية للنقود أو قيمة النقود، فهي- أى قيمة النقود- عبارة عن سلطان النقود في المبادلة بسلائر السلع والخدمات، أى ما تحصل عليه وحدة نقدية من السلع والخدمات، وعليه فإن ارتفاع عام في أسعار السلع والخدمات يعنى في المقابل إنخفاض قيمة النقود أو القدرة الشرائية للنقود، والعكس بالعكس، وهذا يعنى أن إرتباطاً عكسياً يوجد بين قيمة النقود وأسعار السلع والخدمات، وحيث أن الأمر كذلك، فإن قيمة النقود يمكن أن تتعرض للتقلب إرتفاعاً وإنخفاضاً، وهنا يثار السؤال لماذا ترتفع هذه القيمة ولماذا تنخفض؟ نعيدنا النظرية الفقهية بأن قيمة الأشياء (أو بالأصح الأموال) تتحدد بتلاقى رغبات مجموع أهل السوق^(٣)، أى العارضين والطالبين وبتعبير اقتصادي أعم تتحدد القيمة بقانون العرض والطلب، وعليه فإن تقلب قيمة العروض- أى الأموال التي ينتفع بها بذاتها- هو نتاج لتغير الرغبات، وقد

(١) الدسوقي، م.س، ج١، ص٤٥٦، انظر: البابرتي، م.س، ج٦، ص٢٦٣.

(٢) يعرف صاحب كشاف الاصطلاحات القيمة بأنها: «ما قدره أهل السوق فيما بينهم

وروجوه في معاملاتهم»، ج١، ص٢٣.

(٣) البابرتي، م.س، ج٩، ص٢٢٠، انظر: العدوي، حاشية العدوي، ج٦، ص٧٧.

أشار الفقهاء إلى أن "القيمة تعتبر بكثرة الرغبات وقلتها"^(١)، فتزيد بزيادة الرغبات وصورته ما جاء في حاشية ابن عابدين - مؤالا عن "المراد بزيادة أجر المثل.. فقالوا إذا زادت بزيادة الرغبات"^(٢)، وفي حاشية كشف الحقائق أن القيمة تختلف بالزيادة لكثرة رغبات الناس"^(٣) وفي نتائج الأفكار إن "كثرة الرغبات"^(٤)، تؤدي إلى زيادة القيمة"^(٥)، وفي المقابل إن قلة الرغبات تؤدي إلى إنخفاض القيمة وإلى هذا يشير ابن الهائم وهو بصدد الاستدلال على أن التغير الذي لحق بقيمة النقود، إنا يرجع لقلة رغبات الناس فيه"^(٦)، وقد ذكر ذلك غير واحد من الفقهاء، يقول الرملى "ولو رد المغصوب ناقص القيمة بسبب الرخص لم يلزمه شئ لبقائه بحاله والفائت رغبات الناس"^(٧)، وإن كان - أى النقصان في المغصوب - لتراجع السعر لا يضمن.. ولأن ذلك لقلة الرغبات فيه"^(٨)، ونخلص من ذلك إلى أن تغير قيمة الأموال مطلقا هو نتاج

(١) ابن عابدين، م.س، ج٦، ص ٢٣.

(٢) صلب الشريعة، حاشية كشف الحقائق، ج٢، ص ٣٩، ١٩٣.

(٣) قاضى زاده، نتائج الأفكار، ج٢، ص ١٦٢.

(٤) للمزيد من التوسع انظر: الزهراني «معالم نظرية القيمة لدى المفكرين الإسلاميين» ص ٤٥.

(٥) ابن الهائم، م.س، ص ٢٩، ص ٦٥.

(٦) الرملى، م.س، ج٥، ص ١٧٢-١٧٣، الغزالي، الوجيز، ج١، ص ٢١٠.

(٧) الزيلعي، م.س، ج٢، ص ٢٢٥.

(٨) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٨٨.

لتغيير ظروف الطلب، أو ظروف العرض أو كليهما معا، وقد أشار إلى هذا الإجمال في التحليل القاضى عبد الجبار حيث يوضح أن إنخفاض القيمة يرجع إلى تكثر ذلك الشيء- تغيير في ظروف العرض بالزيادة- وتقل حاجة المحتاجين إليه- تغيير في ظروف الطلب بالنقصان^(١)، وبتحليل إقتصادي دقيق يجمع فيه ابن تيمية بين قوتى العرض والطلب وما ينتج عن تفاعلهما، فيقول: ".. إذا عرف ذلك فرغبة الناس كثيرة الاختلاف والتنوع فإنها تختلف بكثرة المطلوب وقلته.. فعند قلته يرغب فيه عند الكثرة، وبكثرة الطلاب وقلتهم، فأما إذا كثر طالبوه يرتفع ثمنه، بخلاف ما قل طالبوه، وبحسب قلة الحاجة وكثرتها وقوتها وضعفها فعند كثرة الحاجة وقوتها ترتفع القيمة مالا ترتفع عند قلتها وضعفها^(٢)، وبالمثل فإن قيمة النقود في المدرسة الفقهية تخضع لنفس المنطق السابق، بدليل أن تعاريف الفقهاء للقيمة تعريف يعم جميع الأموال- العرض والعين (النقد)^(٣)، فقيمة النقود تتحدد طبقاً لقواعد المنفعة والنفقة والندرة، وهذه العوامل تدرج في الطلب والعرض-، فإين الهائم مثلاً يرى أن النقود يرغب الناس في الحصول عليها لمنفعتيها المتمثلة في كونها وسيلة لتنشيط التجارة وتسهيل عملية التبادل السلعي، ولكونها ترغب- أى تطلب-، فإن هناك من يعرضها والعارض لها هو الدولة، إذ الدولة ممثلة في دور الضرب هي التي تسك النقود، ولما كانت هذه النقود من

(١) ابن تيمية، المجموع، ج٢٩، ص ٥٢٣-٥٢٤.

(٢) انظر: في تعريف المال وتقسيماته، د. العايدى، م.س، ج١، ص ١٧٢-١٨٠.

(٣) ابن القيم، مفتاح دار السعادة، ج١، ص ٢٢٩.

المعادن، فإنها تتطلب نفقات لإنتاجها، وتمثل هذه النفقات في شراء مادة النقود- النحاس- وفي جملة نفقة الضرب، هذه من جهة ومن جهة أخرى ندرة هذه المعادن، ويشير ابن القيم إلى أهمية عنصر الندرة النسبية في فرض الثقة، وفي المحافظة على القيمة، وفي التناسب مع حجم المعاملات، فيقول: "ثم تأمل حكمه الله عز وجل في عزة هذين الثقلين من الذهب والفضة وقصور خيره العالم عما حاولوا من صنعتها والتشبه بخلق الله أيهما مع شدة حرصهم وبلوغ أقصى جهدهم ولجتهادهم في ذلك فلم يظفروا بسوى الصنعة ولو مكتوا أن يصنعوا مثل ما خلق الله من ذلك لفسد أمر العالم واستفاض الذهب والفضة في الناس حتى صاروا كالسعف والفخار وكانت تعطل المصلحة التي وضع لاجلها وكانت كثرتهما جدا سبب تعطل الانتفاع بهما فإنه لا يبقى لها قيمة ويبطل كونها قيما لنفائس الأموال والمعاملات وأرزاق المقاتلة ولم يتسخر بعض الناس لبعض إذ يصير الكل أرباب ذهب وفضة فلو أغنى خلقه كلهم لافقرهم كلهم.. فسبحان من جعل عزتهما سبب نظام العالم ولم يجعلها في العزة- أى الندرة- كالكبريت الأحمر الذي لا يوصل إليه فنقوت المصلحة بالكلية بل وضعهما وأنبهتهما في العالم بقدر إقتضاه حكمته ورحمته ومصالح عباده.. والمقصود أن حكمة الله اقتضت عزة هذين الجوهرين وقلتهما بالنسبة إلى الحديد والنحاس والرصاص لصالح أمر الناس^(١)"، ويجمع تلك العوامل التي تظهر من خلال الطلب والعرض تتحدد قيمة النقود، وهذه القيمة عرضة للتغير أيضا، تبعاً لتغير ظروف الطلب على النقود وعرضها، وفي نفس المعنى يقول ابن الهائم "ولأن القيمة كما أسلفناه

مانتهى إليه رغبات الناس فتفاوت بحسب تفاوت رغباتهم^(١)، فإذا زادت الرغبات، أى زاد الطلب على النقود - مع بقاء عرضها ثابتاً - فإن هذه الزيادة ستترجم في ارتفاع قيمتها، وتتطابق وجهة نظر ابن الهائم هذه مع وجهة نظر غالبية الفقهاء ومما يدل على ذلك إن التقلبات التي تطرأ على قيمة النقود، لا تأثير لها على الحقوق الأجلة، بناء على أن هذه التقلبات ترد إلى جانب الطلب وأما إلى جانب العرض، فتقلب قيمة النقود كتقلب قيمة أى سلعة في النظر الفقهي يقول النووي في ذلك "إذا باع بنقد معين أو بنقد مطلق وحملناه على نقد البلد فباطل السلطان المعاملة به قبل القبض قال: أصحابنا لا يفسخ العقد ولا خيار للبائع وليس له إلا ذلك النقد المعقود عليه كما لو اشترى حنطة فرخصت قبل القبض أو أسلم فيها فرخصت قبل المجلس فليس له غيرها (ويستدل النووي على رأيه) بأن المعقود عليه باق مقدور على تسليمه فلم يفسخ العقد فيه كما لو اشترى شئنا في حالة الغلاء فرخصت الأسعار^(٢)"، وجاء في شرح المفردات قال الشيخ الموفق إذا زادت قيمة الفلوس أو نقصت رد مثله. كما لو اقترض عرضاً مثلياً، كبير وشعير وحديد ونحاس فإنه يرد مثله ولو غلا أو رخص^(٣)، ويوضح ابن قدامة بأن رخص السعر - أى سعر النقود لا يوجب القيمة "لأنه لم يحدث فيه أى شئ إنما تخير السعر، فأشبهه الحنطة إذا رخصت أو غلت^(٤)"، وعلى ضوء ما تقدم فإن النقود تصبح كإ

(١) النووي، المجموع، ج٩، ص ٢٨٢، انظر: الروضة، ج٣، ص ٣٦٥.

(٢) البهوتي، المنح الشافيات، ج٢، ص ٣٨٩.

(٣) ابن قدامة، المغنى، ج٤، ص ٣٦٥.

(٤) انظر: ابن الهائم، م.س، ص ٢٩، ص ٧٥.

سلعة أخرى تخضع لقواعد العرض والطلب، ومن هذا يتضح أحد أهم إسهامات ابن الهائم- وبعض أنصار المدرسة الفقهية- بإبراز التكامل بين نظريته لقيمة الأموال التي ينفع بإعيانها، وبين نظريته لقيمة النقود، التي تتناول تفسير العوامل المحددة لقيمتها، فابن الهائم يستخدم لتفسير ثقل قيمة النقود النحاسية، نفس الأدوات التحليلية التي استخدمها في تحديد قيمة السلع فرخص الفلوس أو غلائها، إنما يرجع إلى قلة أو زيادة رغبات الناس^(١)، وحيث أن الصورة التي يناقشها ابن الهائم هي رخص الفلوس، فإن هذا الرخص انعكاس للتخير في الطلب على النقود من قبل الأفراد، وتعبير ابن الهائم إنما هي ترجمة لقلة رغبات الناس في النقد^(٢)، وهكذا نخلص إلى أن قيمة النقود- من وجهة النظر الفقهية- تخضع لرغبات الأفراد، على أن ذلك لا ينفي إنها كذلك تتوقف على القرار السياسي الذي تتخذه السلطات العامة، بدليل أن الفقهاء اعتبروا أن إبطال السلطان للتعامل بالنقد إنخفاض لا أكثر^(٣)، وهذا ما سيتناوله البحث تالياً.

ثانياً: إبطال السلطان للتعامل بالنقد:

لقد ذكر ابن الهائم أن من حالات تغير قيمة النقود إبطال السلطان للتعامل بالنقد^(٤)، ويطلق على هذه الحالة مصطلح الكساد في المدرسة

(١) ن. م. س، ص ٦٥.

(٢) الماوردي، الحاوي، ج١، ص ٥٢٥.

(٣) انظر: ابن الهائم، م. س، ص ٦١.

(٤) انظر: حيدر، شرح مجلة الأحكام العدلية، ج١، ص ١٠٨، ابن عابدين "تبيين الرقود..".

ج٢، ص ٦٠، د. حماد "تغيرات النقود والأحكام..". م. س. ص ١٨.

الفقهية^(١)، وفي هذه الحالة إذا ترتب على التعامل بالنقد دين سببه البيع أو القرض أو الإجارة^(٢)، ثم أبطل السلطان التعامل بهذا النوع من النقود، فهل يدفع ما اتفق عليه أو يدفع يمتنه من النقد الراجح؟ يذهب ابن الهائم إلى أن الواجب ما ثبت في الذمة، ويستد في ذلك إلى أقوال أئمة المذهب الشافعي فينقل عن التتمة قول ابن سعيد المتولى: "إذا باع ماله بنقد معين فمنع السلطان من المعاملة بذلك النقد لا يفسد العقد ولكن إن كان العوض مشار إليه فيسلم ما وقع عليه، وإن كان قد التزمه فيأتى بالقدر الملتزم من ذلك العقد ويسلمه.. ولو جاء النقد الذي استحدثه السلطان لا يلزمه قبوله ودلنا أنه غير سالتزمه بالعقد فلا يلزمه قبوله كما لو اشتراه بالدرهم وجاء بالدينارين^(٣)، وينقل عن الماوردي أنه "إذا حصلت في ذمة رجل درهم موصوفة وكانت نقدا يتعامل الناس به فحظر السلطان المعاملة بها وحرمها عليهم لم يستحق صاحب الدرهم غيرها ولم يجز أن يطالب بقيمتها^(٤) ويذكر الراقعي أنه "لو باع شيئا بنقد معين أو مطلقا وحنناه على نقد البلد فأبطل السلطان ذلك النقد^(٥)، لم يكن للبايع إلا ذلك النقد^(٦)، وينقل عن النووي أن الواجب في دين القرض رد مثله

(١) انظر: ابن الهائم، م.ص، ص ٦٩.

(٢) انظر: ابن الهائم، م.ص، ص ٥٩.

(٣) ن. م.ص، ص ٦٠، انظر: الماوردي، الحاوي، ج.ص، ابن رافعة البنية في شرح التتمة، ج٣، ص ١٨/ب.

(٤) ن. م.ص، ص ٦٣، ابن رافعة، المطلب العالي، ج٢، ص ٦٧/ب.

(٥) ن. م.ص، ص ٦٤، النووي، الروضة، ج٤، ص ٣٧، انظر: الرملى نهاية المحتاج، ج٣، ص ٣٩٩، المصنعي، تحفة المحتاج، ج٤، ص ٢٥٨، ج٤/٤٤.

(٦) انظر: ابن الهائم، م.ص، ص ٦٦.

في هذه الحالة حيث يقول النووي: "ولو أقرضه نقدا فأبطل السلطان المعاملة به فليس له إلا النقد الذي أقرضه، نص عليه الشافعي ^(١) ونقل عنه أيضا ابن المنذر ومبني نظيره في البيع ^(٢)، ثم يذكر ابن الهانم من اتفق مع الشافعية في حكمهم لهذه الحالة، فيقول: "وقد صرح بما ذكرناه الإمام مالك رحمه الله تعالى فقال أبو الحسن اللخمي المالكي في كتاب التبصرة قبيل قوله باب في المبايع بالدرهم الزبوف "وقال مالك في القرض والمبيع بالفلوس إذا أفسدت فليس له إلا الفلوس.. فلو كانت فلس بدرهم ثم صارت ألف فلس بدرهم لم ينظر إلى ذلك وليس له إلا مثل فلو ^(٣)، وقال أبو الوليد الباجي المالكي في شرح المدونة المسمى بالممهد في باب من أقرضه فلوسا أو دراهم فتغير جريها قال مالك: "ولو استقرضت فلوسا ففسدت لرددت مثلها، ولو بعث سلعة بفلوس ففسدت قبل أن أقبضها منه فلي مثل فلوس التي بعث بها السلعة الجارية بين الناس يومئذ ليس إلا ذلك ^(٤)، ثم يعقب ابن الهانم على ذلك بقوله: "فهذه النقود كلها متفقة على أنه ليس للبائع إلا النقد المعقود عليه ^(٥)، بدليل أن الملتزم بالعقد مقدور على تسليمه، والمالية باقية ^(٥)... ولأنه كما لو اشترى حنطة فرخصت قبل المحل فليس له غيرها.. ولأن التغير ما علا إلى العين

(١) ن. م. س. ص ٦٥-٦٧

(٢) ن. م. س. ص ٦٤

(٣) ن. م. س. ص ٦٢

(٤) ن. م. س. ص ٦٣

(٥) ن. م. س. ص ٦٥

وإنما قلت فيه رغبات الناس^(١).. ما ثبت في الذمة لا يستحق بدله لنقصان قيمته كالبر والشعير وغيره.. ولأن أكثر ما في تحريم المعاملة بها أن يكون بخساً (نقصاً) لقيمتها^(٢)، ثم يسحب ابن الهائم هذه الأدلة على مسألة الفلوس فيقول: تعموم هذه الأدلة يتناول الفلوس المغيرة بذاتها لا بواسطة إلحاقها بالنقد^(٣)، ويقول في موضع آخر: وقد بينا.. أن الفلوس تجرى مجرى النقد في أحواله الثلاثة.. فلتكن مثله في هذا الحكم إذا أبطلها السلطان أو غيره بزيادة أو نقصان^(٤)، ولعله يتضح من هذا النص أن حكم رخص وغلاء النقد - الفلوس - لا يوجب القيمة، وهذا ما سنتناوله في الفقرة التالية.

ثالثاً: تغير قيمة النقود بالرخص والغلاء:

يقصد الفقهاء برخص وغلاء النقود الاصطلاحية إرتفاع أو إنخفاض قيمة النقد بالنسبة إلى الذهب والفضة^(٥)، وقد أشار ابن الهائم إلى هذا المعنى بصورة كمية حيث يقول: "في بيان أن عقد الشراء إذا وقع بفلوس غديدة ثم قبل قبضها غير السلطان أو نائبه وزاد في عدد ما يقابل الدراهم منها حتى رخصت كما هو الآن، أو نقص من عدد ما يقابل بالدراهم منها حتى غلت^(٦)."

(١) ن. م. س. ص ٦٣

(٢) ن. م. س. ص ٦٦.

(٣) ن. م. س. ص ٦٤.

(٤) انظر: د. حماد، م. س. ص.

(٥) انظر: ابن الهائم، م. س. ص ٥٩، ٦٤.

(٦) ن. م. س. ص ٦٧، ص ٢٧ - ٢٩.

ومثله "لو كانت مائة فلس بدرهم، ثم صارت درهم بألف فلس"^(١)، وهذا التعبير الفقهي لرخص وغلاء النقد، يعنى بتعبيرنا الاقتصادي إنخفاض أو ارتفاع سعر صرف النقود الاصطلاحية بالنسبة للنقود الخلقية، وتغير سعر صرف الفلوس يعتبر مؤشر هام لتغير القوة الشرائية للنقود النحاسية فعندما ترفع الدولة ممثلة في السلطان من قيمة عملتها النحاسية بالنسبة لعملة الدراهم فهي تعمل في نفس الوقت على زيادة القوة الشرائية للعملة بالنسبة للسلع المعروضة في السوق، ولقد تعرضت قيمة العملة النحاسية (الفلوس) في العهد المملوكي ولا سيما العهد الجركسي- عصر ابن الهائم- لمسلسلة من التخفيضات، تعزى من ناحية إلى خفض وزن العملة وتعزى من ناحية أخرى إلى عزوف الناس أو قلة رغبات الناس في حيازة أرصدة مبانلة من الفلوس، ومن ناحية أخرى تعزى لزيادة الكميات المضروبة (المصدره) من الفلوس^(٢)، وقد ذكر ابن الهائم أن "التعامل كان بالقدس الشريف بالفلوس العديدة واقعا، وكانت نوعا واحد كل ثمانين فلما منها بدرهم، وكل حبة خمس أفلس، لأن الحبة عبارة عن نصف ثمن الجراهم. في هذه البلاد.. ثم غيرها بعض نواب القدس الشريف فجعل الحبة ستة أفلس، والدرهم ستة وتسعين فلما فرخعت قيمتها ونقص عدد الدراهم خمسة، ثم دخلت الفلوس المصرية العديدة القدس الشريف المعبر عنها بالجدد.. ثم راجت الجدد على العتق راجا كثيرا، ثم إن بعض النواب غير العتق فجعل الحبة ثمانية أفلس والدراهم مائة وعشرين

(١) انظر: الزهراني "التحليل الاقتصادي لظاهرة الغلاء في فكر المقرئى"، ص ٦٧.

(٢) ابن الهانم، م.س، ص ٢٩.

فلما فنقص عدد الدراهم ربعة^(١)، وقد أدى هذا الوضع النقدي إلى "إضطراب الناس في معاملاتهم إضطراباً شديداً وكثرة الاستفتاء والسؤال في البيوع والإجارات والقروض وغيرها في أن البائع مثلاً إذا باع بعدد منها ولم يقبضه فهل يلزم المشتري دفع الثمن بحساب ما كانت حال العقد أو بحساب ما صارت إليه الآن بعد مناداة نائب السلطان عليها بأن كل أربعة ثمن، وكذلك القرض وغيره^(٢)، إذن فالوضع النقدي يطرح سؤالاً عن حكم مالو تغيرت قيمة النقود النحاسية بالرخص والغلاء وذلك بقيام السلطان بإنقاص أو زيادة عدد ما يقابل به من الدراهم بعد ما ثبت في ثمة المدين بدلا في قرض أو ثمن مبيع أو أجر أو غيره، وقيل أن يؤديه، وجيب ابن الهائم "بأن المعتبر ما كان التعامل حين العقد"^(٣)، ويسوق ابن الهائم عدداً من النقول للفقهية لأئمة المذهب الشافعي وفقهاء المذاهب الأخرى^(٤)، التي تحكى إتفاقاً بأن "على البائع أو المقترض [ليس له أن يلزم المشتري أو المقترض] بأن يدفع له القلوس على حساب ما صارت إليه بعد العقد لسبب مناداة نائب السلطان عليها"^(٥)، وأنه ليس للبائع إلا التقد المعقود عليه^(٦) ويستند ابن الهائم إلى عدة

(١) ن. م. س، ص ٢٩.

(٢) ن. م. س، ص ٣٠.

(٣) للمريد من التوسع انظر: د. حماد، م. س، ص ١٢، وما بعدها، عيسى، آثار معيار قيمة النقود في الاقتصاد الإسلامي، د. النشمي "تغير قيمة العملة في الفقه الإسلامي".

(٤) ابن الهائم، م. س، ص ٧١-٧٢.

(٥) ن. م. س، ص ٤٨.

(٦) ن. م. س، ص ٤٣.

أدلة إستخرجها من النقول الفقهية التي ضمنها رسالته، وهي:

١- إستمرار مالية النقود:

يذكر ابن الهانم هذا الدليل بقوله: "إن الملتزم بالعقد مقدور على تسليمه والمالية باقية"^(١)، ودلالة هذا الدليل أن النقود إذا تغيرت بالرخص أو الغلاء، فإن هذه التغيرات لا تبطل ماليتها، أي لا تنقد النقود صفة الثمنية، فهي لا تزال ثمن يستبدل بها السلع، ويعني إقتصادي لا تزال للنقود قدرتها الشرائية، وقد أشار أخصائى المدرسة الفقهية إلى هذا المعنى، ففي شرح العناية فخلق النقود لغرض أن يستبدل بهما ما تنفع الحاجة بعينه بعد خلق الرغبة بهما فكانا للتجارة خلقاً"^(٢)، وفي موضوع آخر يناقش المؤلف توقيف نصاب زكاة العروض بالذهب أو الفضة، فيقول "إنما كان نصاب الزكاة بسبب وصف الثمنية لأنه المفيد لتحصيل الأغراض وسد الحاجات لا لخصوص اللون أو الجوهر"^(٣)، ويوضح هذا المعنى ابن تيمية بقوله "والدراهم والدنانير لا تنصد لنفسها بل هي وسيلة للتعامل بها، ولهذا كانت أماناً بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود (بسائر الأموال) الانتفاع بها نفسها"^(٤)، ومن هنا نذكر الفقهاء أنه ما دامت منفعة النقود الأساسية، المتمثلة في قيامها بوظيفة الاستبدال باقية، وإن تأثرت منافع أخرى للنقود، فلا أثر للرخص والغلاء، وقد عبر السرخي

(١) البهرتي، م.س، ج٢، ص ١٥٥.

(٢) م.س. ج٢، ص ٢٢٤.

(٣) ابن تيمية، المجموع، ج٩، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٤) السرخسي، م.س. ج٤، ص ٢٦.

عن ذلك بقوله "ولو لم تكسد - أى الفلوس - ولكنها رخصت أو غلت لم يفسد البيع لأن صفة الثمنية قائمة في الفلوس"^(١)، ويقول في موضوع آخر "وإن اشترى فأكهة بدائق فلس والدائق عشرون فلسا فلم يرد الفلوس حتى غلت أو رخصت فعليه عشرون لأن بالغلاء والرخص لا ينعدم صفة الثمنية"^(٢)، وفي نفس المعنى يقول الكاساني "ولو لم تكسد، ولكنها رخصت قيمتها أو غلت لا يفسخ البيع بالإجماع وعلى المشتري أن ينقد مثلها عددا، ولا يلتفت إلى القيمة ههنا، لأن الرخص والغلاء لا يوجب بطلان الثمنية، إلا ترى أن الدراهم قد ترخص وقد تغلو وهي على حالها أثمانا"^(٣)، ونشير إلى قول الفقيه المالكي الرهوني بأنه إذا فقدت النقود منفعتها "حتى يصير القابض لها كالقابض لما لاكبير منفعة فيه"^(٤)، وبناء على ذلك فإن النقود ما دامت تقوم بوظيفتها الأساسية كوسيلة للتعامل وإن تأثرت وظائف أخرى لها، فلا يجب أن يلتفت إلى الرخص والغلاء لأنها لا زالت ثمن يتعامل به، والنقود لا تفقد وظيفتها هذه حتى في أوقات التضخم، حيث تتعرض قيمتها للإخفاض، وبالتالي فإن الاعتبار في الحقوق المؤجلة مثل النقد الذي تم به التعامل.

(١) السرخسي، م.س. ج ١٤، ص ٢٩.

(٢) الكاساني، م.س. ج ٥، ص ٢٤٢.

(٣) الرهوني، حاشية الرهوني، ج ٥، ص ١٢٠، انظر: المدني، حاشية المدني، ج ٥، ص ١٢٠-١٢١.

(٤) ابن الهائم، م.س. ص ٦٥.

٢- «إن التغير ما عاد إلى العين وإنما قلت فيه رغبات الناس فصار كما لو اشترى شيئاً فرخصت الأسعار»^(١).

ويوضح ابن الهائم هذا الاستدلال بأن «القيمة» كما اسلفناه - ما تنتهي إليه رغبات الناس فتتفاوت أي قيم النقود - بحسب تفاوت رغباتهم^(٢)، ومن هنا تبرز مساهمة أنصار المدرسة الفقهية - بما فيهم ابن الهائم في إبراز التكامل بين نظريتهم لقيمة الأموال التي ينتفع بأعيانها - النظرية العامة للنقود - وبين نظريتهم لقيمة الأموال التي لا ينتفع بأعيانها - النقود - والتي تتناول تفسير العوامل المحددة لقيمة النقود وتقلباتها وذلك ببيان أن التغير الذي حدث في النقود - غلاء ورخص - إنما يرجع إلى عامل الطلب أو العرض، فرخص النقود يعزى إلى قلة رغبات الناس في النقد، ويخبرنا المنطق الاقتصادي والوقائع التجريبية أن انخفاض ميل الأفراد للطلب على النقود نتيجة لتوقعات تشاؤنية للمستقبل - كحدوث تخفيض في قيمة النقد - سببهم إلى التخلص من الأرصدة النقدية السائلة التي بحوزتهم، لتفادي الخسارة التي تلحقهم من جراء الاحتفاظ بها في شكلها السائل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود، وزيادة سرعة التداول نحدث نفس الأثر الذي تحدثه زيادة كمية النقود - أي ارتفاع في الأسعار، وعلى ضوء ما تقدم فكان ابن الهائم وغيره من أتباع المدرسة الفقهية - يلحظ الأثر الاقتصادي لسلوك

(١) ن. م. ص. ٧٥.

(٢) انظر: ابن تيمية، المجموع، ج ٢٩، ص ٥٢٤، المرحسي، م. ص. ج ١١، ص ٥٧، ج ١٣، ص ١٢٣، ج ١٤، ص ٢٦، ابن الهائم، م. ص. ج ٦، ص ٧١، الكاساني،

م. ص. ج ٧، ص ١٤٥.

الأفراد النقدي على العرض الكلي للنقد، ومن ثم على قيمته^(١)، ووجهة الاستدلال بهذا التحليل إنه لما كانت قيمة المال - مواء كان عرضاً أو نقداً - يتكون بفعل عوامل جهاز السوق^(٢)، فإن نتائج أو إشارات هذا السوق تعتبر مقبولة وعادلة^(٣)، وعليه فلا يظلم من عليه دين بالزامة مالا دخل له فيه^(٤).

٢- قياس تغيرات قيمة النقود على تغيرات أسعار السلع:

كما لو اشترى حنطة فرخصت قبل القبض أو اسلم فيها فرخصت قبل المجلس قياس له غيرها^(٥).

قد يظن القارئ أن قياس هذا الفريق من الفقهاء للنقود على السلع قياس مع الفارق، ذلك أن للنقود طبيعة تختلف عن طبيعة السلع، والحقيقة أن الفقهاء هنا لا يقيسون النقود على السلع، وكل ما في الأمر أنه لما كانت تغيرات أسعار السلع في ظل سوق العدالة التعويضية^(٦)، هي تغيرات عادلة وينبغي الالتزام بما تم التعاقد به، فكذا تغيرات قيمة النقود ما دام أن ذلك نتاج

(١) وإن كانت قيمة النقود تتوقف على القرار السياسي الذي تتخذه السلطات العامة، إلا أنها في النهاية تخضع لإمكانات ورغبات الأفراد.

(٢) انظر ابن تيمية، م. س، ص ٥٢٣، ابن القيم، الطرق الحكيمة، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٣) انظر: الوشرسي، م. س، ج ٦، ص ٤٦٢، الماوردي، الحاوي، ج ٩، ص ٩٤٤.

(٤) ابن القائم، م. س، ص ٦٦.

(٥) انظر في معناها: الزهراني، التحليل الاقتصادي: نظاهرة التضخم، ص ٣١٥.

(٦) الماوردي، الحاوي، ج ٩، ص ٥٢٥.

التفاعل الموضوعي لقوانين السوق، لا يحدث تأثيراً في الحقوق أو الالتزامات المالية المؤجلة، ومن هنا نلاحظ ارتباط هذا الاستدلال بالاستدلال الذي قبله. ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن الهائم ينقل عن الماوردي قوله: «فأما تحريم السلطان فعارض يختص بالسعر ونقصه ونقصان الأسعار - أي ارتفاع قيمة النقود - لا يكون عيباً يستحق به الفسخ^(١)»، ويشير هذا النقل إلى أن تغير الأسعار ليس عيباً يستحق به الفسخ لأنه ليس من الصفات اللازمة، بل أنه من الصفات العارضة التي قد تزول، وعليه فإن عدم كفاية النقود في كونها مخزن للقيمة، ليس وصفاً ملازماً لها بل هو عارض يمكن أن يزول إذا اتخذت السلطات النقدية السياسية المناسبة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد نفسم من نص الماوردي أن ثبات قيمة النقود أمر عسير التحقيق، لأنه لا بد للأسعار أن تتغير وبالتالي فإن تغير قيمة النقود لا يعد في حد ذاته أمراً غير مرغوب فيه.

٤ - جهالة الثمن:

يستدل ابن الهائم على ما ذهب إليه، بأن القول بالرأى الآخر الذي ينص على أن المعتبر في الحقوق المالية الأجلة يكون بحساب ما صارت إليه - النقود بعد العقد لسبب مناداة نائب السلطان عليها^(٢)، يؤدي إلى جهالة قدر الثمن جملة وتفصيلاً عند العقد وما أحسب أن أحداً يذهب إلى ذلك^(٣).

(١) ابن الهائم، م.س، ص

(٢) ابن الهائم، م.س، ص

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٥.

ووجهة الاستدلال أن من شروط الثمن أن يكون معلوم الصفة والقدر ، فإذا قلنا أن الذي يجب أداءة في الالتزامات المالية الموجلة بعد تغير سعر النقود السعر الذي تروج به الفلوس، لأدى ذلك إلى جهالة الثمن، حيث لا يعلم مقدار ما يدفع المشتري.

المطلب الرابع

المولة والحرية الاقتصادية

إذا كان ابن الهائم قد بحث عن حكم ما إذا تغيرت قيمة النقود بالرخص والغلاء في العامل على المستوى الفردي - الجزئي -، فإنه قد بين أن قيام الدولة ممثلة في السلطان بتغييز قيمة النقود بزيادة عدد ما يقابل به من الدراهم، أو بانقاص عدد ما يقابل به من الدراهم، ملزم الأفراد، معنى هذا أن تدخل السلطان ممثلاً في الدولة بإجراءات اقتصادية يلزم الأفراد بتنفيذها أو على الأقل عدم الخروج عليها أو مصادمتها، ومن هنا فإن ابن الهائم ينتقل من بحث المسألة النقدية من التحليل الجزئي، إلى التحليل الكلي، أي عند اتخاذها أداة أو بمعنى آخر اجراء اقتصادي في المجال النقدي وقيل أن نعرض لهذا التحليل سنقوم بإيجاز شديد بعرض دور الدولة من وجهة النظر الفقهاء ثم نعرض لتحليل ابن الهائم ثانياً، وذلك على النحو التالي:

أولاً: دور الدولة الإسلامية:

تقرر النظرة الفقهاء بأن الوظيفة العامة التي تتناط بالدولة تتمثل في حراسة الدين وسياسة الدنيا^(١)، ويشرح أحد انصار المدرسة الفقهية هذه العبارة فيقول: «هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية ترجع كلها عند الشارح إلى اعتبارها بمصالح الأخرى

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٩٠.

فهى- أى الخلافة- فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا^(١) وعليه فإن وظيفة الدولة الإسلامية العامة هى الحراسة للدين بتطبيق الشريعة الإسلامية وحماية مبادئها، وحراسة الدنيا بتحقيق مصالح العباد فى العاجل والآجل معاً، وذلك بجلب النفع لهم، ودفع الفساد عنهم^(٢)، ويندرج تحت هذه الوظيفة العامة عدد من الوظائف التى تتعلق بكل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية^(٣)، والذى يهمنى هنا الوظيفة التى تتمثل من وجهة نظر المدرسة الفقهية فى جباية "الفى" والصدقات على ما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً من غير خوف ولا عسف^(٤) وتسديد الحقوق الواجبة عليها، وذلك بتقدير العطايا وما يستحق فى بيت المال من غير سرف ولا تقدير ودفعه فى وقت لا تقديم ولا تأخير^(٥) وكذلك عليها- أى الدولة- القيام بالعملية التنموية الاقتصادية فيما يتعلق بجانبها كالاتفاق على

(١) انظر: الشاطبى، الموافقات، ج٢، ص٦، الزهرانى، التحليل الاقتصادى لظاهرة التصحيم، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٢) انظر: تفعيل ذلك فى الماوردى، م.س. ص ١٥-١٦. أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص ١٥-١٧، الجوينى، غياث الأمم، ص ١٣٥ وما بعدها، الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، ص ٣٢١-٣٢٣، د. الثمالى، الحرية الاقتصادية ودخول الدولة فى النشاط الاقتصادى، ج٢، ص ٤٢٥ وما بعدها.

(٣) الماوردى، م.س. ص ١٤، تسهيل النظر وتسهيل النظر، ص ١٧٠ وما بعدها.

(٤) الماوردى، ن.م.س. ص ١٥.

(٥) انظر: ابن قدامة، م.س. ج٦، ص ٤١٥، ابن المائيم، م.س. ج٥، ص ٣٠٧، الموصلى، الاختيار، ج٣، ص ٧٢، أبو يوسف، الخراج، ص ٢٣٢-٢٣٣، الميمنى، م.س. ج٧، ص ١٣٩-١٤٠، الشرينى، م.س. ج٣، ص ٩٣.

مشاريع البنية الأساسية^(١)، وكذلك يرى بعض أنصار المدرسة الفقهيّة أن من واجب للدولة تشجيع العمليّة التّعمية فيما يتعلّق بجانب القطاع الخاص^(٢)، ومن الوظائف الاقتصادية التي يمكن تسميتها سياسية نقدية ما يتعلّق بامتياز الدولة لسك العملات، وتحديد كميتها، ونوع المصدر منها، وتحديد القيم النسبية للعملات، والمحافظة على عمليّة سك العملات من التلاعب، وذلك بتحديد وزن جيد، وبتعبير إقتصادي المحافظة على استقرار قيمة العملة^(٣).

ثانياً: إجراء تغيير قيمة العملة:

لقد أشار ابن الهانم إلى أهمية استقرار قيمة العملة^(٤)، وذلك بإشارته المجلّة إلى إضرار تغيير قيمة العملة من قبل السلطان، فذكر أن هذا التخفيض قد اضر بأصحاب الحقوق المؤجلة، إذ تعدد لهم ديونهم بعملة تقل

(١) انظر: ابن الأزرقي، بدائع الملك، ج١، ص ٢٩٩.

(٢) انظر: أبويعلى، م.س، ص ١٨١، النووي، المجموع، ج٦، ص ١٠، الماوردي، تسهيل النظر، ص ٢٥٤.

(٣) وقد أشار ابن القيم إلى معنى هذا المصطلح وأهميته، يقول: "أن الدراهم والدينار اثان المبيعات والتمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال فيجب أن يكون محدداً مضبوطاً، لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسعر لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات بل الجميع سلعاً، وحاجة الناس إلى ثمن يعرفون به المبيعات حاجة ضرورية عامة وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بتمن تقوم به الأشياء ويستمر على حاله واحدة"، أعلام الموقعين، ج٢، ص ١٥٦-١٥٧.

(٤) ابن الهانم، م.س، ص ٢٩.

قيمتها عن قيمة العملة التي أقرضوا بها، كما أحدث ذلك اضطرابا وإرباكاً في المعاملات، وكذلك فقد الناس الثقة في النقد (قلة الرغبات)، فإضر ذلك بسير العمليات التبادلية يقول ابن الهائم "فإضطرب الناس في معاملاتهم إضطراباً شديداً"^(١).

(وبالرغم من أهمية عدم العبث باستقرار قيمة النقود، فإن الدولة قد تضطر إلى التدخل في المجال النقدي سواء كان التدخل في حجم المصدر من النقود، أو في قيمة النقد، وذلك بهدف تحقيق مصلحة عامة تفوق مصلحة المحافظة على ثبات قيمة النقد، وهنا يثور التساؤل عن مدى مشروعية تدخل الدولة؟ في هذه الحالة يشرع للدولة أن تتدخل ولو أدى ذلك إلى تفويت مصلحة المحافظة على قيمة النقد، يؤيد ذلك القواعد الفقهية التي تعتبر أصولاً شرعية يمكن التعويل عليها والاستدلال بها، "كدرء المفاسد مقدم على جلب المصالح" وإذا تعارضت مصلحة "كأن الواجب تحصيل أعظمها بتفويت أدها"، بل أن هذا يدخل ضمن مفهوم السياسة الشرعية العادلة، وقد أشار ابن الهائم إلى ذلك وساق الأدلة الشرعية التي تستند إليها الحكومة الإسلامية عند قيامها بتطبيق سياستها الاقتصادية، وهي:

١- من القرآن الكريم:

يستدل ابن الهائم بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ...﴾^(٢)، ووجه الدلالة أن الآية تأمر بوجوب طاعة الله وطاعة

(١) انظر: ابن القيم، الطرق الحكيمة، ص ٩٧، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٩٩،

خلاف، السياسة الشرعية، ص ٤-٦.

(٢) سورة النساء، آية رقم ٥٩.

الرسول الكريم صلوات ربي عليه وسلامه، طاعة مطلقة في كل أمور به أو منهي عنه، وظاهرها يفيد بوجوب طاعة أولى الأمر فيما يصدر عنه من أوامر وما يتخذونه من قرارات وإجراءات للتأثير في الحياة الاقتصادية لجماعة المسلمين، بما يحقق لها المصلحة العامة، مع احتمال أن هذه القرارات أو الإجراءات قد تكون ذات أثر سلبي في الجبل القصير على بعض القطاعات الاقتصادية، ولكن هل المقصود بأولى الأمر في الآية المحكام أم غيرهم؟ يذهب ابن الهائم تبعاً لعدد من التابعين وترجيح أمانة الشافعي^(١)، إلى أن المقصود بهم الولاة.

٢- من السنة:

يستدل ابن الهائم بما ورد عن الرسول ﷺ أنه قال: (من أطاعني فقد أطاع الله ومن يعصيني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعصى الأمير فقد عصاني) ووجه الدلالة أن طاعة ولي الأمر فيما يتخذ من

(١) قلت وما يؤكد ذلك ما جاء في نهاية الآية قوله تعالى ﴿فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول﴾، ذلك لأنه لما كان الحكام يسوسون الرعية بسياسات مختلفة لوقائع قد تكون مستجدة لم يسبق فيها نص، كان من المتوقع، أو المحتمل، أنه يقولوا: لا، وقد يصل إلى النزاع بين الحاكم والمحكومين، وعندئذ توجه على الجميع الرد إلى الكتاب والسنة وبعبارة أخرى فإن النزاع هنا جاء لمعنى وهذا المعنى لا يكون إلا في الحكم لأننا لو قلنا أن المقصود الفقهاء، ففي الغالب أن النزاع لا يقع، لأن الفقيه يتعامل على مستوى الوحدات الجزئية - أفراد، مؤسسات - دون إلزام بأحد ما يقوله، أما الحاكم فهو يتعامل على مستوى الوحدات الكلية وأيضاً الجزئية، وقراراته وإجراءاته ملزمة والله أعلم.

إجراءات تقوم على العدل وتحقيق المصلحة الشرعية مستمدة من طاعة الله وطاعة الرسول ﷺ.

٣- من النقول الفقهية:

يستدل ابن الهائم في طاعة ولي الأمر عموماً بما أفتى به بعض الفقهاء، إذا أفتى الإمام النووي أن ولي الأمر إذا أمر الناس بصيام ثلاثة أيام للاستسقاء وجب لزوم أمره وتنفيذه^(١)، وقريب من هذا ما ذكره ابن عابدين حيث يقول: "إن طاعة الإمام في غير معصية، واجبة فلو أمر بصوم يوم وجب"^(٢)، كما أشارت مجلة الأحكام العدلية إلى أن للسلطان أن يقيد رعايا دولته بالعمل برأى مجتهد معين لما يراه من مصلحة تناسب العصر أو لما في ذلك من رفق بالناس ودفع للضرر عنهم وليس للقضاة مخالفة أمره والعمل برأى آخر ولو عملوا لا ينفذ حكمهم^(٣).

وهكذا يمكن القول أنه طبقاً لهذه الأدلة وغيرها يحق لولي الأمر أن يصنع السياسات الاقتصادية التي تحقق المصلحة المعتمدة شرعاً، ولو انطوت هذه السياسات على تقييد الفعل المباح لا على وجه التأييد أي أن ولي الأمر ينطلق من دائرة المباح ليحقق المصالح الحقيقية لجماعة المسلمين، فهذه الدائرة هي رحمة من الله لعباده^(٤) إذن فالدائرة المسموح لولي الأمر أن يعمل

(١) انظر: الميشتي، م.س، ج٣، ص ٦٨، المصوفي، م.س، ج١، ص ٦٤، ٤٠٧.

(٢) ابن عابدين، م.س، ج٥، ص ٤٢٢.

(٣) حيدر، م.س، ج٤، ص ٥٤٣.

(٤) تعتبر دائرة المباح، دائرة واسعة في الشريعة الإسلامية، مما يتيح للوالي العادل الأمين فرصة صنع أفضل السياسات وأكثرها فعالية.

فيها هي دائرة المباح^(١)، وعمله في هذه الدائرة لا يعنى التشريع بإحلال الحرام، أو تحريم الحلال وإنما يعنى وقف فعل مباح من الاستثمارية، أو الأمر بفعل مباح، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل أن للوالى أن يختار من السياسات ما يراه مناسباً للظروف، وملئها للأوضاع القائمة، ولو كان فيها مشقة على الرعية وفي هذا يقول ابن تيمية: "أما إذا أمر بما تكرهه النفس ولو فيه مشقة وعسر في أدائه فإن طاعته واجبة ويدخل في هذا ما لو اجتهد السلطان، بما ليس فيه نص على تحريمه وتركه كأن يكون الأمر مختلفاً فيه عند الفقهاء فإذا أمر به السلطان خرج من دائرة الخلاف إلى وجوب الانقياد والطاعة^(٢)"، وفي نفس المعنى يقول الكسانى "ولو أمرهم بشئ لا يدرون أينفعون به أم لا فينبغى أن يطيعوه إذا لم يعلموا كونه معصية لأن اتباع الإمام في محل الاجتهاد واجب كاتباع القضاة في مواضع الاجتهاد"^(٣) ويذكر ابن الهانم أن تدخل الدولة بإصدار قرار بإبطال التعامل بالعملة واجب للتنفيذ من قبل الرعية، بل وأكثر من ذلك أنه يحرم عليهم التعامل بما منع من التعامل به^(٤)، وهكذا نخلص إلى أنه يجوز للحاكم اتخاذ الإجراءات الاقتصادية لتحقيق مصلحة عامة معتبرة شرعاً.

(١) يوجد رأى يذهب إلى أنه لا يجوز للموالى أن يعمل في دائرة المباح انظر: الألوسى،

روح المعاني، ج٥، ص ٦٦، د. النجلى، م.س، ج١، ص ١٠٣ وما بعدها.

(٢) ابن تيمية، منهاج النبوة، ج٢، ص ٨٦.

(٣) الكسانى، م.س، ج٧، ص ٩٩-١٠٠.

(٤) ابن الهانم، م.س، ص ٦٧.

الخاتمة

- بعد هذا الاستعراض لاسهامات ابن الهائم وغيره من فقهاء المذاهب، نستطيع أن نوجز أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:
- ١- أن للنقد في النظرية الفقهية مفهومين، مفهوم ضيق يقتصر النقد فيه على ما كان من مادة الذهب والفضة على خلاف بين أنصار هذا المفهوم من الفقهاء فيما إذا كان النقد مضروباً أم غير مضروب، ومفهوم موسع مرن، يركز فيه أنصاره على الوظيفة دون المادة المتقومة - أي مادة النقد -، فكل ما يقوم بوظيفة واسطة للتبادل ومقياس لتقدير الأموال وإدائه للوفاء بالديون، وقد راجع بين الناس، يعتبر نقداً.
 - ٢- النظرية الفقهية تعتبر رغبة الناس في التعامل بشئ ما - أي القبول العام - كواسطة للتبادل المصدر الأساسي لقيمة النقد، بجانب قرار السلطة العامة في اعتبار ذلك الشئ نقداً.
 - ٣- تقرر النظرية الفقهية أن الطلب على النقد يكون بهدف إجراء المعاملات ومن هنا ترفض وجهة النظر الفقهية أنواع الطلب على النقود في الأدب الاقتصادي، بناء على أن النقد ليس محلاً للمتاجرة فيه كالسلع.
 - ٤- تقرر النظرية الفقهية أن للمال قيمتين، القيمة الاستعمالية والتي تتكون من القيمة الذاتية - مجموع الصفات والخصائص المادية في المال ومن إياحة الشارح الانتفاع بذلك المال، والقيمة التبادلية (السوقية) التي تتحدد برغبة (= المنفعة) الناس في المال، وبالمصاريف التي أنفقت على ذلك المال ليكون قابلاً للاستهلاك أو للإنتاج.

٥- توصل البحث إلى أن مصطلح ثمن المثل يتطابق مع مصطلح القيم- التي تكون نتاج تفاعل قوى السوق- والسعر، بإعتبار القواسم المشتركة بينهم كشيوخ التعامل، وفي عوامل تحديده التي تتمثل في الطلب الكلي والعرض الكلي.

٦- توصل البحث إلى أن مفهوم قيمة النقود من وجهة النظر الفقهية، يتفق تماما مع مفهوم النقود في الاقتصاد الوضعي.

٧- يعتبر ابن الهائم وقفهاء بعض المذاهب أن إبطال السلطان التعامل بالنقد، لا يوجب على المدين، رد قيمة النقد الذي وقع عليه العقد من نقد آخر.
٨- يقرر ابن الهائم وغالبية فقهاء المذاهب الأخرى أن تغير قيمة النقود بالزيادة أو النقصان- سواء بسبب من السلطان أو بارتفاع مستوى الأسعار- مع رواج النقد، لا يوجب على المدين إلا نفس القدر من النقد الذي تم به التعامل- سابقا- قبل أن يلحق قيمته أي تغير، وليس للدانن سواء.

٩- تقرر النظرية الفقهية أن للدولة الإسلامية وظيفة عامة تتلخص في حراسة الدين وسياسة الدنيا، كما تقرر أن لها وظيفة اقتصادية تتمثل في سياستها النقدية.

١٠- تقرر النظرية الفقهية أن على الدولة الإسلامية في سياستها النقدية أن تحافظ على هدف العدل من خلال تحقيق الاستقرار النقدي.

١١- تقرر النظرية الفقهية أن للدولة الإسلامية في حالات محددة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي، سواء من خلال أدائها المالية أو النقدية المشروعة لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

١٢- تعتبر طاعة ولي الأمر فيما يتخذه من إجراءات وأدوات مالية أو نقدية مشروعة لتحقيق أهداف مشروعة، من العوامل التي تساهم في رفع درجة فاعلية هذه الإجراءات.

المراجع

- ابن أبي الدم، شهاب الدين أبي إسحاق، أدب القضاء، تحقيق: د. محيي الدين هلال مريحان، ط ١، (بغداد: مطبعة الاشهاد، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ابن أبي الفضل، محمد بن أبي الفتح، المطلع على أبواب الفقه، ط ١ (دمشق: المكتب الإسلامي، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م).
- الأردبيل، يوسف، الأنوار لأعمال الأبرار، ط الأخيرة (القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي).
- ابن الزرق، محمد بن علي، بدائع الملك، تحقيق: د. علي التشار (العراق: منشورات وزارة الإعلام، ١٩٧٧م).
- الألواسي، شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ).
- البابرتي، محمد بن محمود، شرح العناية مطبوع مع شرح فتح القدير لابن الهمام.
- الباجي، سليمان بن خلف، المفتي، ط ١، (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٢٢هـ).
- البغدادى، إسماعيل باشا بن محمد أمين، هداية العارفين (استانبول: وكالة المعارف، ١٩٨١م).
- البهوتي، منصور بن يونس، المنح الشافيات شرح مقررات الإمام أحمد، تحقيق ودراسة: د. عبد الله المطلق (مصر: دار الثقافة).

- البيهقي، أبو بكر بن الحسن بن علي، السنن الكبرى، ط ١ (الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٢هـ).
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سوده، الجامع الصحيح بشرح ابن العربي
- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة، ١٩٦٣م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم وابنه (الرباط: مكتبة المعارف).
- نظرية العقد (بيروت: دار المعرفة).
- الحسية (بيروت: دار الفكر).
- الثمالي، عبد الله، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي رسالة دكتوراه جامعة أم القرى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي، فتح الباري، ترقيم: محمّد عبد الباقي، مراجعة محب الدين الخطيب (مصر: المكتبة السلفية) نسخة أخرى، بمراجعة طبعه بعد وأخرون (القاهرة: مكتبة القاهرة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).
- ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى (بيروت: منشورات المكتب التجاري)
- الحسيني، تراجع سعر النقود بالأمر السلطاني "تحقيق نزيه حماد، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ع: ٢، مج: ٢ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- حيدر، علي، شرح مجلة الأحكام العدلية، تعريب: فهمي الحسيني (مصر: مكتبة النهضة).

قراءة اقتصادية لرسالة: «نزهة النفوس في بيان حكم الصامل بالقلوس» لابن المائم
الباحث/ محمد بن حسن بن سعد الزهراني

- الجويني، عبد الملك بن عبد الله، الإرشاد، تحقيق: محمد يوسف، على عبد الحميد (مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م).
- غياث الأمم (تحقيق: عبد العظيم الديب، ط١، (قطر: مطابع الشئون الدينية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، ط٥ (بيروت: دار القلم، ١٩٨٤م).
- خلاف، عبد الوهاب، السياسة الشرعية (القاهرة: دار الانتصار، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
- داود، محمد سليمان، نظرية القياس الأصولي (مصر: دار الدعوة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- الدركير، أحمد بن محمد، الشرح الصغير (القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي).
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي (بيروت: دار الفكر).
- الزاوي، فخر الدين بن عمر، التفسير الكبير، ط٤ (مصر: دار إحياء التراث العربي).
- الراقعي، عبد الكريم بن محمد، فتح العزيز (بيروت: دار الفكر).
- ابن راشد، محمد بن أحمد الحفيد، بداية المجتهد، ط٧، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- الرهوتني، محمد بن أحمد، الرهوني، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ).

- الرملی، محمد بن أبی العباس أحمد: نهاية المحتاج (بيروت: المكتبة الإسلامية).
- الرملی، حاشية زوض الطالب (بيروت: المكتبة الإسلامية).
- ابن رفاعه، نجم الدين أحمد بن محمد، النبيه في شرح التنبيه، محفوظ بجامعة أم القرى، برقم ١٤٥.
- الرئيس، محمد ضياء الدين، النظريات السياسية الإسلامية، ط٧، (القاهرة: مكتبة التراث، ١٩٧٩م).
- الزرقاني، عبد الباقي، شرح الزرقاني على الموطأ، تحقيق: إبراهيم عطوه، ط١ (القاهرة: مكتبة مصطفى الحلبي، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م).
- زغلول، محمد، الألب في العصر المملوكي (مصر: دار المعارف).
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف (بيروت: دار المعرفة).
- الزهراني، محمد بن حسن، التحليل الاقتصادي لظاهرة التخضم وعلاجها في اقتصاد إسلامي، رسالة ماجستير جامعة أم القرى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- "التحليل الاقتصادي لظاهرة الغلاء من خلال كتاب الأسدي" مقدم إلى هيئة علمية للنشر.
- الزيلعي، عمان بن محمد، تبين الحقائق، ط٢ (بيروت: دار المعرفة).
- انسبكي، نقى الدين على بن، تكملة المجموع (المدينة: المكتبة السلفية).
- ابن سحنون بن سعيد، المدونة (بيروت: دار الفكر).
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة).

قراءة اقتصادية لمقالة: «نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس» لابن الهانم
الباحث/ محمد بن حسن بن سعد الزهراني

- المرخسي، شمس الدين محمد بن أبي سهل، المبسوط، ط ٢ (بيروت: دار المعرفة)
- ابو السعود، محمد بن محمد العمادى، تفسير أبى السعود (بيروت: دار احياء التراث العربى).
- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن، قطع المجادلة عند تغيير المعاملة ضمن كتاب الحاوى (بيروت: دار الفكر)، الأشباه والنظائر، ط ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٩م).
- الشاطبي، إسحاق بن إبراهيم، الموافقات، شرح: عبد الله دراز (مصر: المكتبة التجارية الكبرى).
- شحاته، شوقي "موقف الفكر الإسلامي من ظاهرة تغيير قيمة النقود" مجلة المسلم المعاصر، ع: ١٧ (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- الشربيني، محمد بن أحمد، مغنى المحتاج (بيروت: دار إحياء التراث العربى).
- الشوكاني، محمد بن على، البدر الطالع، ط ١ (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٤٨هـ).
- الصاوى، أحمد، بلغة السالك، ط الأخيرة (مبصر: مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م).
- صدر الشريعة، عبد الله بن مسعود، حاشية كشف الحقائق، ط ١ (مصر: المطبعة الأدبية، ١٣١٨هـ).
- ابن الصلاح، أبو عمرو، فتاوى ابن الصلاح، تحقيق: د. عبد المعطى قلعجي، ط ١ (حلب: دار الوعي ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

- طرخان، إبراهيم، مصر في عصر الدولة المماليك الجراكمة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية).
- الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان، تحقيق أحمد العاملی (النجف مكتبة الأمين، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م).
- ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المختار، ط٢ (مصر: مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٨٨هـ-١٩٦٦م).
- عاشور، سعيد، الأبيون والمماليك في مصر والشام، ط٢ (القاهرة: النهضة العربية).
- العبادي، عبد السلام، الملكية في الشريعة الإسلامية، ط١ (بغداد: مكتبة الأقصى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).
- العدوي، علي بن أحمد، حاشية العدوي (بيروت: دار ابن العربي، محمد ابن علي، أحكام القرآن، تحقيق: علي اللجاوي (بيروت: دار المعرفة).
- العسقلاني، ابن حجر، انباء الغمر، ط٢ (بيروت: دار الكتب العلمية).
- العصامي، عبد الملك بن حمزة، سمط النجون العوالي (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٧٩هـ).
- ابن العماد، أبي الفلاح عبد الخي بن العماد، شذار الذهب (بيروت: المكتب البخاري).
- ابن عمر، يحيى، أحكام السوق (تونس: الشركة التونسية).
- عميرة، شهاب الدين أحمد، حاشية عميرة (منصر: دار إحياء الكتب المصرية).

قراءة اقتصادية لرسالة: «نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس» لابن الهانم
الباحث/ محمد بن حسن بن سعد الزهراني

- عيسى، موسى آدم، آثار تغيرات قيمة النقود في الاقتصاد الإسلامي رسالة ماجستير، جامعة أم القرى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- الغزالي، أبي حامد محمد، إحياء علوم الدين (بيروت: دار المعرفة) الوسيط، تحقيق: علي محيي الدين القره داني، ط ١ (مصر: دار الاعتصام).
- الوجيز (مصر: مطبعة الآداب والمؤيد، ١٣١٧هـ).
- قاضي زاده، شمس الدين أحمد بن قورد، نتائج الأفكار مطبوع مع شرح فتح القدير.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠١هـ).
- قطب، محمد، منهج التربية الإسلامية، ط ٨ (بيروت: دار الشروق).
- قليوبى، شهاب الدين أحمد بن أحمد، حاشية قليوبى وعميرة على شرح المحلى (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية).
- ابن القيم، محمد بن أبى بكر، مفتاح دار السعادة (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة).
- أعلام الموقعين، تحقيق: طه عبد الرؤوف (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).
- عون المعبود، تحقيق: عبد الرحمن عثمان (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م).
- الطرق الحكمية (بيروت: دار الكتب العلمية).

- الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٤هـ).
- الكاندهلوي، محمد زكريا، أوجز المسالك، ط ٣ (مكة المكرمة: المكتبة الأمدادية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الحاوي، تحقيق: حسو كوركولو، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.
- الأحكام السلطانية، ط ١ (مصر: مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٧٠هـ).
- تسهيل النظر وتعجيل الظفر، تحقيق: محيى الدين سرحان (بيروت: دار النهضة العربية ١٩٨١م).
- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة: محمد منصور، ط ١ (الرياض: دار المريخ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- مخلوف، حسنين، للتيبان في زكاة الامتثال (القاهرة: مطبعة المنهاد الأزهرية ١٣٤٤هـ).
- المجيلدي، أحمد بن سعيد، جامعة أم القرى، التيسير في أحكام التسعير تحقيق: موسى، تحقيق مؤهبي لقبال (الجزائر: الشركة الوطنية) - المرادوي، علاء الدين أبو الحسن علي، الإتصاف، تحقيق: محمد حامد الفقى (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م).
- المريعاني، علي بن أبي بكر، الهداية، ط الأخيرة (مصر: مطبعة مصطفى الحلبي).
- المدني، حاشية المدني، مطبوع مع حاشية الرهوني.

- المصري، رفيق، الإسلام والتقود، ط ٢ (جدة: مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠١هـ-١٩٨١م).
- الموصلي، عبد الله بن محمود، الاختيار لتعليل المختار، تعليق: محمود
أبو دقيقة (بدون).
- ابن مقلح، شمس الدين أبي عبد الله محمد، الفروع، مراجعة: عبد
الستار فراج، ط ٣ (بيروت: عالم الكتب).
- ابن الهائم، أحمد بن محمد: نزهة النفوس في بيان أحكام التعامل
بالفلوس، تحقيق د. عبد الله الطريقي، ط ١ (الرياض: مكتبة المعارف،
١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، ط ١
(مصر: مطبعة مصطفى الحلبي).
- ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم، البحر الرائق، ط ٢ (بيروت: دار
المعرفة).
- النشمي، عجیل جاسم "تغير قيمة العملة في الفقه الإسلامي" مجلة
الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت ع: ١٢، س ٥ (ربيع
الآخر، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
- النووي، يحيى بن شرف، المجموع (بيروت: دار الفكر).
- روضة الطالبين (بيروت: المكتب الإسلامي).
- الهمداني، عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تعليق: ابن أبي هاشم،
تحقيق: عبد الكريم عثمان (القاهرة: مكتبة وهبه).
- الهيتمي، شهاب الدين أحمد، تحفة المحتاج (بيروت: دار صادر).

الونشريسي، أحمد بن يحيى، المعيار المعرب (بيروت: دار الغرب الإسلامي).

يسرى، عبد الرحمن، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٨٨م).

أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء، الأحكام السلطانية، تحقيق: محمد للقي، ط ٣ (مصر: مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٦هـ).

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، الخراج، تحقيق: محمد إبراهيم البنا (مصر: دار الإصلاح).

اليووعات في الفكر الإسلامي

الدكتور/ أنس المختار أحمد عبد الله^(*)

إستدراك:

تأتى هذه الدراسة ضمن سلسلة من الدراسات الترموية في الفكر الإسلامي.

نشر منها في الأعداد السابقة من هذه المجلة ثلاث دراسات، وتأتى هذه الدراسة عن اليووعات نبدأها بمقدمة عامة لهذه السلسلة لم تتح الفرصة لنشرها في بداية السلسلة.

مقدمة عامة:

أولاً: هدف البحث:

يقول الحق تبارك وتعالى في محكم آياته: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(١).

وعن النبي ﷺ أنه قال: تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدأ كتاب الله وسنتي^(٢).

(*) أستاذ إدارة الأعمال المساعد كلية التجارة - جامعة الأزهر

(١) سورة الأنعام: الآية ٣٨.

(٢) رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد، واحتج البخاري بعكرمة، واحتج بأبي أدریس وله أصل في الصحيح، راجع في ذلك:

- الإمام الحافظ عبد النعم بن عبد القوى المنذرى الترمذى ٦٥٦هـ، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف (القاهرة: المكتبة القيمة للطباعة والنشر والتوزيع، ج٢، بدون تاريخ، ص ٤٩).

تؤكد كل من الآية الكريمة والحديث الشريف السابقين أن الدين الإسلامي ليس مجرد عقيدة بل أنه نظام لكافة شئون الحياة قديما وحديثا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فلم يترك الإسلام الإنسان وشأنه بل لقد نظم له أمور حياته وكافة معاملاته وعلاقته مع الآخرين.

ويعتبر علم إدارة الأعمال بفروعه المختلفة خاصة علم التسويق أحد العلوم الاجتماعية والتي تتأثر أنشطته مزاولته بشكل كبير بطابع الثقافة والعادات وإذا كان الدين الإسلامي دين عبادات فهو بنفس القدر من الأهمية دين معاملات، وحيث أن العملية التسويقية لا تتم إلا في ظل وجود طرفين للتعامل ووسطاء، وأن المفهوم الحديث للتسويق يركز على هدف إرضاء المستهلك الأخير وحمانيته بل وضرورة وجود أخلاقيات لمزاولة وظيفة التسويق لذلك فإن هدف ذلك البحث يتركز في إخراج سلسلة من البحوث والتي تشمل على موضوعات تسويقية من وجه نظر الفكر الإسلامي تحت عنوان "دراسات من التسويق في الفكر الإسلامي".

ثانياً: أهمية البحث

تعكس النقاط التالية أهمية ذلك البحث:

- في نظامنا الاقتصادي المعاصر نجد أننا قد دخلنا مرحلة التنفيذ الفعلي للإصلاح الاقتصادي وتطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص، وهنا يجب أن أوضح أن معيار النجاح للمشروعات في النظام الرأسمالي يقاس بالمنفعة المادية، وبالتالي فإن الأنشطة الاقتصادية المختلفة سوف تزاوّل في ضوء معايير وتقديرات تختلف باختلاف مفهوم المنفعة عند الكثيرين خاصة وأن الدولة ترفع شعار خلق فرصة العمل للشباب، تطبيق

معايير الجودة الشاملة، تشجيع التصدير، التوازن في توزيع المشروعات الاقتصادية بين أنحاء الجمهورية، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، تدعيم المصالح القومية وأخيراً الأخذ بكافة أساليب التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي فإن الأمر يتطلب ضوابط لا بد من الالتزام بها في تلك المرحلة من التحول وفي رأيي أن تعاليم الإسلام هي الأكثر شمولاً ونفعاً للجميع فالإسلام لا يهمل المنفعة المادية ولكن يجب أن تكون في ضوء ما أحله الله أي الالتزام بأوامر الله ونواهيه حتى تتحقق المنفعة العامة في إطار شرعي امتثالاً وتطبيقاً لقول رسول الله "المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل أو حرم حلال".

- أن النشاط التسويقي بأجهزته المختلفة يحثو على نسبة كبيرة من الأيدي العاملة والاستثمارات المحلية الضخمة فهو يعتبر النشاط الأولى بالرعاية والتطبيق للتعاليم الإسلامية فلو استقام في مزاويلته لأشبطه المختلفة من شراء وبيع ونقل وتخزين وتسعير وتوزيع وإعلان وامتنالاً لأوامر الله ونواهيه لاستقام بذلك تسعة أعشار الرزق أي الدخل.

- ومن الأجدر بي وأنا أعلم في جامعة الأزهر الشريف وهي جامعة إسلامية ذات طابع ودراسات خاصة أن أبحث في كتاب الله وأقوال رسول الله ﷺ وسنته وما ورد في كتب الفقه والتراث عن المعاملات ولكن بروح العصر الذي نعيشه ومقتضياته في حدود التمسك بتعاليم الإسلام السمحة.

ثالثاً: منهج الدراسة

لقد اعتمد الباحث في إعداد تلك السلسلة المكتبية من البحوث التسويقية في الفكر الإسلامي على المنهج الاستنباطي، وذلك عن طريق تحديد ما هي المشاكل التسويقية المعاصرة والتي تتعدد فيها الآراء مع الاكتفاء بذكر العنوان

فقط لتلك المشاكل دون التعرض إلى ما كتب فيها فعلاً حتى لا انحدر في عملية المقارنة بين نظام إنساني وضعى قابل للتعديل والتغيير ونظام سماوى الإلهى له الصحة والكمال، ثم القيام بالبحث والدراسة في مصادر الشريعة الإسلامية من قرآن كريم وسنة نبوية شريفة وتطبيقات لأقوال ولأفعال ماثورة للخلفاء الراشدين واتمة الفقه الإسلامى لمعرفة رأى الإسلام في تلك الموضوعات امتثالاً لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾^(١).

وأبداً: نطاق البحث وخطة الدراسة

يعتبر موضوع دراسات من التسويق في الفكر الإسلامى من الموضوعات المتسعة والمتشعبة والتي يندرج تحتها الكثير من الموضوعات الفرعية مثل كافة الوظائف التسويقية وذلك طبقاً للمنهج الوظيفى لدراسة التسويق، والسلع والخدمات المقدمة طبقاً للمنهج السلعى، ومنافذ التوزيع المختلفة ورجال البيع طبقاً لمنهج المؤسسات التسويقية وغير ذلك من الموضوعات الفرعية المختلفة، لذا فقد رأيت أن يتم إخراج تلك السلسلة في صورة خمسة مجموعات كل مجموعة تحتوى على أربعة بحوث وذلك بأجمالى عشرين بحثاً، وسوف تشمل المجموعة الأولى على البحوث التالية:

١- ضرورة التوعية للتجارة وجميع العاملين بمنافذ التوزيع ورجال البيع بأمور دينهم.

٢- التسعير في الفكر الإسلامى.

(١) سورة النساء: الآية ٨٣.

٣- اليبوعات في الفكر الإسلامي.

٤- التسويق الاحتكاري في الفكر الإسلامي^(١).

وبانتهاء البحث الرابع سوف توجد قائمة موحدة بالمراجع العلمية للأربعة بحوث نظراً لتكرار الاستعانة بها في كل بحث وفي النهاية أدعو الله أن تكون كتاباتي في تلك السلسلة من نوع الكلمة الطيبة كالشجرة الطيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تلك الفروع والتي سوف تشتمل على العديد والعديد من الدراسات التسويقية مثل مفهوم التكلفة والربح في الفكر الإسلامي، الأنماط الاستهلاكية في الإسلام، أخلاقيات الإعلان في الإسلام، للتأمين، أخلاقيات رجال البيع... الخ وبمرور السنوات وبقدر ما كتب لي من عمر في الحياة والقدرة على البحث فسوف تتفرع فروع تلك الشجرة إلى فروع أخرى لعدة بحوث تسويقية مستقبلية.

وبالله التوفيق

(١) لقد تم نشر هذا المقال في العدد الثاني من هذه المجلة في سبتمبر ١٩٩٧م، وسوف

نشر الباقي تبعاً في الأعداد القادمة إن شاء الله.

البيوعات في الفكر الإسلامي

تعريف البيع لغة:

"مطلق المبادلة، ولفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر، فهما من الألفاظ المشتركة بين المعاني المتضادة، ويراد بالبيع شرعاً: مبادلة مال بمال على سبيل التراضي، أو نقل ملك بعوض على الوجه المأذون فيه^(١) بدليل قول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِيَقَتُلُوا وَيُقْتَلُوا وَوَعْدًا عَلَيْهِ حَقٌّ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٢).

والبيع مصدر باع الثلاثي واشتقاق من الباع وهو الذراع لأن كل واحد من المتعاقدين يمد باعه للآخر بالأخذ والإعطاء، ويحتمل أن كل واحد منهما كان يبيع صاحبه أى يصفحه عند البيع لذى سمي البيع صفقة.

وظيفة البيع والشراء وجدت منذ وجود جماعات بشرية منظمة، وحتمية تلك الوظيفة تكمن في حاجة الإنسان إلى ما في يد غيره، ففيه شرعية البلوغ إلى الغرض من غير مرج كالسرقة والنهب فإذا لم يحصل الإنسان على ما يحتاجه والذي يقع تحت يد غيره بوسيلة مشروعة فسوف يفكر في وسائل غير مشروعة وبذلك تنفّس الفوضى وعدم الاستقرار في المعاملات.

(١) السيد سابق: فقه السنة (القاهرة: دار الفتح، للإعلام العربي جـ ٢، ط ١١٦،

١٤١٤هـ، ١٩٩٤م) ص ١٤٧.

(٢) سورة التوبة: الآية ١١١.

تعريف البيع شرعاً:

للبيع تعريفات كثيرة من وجه النظر الشرعية منها أنه "مبادلة المال المقوم بالمال المتقوم تمليكاً وتملكاً على وجه الخصوص" وتعريف آخر هو "مبادلة مال بمال على وجه مخصوص".

ومن الملاحظ أن ذلك التعريف الأخير لم يضيف كلمة متقوم حيث لاضرورة لها لأن المال من وجهة نظر الشريعة الإسلامية لا يكون مالا ولا يكتسب صفة المالية إلا إذا كان متقوماً أى يعتبر شرعاً موضع حلال وله قيمة من وجهة نظر الشرع، أنن فلا داعى لذكر ذلك الشرط).

مشروعية البيع:

البيع جائز بالكتاب والسنة والإجماع فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرُّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرُّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرُّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢).

(١) سورة البقرة: آية ٢٧٥.

(٢) سورة النساء: آية ٢٩.

ولفظ التجارة يتضمن البيع والقرءاء، أما السنة فكثيرة فلقد أخرج أحمد من حديث رافع بن خديج، قيل يا رسول الله أى الكسب أطيب؟ قال: "عمل الرجل بيده وكل بيع يدور"^(١).

ويؤكد ذلك ما رواه أبى عبد الله الزبير بن العوام رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ "لأن يأخذ أحدكم أحبله ثم يأتى الحبل فيأتى بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه"^(٢).

(١) رواه البزار والحاكم من رواية سعيد بن عمير عن عمه: وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وقال: ذكر يحيى بن معين أن عم سعيد: البراء بن عازب، ورواه البيهقي من رواية سعيد بن عمير مرسلًا وقال: هذا هو الخفوظ، وخطأ قول من قال من عمه، وحكاه عن البخارى، ورواه أحمد من رواية جميع بن عمير عن حاله أبى برده، وجميع ضعيف، والله أعلم، راجع في ذلك:

- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ إحياء علوم الدين، (القاهرة: دار الريان للتراث، ج ٢، ط ١، ١٤٠٧-١٩٨٧م) ص ٧٠-٧١.

(٢) حديث متفق عليه راجع في ذلك:

- الإمام أبى زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٢٩-٦٧٦)، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، (بيروت: مؤسسة جمال، ١٤٠١-١٩٨١م) ص ١٥٧.

وكذلك ما رواه أبو خالد حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
"البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما
وكذبا محقت بركة بيعهما"^(١).

وأما الإجماع فقد أجمعت عليه الأمة والتعامل به من عهد الرسول ﷺ
إلى يومنا هذا فلقد روى أن النبي ﷺ: "باع قدحا وجلسا، والجلس هو الكساء
الذي يطرح على ظهر البعير، وكان الناس يتابعون فأقرهم النبي ﷺ على
ذلك، وأجمعت الأمة على جواز عقد البيع، وأنه أحد أسباب الملك، وركنه
الإيجاب والقبول الدالان على التبادل أو ما يقوم مقامهما من التبادل بطريقة
التعاطي"^(٢)، ولقد شرع الله البيع توسعة منه على عباده لسد احتياجاتهم من
الغذاء والكساء وما إلى ذلك.

أركان البيع:

للبيع ثلاثة أركان (العاقد، المعقود عليه، لفظ العقد).

أولاً: العاقد:

ويقصد به التاجر أو البائع ويشترط ألا يعقد عقود بيع واحد من أربعة
أشخاص وهم:

(١) رواه البخاري في البيوع ١٩، ١٢، ٤٤، ٤٦ ومسلم في البيوع ٤٧، وأبا داود
في البيوع ٥١، والترمذي في البيوع ٢٦، والنسائي في البيوع ٤، ٨ والداري
في البيوع ١٥، وأحمد بن حنبل ٢ راجع في ذلك:

— مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، (إستانبول،
دار الدعوة ١٩٨٨)، ج ١، ص ٢٥٦.

(٢) آ.د/ محمد مصطفى شحاتة الحسين: الفقه الإسلامي في أحكام العقود، (القاهرة:

بدون ناشر، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م) ص ٣٥.

١- الصبي ٢- المجنون

٣- الغير إلا بإذن سيده ٤- الأعمى

ثانياً: المعقود عليه:

وهو المال المراد نقله من واحد للعاقدين إلى الآخر ثمناً كان أو مثنياً،
أو لا بد أن تتوافر فيه ستة شروط وهي:

١- ألا يكون محل البيع نجساً في عينه فلا يصح بيع الكلب أو الخنزير ولا
بيع زبل وعذره، ولا يبيع العاج وما يصنع منه.

٢- أن يكون محل البيع منتفعاً به، فلا يجوز بيع الحشرات ولا الحية وما
شابه ذلك.

٣- أن يكون محل البيع مملوكاً للعاقد أو مأذوناً من جهة المالك، ولا يجوز
أن يشتري من غير المالك انتظاراً للإذن من المالك، بل لو رضى
المالك بعد ذلك وجب استئناف العقد.

٤- أن يكون محل البيع المعقود عليه مقدوراً حساً ويمكن تسليمه، فما لا
يقدّر على تسليمه حساً لا يصح بيعه، كالسمك في الماء، والأغنام
الشاردة، والجبن في البطن، وعشب الفحل، والصوف على الظهر،
واللبن في الضرع، والمرهون، والموقوف، وبيع الام دون الابن
والعكس، فلا يصح التفريق بينهما.

٥- أن يكون محل البيع معلوم العين والقدر والوصف، فالعلم بالعين بأن
يشير إليه بعينه، فلا يصح أن يقول البائع: بعثك شاه من القطيع، أو ثوباً
من هذه الثياب، أما العلم بالقدر فهو أن يقدّر الشيء المبيع بالوزن أو
الكيل أو المقاس أو بالنظر إليه، فلا يصح أن يقول البائع: بعثك ذلك

الثوب بما باع به فلان ثوبه، أو بعثك هذا بزنة هذه الصنجة (حجر) إن لم تكن معلومة الوزن، ولا بعثك هذه الصبيرة من الحنطة، أما العلم بالوصف فتحصل بالرؤية في الأعيان، فلا يصح بيع الغائب، والوصف لا يقوم مقام العيان، فلا يجوز بيع الثوب في المنسوخ، ولا الحنطة في سنابلها، ولا يبيع الأرز، والجوز، واللوز في القشر.

٦- أن يكون المبيع مقبوضاً إن كان قد استعاد ملكه بمعاوضة، وهذا شرط خاص فلقد نهى رسول الله ﷺ "عن بيع ما لم يقبض" ويستوى في ذلك العقار والمنقول نقل ما اشتراه أو باعه قبل القبض فبيعه باطل^(١).

ثالثاً: لفظ العقد

لا بد من توافر الإيجاب والقبول بالعقد وأن يكون ذلك متصلاً بلفظ دال على المعقود، يفهم صراحة أو كناية والصريح أقطع للخصومة^(٢).

شروط صحة البيع:

لصحة البيع أربعة شروط هي كما يلي:

١- شروط انعقاد: وهي أن تكون في العاقد أهلية المتعاقدين وفي العقد موافقة الإيجاب والقبول، وفي المكان اتحاد المجلس، وفي

(١) من حديث ابن عباس حديث متفق عليه، راجع في ذلك المرجع التالي:

- الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ - إحياء علوم الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

(٢) الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ إحياء علوم الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤، ٧٧.

المعقود عليه كونه مالاً منقولاً موجوداً مملوكاً في نفسه،
وكون الملك للبائع، وكونه مقدور التسليم.

٢- شروط نفاذ: وهو أن يكون محل البيع مملوكاً للبائع، وإلا يكون في المبيع
حق لغيره.

٣- شروط صحه: وهو أن يكون الثمن المقدر معلوماً، وقد تحقق شرط
الرضا بين المتعاقدين، فلا يصح بيع الإكراه، وأن تتحقق
معلومية الأجل في البيع المؤجل ثمنه، وأن يتم القبض في
المشتري المنقول، وأن يتم القبض قبل الاقتران في
الصرف.

٤- شروط لزوم: وهي أن يتحقق في العقد الشروط السابقة الا وهي شرط
الاتفاق والنفاذ، والصحة، ويزاد عليها الخلو من الخيارات
التي تشترط في عقود البيع.

ومحل البيع: المال المنقول، وحكمه: ثبوت حق الملكية في البديلين لكل
منهما البائع والمشتري، فالبائع يملك الثمن، والمشتري يملك السلعة.

حكم البيع شرعاً:

حكم البيع شرعاً الإباحة ولكن قد يكون واجباً في حالة الاضطرار إلى
طعام أو شراب أذ يجب شراء أو بيع ما فيه حفظ النفس من الهلاك، وقد
يكون مكروهاً كبيع ما يكره بيعه وبعد الأذان الثاني من يوم الجمعة، وقد
يكون محرماً كبيع الخمر لمن شربها ومباح فيما عدا ذلك^(١).

(١) د/ محمد مصطفى شحاته الحسني، الفقه الإسلامي في أحكام العقود: مرجع سبق
ذكره، ص ٣٦.

اليووعات في الفكر الإسلامي

للذكور/ أنس المختار أحمد عبد الله

وسوف نتناول فيما يلي ما يتصل بالبيوع الجائزة، والبيوع المحرمة شرعاً وذلك على النحو التالي:

لقد أولى الإسلام أهمية خاصة لنشاطى التسويق والتسوق لاثريهما المباشر في التداول والتعامل بين المسلمين وفي إرساء قواعد الحياة الاقتصادية العادلة المستقرة فلقد حددت الشريعة الإسلامية شروطاً يجب توافرها في السوق باعتباره مكاناً لالتقاء جانبي العرض والطلب وتحديد الأسعار العادلة وتبادل البيانات والمعلومات بين المتعاملين ولغرض فرض رقابة من جانب الدولة، فلقد أوجب النبي ﷺ أن يكون البيع والشراء في مكان معلوم يلتقى فيه المتعاملون بهدف وضوح الرؤية والعلم بأحوال السوق حيث كانت الوسيلة الوحيدة للاتصال أن ذاك هي المقابلات والاتصالات الشخصية، ويؤكد أهمية ذلك من أن النبي ﷺ بعد أن انتهى من بناء مسجده في المدينة مضى إلى مكان فمسيح وضرب فيه برجله وقال هذه سوقكم فلا ينقص ولا يضرب عليه فتم إقامة سوق منظمة بها مكان للخيل ومكان للإبل ومكان للغنم، ومكان للسلع الغذائية بأنواعها المختلفة⁽¹⁾ بالإضافة إلى الشروط المرتبطة بالسوق في حد ذاته فلقد حدد الإسلام مبادئ وقواعد التبادل بالبيع والشراء وحدد بدقة أنواع البيوع الجائزة شرعاً طبقاً لهذه المبادئ والقواعد، وحدد أيضاً البيوع المحرمة والمنهى عنها شرعاً وهو ما سنتعرض إليه فيما يلي:

(١) عبد السمیع المصری: مقومات الاقتصاد الإسلامی (القاهرة: مكتبة وهبه، ط ١

١٩٧٥م) ص ٩٢.

أولاً: البيوع الجائزة:

١ - البيع بالمزاد العلني:

لقد أجازت الشريعة الإسلامية البيع عن طريق المزاد العلني إذ أنه يؤدي إلى الوصول إلى السعر الحقيقي، والذي يتناسب مع المقدرة الشرائية للمستهلكين، وإلا لما أقدم المشتري على المزايدة عليه وبذلك يتحقق مبدأ التراضي بين الطرفين، كما أنه يجعل هامش الربح والذي يمكن تحقيقه في أضيق الحدود ويدفع البائع إلى زيادة كفاءة تأدية خدماته للتسويقية وبذلك ينتفي عنصر الاستغلال والاضرار بالمستهلك، ويسمى البيع بالمزاد العلني في الفقه الإسلامي "بيع من يزيد".

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: "أن رجلاً من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله: فقال أما في بيتك شيء، قال: بلى، جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه، وقعب نشرب فيه من الماء، قال: آتني بهما فأتاه بهما فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: من يشتري هذين قال: رجل أنا أخذهما بدرهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من يزيد على درهم" مرتين أو ثلاثاً، قال: رجل أنا أخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين فأعطاهما للأنصاري، وقال: إشتري بأحدهما طعاماً فأنبذه إلى أهلك، وأشتري بالآخر قدوماً فأتني به، فأتاه به، فشده فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عوداً بيده ثم قال أذهبت فأحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوماً، ففعل، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فإشتري ببعضها ثوباً، وبيع بعضها طعاماً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هذا خير لك من أن تجئ المسألة نكتة في وجهك يوم القيام، إن المسألة لا صلح إلا لثلاث تذي فقر مدقع أو لذي غرم

مقطع، أو لذى دم موجب^(١).

ولتحقيق مشروعية البيع بالمزاد العلني يجب أن يكون بالفداء العلني ويجوز لمن يرغب في الشراء التقدم بالمزايدة فلا يحرم منه أحد.

٢- البيع بواسطة السمسرة:

السمسار كما هو متعارف عليه هو الشخص الوسيط بين البائع والمشتري لتسهيل عملية التبادل ونقل البيانات والمعلومات وتقريب وجهات النظر وتعريف البائع بالمشتري، فلقد ذكر الإمام البخاري: لم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأمر السمسار بأساً، وقال ابن عباس: لا بأس بأن يقول البائع للسمسار بع هذا الثوب بكذا فما زاد على ذلك فهو لك، وقد قال ابن سيرين إذا قال البائع بعه بكذا فما كان من ربح فهو لك، أو نقسمه بيني وبينك فلا بأس به^(٢) وذلك تطبيقاً لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه حيث قال: قال رسول الله ﷺ: "المعلمون على شروطهم"^(٣).

(١) رواه أبو داود والبيهقي بطوله، واللفظ لأبي داود، وأخرج الترمذي والنسائي منه

قصة بيع القدر فقط، وقال الترمذي حديث حسن راجع في ذلك:

- الإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦ الزغيب والزهيب من الحديث الشريف: (القاهرة: المكتبة القيمة للطباعة والنشر والتوزيع، ج٢، ط١، بدون تاريخ)، ص١٢، ١٣.

(٢) السيد سابق: فقه السنة، (مرجع سبق ذكره ج٣) ص١٥٩.

(٣) رواه البخاري في الإجازة ١٤، ٥٠، وفي الشروط ٣، ١٥ والترمذي في الأحكام

١٧، وفي اليبوع ٨، وأبا داود في الأقضية ١٢، راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، (مرجع سبق ذكره، ج٣) ص٩٩.

٣- البيع بالأجل مع زيادة الثمن:

يجوز البيع بثمن محدد وقت حدوث البيع حال المبادلة، كما يجوز البيع بثمن مؤجل، وكذلك يجوز أن يكون بعض الثمن مؤجلاً وبعضه مؤخراً متى تحقق شرط التراضي بين المتبايعين، ويجوز للبائع متى كان الثمن مؤجلاً أن يزيد فيه من أجل التأجيل، فالأجل حصة من الثمن وقد ذهب إلى جواز ذلك الأحناف والشافعية وزيد بن علي، والمؤيد بالله، وجمهور الفقهاء، لعموم الأدلة التاريخية بجوازه، كما رجه الامام الشوكاني^(١).

٤- جواز البيع مع استثناء شيء معلوم:

ويجوز أن يبيع البائع سلعته، ويستثنى من البيع جزء معلوم كان يبيع منزلاً ويستثنى منه شقة معلومة أو بستاناً ويستثنى منه شجرة معلومة أو قطعة أرض ويستثنى منها ناحية معلومة^(٢) فقد روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قد نهى عن المحاقلة والمزابنة والتنيا إلا أن تعلم، فإن استثنى شيئاً مجهولاً غير معلوم لم يصح البيع لما يتضمنه من الجهالة والتغريب^(٣).

٥- جواز البيع بسعر التكلفة (التولية) أو بسعر السوق (المراوحة) أو بسعر

أقل من سعر التكلفة (الوضيعة):

تجوز التولية والمراوحة والوضيعة عند تحديد سعر الشيء المبيع بشرط أن يعرف المتعاقدين الثمن الذي اشترت به السلعة أصلاً.

(١) السيد سابق، فقه السنة، (مرجع سبق ذكره مباشرة، ج ٣) ص ١٥٩.

(٢) السيد سابق، فقه السنة، مرجع سبق ذكره ص ١٥٩.

(٣) رواه الرملي وصححه، راجع في ذلك:

- أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٥.

والتولية: ويقصد بها البيع بالتكلفة أى بمقدار رأس المال دون زيادة أو

نقص.

والمرايحة: ويقصد بها البيع بسعر أعلى من سعر التكلفة عن طريق

تحديد مقدار من الربح المعلوم أى البيع بسعر السوق.

والموضيعة: ويقصد بها البيع بسعر أقل من التكلفة.

٦- جواز بيع الجزاف:

الشيء الجزاف هو ذلك الشيء المبيع ولكن لا يعلم قدره "وزنه أو أطواله أو أحجامه" ولذلك يعتمد على التقدير بالنظر والتخمين والخبرة في ذلك المجال وقد يستعان بأهل الخبرة والمعرفة والمشهود لهم بصحة التقدير، ولقد كان هذا النوع من البيوع متعارفا عليه بين الصحابة في عهد رسول الله ﷺ وقلموا كانوا يخطئون فيه فلو حدث خطأ في التقدير فإن ثمة غررا فإنه يكون يسيراً يتسامح فيه عادة لقلته، ويؤيد ذلك ما قاله ابن عمر رضي الله عنه حيث كانوا يتبايعون الطعام جزافاً بأعلى السوق فنهاهم الرسول ﷺ أن يتبايعوه حتى ينقلوه^(١)، "فالرسول أقرهم على بيع الجزاف، ولكن نهى عن البيع قبل النقل فقط، وقال ابن قدامة: يجوز بيع الصبره جزافاً لا نعلم فيه خلافاً، إذا جهل البائع والمشتري قدرها"^(٢).

(١) رواه أبداود في البيوع ٦٥، وأحمد بن حنبل ١، ٥٦، ٣، ١٥، ٢١، ٤١، ٥٢،

راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي، مرجع سبق

ذكره، ج٢، ص ٢٥٩.

(٢) السيد سابق، فقه السنة (مرجع سبق ذكره، ج٢)، ص ١٥٦.

٧- جواز بيع ما في رؤيته مشقة أو ضرر:

ليس من قبيل الغرر بيع المغيبات في الأرض كالبطاطس والبصل والثوم والجزر والقلقاس والفجل ونحوها، حيث يجوز بيع هذه المغيبات بشرط أن تحدد أوصافها طبقاً للعرف والعادة وكذلك بالمثل الأطعمة المحفوظة والأدوية وأنابيب البوتجاز والأكسوجين، وبعض الأدوات الطبية (المفاصل الصناعية المعقمة) والتي لا تفتح إلا وقت الاستعمال لما يترتب على فتحها من ضرر أو تلف فهذه السلع معلومة ومحددة أوصافها ومقاساتها ومكوناتها ومدة صلاحيتها، هذا إلى جانب التزام مصدر إنتاجها بكتابة كل ما يتعلق بها ومسؤوليته عن ذلك فهذه السلع معلومة بالعرف الصناعي والتجاري، وظاهرها وبياناتها عنوان باطنها، ولو فرض أن في ذلك غرراً يسيراً يفترق لو قورن بالمصلحة العامة والتي لا بد للناس منها، فإن ذلك الغرر لا يوجب المنع، ففي أجازة الحيوان والدار غرر، فقد يموت الحيوان أو تهدم الدار وينطبق ذلك على بيوعات بعض المحاصيل كالبطيخ والشمام والجوز واللوز والفسق والفلو السوداني وأمثال ذلك مما لا يخلو من الغرر، وبذلك نستطيع أن نقول ليس كل غرر سبباً في التحريم، فالغرر إذا كان يسيراً، أو لا يمكن تجنبه أو الاحتراز منه لا تمنع صحة العقد، فما بداخل بطون الحيوانات، أو آخر الثمار التي بدا نضوج بعضها دون البعض الآخر لا يمكن الاحتراز منه، وذلك بخلاف الغرر الكثير والذي يمكن الاحتراز منه فهذا النوع من الغرر يعتبر من الأنواع التي نها عنها الرسول ﷺ وما كان مساوياً لها لا فرق بينها

وبينه، فهذا هو المانع من صحة العقد^(١).

٨- جواز البيع وفقاً للطلبية أو بيع الاستصناع:

يقصد بالاستصناع هو التعاقد على تصنيع سلعة ما بناء على طلب مسبق وهذا النوع من الاستصناع معروف قبل الإسلام ولقد أجمعت الشريعة الإسلامية والأمة على مشروعيته بشروط هي:

- الإيجاب والقبول بين الصانع والمشتري في كل ما جرى التعامل باستصناعه.

- تأكيد الملك في المبيع والثمن.

- بيان جنس المستصنع ووصفه وتحديد نوعه ومقداره بياناً تتنفي منه الجهالة ويرتفع النزاع.

والمشتري عند رؤيته للمبيع يخير بين أمرين أن يأخذ بكل الثمن، وبين أن يفسخ العقد بخيار الرؤية، سواء وجدته على الحالة التي وصفها أم لا "وذلك عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما" وقال أبو يوسف: إن وجدته على ما وصف فلا خيار له دفعاً للضرر عن الصانع، إذ قد لا يشتري غيره المصنوع عما يشتري به هو^(٢).

(١) الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، ٦٩١-٧٥١، زاد المعاد في هدى خير العباد، (القاهرة: المكتبة الفنية للطباعة والنشر والتوزيع ج٤، ط١،

١٤١٠-١٩٨٩م) ص ٤٢٧.

(٢) السيد سابق: فقه السنة، مرجع سبق ذكره، ج٣، ص ١٦٦.

٩- جواز بيع بعض المحاصيل وهي في سنابلها بشرط نضوجها:

يجوز بيع الحنطة في سنابلها وما شابهها من المحاصيل والتي توجد داخل قشره أو غلاف كالأرز والشعير والجوز واللوز لأنها حبوب ينتفع بها وقد يتطلب الأمر لصلاحتها أو لتخزينها بقاءها في قشورها ويؤكد ذلك من أن النبي ﷺ قد نهى عن بيع السنبل حتى يبيض^(١) أى ينضج ويأمن العاهة تيسيراً على المتعاملين ولأن الضرورة تدعو إلى ذلك وإذا افتقر ما فيه من غرر ويؤيد هذا مذهب المالكية والأحناف^(٢).

١٠- جواز بيع الوفاء:

يقصد ببيع الوفاء من يحتاج إلى سيولة نقدية إذ يقوم ببيع أرض أو عقار أو شيء له قيمة (ذهب وفضة ونحاس) على أنه إذا استطاع الوفاء بالثمن في الوقت المحدد استرد ما باعه، واليوم نرى هذا النوع من البيوع وحكمه حكم الرهن^(٣).

١١- جواز بيع المضطر:

قد يضطر الإنسان إلى عرض ما يقع تحت يده من ممتلكات لمواجهة أزمة معينة كحلول موعد سداد دين أو مواجهة أمر ضروري من ضروريات الحياة أو حالة وفاة مفاجئة أو مرض يتطلب نفقات عاجلة وهنا يبيع ما يملكه بأقل من قيمته لضيق الوقت ولشدّة وسرعة الحاجة فيكون البيع في تلك الحالة

(١) رواه البخاري في الإسلام، ٣، ٤، ومسلم في البيوع ٥٠، ٥٥، وأبا داود في البيوع ٢٢، وأحمد بن حنبل ١، ٢٤١، ٥، راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ج١، ص ٢٥٤.

(٢) السيد سابق، فقه السنة، (مرجع سبق ذكره ج٣، ص ١٦٨).

(٣) المرجع السابق ذكره مباشرة، ص ١٦٦.

جائزاً ولا يفسخ ولكن مع الكراهية من جانب المشتري، فالذى يشرع في الشراء في تلك الحالة كان يمكنه أن يعين المضطر، ويقرضه أو حتى يسهل له عملية الاقتراض حتى يفرج به الحال من هذا الضيق الذى ألم به، وهنا يجب أن نتذكر قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(١).

ولقد ورد في ذلك المجال قول سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه: "سيأتى على الناس زمان عضوض بعض الموسر على ما في يديه ولم يؤمر بذلك"^(٢).

وهذا النوع من البيوعات موجود اليوم ويطلق عليه ألفاظ سوقية كـ "شراء المستغنى" أو شراء "السقطة واللقطة".

١٢ - جواز بيع التلجئة:

يقصد ببيع التلجئة أنه إذا خاف إنسان من بطش آخر ظالم لديه نية الاعتداء على ممتلكاته فتظاهر ببيعها، فإذا ما تم عقد البيع مستوفياً لكافة شروطه وأركانه، فعقد هذا البيع يعتبر غير نافذ لأن نية العاقدين لم تتجه حقيقة إلى البيع الفعلى والذى يترتب عليه آثار ذلك البيع من حقوق وواجبات، ولقد قال تأييداً لذلك ابن قدامة من أن بيع التلجئة باطل، ولكن الشافعية وأبو حنيفة يرون أن عقد البيع صحيح ما دام المتعاقدين قد تراضيا على ذلك وكانت شروط البيع وأركانه سليمة خالية من مفسد، كما لو اتفقا على شرط فاسد ثم عقد البيع بلا شرط^(٣).

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

(٢) السيد سابق: فقه السنة، (مرجع سبق ذكره، ج٢) ص ١٦٠.

(٣) السيد سابق: فقه السنة، (مرجع سبق ذكره، ج٢) ص ١٦٠.

١٣- بيع الفضولي:

الشخص الفضولي هو ذلك الذي يتصرف في شئونه غيره بدون إذن أو توكيل أو ولاية شرعية، كأن يبيع الزوج بعض ممتلكات زوجته دون إذن منها أو العكس.

فالعقود التي يعقدها الفضولي تعتبر صحيحة بشرط موافقة صاحب الشأن أي المالك الأصلي عليها، فإن أقرها اعتبرت نافذة وأن لم يقرها بطلت وفسدت، فقد روى من أن النبي ﷺ أقر بيع عروه البارقي في بيع وشراء شاه لم يوكل في بيعها وشرائها، والحكمة من ذلك أن العقود إنما شرعت لتحقيق مصالح البشر فالعقد يصدر من الفضولي فيه مصلحة، فالشخص لا يشرع في إجراء عقد لغيره إلا إذا كان فيه مصلحة له، فإن لم تكن للغير مصلحة له فإن الشرع قد أعطاه حق عدم إقراره، ولذا فإن العقود التي يعقدها الفضولي وأقرها صاحب الشأن اعتبرت صحيحة ونافذة، وتترتب عليها جميع الآثار الشرعية من حقوق وواجبات^(١).

١٤- بيع الشيء المراد رغم عدم تواجده وقت عقد مجلس البيع:

يجوز بيع ما غاب تواجده وقت عقد مجلس البيع بشرط أن يوصف الشيء المبيع وصفاً دقيقاً يؤدي إلى العلم به بحيث ينتقى معه الجهالة "مواصفات نمطية أو تدريجية" ثم إذا ظهر بعد ذلك أن المبيع مطابقاً للمواصفات لزم صحة البيع ونفاذه، أما إذا ظهر مخالفاً لتلك المواصفات فلكل من البائع والمشتري الخيار في إمضاء العقد وإقرار صحته أو رده وإلغائه فقد

(١) د/ محمد مصطفى شحاته الحسني - الفقه الإسلامي في أحكام العقود: مرجع سبق ذكره ص ٢٩.

روى البخارى وغيره عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال 'بعت أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادي بمال له بخير، وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ: "من أشتري شيئاً لم يره فله الخيار إذا رآه"^(١).

١٥ - وضع الجوائح:

يقصد بالجوائح الأفات والحشرات التي تصيب الزروع والثمار فتتلفها دون أن يكون للإنسان يد في صنعها وذلك مثل البرد، والرياح، والعطش، فإذا بيعت الزروع والثمار بعد نضوجها وصلاحياتها، وسلمها البائع للمشتري بالتخليه "أى تخلى عنها" ثم تلفت بعد ذلك بالجائحة قبل أو أن الجذاذ "الحصاد" فهي تعتبر في ضمان البائع ولا يجوز للمشتري أن يدفع عنها لأن الرسول ﷺ: أمر بوضع الجوائح، ويعتبر وضع الجوائح حكماً شرعياً عاماً في أى عقد بيع صحيح^(٢).

١٦ - البيع بشرط البراءة من العيوب:

إذا باع البائع شيئاً بشرط براءته من كل عيب مجهول فإن هذا الشرط لا يبرئ البائع، فمتى وجد المشتري عيباً بالمبيع، فله الخيار في إقرار صحة العقد أو رده وإلغائه، وهذا النوع من البيوع يعتبر من الأهمية بمكان فمن العيوب ما لا يظهر إلا أثناء عملية التصنيع أو أثناء الاستعمال الفعلى،

(١) أخرجه الدارقطني والبيهقي وفي إسناده عمر بن إبراهيم الكردى، وهو ضعيف.

(٢) رواه مسلم عن جابر، وفي لفظ قال "إن بعت من أخيك قرأ فأصابته جائحة، فلا محل لك أن تأخذ من ثمنه شيئاً، ثم تأخذ من مال أخيك بغير حق، رواه الدارقطني في البيوع، راجع في ذلك:

— مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى، مرجع سبق ذكره، ج١، ص ٢٥٢.

والحكمة الشرعية من ذلك أن ما يثبت بعد البيع لا يسقط قبله، فإذا أبرأ المشتري البائع بعد العقد برئ.

وقال ابن القيم: وهذا اتفاق منهم على صحة البيع، وجواز شرط البراءة، واتفاق من عثمان وزيد على "أن البائع إذا علم بالعيب لم ينفعه شرط البراءة"^(١).

١٧ - البيع والشراء في المسجد:

تعدد الآراء الفقهية في جواز البيع والشراء في المسجد فقد أجاز الإمام أبو حنيفة البيع في المسجد وكره في الوقت نفسه إحضار السلعة وقت البيع في المسجد تنزيهاً وتكريماً له، وأجازه الإمامين مالك والشافعي ولكن مع الكراهة، وحرمه الإمام أحمد بن حنبل^(٢) استناداً إلى قول الرسول ﷺ: فعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: "إذا رأيتم من يبيع أو يشتري في المسجد، فقولوا لا أربح الله تجارتك، وإذا رأيتم من ينشد ضالاه فقولوا لا ردها الله عليك"^(٣).

(١) السيد سابق، فقه السنة، (مرجع سبق ذكره، ج ٤) ص ١٧١ - ١٧٢.

(٢) السيد سابق: فقه السنة، (مرجع سبق ذكره، ج ١) ص ١٦٤.

(٣) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح، والنسائي، وابن خزيمة، والحاكم، وقال صحيح على شرط مسلم، ورواه ابن حبان في صحيحه بنحوه بالشرط الأول، راجع في ذلك:

- الإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، (مرجع سبق ذكره، ج ١) ص ١٢٣.

١٨- جواز بيع المصحف وشرائه:

لقد أباح الاتمة الثلاثة الإمام أبو حنيفة، ومالك، والشافعي بيع و شراء المصحف، وحرمة الإمام أحمد بن حنبل حيث قال لا أعلم في بيع المصحف رخصة^(١).

١٩- جواز بيع آلات الغناء:

يعتبر الغناء في مواضعه مباح، أى بشرط أن تكون له فائدة مباحة فسماعه مباح، وبهذا تتحقق منه المنفعة الشرعية، ويجوز بيع آلة الغناء وشرائها لأنها متقومه^(٢)، والدليل على ذلك ما رواه البخارى وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها، أن أبا بكر دخل عليها عندها جاريتان تغنيان وتضربان بالدف، ورسول الله ﷺ مسجى بثوبه، فأنتهرهما أبو بكر، فكشف رسول الله ﷺ وجهه وقال: "دعهما يا أبا بكر فإنها ليام عيد"^(٣).

٢٠- جواز حلف اليمين في حالة الاختلاف بين البائع والمشتري:

إذا اختلف البائع والمشتري على مواصفات السلعة أو الثمن أو أجل البيع وما إلى ذلك من شروط البيع فالقول في تلك الحالة هو قول البائع مع حلف اليمين، ويكون المشتري مخير بين إتمام العقد وبين أن يوقع اليمين بأنه ما اشتراها بتلك المواصفات أو بذلك الثمن فإن حلف برئ من شروط البيع

(١) السيد سابق، فقه السنة، مرجع سبق ذكره ص ١٦٥.

(٢) المرجع السابق ذكره مباشرة ص ١٥٢.

(٣) رواه البخارى في الميدين ٢٥، فثاقب ١٥ راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم لألفاظ الحديث النبوي، مرجع سبق ذكره مباشرة

وردت السلعة إلى البائع سواء أكانت قائمة أم تالفة وقد أيد ذلك الإمام الشافعي، ويعتبر ذلك حكماً فقهاً.

٢١- جواز خيار المجلس، وخيار الشرط، وخيار العيب:

يقصد بالخيار أن يختار الشخص أحد أمرين إما الإمضاء في صحه العقد وإما الإلغاء ويقصد بالخيارات الثلاث ما يلي:

أ- جواز خيار المجلس:

إذا تم الإيجاب والقبول والتوافق بين البائع والمشتري وتم العقد، فيحق لكل منهما الاستمرار في صحة العقد أو طلب إلغائه ما دام في مجلس العقد ولم يتفقا على أن لا خيار لأحدهما^(١) ويؤكد ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن حكيم بن حزام أن رسول الله ﷺ قال: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعها، وأن كتما وكذبا محقت بركة بيعها"^(٢).

ب- خيار الشرط:

وهو أن يحدد أي من المتعاقدين أن له الخيار أثناء مدة معلومة، فإن شاء نفذ البيع خلال تلك المدة وأن شاء الغاء، ويجوز هذا الشرط للمتعاقدين معاً^(٣)، ويؤكد ذلك ما رواه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: عن

(١) السيد سابق، فقه السنة، مرجع سبق ذكره ص ١٧٧.

(٢) رواه البخاري في البيوع ١٩، ٢٢، ٤٤، ٤٦، ومسلم في البيوع ٤٧، وأبا داود في البيوع ٥١، والترمذي في البيوع ٢٦، والنسائي في البيوع ٤، ٨ والدارمي في البيوع ١٥، وأحمد بن حنبل ٢، راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (مرجع سبق ذكره، ج ١) ص ٢٥٦.

(٣) السيد سابق، فقه السنة، (مرجع سبق ذكره، ج ٣) ص ١٧٨.

رسول الله ﷺ أنه قال: "إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا، وكنا جميعا، أو يخير أحدهما الآخر، قال: فإن خير أحدهما الآخر فتبائعا على ذلك فقد وجب البيع"^(١).

ج- خيار العيب:

إذا لم يكن المشتري عالما بالعيب، ثم علمه بعد إتمام العقد، فإن العقد نفسه يكون صحيحا، ولكن لا يكون لازما للمشتري فله الخيار بين أن يردّه إلى البائع ويأخذ منه الثمن أو يقبله مقابل النقص في الثمن، وله أن يرضى بتمام العقد فقد برئ وفي ذلك مصلحه له إذ أنه السبيل الوحيد لتحقيق أقل الخسائر^(٢).

٢٢- إعطاء المستهلك الحق في إرجاع السلعة وفسخ العقد:

أن أساس المعاملات التجارية في الشريعة الإسلامية الصدق في القول والأمانة في العمل وعدم الظلم ولهذا كان الخيار شرعا لمن لم يعلم بالعيب في السلعة أو تم التدليس عليه بين إتمام صفقة البيع أو فسخها. والشريعة الإسلامية تفتح المجال أمام المتعاقدين بفسخ العقد إذا شعر أحدهم بأنه غنى عنه لسبب ما، وهذا ما يسمى شرعا (الاقالة) أي الموافقة

(١) رواه الجماعة إلا أبا داود والترمذي وما في معناه من حديث حكيم من حزام، راجع في ذلك:

— الإمام الحافظ عبد الغني تقي الدين أبي محمد بن عبد الله بن علي بن سرور المقدس رحمه الله المتوفى سنة ٦٠٠هـ، عمله الأحكام من كلام خير الأنام، (القاهرة: دار الريان للتراث، ١٤٠٩-١٩٨٨م) ص ٦٦.

(٢) السيد سابق، فقه السنة، (مراجع سبق ذكره مباشرة، ج ٢) ص ١٧٩.

على فسخ العقد فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من أقال مسلماً يبعته أقاله الله عشرته يوم القيامة"^(١).

وعن أبي شريح رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من أقال أخاه يبعاً أقاله الله عشرته يوم القيامة"^(٢).

والأقاله لها أحكام وشروط مثل عدم هلاك الشيء موضع الأقاله ورضاء كل من الطرفين بالقول والفعل، ولقد شرعت الأقاله تيسيراً على المتعاقدين وتقديراً للتمادي في خطأ وقع فيه أحدهما.

والإسلام يحمي أيضاً البائع إذا باع سلعته بنقص في ثمنها نتيجة خداع المشتري كقوله أنها لا تساوي إلا كذا أو أنه اشتراها بكذا أو أنها معروضة عند غيره بكذا، فإن للبائع الحق في استردادها إذا لم يطرأ عليها تغيير، وإن لم يتمكن من ردها جاز للبائع الرجوع على المشتري بقيمه الفرق في ثمنها حتى لا يكون هناك غبن على أي من الطرفين نتيجة غش وخداع الطرف الآخر.

(١) رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه واللفظ له، والحاكم وقال صحيح على شرطهما، وفي رواية لابن حبان "من أقال مسلماً عثرته أقال الله عشرته يوم القيامة" وفي رواية لأبي داود في المراسيل "من أقال نادماً أقاله الله نفسه يوم القيامة" راجع في ذلك:

— الإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦هـ، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف (مرجع سبق ذكره، ج٣) ص ٢٠.

(٢) رواه الطبراني في الأوسط ورواه ثقات—راجع في ذلك: الإمام الحافظ المنذرى، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: مرجع سبق ذكره، ج٢، ص ٢٠.

ثانياً: البيوع المحرمة شرعاً

البيوع المحرمة شرعاً هي تلك البيوع التي تحتوى على الغرر أى البيوع التى تقوم على عدم التأكد والشك والمظنة مثل بيع السمك في الماء والحيوانات الماردة في الصحراء مثل تلك البيوع التى تعرف في عصرنا اليوم للوطات فهذه البيوع محرمة شرعاً لأن عقد البيع مبنى على الجهالة ومخاطره لأحد الطرفين.

ولقد ذكر الإمام النووي أن النهى عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع ويدخل تحته مسائل كثيرة ويستثنى من بيع الغرر أمران هما:

- ما يدخل في المبيع تبعاً بحيث لو افرد لم يصح بيعه كبيع أساس البناء تبعاً للبناء، واللبن في الضرع تبعاً للدابة.

- ما يتسامح بمثله عادة إما لحقارته أو للمشقة في تميزه أو تعيينه كدخول الحمام بالأجر مع اختلاف الناس في مقدار الماء المستعمل^(١).

ولقد ذكر أحد الفقهاء أنه لا يجوز بيع ما فيه غرر، وضرب لذلك عديد من الأمثلة منها أنه لا يجوز بيع سلعة دون النظر إليها، أو فحصها أن كانت حاضرة أو وصفها وتحديد نوعها وكمياتها إن كانت غائبة^(٢).

كما ذكر الفقهاء الآخرين أن بيع الغرر هو بيع ما لا يعلم حصوله أو لا يقدر على تسليمه، وأن لا يعرف حقيقته ومقداره^(٣).

(١) السيد سابق: فقه السنة، مرجع سبق ذكره ج١، ص ١٦١.

(٢) أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم: كتاب عقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات: (القاهرة: المكتبة الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ) ص ٣٩٢.

(٣) الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ٦٩١ - ٧٥١: زاد المعاد في هدى خير المعاد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٥.

قلابد من أن يكون محل البيع مقدراً ومحسوباً بالوزن أو القياس أو الحجم بحيث يمكن تسليمه حسياً ويمكن رؤيته بالعين ووضع وصف محدد له أى إمكانية تميطه أو تحديد تدرج لمواصفاته، ولا بد أن يختتم البيع بقبض الثمن ونقل حيازة الشئ المبيع.

ولقد أوردت كتب الفقه صوراً متعددة للبيوع التى بها غرر، وإن كان معظمها لم يعد له وجود فى حياتنا العصرية بسبب التقدم العلمى والثقافى، والتطور التكنولوجى لأجهزة القياس والوزن والتقدير وتقدم وسائل الإنتاج والتجارة والتمويل.

وفيما يلى البيوع التى بها غرر وأنتهى التعامل بها:

١ - بيع الحصاء:

لم يعد البشر الآن ولا حتى فى صدر الإسلام (حيث كان ذلك سائداً فى الجاهلية فقط) يتعاقدون على بيع الأرض التى لا تتعين مساحتها إلا بقذف حصاه، حتى إذا ما استقرت كان ما وصلت إليه هو منتهى مساحة البيع، أو يتبايعون الشئ ولا علم عنه حيث يذفون الحصاه فما وقعت عليه كان هو المبيع، ففى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاه وعن بيع الغرر، حيث قال: «لأتبايعوا بالحصاه... ولا تبايعوا»^(١).

(١) رواه أحمد بن حنبل (٢)، ٤٦٠، راجع فى ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى، (مرجع سبق ذكره، ج١)، ص ٢٥١.

فاليوم توجد مقاييس دقيقة لتحديد مساحات الأراضي بالمتر والكيلو متر والميل والقراريط والأقدانه والدوم والهكتارات، فلم تعد هناك حاجة لاستخدام الحصاه لما تنطوى عليه من ظلم كبير لكل من البائع والمشتري ذلك الظلم الذي يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

٢ - بيع الملامسة والمناذرة:

هذا النوع من البيوع لم تعد له صور في حياتنا الواقعية فلا توجد الآن عقود بيع يبرم بأن يلمس (تقدير السلعة عن طريق اللمس) المشتري السلعة أو الثياب التي يطرحها البائع دون علم كامل بكمية السلعة ومواصفاتها ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعين: «اللامسة والمناذرة»، أما الملامسة كأن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل، والمناذرة هو أن يلقى أو يقذف كلاً منهما سلعته للأخر ويكون ذلك بيعاً من غير نظر، ولا فحص، ولا معاينة، حيث يقوم كلا المتعاقدين بإتمام العقد منابذة دون تراضى منهما، واليوم لم تعد هناك حاجة لنبذ السلع نتيجة لقلة المعروض وزيادة الطلب وشرائها على ما فيها من عيوب وأضرار تلحق بكلا المتعاقدين^(١).

(١) رواه مسلم في البيوع ٢، ٣، والبخاري في المواقيت ٣، صلاه ١٠، لباس ٢٠، ٢١، إستانان ٤٢، صوم ٦٧، وأبا داود في البيوع ٣٤، والنسائي في البيوع ٣٥، ٣٦، وابن ماجه في التجارات ١٣، والدارمي في البيوع ٢٨، ومالك في الموطأ ليس ١٧، وأحمد بن حنبل ٢، راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم الفهرس لألفاظ الحديث النبوي، (مرجع سبق ذكره، ج ١) ص ٢٥٦.

٣- بيع المخاضرة والمحاقل:

يقصد بذلك النوع من البيوع بيع الثمرة خضراء قبل نضوجها وتحديد مدى صلاحيتها وكميتها فما زالت عيادنا خضراء في الأرض وذلك بكيل معلوم من الطعام فلم تعد هناك حاجة لأن يبيع البائع زرعه الأخضر بكمية حاضرة من القمح أو الشعير، فقد تنتج الأرض ما يزيد عن تلك الكمية أو ما يقل عنها فيقع الظلم^(١).

ولقد روى البخاري ومسلم عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها (نهى البائع والمبتاع)^(٢).

وروى مسلم عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخيل حتى يزهو وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة (نهى البائع والمشتري)^(٣).

وروى البخاري عن أنس ؓ أن النبي ﷺ قال: "أرأيت إن منع الله الثمرة بما يأخذ أحدكم مال أخيه"^(٤).

(١) السيد سابق: فقه السنة (مرجع سبق ذكره، المجلد ٣، ط ١١٠)، ص ١٦٢.

(٢) رواه مسلم في البيوع ٤٩، ٥٠، وأبا داود في البيوع ٣٣، والنسائي في البيوع ٣٨، ٤٠، وأحمد بن حنبل ٣، ٥٧، ٦٢، وابن ماجه في التجارات ٣٣، والدارمي، في البيوع ٣١، ومالك في الموطأ ١٠، راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (مرجع سبق ذكره، ج ١) ص ٢٤٨.

(٣) رواه البخاري في الإسلام ٣، ٤، ومسلم في البيوع ٥٠، ٥٥، وأبا داود في البيوع ٢٢، وأحمد بن حنبل ١، ٣٤١، ٥، راجع في ذلك:

- المرجع السابق مباشرة، ص ٢٥٤.

(٤) رواه النسائي في البيوع ٢٩، ومالك في الموطأ بيوع، راجع في ذلك:

- المرجع السابق مباشرة، ج ٦، ص ٢٧٤.

وأيضا ما رواه ابن عمر رضي الله عنه حيث قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم "أن يباع تمر حتى يطعم، أو صوف على ظهر شاه، أو لبن في ضرع أو سمن في لبن"^(١).

٤ - بيع المزبنة:

يشبه بيع المزبنة بيع المحاقلة إلا أنه يختلف عنه في أن البائع يبيع سلعة إلى المشتري من جنس السلعة إلى من يشتريها منه أو يقايضه عليها، فلا يجوز أن يبيع البائع غنبا في البستان بزبيب كيلا ولا رطب البلح (الأحمر و الأصفر) بتمر ناشف كيلا ومثل هذه الليوع قد انتهت بإنتهاء نظام المقايضة^(٢).

٥ - بيع الناتج وبيع حبل الحبل:

يقصد ببيع الناتج أبناء الماشية قبل أن تولد أما حبل الحبل فيقصد به أن تلد الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي نتجت وأما بيع حبل الحبل فهو التعاقد

(١) رواه البيهقي والدارقطني وهو صالح، راجع في ذلك:

- أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المستلم كتاب عقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٢.

(٢) وذلك طبقا لما رواه عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: "نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة وهي أن يبيع ثمر حائط إن كان لخلع بتمر كيلا، وإن كان كرما أن يبيعه بزبيب كيلا، وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام، نهى عن ذلك كله" رواه الجماعة إلا الرمذي، راجع ذلك في:

- الإمام الحافظ عبد الغني تقي الدين أبي محمد بن عبد الله بن علي بن سرور المقدس المتوفى سنة ٦٠٠، عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، (القاهرة: دار الريان للتراث، ١٤٠٩ - ١٩٨٨م، ج ٦ ص ٦٩).

على شراء لحوم الإبل حتى الجيل الثالث (وذلك كما جاء في كتب الفقه) وهذه الصورة أُمست غير موجودة ويحرمها الشرع فقد لا تلد وقد تموت كما أن ذلك النوع من البيوع يتضمن نوعاً من أنواع الغرر.

ولقد كان الباعث إلى وجود تلك البيوع في زمانها قلة المعروض من اللحوم وضمان شرائه مستقبلاً^(١).

مما سبق يتضح لنا أن تلك البيوع قد نشأت في مجتمعات الجاهلية المتخلفة، والتي أبيع فيها تجارة الإنسان لأخيه الإنسان (العبيد والجواري) وأي شيء أصعب على النفس من أن تباع وتشترى كما أنها ارتبطت بعاده شرب الخمر ولعب القمار فهذه الصور من البيوع إنما هي نوع من أنواع القمار في تجارات غير معلومة وغير مضمونة ولذلك فقد انتهت بظهور الإسلام وتحريمه لها.

وفيما يلي ذكر لأنواع البيوع المحرمة شرعاً والتي سادت في المجتمعات الجاهلية وما زالت توجد صور منها حتى يومنا هذا رغم تحريم الشريعة الإسلامية لها:

١- تحريم ضريبة القواص:

كان العرب يبتاعون من القواص ما قد يعثر عليه من لقطات البحر حين غوصه، حيث يلتزم كلا الطرفين بالعقد، فيدفع المشتري الثمن ولو لم يحصل على شيء. ويدفع البائع ما عثر عليه حتى ولو بلغ أضعاف ما أُنذ

(١) كان أهل الجاهلية يبعون لحم الجنور بحبل الحيلة، رواه أحمد بن حنبل ٢، ١٥، ٧٦،

راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ج١، ص ٢٤٦.

من ثمن، واليوم نرى بعض الصائدين يتعاقبون مع بعض المشتريين على أن يرمي لهم شباك الصيد عدداً معيناً من المرات أو لمدته معينة مقابل مبلغ من المال وما يخرج في الشباك قل أو كثر فهو من نصيبه، ولا شك أن ذلك النوع من اليبوعات إنما يندرج تحت أكل أموال الناس بالباطل كما أن هذه الصورة من صور البيع تتضمن غرراً واضحاً ولذلك فهي من اليبوع المنهى عنها.

٢- تحريم بيع النجش:

يقصد بالبيع عن طريق النجش اتفاق صاحب السلعة التي يريد بيعها بالمزاد العلني مع مزايدين صوريين يندسون وسط المشتريين الحقيقيين الراغبين في الشراء وتتوافر لديهم المقدرة على الشراء لكي يعملوا على رفع سعرها دون أن تكون لديهم النية أو الحاجة إلى الشراء ويعتبر بيع النجش محرماً شرعاً لما فيه من ضرر بالمشتري حيث أنه مبني على الفسق والخديعة وسوء النية متوفر فيه، كما لا يجوز أن يقال لمن يرغب في الشراء أن السلعة مشتراة بكذا وكذا كذباً ليغتر به، سواء تواطأ مع صاحبها أم لا، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أن رسول الله ﷺ قال: "لا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تتاجسوا وكونوا عباد الله إخواناً كما أمركم" (١). ومن المؤسف حقاً أن تلك الصورة ما زالت سائدة في عدد من اليبوعات التي تعقد اليوم خاصة تلك التي يتم بيعها بالمزادات العلنية ويتدخل فيها بعض

(١) وفي روايه "ولا تهاجروا ولا يبيع بعضكم على بيع بعض" رواه مسلم، راجع في ذلك:

- الإمام النووي: رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، مرجع سبق ذكره

الوكلاء والسامسة من منعدمى الضمير بل وأصبحت هناك صالات مخصصة لتلك المزايدات الوهمية.

٣- تحريم بيع المستام (بيع المسلم على المسلم) (البيع على البيع):

يقصد ببيع المستام أنه إذا باع البائع مملوكة للمشتري ورضى كل منهما بموضوع البيع وشروطه والثمن المحدد، أى أن البيع قد تم وتحقق شرط الرضا، ولكن نقل الحيازة لم يتم بعد، ثم جاء رجل آخر ودخل على سوم الأول ليشتريه بثمن أزيد في مدة الخيار، أو يجئ بتاع آخر ويقول للمشتري سوف أبيع لك ما تريد بثمن أقل مما اشتريت به أو أجود مما اشتريت بنفس الثمن، فبيع المستام محرم شرعاً لما يسيبه من اضرار بالمعاملات وعدم استقرار السوق والأسعار^(١)، ولقد روى ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يبيع أحكم على بيع أخيه»^(٢).

(١) راجع في ذلك:

- أبو بكر الجرابي: محتاج المسلم: كتاب عقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات، مرجع سبق ذكره ص ٣٩١

(٢) رواه البخاري في البيوع ٥٨، ٦٤، ٧٠، ٧١، وشروط ٨، ونكاح ٤٥، ومسلم نكاح ٤٩، ويوع ٧، ٨، ١١، وبر ٢٩، ٣٣، وأبو داود نكاح ١٧، ويوع ٤٢، ٤٦، والترمذي نكاح ٣٨، ويوع ٥٧، والنسائي نكاح ٢٠، ٢١، ويوع ١٧، ٢٠، وابن ماجه في التجارات ٩٣، والدارمي نكاح ٧، ويوع ١٧، ٣٣، ومالك في الموطأ ٩٥، ٩٦، وأحمد بن حنبل - راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المقهرس لألفاظ الحديث النبوي: (مرجع سبق ذكره، ج ١) ص ٢٤٥.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "لا يبيع الرجل على بيع أخيه"^(١).

وفي عصرنا هذا تكثر تلك الصور من البيوع خاصة في المجتمعات الريفية حيث قلة مستوى الثقافة والتعليم، كما توجد أيضاً صور مشابهة خاصة في مجال توريدات المواد الخام والسلع الصناعية وفي التعاقدات من الباطن والبيوعات التي تكثر فيها مساومات الوكلاء والسماسرة.

٤- تحريم بيع السلعة قبل قبضها (استلامها):

لا يجوز للمسلم أن يشتري سلعة ثم يبيعها ثانية قبل قبضها ممن اشتراها منه ويؤكد ذلك قول النبي ﷺ: "إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه"^(٢).

(١) رواه البخاري في البيوع ٥٨، ٦٤، ٧٠، ٧١. وشروط ٨، ونكاح ٤٥، ومسلم نكاح ٤٩، وبيوع ٨٠، ١١، وبر ٢٩، ٣٣، وأبو داود نكاح، وبيوع ٤٢، ٤٦، والترمذي نكاح ٣٨، وبيوع ٥٧، والنسائي نكاح ٢٠، ٢١، وبيوع ١٧، ٢٠، ٢١، وابن ماجه في التجارات ١٣، والدرامي نكاح ٧، يوع ١٧، ٣٣، ومالك في الموطأ ٩٥، ٩٦ وأحمد بن حنبل - راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، (مرجع سبق ذكره، ج١) ص ٢٤٥.

(٢) رواه أحمد والطبراني في إسناده فقال وهو صالح، ٣، ٢٢٧، ٢٩٣ راجع في ذلك: - مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، (مرجع سبق ذكره، ج١) ص ٢٤٧.

وقوله أيضاً صلى الله عليه وسلم: "من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه"^(١).

وقال ابن عباس: "ولا أحسب كل شيء إلا مثله".

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع ما لم يقبض"^(٢) وهذا النوع من البيوع ما زال سائداً حتى يومنا هذا خاصة لدى تجار الجملة وفي تجاره المواشي والحاصلات الزراعية.

٥- تحريم بيع بيعتين في بيعة:

لا يجوز للمسلم أن يعقد بيعتين في بيعة واحدة بل يعقد كل صفقة على حده، لما في ذلك من غموض ولبس قد يؤدي إلى الظلم وأكل أموال الناس بدون وجه حق، وصور ذلك متعددة منها:

- أن يقول البائع للمشتري بعثك السلعة بعشرة حالاً أو بخمسة عشر إلى أجل ويتم البيع ولم يبين البائع للمشتري أى البيعتين أقرها.

(١) رواه البخاري في البيوع ٥٤، ٥٩، ٥٥، ومسلم في البيوع ٢٩، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٣٩، ٤١، وأبداً داود في البيوع ٦٥، والترمذي في البيوع ٥٦، والنسائي في البيوع ٥٥، ١٠٧، وابن ماجه في التجارات ٣٧، والدرامي في البيوع ٢٥. ومالك في الموطأ بيوع ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، وأحمد بن حنبل، راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، (مرجع سبق ذكره مباشرة، ج ١) ص ٢٤٥.

(٢) حديث متفق عليه، راجع في ذلك:

- الإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى في سنة ٥٠٥ هـ، إحياء علوم الدين، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ٧٦.

- أن يقول البائع للمشتري بعثك هذا المنزل بكذا، على أن تبيع لي كذا بكذا.

- يبيع أحد شينين مختلفين بكذا مثلاً ويمضى العقد ولا يعرف المشتري أي الشينين قد اشترى^(١).

ويؤكد ذلك ما روى عن النبي ﷺ: "أنه نهى عن بيعتين في بيعة"^(٢). وما زال هذا النوع من اليبوع بصورة مختلفة موجود وبالأذات في المجتمعات الريفية.

٦- تحريم بيع "العربون":

وفيه يقوم المشتري بدفع جزءاً من ثمن السلعة للبائع كمقدم، فإذا تم عقد البيع اعتبر ذلك الجزء المقدم جزءاً من ثمنها، أما إذا لم يتم عقد البيع ترك المشتري "العربون" للبائع حيث يعتبره حقاً له، وعدم شرعية البيع "بالعربون" أن فيه أكلاً لأموال الناس بالباطل وإن كان "العربون" في حياتنا الاقتصادية المعاصرة يراه البعض ضرورة لضمان تنفيذ العقود واستقرار المعاملات التجارية، إلا أن المشتري (التاجر) الذي لم يتم عقد البيع، وترك المقدم المدفوع سوف يضع نصب عينيه تعويضه من وراء أية عملية شراء أو بيع أخرى سوف يتحمل تبعاتها المستهلك النهائي.

(١) أبو بكر الحارثي: منهاج المسلم (مرجع سبق ذكره) ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٢) رواه الرمذلي في اليبوع ١٨، والنسائي في اليبوع ٧٢، ومالك في الموطأ يبيع ٧٣، وأحمد بن حنبل ٢، راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: (مرجع سبق ذكره، ج ١) ص ٢٥٦.

ولقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم صحة هذا البيع لما رواه ابن ماجه من أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربون^(١). وأضعف الإمام أحمد هذا الحديث وأجاز بيع العربون لما رواه عن نافع بن عبد الحارث أنه اشترى لعمر دار السجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم فإن رضى عمر كان البيع نافذا وإن لم يرضى فصفوان أربعمائة درهم. وقال ابن سيرين وابن المسيب لا بأس إذا أكره السلعة إن يردّها ويرد معها شيئا، وأجاز أيضا ابن عمر^(٢).

٧- تحريم بيع الرجل ما ليس عنده:

ليس من المعقول أو المفروض منطقياً أن يبيع البائع ما ليس عنده لأنه يعتبر في حكم الغيب. فلقد روي في السنن والمسنند من حديث حكيم بن خزام رضي الله عنه حيث قال: قلت يا رسول الله يأتيني الرجل يسألني عن البيع ما ليس عندي فأبيعه له، ثم أبتاعه من السوق، فقال: "لا تبع ما ليس عندك"^(٣) وفي السنة أيضا حديث ابن عمرو رضي الله عنه، ولفظه "لا يحلف سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن، ولا تبع ما ليس عندك"^(٤) وقال الترمذى حديث حسن

(١) رواه مالك في الموطأ وغيره، راجع في ذلك:

— أبو جابر الجعفي، منهاج المسلم، (مرجع سبق ذكره مباشرة) ص ٣٩٣.

(٢) السيد سابق: فقه السنة المجلد ٣: مرجع سبق ذكره ص ١٧١.

(٣) رواه ابن ماجه في التجارات ٢٠، وأحمد بن حنبل ٣، راجع في ذلك:

— مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: (مرجع سبق ذكره، ج ١) ص ٢٤٦.

(٤) رواه أبا داود في البيوع ٦٨، والترمذى في البيوع ١٩، والسناني في البيوع ٦٠،

وابن ماجه في التجارات ٢٠، وأحمد بن حنبل ٣، راجع في ذلك:

— المرجع السابق مباشرة، ج ١، ص ٢٤٦.

صحيح وهنا اتفق لفظ الحديثين على أن النبي ﷺ نهى عن بيع ما ليس عندك لأن ذلك البيع يتضمن نوعاً من الخسر والمقامرة وهو أشبه بلعب القمار. فمن يبيع شيئاً ليس في ملكه ثم يمضي ليشتريه فلا بد أن يقع بين الحصول عليه من عدمه.

واليوم يوجد العديد والعديد من هذه اليبوعات خاصة في مجال السلع الرأسمالية الإنتاجية والسلع المعمرة والشريعة الإسلامية تحرم هذه اليبوعات لأن فيها نوعان من المقامرة بأموال البشر.

٨- تحريم بيع الدين بالدين:

لا يجوز للمسلم أن يبيع ديناً بدين، إذ هو في حكم بيع المعلوم بالمعدوم. ومثالب ذلك ما يلي:

- أن يكون للبايع اردب قمح دين لاجل على آخر، فيبيعه إلى آخر بمانه جنيه إلى أجل.

- أو أن يكون لك على رجل اردب قمح إلى أجل، فعند حلول الاجل يعجز عن أدائه لك، فيقول لك: بعته بمائة جنيه إلى أجل آخر. فتكون بذلك قد بعته ديناً بدين^(١).

ويؤكد ذلك ما رواه البيهقي والحاكم فقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ^(٢) أي الدين بالدين.

(١) راجع في ذلك:

- أبو بكر جابر الجزائري: منهاج المسلم (مرجع سبق ذكره) ص ٣٩٣.

(٢) رواه البيهقي والحاكم وهو صحيح، راجع في ذلك:

المرجع السابق ذكره مباشرة، ص ٣٩٣.

وهذه الصورة من البيوعات موجودة حالياً ليس بين الأفراد وحسب ولكن بين بعض المنشآت وبعض الدول والمؤسسات البنكية.

٩- تحريم بيع العينة:

يعتبر بيع العينة نوع من أنواع الربا وإن كان في صورة بيع وشراء. ذلك لأن الإنسان المعسر يشتري سلعة بثمن إلى أجل ثم يبيعها ممن اشتراها منه بثمن حال أقل فكأنه دفع الفرق وهو فائدة المبلغ الذي أخذه عاجلاً^(١) ولقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "إذا ضن الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعين وتباعوا أذئاب البقر، وتركوا الجهاد في سبيل الله، أنزل الله بهم بلاء، فلا يرفعه حتى يرجعوا دينهم"^(٢).

وهذا النوع من البيوع متواجد في حياتنا اليومية عند من يتعاملون بالربا فهم يستغلون حاجة الناس معتقدين بجواز ما دام قد تم في صورة بيع وشراء. وهنا يجب إلا نخلط بين هذا النوع من البيوعات والبيوعات التي تقدم عنها عينة لتحديد مواصفات ما سوف يتم توريده فهذان النوعان مختلفان.

١٠- تحريم بيع الحاضر للبادي:

إذا أتى البادي وهو ساكن البادية والفلاح ساكن القرية إلى المدينة بسلعة يريد أن يبيعها بسعر يومها طبقاً للعرض والطلب السائد فلا يجوز للحضر أن

(١) السيد سابق: فقه السنة، (مرجع سبق ذكره، ج ٢) ص ١٩٠.

(٢) رواه أحمد ابن حنبل ٣، ٢٨، راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (مرجع سبق ذكره، ج ١) ص ٢٥٣ وفي رواية أخرى: "إذا تبايعم بالعينة... رواه أبو داود في البيوع ٥٤، وأحمد بن حنبل ٣، ٤٢، ٨٤ راجع في ذلك:

- المرجع السابق مباشرة، ص ٢٥١.

يقول له اترك لي ما تريد بيعه وسوف أبيع لك بعد يوم أو أيام بأكثر من سعر اليوم رغم علمه بحاجة الناس إليها^(١) ويؤكد ذلك قول رسول الله ﷺ: "لا يبيع حاضر لباد يدعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض"^(٢).

وهذا النوع من البيوع شائع جداً في بيع بعض الخضر والفاكهة في أسواق الجملة والسلع المعمرة في مناطق الجمارك والموانئ الجوية والبحرية ومنافذ الاستيراد والتصدير.

١١ - تحريم الشراء من الركبان:

يقصد بالشراء من الركبان خروج المشتري إلى الطرق المؤدية إلى البلد فيشتري من جلابي السلع قبل وصولهم إلى البلد وعلمهم بأحوال العرض والطلب والأسعار فيتم الشراء منهم بأرخص الأسعار ثم يدخلون السلع إلى البلد فيبيعونها كما يشاءون ولا شك أن في ذلك تغيير بأصحاب السلع والاضرار بأهل البلد. وهذا النوع من البيوع محرم شرعاً^(٣) لقول رسول الله ﷺ فيما رواه ابن عباس رضي الله عنهما: "لا تلقوا الركبان، ولا يبيع حاضر

(١) أبو بكر الجزائري، منهاج المسلم (مرجع سبق ذكره) ص ٣٩٤.

(٢) رواه البخاري في البيوع ٥٨، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، وفي الإجازة ١٤ وفي الشروط ٨، ومسلم في النكاح ٥١، ٥٣، وفي البيوع ١٣، والنسائي في البيوع ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، وابن ماجه في التجارات ١٥، ومالك في الموطأ في البيوع ٩٦، وأحمد بن حنبل، راجع في ذلك:
- المرجع السابق مباشرة - ص ٢٤٤.

(٣) السيد سابق: فقه السنة، ج ٢، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

لياد" فقال له بطاوس: ما "لا يبيع حاضر لباد" قال لا يكون له سمسار^(١). وهذا النوع من البيوع يوجد على نطاق ضيق وفي بعض منافذ الجمارك خاصة في الموانئ ممن يرغبون في بيع ما يحضرون معهم قبل دفع الجمارك عليها. ولا شك أن سهولة المواصيلات وسرعتها وتقديم وسائل الاتصالات قد ساعدت على سرعة الوصول بمعرفة أصول السوق.

١٢- تحريم التعامل في المنتجات المحرمة شرعاً سواء بالتصنيع أو البيع

والشراء:

لقد حرمت الشريعة الإسلامية التعامل بكافة الصور في بعض المنتجات المحرمة والتي وردت بشأنها نصوص صريحة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فقد ورد في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "أن الله ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام"^(٢).

فقل يا رسول الله: أرأيت شحوم الميتة فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: "لا، هو حرام"، ثم قال رسول الله

(١) متفق عليه، راجع في ذلك:

- الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، ٦٣١-٦٧٦، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، (مراجع سبق ذكره) ص ٣٨٧.

(٢) رواه البخاري في المغازي ٥١، يوع ١٥٥، ١١٣، ومسلم في البيوع ٩٣، فرع ٨، وابن ماجه في التجارات ٩٩، وأحمد بن حنبل ٢، ٢١٣، ٣٦٢، ٥١٢، ٣، ٢١٧، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٤٠، راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: (مراجع سبق ذكره، ج ١) ص ٢٥٥.

﴿قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شَحْوِمَهَا، حَمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ﴾^(١).

وعلى ذلك لا يجوز للمسلم أن يبيع محرماً ولا مفضياً إلى حرام، فلا يجوز بيع خمر ولا خنزير ولا صورة ولا ميتة ولا صنم ولا عنب لمن يتخذه خمرًا، ويؤيد ذلك قول رسول الله ﷺ^(٢): "من حبس العنب أيام القطع حتى يبيعهها من يهودى أو نصرانى، أو ممن يتخذها خمرًا فقد إقبح النار على بصيرة"^(٣).

وهذا النوع من البيوع ما زال موجوداً حتى الآن في المواد المخدرة والمذهبة للعقل بصورةً مختلفة.

١٢- تحريم البيوع الربوية:

تحرّم الشريعة الإسلامية بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام مع زيادة ويؤكد ذلك ما رواه أبو سعيد الخدرى عن أن النبي ﷺ قال: "لا تبيعوا درهم

(١) رواه البخارى في الأنبياء ٥٠، تفسير سورة ٦، ٦، وفي البيوع ٣، ١٠، ١١٢،

ومسلم في المساقاة ٧٣، ٧٤، ومالك في الموطأ، صفه النبي ٢٦، وأحمد بن حنبل ١، ٢، ٣، المرجع السابق مباشرة، ص ٢٤٤.

(٢) الإمام شمس الدين محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية ٦٩١-٧٠١، زاد المعاد في هدى خير العباد: مرجع سبق ذكره ص ٣٨٣.

(٣) رواه مسلم في لمساقيه ٧٨، ومالك في الموطأ، بيع ٣٢، راجع في ذلك: - مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى: (مرجع سبق ذكره، ج ١) ص ٢٤٧.

بالدرهمين فإنني أخاف عليكم الرباء^(١).

أى الربا، ولقد نص الحديث الشريف على تحريم البيوع الربوية في ستة أشياء وهى الذهب، والفضة، والقمح، والشعير، والتمر، والملح، مثلاً بمثل يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الأخذ والمعطى فيه سواء.

ولا شك أن تلك الأشياء الستة التى حددها الحديث الشريف تعتبر من الأساسيات التى بها تنظم احتياجات الناس، فالذهب والفضة هما العنصران الأساسيان للنقد ووسيلة التعامل ومعياري تقويم السلع أما بقية العناصر الأربعة فهى عناصر الغذاء الأساسية وكافة مشتقاته.

فالتعامل فى تلك الأشياء بالربا محرم شرعاً هذا التحريم ينطبق أيضاً على مثل تلك العناصر فإذا كانت وسيلة التعامل فى صورة نقد غير الذهب والفضة أخذ حكمه، وإذا وجد فى طعام آخر أخذ حكمه، فإذا بيع أحد هذه الأشياء ببعضه كالذهب بالذهب والقمح بالقمح اشترط لصحة ذلك البيع شريطة أن هما:

أ- التساوى فى الكمية.

ب- عدم تأجيل تسليم أحد البديلين، إذ يشترط التبادل الفورى لقوله صلى الله عليه وسلم: "مثلاً بمثل يداً بيد".

(١) رواه البخارى فى البيوع ٧٧، ٧٨، ٨١، ومسلم فى المساقاة ٧٥، ٧٧، ٩١، وأبو داود فى البيوع ١٣، والترمذى فى البيوع ٢٤، والنسائى فى البيوع ٤٧، ٥٠، ومالك فى الموطأ بيوع ٣٠، ٢٤، ٣٥، وأحمد بن حنبل ٣، ٤، ٦، راجع فى ذلك: - المرجع السابق مباشرة ص ٢٤٧.

وعلى ذلك فيحرم بيع بقرة حيه ببقرة مذبوحة أو حيوان أو طير يוכל بلحم من جنسه^(١) ويعتبر ذلك النوع من البيوع من وجهة نظر الفقه الإسلامي أحد الموضوعات الأساسية والمندرجة تحت المعاملات الربوية.

١٤- تحريم بيع الثنثيا (الاستثناء من البيع):

يحرم بيع شئ ما مع استثناء بعضه إلا أن يكون ذلك الاستثناء معلوما ومحددًا، فإذا ما تم بيع بستان لا يصح استثناء شجرة منه غير معلومة لأن في ذلك غررا ويؤكد ذلك قول جابر "نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والثنثيا إلا أن تعلم"^(٢).

١٥- تحريم بيع ما يختلط بمحرم:

إذا اشتمل الشئ المبيع على مباح ومحرم يرى الشافعية بصلحة العقد في الشئ المباح وبطلانه في الشئ المحرم، أما مالك فيبطل العقد فيهما معا، فالصلفة التي تحتوى على لحوم الأبقار والأغنام ولحوم الخنزير يحرم بيعها، (وهذه الصلوة من البيوع ما زالت موجودة في جياتنا العصرية فكثير من الصلقات تحتوى على منتجات محرمة، شرعا وتباع مع المنتجات المباحة شرعا للاستخدام خاصة بعض المنتجات التي تدخل في صناعتها نسبة من شحوم لحم الخنزير، والتي يتم استيرادها بواسطة بعض المستوردين الذين لا

(١). أبو بكر جابر الجزائري يرى منهاج المسلم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٢.

(٢). رواه الترمذى وصححه، راجع في ذلك:-

المرجع السابق ذكره مباشرة، ص ٣٩٥.

يلتزمون بالقواعد الشرعية في المعاملات ولا يعترفون بذلك إذ أنهم يؤكدون في معلوماتهم عن هذه الملع عكس حقيقتها.

١٦- حرمة بيع الشيء المسروق والمغصوب:

تحرم الشريعة الإسلامية على الوسيط أن يبيع سلعة وهو يعلم أنها مسروقة أو مغصوبة، كما يحرم على المشتري أيضاً أن يشتري سلعة وهو يعلم أنها مسروقة أو مغصوبة فشراؤه لها باطل لأنه يشتريها ممن لا يملكها، هذا إلى جانب تشجيع الإثم والعدوان^(١). فقد روى البيهقي من أن النبي ﷺ قد قال: فيما رواه أبي هريرة رضي الله عنه: "من أشتري سرقة وهو يعلم أنها سرقة فقد اشترك في عارها وإثمها"^(٢).

وحياتنا اليومية مليئة بكثير من صور هذه البيوعات والتي تمتلأ بها سجلات الشرطة. فالشريعة الإسلامية تحرم تلك البيوع حماية للمجتمع من شرور المارقين والمغتصبين.

١٧- تحريم البيع عند آذان الجمعة وعند ضيق وقت الصلاة المفروضة:

تحرم الشريعة الإسلامية التعامل بالبيع والشراء عند آذان الجمعة وضيق وقت الصلاة امتثالاً لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

(١) السيد سابق، فقه السنة: (مرجع سبق ذكره جـ ٢) ص ١٦٣.

(٢) رواه البيهقي وفي إسناده احتمال للتحسين ويشبه أن يكون موقوف، راجع في ذلك:

- الإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦، الرغبة

والزهيب من الحديث الشريف: (مرجع سبق ذكره، جـ ٣) ص ١٢.

إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ
ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ^(١).

ومن المؤسف حقاً أن كثيراً من منافذ التوزيع لا تلتزم بتلك التعاليم
الربانية.

١٨ - تحريم بيع نفس السلعة الواحدة لرجلين أو أكثر:

تحرم الشريعة بيع السلعة المباعة مرة ثانية لآخر أو لآخرين فحكم البيع
التالي باطل لأن البائع يبيع ما ليس في ملكه إذ قد صار المبيع في ملك
المشتري الأول، ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني قد وقع في مده الخيار أو
بعدها. معن سمره عن النبي ﷺ أنه قال: "أبما رجل باع بيعاً من رجلين فهو
للأول منهما"^(٢).

ومن المؤلم والعياذ بالله أن انتشرت تلك البيوع في حياتنا الواقعية
وبالذات في مجال بيع العقارات والشقق والتي تباع لأكثر من شخص.
فسجلات المحاكم اليوم تعج بمئات من هذه القضايا.

(١) سورة الجمعة: الآية (٩).

(٢) رواه ابن ماجه في الأحكام ١٩٩، والدارمي في القرائض ٤٨، وأحمد بن حنبل ٥، ٨،

١١٩. راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، (مرجع سبق

ذكره، ج١) ص ٢٤٤.

١٩- تحريم بيع الخلط من التمر:

لقد نهى رسول الله ﷺ عن خلط الجيد من التمر بالردي منه فقد قال في حديث برويه أبو نعيم حيث يقول:

حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: كنا نمرن (أي نخلط) تمر الجمع وهو الخلط من التمر وكنا نبيع صاعين بصاع فقال النبي ﷺ: "لا صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم"^(١).

ولقد روى مسلم أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ بشئ من التمر، فقال له النبي ﷺ: "ما هذا من تمرنا؟ فقال الرجل: يا رسول الله بعنا تمرنا صاعين بصاع، فقال صلى الله عليه وسلم: "ذلك الربا ردوه ثم يبعوا تمرنا ثم: اشتروا لنا من هذا".

وروى أبو داود عن فضالة قال: أتى النبي ﷺ بقلادة فيها ذهب وخرز، اشتراها رجل بتسعة دنانير أو سبعة، فقال النبي ﷺ: "لا، حتى تميز بينهما، قال: فردته حتى ميز بينهما".

ولمسلم أمر بالذهب الذي في القلادة ففزع وحده، ثم قال: "الذهب بالذهب وزنا بوزن"^(٢).

ويعتبر ذلك من البيوعات نوعاً من أنواع الربا.

(١) رواه البخاري في البيوع ٣٠، ومسلم في المساقاة ٩٨، النسائي في البيوع ٤١ وأحمد ابن حنبل ٣، ٤٥، راجع في ذلك:

- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: مرجع سبق ذكره، ج١، ص ٢٤٧.

(٢) السيد سابق: فقه السنة، مرجع سبق ذكره، ج٣، ص ١٨٩.

قائمة بأهم المراجع

لسلسلة دراسات من التسويق في الفكر الإسلامي - الجزء الأول

- ١- إبراهيم الغويل: معالجة الإسلام لمشكلات الاقتصاد (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٦).
- ٢- ابن تيمية: ١- الحسبة ومسئولية الحكومة الإسلامية (القاهرة: دار السلام، بدون تاريخ)
٢- السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية (القاهرة: دار الشعب، ١٩٧٥).
- ٣- أبو بكر جابر الجزائري: ١- هذا الحبيب محمد رسول الله ﷺ يا محب (القاهرة: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ط٢ سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- ٢- منهاج المسلم (القاهرة: المكتبة الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤).
- ٤- الإمام أبى حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ: إحياء علوم الدين (القاهرة: دار الريان للتراث، ج٤ سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ٥- الإمام أبى زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقى ٦٢١-٦١٦هـ: رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين (بيروت: مؤسسة جمال ١٤٠١هـ - ١٩٨١).

- ٦- أبى محمد عبد الملك بن هشام المغافري:
السيرة النبوية- سيرة ابن هشام (القاهرة: دار المنار
للطباعة والنشر والتوزيع ط١، المجلد الأول والثاني،
١٤٠٣هـ-١٩٩٣م).
- ٧- أحمد الحصرى: السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامى
(القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٢).
- ٨- أحمد سعيد المجلدى: التيسير في أحكام التسعير (الجزائر: الشركة
الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ).
- ٩- الحافظ بن كثير: تفسير القرآن الكريم (القاهرة: مطبعة الشعب، بدون
تاريخ).
- ١٠- الحافظ جلال الدين السيوطى: تاريخ الخلفاء الراشدين (القاهرة: دار
الريان للتراث، ج١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- ١١- الإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى ٦٥٦هـ:
الترغيب والترهيب من الحديث الشريف (القاهرة:
المكتبة الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، ج٢ بدون
تاريخ).
- ١٢- الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى
المتوفى سنة ٧٧٤هـ:
تفسير القرآن العظيم (الاسكندرية: مكتبة الحرية، بدون
تاريخ).

- ١٣- د/ حمدي أمين عبد الهادي: الفكر الإداري الإسلامي والمقارن (القاهرة: دار الحمامي لنشر، بدون تاريخ).
- ١٤- خالد محمد خالد: رجال حول الرسول (القاهرة: دار ثابت للنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ١٥- د/ رمضان على السيد: حماية المستهلك في الفقه الإسلامي (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤٠٤هـ).
- ١٦- د/ سلام مذكور: المدخل للفقه الإسلامي ومصادره ونظرياته (القاهرة: دار النهضة العربية، ج١، ج٢، ج٣، ١٩٦٦).
- ١٧- صفى الرحمن المباركفوري: الرحيق المختوم (القاهرة: دار إحياء التراث، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).
- ١٨- د/ عبد الرحمن تاج: السياسة الشرعية والفقه الإسلامي (القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٧٣م).
- ١٩- د/ عبد السميع المصري: ١- التجارة في الإسلام (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥م).
- ٢- مقومات الاقتصاد المصري (القاهرة: مكتبة وهبي، ١٩٧٥م).
- ٢٠- د/ عبد الله عبد العزيز عايد: دور الدولة في النشاط الاقتصادي مع الفكر الوضعي والإسلامي. (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية التجارة ١٩٨٦م).

- ٢١- د/ على عبد الرسول: المبادئ الاقتصادية في الإسلام
(القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٠م).
- ٢٢- محمد أحمد جعفر الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات
(القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦١م).
- ٢٣- د/ محمد البهي: الإسلام، الإدارة، الحكومة
(القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٨م).
- ٢٤- د/ محمد الطيب النجار: تاريخ الأنبياء
(القاهرة: دار الاعتصام، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ٢٥- د/ محمد شوقي الفنجري: المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي
(القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢م).
- ٢٦- محمد عبد المنعم خفاجي: سيرة الرسول ﷺ
(القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ١٩٦٥م).
- ٢٧- د/ محمد عبد المنعم خميس: الإدارة في صدر الإسلام
(القاهرة: المجلس الأعلى للشنون الإسلامية، بدون
تاريخ).
- ٢٨- د/ محمد كرد علي: الإدارة الإسلامية في عز العرب
(القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٣م).
- ٢٩- د/ محمد محمد جاهين: التنظيمات الإدارية في الإسلام
(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون تاريخ).

٣٠- الإمام محي الدين يحيى بن شرف الدين النبوي الدمشقي: الأربعين النبوية

(القاهرة: دار الريان للتراث، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).

٣١- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي
(تركيا: استانبول، دار الدعوة، ١٩٨٨).

دراسة مقارنة لمدى الكفاءة في النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والإسلامي

الدكتور/ نجاح عبد العليم أبو الفتوح^(*)

١- خلاصة البحث

من المعلوم أن لكل نظام من الأنظمة الاقتصادية المعاصرة أحكامه
القيمية التي تؤثر، فيما تؤثر، في معايير تخصيص الموارد، وفي معايير
الحكم على كفاءة هذا التخصيص.
ومن المعلوم أيضاً أن كل نظام من هذه الأنظمة الاقتصادية يحقق كفاءة
تخصيص الموارد من منظور معايير الكفاءة كما يحددها هذا النظام،
والفارق الحقيقي بين النظم، في هذا الصدد، هو مدى هذه الكفاءة.
وفي إطار هذا الفارق، يقارن البحث بعض جوانب الكفاءة في النظامين
للرأسمالي والإسلامي.
فبيداً بمقارنة نطاق الكفاءة (أو محل الأمثلة) ويزعم أن هذا النطاق، في
النظام الاقتصادي الإسلامي، يعتبر أكثر شمولاً لحاجات الناس في
الحاضر والمستقبل من النظام الرأسمالي، وذلك من خلال كون العدل
الحق في قضاء الحاجات هدفاً مهماً (يتبلور في معايير التخصيص
ومعايير الحكم على كفاءته) على عملية تخصيص الموارد في النظام
الإسلامي، في مقابل هدف تعظيم المنفعة الفردية كهدف مهيمن على
هذه العملية في النظام الرأسمالي.

(*) دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد من كلية التجارة جامعة الرافدين.

- ثم ينتقل البحث إلى مقارنة مقدرة آليات التخصيص، في النظامين، على تحقيق قدر أكبر من المدخرات الكلية، ويتبين من البحث، أن آلية التخصيص في النظام الرأسمالي قد يتمخض عنها قدر من الادخار الكلى أكبر، أو أقل، أو مساو لذلك المتمخض عن أعمال آليات التخصيص في النظام الإسلامي، وذلك بحسب طبيعة التفضيل الزمنى السائد، ومستويات سعر الفائدة السائدة أيضاً.
- وأخيراً فإن البحث يقارن مقدرة آليات التخصيص في النظامين، على تحقيق التوظيف الكامل للمدخرات الكلية ويزعم البحث في هذا الصدد، أن النظام الإسلامي يحقق الافتراض الكلاسيكي بأن الاستثمار يساوى دائماً التوظيف الكامل للادخار الكلى، بينما قد لا يحقق ذلك الافتراض دائماً في النظام الرأسمالي.
- أن جميع المزايا التي يزعمها البحث للنظام الإسلامي ناجمة عن أعمال هذا النظام لأحكام قيمية، مغايرة للأحكام القيمية للنظام الرأسمالي، تتسق مع مضامين أهدافه وفلسفته.. ويتبين ذلك في جوانب هذا البحث المختلفة، كما يتبين، جلياً، من كون الفائدة، حتى إذا عملت في النظام الإسلامي في إطار أحكامه القيمية، كمجرد آلية للعائد الثابت المحدد سلفاً، فإنه من الممكن أن تقوم بالدور التخصيصي الذي تقوم به آليات المشاركة بذات الكفاءة، باستثناء أنه يكون لها، مع ذلك، بعض المثالب التي تنجم عن عجز الفائدة عن أن تبلور جانباً من الأحكام القيمية للنظام الإسلامي، ذلك هو الغنم بالغرم، أو الخراج بالضمان.

٢- المشكلة البحثية

٢-١: مقدمة:

من المعلوم، أن المبادئ العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي، وركائزه العقدية والفلسفية حظيت بأبحاث مستفيضة يمكن أن ترقى بها إلى مرحلة الاتفاق عليها. ولكن الأمر يختلف فيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية، فلم تتم حتى الآن بلورة نظرية اقتصادية، في إطار إسلامي، متفق عليها، تصلح كأساس نظري يمكن أن تتبنى عليه أبحاث السياسة الاقتصادية والكفاءة الاقتصادية، وغيرها من الموضوعات البحثية التي تفرض ابتداء وجود بناء نظري اقتصادي.

وهذه الحقيقة تثير مصاعب جمة للباحثين في هذه الموضوعات، فيجد الباحث نفسه مضطرا إلى تبني بعض المداخل النظرية المتاحة، أو تقديم مدخل نظري يقوم هو بتطويره. وقد قدم الباحث محاولة من هذا القبيل في أطروحته للماجستير والدكتوراه^(١). والباحث يتخذ من البناء النظري الذي قدمه في هاتين الأطروحتين أساسا لأبحاثه في الموضوعات ذات الصلة بهذا البناء، ومنها موضوع هذا البحث الذي يعتبر امتدادا لموضوع أطروحته الباحث للدكتوراه. وقد ورد جانب من هذا البناء النظري، ضمن بحثه

(١) كان موضوع أطروحة الماجستير "السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي"، وأجيزت من جامعة الزقازيق عام ١٩٨٥م.

بينما كان موضوع رسالة الدكتوراه "أثر استبعاد الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد في التحول إلى اقتصاد إسلامي"، وأجيزت من جامعة الزقازيق عام ١٩٩٤م.

"التفضيل الزمني وقرار الادخار في الاقتصاد الإسلامي"^(١).

٢-٢: موضوع البحث وأهميته:

تحقق الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، على تباينها، الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وذلك في إطار معايير هذه النظم للحكم على الكفاءة، والتي قد تتباين بتباين الأحكام القيمية التي تعملها هذه النظم في عملية التخصيص. والفارق الحقيقي بين النظم الاقتصادية، في هذا الصدد، هو في مدى هذه الكفاءة، أي في:

١- مدى استغراق محل الأمثلة (نطاق الكفاءة) للحاجات الإنسانية عبر الزمن، باعتبار أن إشباع هذه الحاجات يعتبر هدفا نهائيا لكل الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، على تباينها.

٢- مدى مقدرة آليات التخصيص على توليد قدر أكبر من المدخرات الكلية، باعتبار أن هذه المدخرات رافد للتراكم الرأسمالي، أحد العناصر الأساسية لعملية النمو، والتنمية، ومن ثم إشباع، وتطور إشباع، حاجات الناس عبر الزمن.

٣- مدى مقدرة آليات التخصيص على تحقيق التوظيف الكامل للمدخرات الكلية، ومن ثم ترجمة هذه المدخرات إلى استثمارات دافعة للاستقرار والنمو.

(١) راجع "مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي"، تصدر عن جامعة الأزهر، السنة الأولى، العدد الثاني ١٤١٨هـ-١٩٧٧م. من ص ٨٩ إلى ص ١١٥.

والدراسة المقارنة لمدى الكفاءة، في بعض جوانبها، تشكل موضوع هذا البحث. وفي هذا الإطار نفسه، أى في إطار مدى الكفاءة، يتعرض البحث للأجابة على سؤال هام: هل تستطيع الفائدة على رأس المال النقدي إذا ما عملت في إطار الأحكام القيمة للنظام الإسلامي، كمجرد آلية للعائد الثابت المحدد مقدما، هل تستطيع الفائدة، على هذا النحو، النهوض بدور المشاركة في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد في هذا النظام إلى ذات المدى؟.

وفي ضوء ما تقدم فإن موضوع البحث يتلور في دراسة مقارنة لمدى الكفاءة في النظامين الاقتصاديين، الرأسمالي والإسلامي.

ولما أهمية البحث، فتنبع من أهمية موضوع الكفاءة الاقتصادية باعتبار أن هذه الكفاءة تعتبر هدفا أساسيا مشتركا تزعى النظم الاقتصادية المعاصرة، على تباينها، مقدرتها على تحقيقه. ومن ثم فإن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية ينهض كمعيار هام للمقارنة بين النظم الاقتصادية المختلفة، وهو هدف ذو صلة وثيقة بالرشد الذى هو هدف مشترك لكافة خلايا النظام الإسلامي، بل هو سمة الدين الإسلامي كله ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [آية ٢٥٦: سورة البقرة].

٢-٣: حدود البحث:

هذا البحث يتناول بالتحليل المقارن، بين النظامين الرأسمالي والإسلامي، جوانب الكفاءة الاقتصادية الآتية:

- نطاق، أو محل، الكفاءة.
- مقدرة آليات التخصيص على تحقيق أكبر قدر ممكن من التراكم الرأسمالي.

- مقدرة آليات التخصيص على تحقيق التوظيف الكامل للمدخرات الكلية.
- مقدرة الفائدة على تحقيق كفاءة التخصيص عبر الزمن، وتخصيص الموارد الاستثمارية في النظام الإسلامي.
- وهذه الدراسة المقارنة للنظامين المذكورين، فيما يتعلق بجوانب الكفاءة المذكورة، يتم إجراؤها في الإطار النظري الذي يتفق مع فلسفة هذين النظامين، دون التعديلات التي تلحق بأى منهما، ولا تتفق مع الفلسفة الأصلية للنظام. وعلى وجه التحديد تجرى المقارنة بين مقدرة الفائدة في إطار الفلسفة النفعية الفردي، في مقابل آليات المشاركة في إطار العدل الحق.

٢-٤: فروض البحث:

يتخذ الباحث من البناء النظري الذي قدمه في رسالته للدكتوراه، ويتعلق بكفاءة تخصيص الموارد في النظام الاقتصادي الإسلامي، أساسا نظريا يبنى عليه دراسته المقارنة لجوانب الكفاءة موضوع هذا البحث. ويمكن ذكر المعالم العريضة لهذا البناء في النقاط التالية:

١- أن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يتميز فقط باستبعاد الفائدة على رأس المال النقدي، باعتبارها من الربا المحرم شرعا، بل يتميز أيضا بأنه نظام متكامل له أهدافه ومناهجه وقيمه ومؤسساته الخاصة به.

٢- وينعكس ذلك فيما ينعكس، في عملية تخصيص الموارد، على الأحكام القيمية التي توجه السلوك التخصيصي، وعلى معايير الحكم على كفاءة عملية التخصيص. كما ينعكس على طبيعة أدوات التخصيص، ومن

ذلك أن آليات المشاركة تحل محل آليات العائد الثابت في التخصيص عبر الزمن، وفي تخصيص الموارد الاستثمارية. وفيما يتعلق بالأحكام القيمية للنظام الإسلامي، فإن ثمة حكم قيمى مهمين، يتنمّل في أن السلوك الإنسانى الملتزم بالشريعة الإسلامية يستهدف تحقيق العدل الحق، الذى يعطى كل ذى حقّ حقه، كما بينته الشريعة الإسلامية وركائزها العقدية. ويتبلور العدل الحق في مجال تخصيص الموارد، من وجهة نظر الباحث، في تحقيق العدل في قضاء الحاجات، ويجد مضمونه في أن نقضى مما خلق الله لعباده حاجاتهم المشروعة في الحاضر والمستقبل، باعتدال وبحسب أولوياتها، فهذا حق مشروع لكل واحد منهم على الثروة وإن لم يملكها استخلاقا. وذلك في إطار أن يأخذ كل منهم القيمة العادلة لعمله، وأن يكون التفاوت بالنسبة للدخل والثروة منصبطا بالتعاون والتكافل، ولا يصل إلى درجة تجعلهما دولة بين الأغنياء فقط. ويحل بوحدة المجتمع الإيماني.

٣- في ضوء هذه الأحكام القيمية، فإن عملية تخصيص الموارد تتم

على مرحلتين:

مرحلة أولى، يتم فيها استيفاء معايير الاعتدال، والأولويات، والتوازن في قضاء الحاجات بين الحاضر والمستقبل. ويحقق استيفاء هذه المعايير في التخصيص تعظيم عائد الالتزام بالشريعة. ومرحلة تالية، يتم فيها تخصيص الموارد بين البدائل المواء من الناحية الشرعية، تستقى فيها مجموعة من التساويات الحدية، استرشادا بالائتمان النسبية للموارد. وتحقيق استيفاء هذه المجموعة الثانية من المعايير يعظم المنفعة المحببة.

وتتحقق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد عندما يتم تعظيم المردود الكلى الذى يتكون من عائدى الالتزام والمنفعة معاً، أو عندما يتم تعظيم المنفعة المعتبرة في إطار تعظيم عائد الالتزام. وفي ضوء ذلك، فإنه يمكن القول بأن اقتصاداً إسلامياً يكون متسماً بالكفاءة في تخصيص الموارد، عندما يؤدي التخصيص إلى إنتاج حجم من النتائج، يقضى بإعتدال الحاجات المشروعة لجميع أفراد الأمة بحسب أولوياتها عبر الزمن وبأقل تكلفة ممكنة، وعندما يكون التوزيع النهائي للدخل المصاحب لذلك عادلاً.

٤- - ينعكس ذلك على عملية تخصيص الموارد عبر الزمن، كجزء من العملية الكاملة لتخصيص الموارد، في كون الادخار الفردى يكون دالة في الدخل الحقيقى، لأن الاعتدال يعرف بمعلومية هذا الدخل. كما ينعكس في اشتراط استيفاء التوازن في قضاء الحاجات بين الحاضر والمستقبل، بمعنى أن يكون مستوى قضاء الحاجات في المستقبل كـ مستوى قضاء الحاجات في الحاضر. كما ينعكس في أن ميل دالة الادخار تحدده معاملات الاعتدال في الاتفاق على الضروريات (a_0) والحاجيات (b_0) والتحسينات (e_0) والإنفاق في سبيل الله (m_0) ويمكن كتابة دالة الادخار الفردى كما يلي:

$$S_{t0} = Y_{t0} [1 - (a_0 + b_0 + e_0 + m_0)]$$

بشرط

$$\frac{y_{t1} [1 - (a_1 + b_1)]}{P_1} \geq \frac{y_{t0} [1 - (a_0 + b_0 + e_0 + m_0)]}{P_0}$$

حيث (S_{t0}) الادخار الفردى في الفترة الأصلية، وحيث (Y_{t0}) الدخل الفردى في الفترة الأصلية أيضاً، وحيث (P_0) و (P_1) على التوالى هما عدد

الأفراد الذين يعولهم الفرد في الفترة الأصلية وفي الفترة التالية، بما فيهم الشخص نفسه.

٥- ليس معنى استبعاد الفائدة أنه لا توجد تكلفة لاستخدام رأس المال النقدي في الاقتصاد الإسلامي، وإنما يعني، أن هذه التكلفة تكون احتمالية. وقد قدم البحث في هذا الصدد، أداة تحليلية لبلورة هذه التكلفة الاحتمالية، تمثلت في المعدل الاحتمالي المتوقع لعائد التمويل، ويتم حسابه ضربه نسبة المضاربة في المعدل المتوقع للعائد على الاستثمار في فرع النشاط محل الاعتبار. ويقتصر استخدام هذه الأداة التحليلية على أغراض تخصيص رأس المال النقدي في أول الهد، ولا تستخدم لغرض توزيع عائدته في نهاية المدة محل الاعتبار.

٣ - نطاق الكفاءة

٣-١: الكفاءة والعدل:

يمكن القول أن كل نظام من الأنظمة الاقتصادية، الرأسمالية والإشتراكية والإسلامية، يمكن أن يحقق الكفاءة في إطار أحكامه القيمية التي تنصرف إلى مفهوم الكفاءة ذاتها، وإلى أساليب تحقيقها. والمفهوم الذي أوردناه للكفاءة في النظام الإسلامي يعكس الأحكام القيمية لهذا النظام. ففي ظل هذه الأحكام القيمية تكون الكفاءة الساكنة، والديناميكية. وكذلك الكفاءة التوزيعية، كلها كفاءة من صلب النظام، ولا تكون الكفاءة التوزيعية هدف سياسة قد يتعارض مع هدف الكفاءة البحتة للنظام. فمفهوم الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي، في رأينا، يزواج بين كافة مستويات الكفاءة مزاجية عضوية بحيث يجعل العدالة

التوزيعية شرطاً لتحقيق الكفاءة الساكنة، والديناميكية: فيتم في إطار العدل، تحديد تشكيلة الناتج وتوزيع الموارد بين الحاضر والمستقبل، بل إن هذا العدل يمتد إلى تحديد قيم الأشياء في التبادل أيضاً. ويرى هذا المفهوم للكفاءة في العدل شرطاً لازماً لتحقيقها من زاويتين على الأقل:

الزاوية الأولى:

أنه شرط للإحاطة بالصور الحقيقية الكاملة للكفاءة، فالكفاءة في الحقيقة لا تنصرف فقط إلى عملية التعظيم، بل تنصرف أيضاً إلى محل هذه العملية، هل هذا المحل يستغرق كافة الحاجات، أم أنه يقتصر على بعضها؟ وإذا كان يقتصر على بعضها، فهل هذا المحل ينحصر في إشباع الحاجات الحقيقية أم يتضمن إشباع حاجات غير حقيقية، ضارة أو زائدة عن الحاجة؟-

في الإجابة عن هذين السؤالين، نجد أن مفهوم الكفاءة في الاقتصاد الرأسمالي ينصرف في الحقيقة إلى تعظيم جانب فقط من إشباع الحاجات وليس إشباع الحاجات كلها، فيقتصر على تعظيم منافع القادرين على الدفع، وهي منافع قد تتضمن في الحقيقة، حاجات غير حقيقية^(١) فالكفاءة في الاقتصاد الرأسمالي، كما يتم تحليلها نظرياً، تجرد من عدالة التوزيع، وتجعل من هذه العدالة هدف سياسة، قد يتعارض مع هدف تحقيق الكفاءة في النظام، وهو الأمر الذي قد لا يكون صحيحاً، اللهم إلا إذا كان مفهوم الكفاءة ينصرف إلى تعظيم منافع القادرين على الدفع فقط. أما إذا كان هذا المفهوم ينصرف، كما هو الحال في الاقتصاد الإسلامي، إلى حاجات جميع الناس بحسب

(١) كذلك فإن مفهوم الكفاءة في الاقتصاد الاشتراكي قد يتضمن في محل التعظيم حاجات غير حقيقية، كالاستهلاك الضار، مثل القودكا والدخان.

أولوياتها فإنه ليس ثمة تعارض بين الكفاءة والعدالة، بل تصبح العدالة في هذه الحالة الأخيرة شرطاً لتحقيق الكفاءة فالأثمان الموجودة في الأسواق، والتي يتم في إطارها إجراء التكييفات الحدية المقترنة بعملية التعظيم ليست أثماناً مقدسة أو مجردة، وإنما هي أثمان محملة بالقيم، ويمكن أن تعكس قيم العدل مثلما يمكن أن تعكس قيم النفعية الفردية.

والزاوية الثانية:

إن العدل الحق شرط لازم لتحقيق أقصى نتيجة من موارد معطاة، فيترتب على تطبيق مفهوم المشروعية والاعتدال استبعاد تبديد قدر من الموارد في قضاء حاجات غير حقيقية، ضارة أو زائدة عن الحاجة. ويترتب على تطبيق مبدأ الأولويات استخدام الموارد في قضاء الحاجات ذات الدرجة الأكبر من النفع. ويترتب على تطبيق معيار التوازن عبر الزمن، استخدام الموارد في قضاء الحاجات ذات الدرجة الأكبر من النفع في الحاضر والمستقبل. ورغم أن ثمة أولويات في إشباع الحاجات في الاقتصاد الرأسمالي، إلا أنها أولويات محتسبة من وجهة نظر فردية نفعية، قد تجعل من الضار نافعا ومن الترف ضرورة، وحتى إن وجد مفهوم الاعتدال فلن يكون ثمة التزام أو إلزام به^(١).

(١) كذلك ففي الاقتصاد الاشتراكي، فرغم أن هدف إشباع الحاجات هو الهدف المعتبر مباشرة في عملية التخصيص، إلا أن تحديد هذه الحاجات وأولوياتها يخضع، في الواقع، للأحكام القيمة للحزب الشيوعي والقيادة لينينية التي قد تنحى في ذلك منحى سياسياً، قد لا يتفق بالضرورة، مع ترتيب الأولويات بحسب درجة إلحاح الحاجات، فضلاً عن أن هذه الأولويات قد تتضمن حاجات غير حقيقية، =

وهذا التمييز في نطاق الكفاءة يبين كل من النظامين الإسلامي والرأسمالي، الناجم عن تمييز الأحكام القيمية، بما يؤدي إليه من تمييز فيما يتعلق بشمول أو جزئية محل الكفاءة. وكذا فيما يتعلق بمقدرة هذين النظامين على تحديد الأقيام الحقيقية للموارد، نقول أن هذا التمييز يعتبر أمرا ذا أهمية بالغة في هذا الصدد، لأن مقارنة النظم، كما يقول شومبيتر، لا تتعلق بنظام رشيد في مواجهة نظام غير رشيد، فكل يحقق الرشادة على طريقته، ويتمثل الفارق الحقيقي بين النظم في هذا الصدد في نوع ومدى هذه الرشادة^(١).

= هذا بالإضافة إلى أن تحديد الحاجات وما يشعبها من قبل القيادة السياسية لا ينصرف إلى تأطير أولوياتها فقط، بل يتجاوز ذلك إلى تحديد مفرداتها داخل هذه الأولويات، على نحو قد يعارض مع تفضيلات المستهلكين داخل الأولويات السواء، ويتعكس ذلك على حجم الإشباع المتحقق من قدر ما من الناتج. كذلك فإن الأحكام القيمية في هذا الاقتصاد قد توجّهت، في الواقع، صوب الحد من الاستهلاك الحاضر لحساب الاستهلاك المستقبلي، الأمر الذي قد يؤدي في الحقيقة إلى خسارة في الإشباع الكلي على مدى القزتين.

(١) فنصرف المزارع بازاء أسعار الحنازير وأغلافها تصرف يكون رشيدا تماما على المستوى الفردي، ومن وجهة نظر اللحظة القائمة، وكذلك يكون تصرف المؤسسة التجارية التي تعمل في ظل احتكار القلة، وكذلك أيضا يكون تصرف المؤسسة التي توسع نشاطها في حالة الإزدهار وتخفيض منه في حالة الركود.

راجع:

J.A Schumpeter, "Capitalism, Socialism & Democracy," Third Edition, P. 196.

٣-٢: تمييز الأولويات في الاقتصاد الإسلامي:

إن وجود الأولويات، في الإنتاج وفي الاستهلاك، يمثل حقيقة مشتركة بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة، غير أن جوهر الأولويات يختلف نتيجة لاختلاف الأحكام القيمية لهذه النظم.

٣-٢-١: الأولويات في الاقتصاد الرأسمالي:

في هذا الاقتصاد، تنحصر الأولويات في أولويات القادرين على الدفع فقط، وقد يكون ذلك في إطار توزيع مشوه للدخل والثروة. وهي أولويات يتم ترتيبها على نحو يحقق منفعة صاحبها، وهي منفعة يترك للفرد تقديرها، كما أن المنتجين يستهدفون تحقيق أقصى الأرباح الممكنة كهدف نهائي لهم. ويمكن أن يتمخض كل ذلك فيما يتعلق بالأولويات عما يلي:

أ - يمكن أن تستبعد تماما من دائرة الأولويات حاجات ضرورية ليس لديها المقدرة على الدفع.

ب - الفرد هو الذي يحدد الأولويات وفقا لما يراه، وقد يرى هذا الفرد في أشياء ضارة أنها أشياء ضرورية، فتأخذ أولوية أعلى في هيكل الإنفاق، وربما على حساب حاجات ضرورية في الحقيقة.

ج - قد توجد حاجة ضرورية مقتردة على الدفع، فتدخل في أولويات الإنفاق، غير أنها قد لا تدخل في أولويات الإنتاج إلا في أولويات أدنى، إذا لم تحقق للمنتجين هدفهم المنشود في تعظيم الربح. بينما قد يكون إنتاج بعض الترفيات معظما للربح، ومن ثم يأخذ أولوية أعلى. وهذه المستتبعات قد تجعل هيكل الطلب والعرض يتعدان عن هيكل الحاجات الحقيقية، حتى لبعض القادرين على الدفع.

د- القاسم المشترك في تقدير الأولويات في الإنفاق هو المنفعة، وهي مفهوم ذاتي قد لا يوفر في الحقيقة معياراً موحداً لأولويات المجتمع الرئيسية.

٣-٢-٢: الأولويات في الاقتصاد الإسلامي:

في الاقتصاد الإسلامي، تلعب الشريعة الإسلامية دورها في تحديد هيكل الأولويات الرئيسية مستهدفة العدل في قضاء الحاجات، الأمر الذي يمكن أن يوفر هدفاً مشتركاً لتحديد هذه الأولويات:

أ - فيتم تحديد الحاجات الضرورية على أساس من خدمتها لحفظ أصل ضروري من الأصول الخمسة للشريعة، على نحو يقترب من حقيقة ترتيب الحاجات، وتعطى أولوية أولى للحاجات الضرورية على ما عداها من الحاجات.

ب- يتم تزويد أصحاب الحاجات الضرورية بالمقدرة اللازمة على الدفع.

ج- تلتزم الأولويات في الإنفاق والإنتاج بالمشروعية والاعتدال، فيخرج من دائرة الأولويات ما هو ضار، أو غير نافع، أو زائد عن الحاجة.

د- يوجه اتجاه الجهاز الانتاجي للاستجابة إلى أولويات الإنفاق كما تحددت.

وفي المحصلة فإننا نكون بصدد طلب مقدر على الدفع يقترب هيكله من هيكل الأولويات الحقيقية لحاجات المجتمع، وهيكل إنتاج يستجيب لهذا الهيكل من الطلب. وثمة عوامل عديدة من صلب النظام، يمكن أن تعزز تحقيق هذا النمط من الأولويات:

- ١- أن هدف النظام الذي يوجه عمل خلاياه كافة هو العدل، ومنه المعدل في قضاء الحاجات.
- ٢- أن للنظام يزود بأنظمة توزيعية شاملة وكافية، من حيث أن نطاقها المتاح يتحدد بما يحقق كفاية الناس.
- ٣- أن للنظام يحدد دورا للدولة، ومسئولية في القيام على تحقيق كفاية الناس، ومن أجل ذلك أنشط بها:
 - إدارة، والإشراف على، الأنظمة التوزيعية.
 - إدارة، والإشراف على، الملكية العامة وملكية الدولة.
- حرية التدخل في النشاط الاقتصادي في إطار الشريعة ومقاصدها.
- ٤- أن إنتاج الضروريات، في هذا النظام، يصبح فرض كفاية على الجهاز الإنتاجي في الدولة، تتضافر الاستثمارات العامة والخاصة على القيام به.
- ٥- أن ثمة التزام من جانب جميع خلايا النظام بهذه الأولويات، لأن من شأن هذا الالتزام أن يسهم في تعظيم عائد الالتزام لدى الأفراد ولدى الدولة، كذلك فإن ثمة إلزام لمن لا يلتزم بهذه الأولويات يصل إلى حد الحجر عليه من التصرف في أموال، مثلما يحدث مع السفينة.
- والباحث لا ينكر أن ثمة من ينادى بالاعتدال في الاقتصاد الرأسمالي، كما أنه توجد بالفعل أنظمة توزيعية، تعمل على تحقيق نوع ما من الأولويات سيما فيما يتعلق بإشباع الحاجات الأساسية، غير أنه، في رأى الباحث، يظل للاقتصاد الإسلامي في هذا الصدد المزايا التالية:

أولاً: فيما يتعلق بالاعتدال:

فإن هذا الاعتدال يعتبر في الاقتصاد الإسلامي جزءاً من صلب هذا الاقتصاد، وليس تنقيحاً له قد يتناقض معه (فقد يتناقض فكرة تعظيم المنفعة، في الاقتصاد الرأسمالي، مع مفهوم الاعتدال لأن الفرد قد يرى الضرار نافعاً ويؤى الترف ضرورة)، هذا فضلاً عن أن الاعتدال في الاقتصاد الإسلامي له مفهومه المحدد الذي يعرف بالشرع والعرف الصحيح.

ثانياً: فيما يتعلق بالأنظمة التوزيعية، فإنها في الاقتصاد الإسلامي:

أ - جزء من نميخ هذا النظام، وليست نظاماً منفصلاً عن النظام الأصلي قد يتعارض مع مقوماته الفلسفية. فقد تتعارض أنظمة إعادة التوزيع مع حق الانتفاغ الكامل بالتملك الفردى طبقاً لمفهوم الملكية الخاصة في الاقتصاد الرأسمالي. وكون الأنظمة التوزيعية في الاقتصاد الإسلامي جزءاً من صلب النظام، يترك أثراً مواتياً على تبنى الإحساس بالتضحية، نظراً لاعتقاد المعطى بأن إنفاقه على الآخرين يعظم عائده الإلتزام لديه، ويترك ذلك أثراً مواتياً أيضاً على فاعلية التنفيذ نظراً لالتزام الناس بهاء، وإلزام من لم يلتزم.

ب- أن هذه الأنظمة تعدّز أنظمة دائمة، وشاملة للثروة، والإنتاج، وإعادة التوزيع.

ج- أن هذه الأنظمة أنظمة كافية، لأنها تتضمن إلى جانب الثبات بالمرونة التي تتمثل في حق تدخل الدولة بما يحقق كفاية الناس.

د- أن النظام الإسلامي يتجه في عمله صوب العدل، وهذه النظمة جزء معزز لذلك، بينما قد يتجه الاقتصاد الرأسمالي في عمله صوب تعزيز عدم العدالة، وتكون أنظمة إعادة التوزيع، بعد الإنتاج والتوزيع، محاولة لتخفيف هذه الآثار.

هـ- أن هدف العدل في قضاء الحاجات في الاقتصاد الإسلامي، ودور الدولة في ذلك، من شأنه أن يتم توجيه الإنتاج في القطاع الخاص، وكذا الاستثمارات العامة لما يحقق ضروريات الناس كأولوية أولى. بينما قد يحدث خلل في هيكل الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي، لصالح إنتاج ترفيات أكثر ربحية، على حساب عدم إنتاج ضروريات مقترنة بالمقدرة على الدفع ولكنها أقل ربحية، الأمر الذي قد يتضمن في الحقيقة إعادة توزيع الدخل لصالح مستهلكي الترفيات على حساب مستهلكي الضروريات، بل وقد يحدث أن يتجه المنتجون لإنتاج ترفيات يقومون عن طريق الدعاية بإيجاد طلب، لم يكن موجوداً عليها.

ويمكن القول بأن دعوات الاعتدال، وإدخال مؤسسات توزيعية على النظام الرأسمالي، ربما يقدم دليلاً على أفضلية النظام الإسلامي الذي أتى بذلك كجزء من صلبة وجوهره، وتكون خطوات النظام الرأسمالي، في هذا الصدد، خطوات إرهابية، في طريق تصحيح أدرك غايته النظام الإسلامي منذ صياغته الأولى.

٢-٣: تميز الأحكام القيمية:

فيما يتعلق بالأحكام القيمية التي تدخل العملية التخصيصية، في النظام الإسلامي، سواء تلك التي توطر السلوك التخصيصي، أو تلك التي تتخذ

معياراً للحكم على نتيجة هذه العملية، فبالإضافة إلى ما يزعم لهذه الأحكام من كونها يمكن أن تجعل محل الكفاءة أكثر دقة وشمولاً، كما يمكن أن تتيح إمكانية تحديد الأقيام النسبية الحقيقية للموارد، فإن الباحث يزعم أن لهذه الأحكام، فوق ذلك، ميزتان على الأقل: وتتمثل الميزة الأولى، في كون هذه الأحكام مستنبطة من شريعة منزلة في كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وهي بذلك، وبالإضافة إلى كونها تتسق مع الحقائق الموضوعية، تحصر إمكانية تدخل الأهواء في العملية التخصيصية في نطاق ضيق، وذلك هو مجال استنباط الأحكام من النصوص. كما يمكن التقليل بقدر الإمكان من إمكانية تدخل الأهواء حتى في هذا النطاق المحدود، وذلك بجعل عملية الاستنباط هذه تتم في شكل فتاوى جماعية من جانب علماء أثقيا. وأما الميزة الثانية لهذه الأحكام، فتتمثل في أن اعتقاد الأفراد بأن هذه الأحكام القيمة جزء من شريعة يؤمنون بها، يجعل هذه الأحكام مقبولة منهم، ومتقفا عليها بينهم إلى حد كبير، ولذلك لثره البالغ في التزامهم بمقتضياتها، وكذا في تقليل الإحساس بالتضحية التي قد تلحق ببعضهم جراء أعمال هذه الأحكام.

٤- آلية التخصيص وتحقيق قدر أكبر من المدخرات الكلية

٤-١: مقدمة:

تلتقى النظم الاقتصادية المعاصرة عند استهداف تحقيق النمو الاقتصادي. ويعرف النمو الاقتصادي باعتباره زيادات مستديمة في متوسط الدخل الفردي، تميزا له عن التنمية الاقتصادية. فوغم أن كلا من النمو

والتممية يتضمنان زيادات دائمة في متوسط الدخل الفردي إلا أن التنمية الاقتصادية تتضمن، أكثر من ذلك، إجراء تحويلات في المجتمع قد تلحق القيم السلوكية، وإحلال تنظيمات بديله محل التنظيمات القائمة⁽¹⁾.

والزيادة في متوسط الدخل الفردي تستلزم زيادة الدخل الكلي بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في السكان. والزيادة في الدخل الكلي باستمرار تتطلب زيادة مستمرة في الإتفاق الاستثماري، ومن ثم في المدخرات. ومن المعلوم أن ثمة عوامل عديدة، بخلاف آلية التخصيص، تؤثر في معدل نمو المدخرات الكلية. ومن بين هذه العوامل، تفاوت مستوى الدخل الكلي ونمط توزيعه، وتفاوت عدد السكان ومعدل نموهم، وتفاوت رصيد رأس المال القائم...إلخ.

غير أننا اتفقا مع أغراض هذا البحث، نجرد من كل هذه التفاوتات، وغيرها من التفاوتات ذات التأثير في هذا الصدد، ونقصر دراستنا على أثر تفاوت آليات التخصيص فقط.

ويثور التساؤل، إذن، أي الآليتين أقدر على تحقيق قدر أكبر من الإذخار الكلي: الفائدة في إطار استهداف تعظيم المنفعة الذاتية الفردية كما تتبدى، في هذا الصدد، في نظرية التفضيل الزمني، على سبيل المثال، أم آليات المشاركة في إطار استهداف تحقيق العدل الحق؟

٤-٢: أمثلة الإذخار في ظل آليتي الفائدة والمشاركة:

في ظل آلية الفائدة والتفضيل الزمني، تتم أمثلة قرار الإذخار الفردي عندما يحيد سعر الفائدة بالكاد معدل التفضيل الزمني ففي هذه الحالة يتم

(1) M.R. Edgmand, "Macroeconomics: Theory & Policy,"

PP 365-366

تعظيم منفعة الفرد من توزيع استهلاكه بين الحاضر والمستقبل، ومن ثم تحديد حجم مدخراته الفردية. والمدخرات الإجمالية تكون محصلة لهذه القرارات الإذخارية الفردية.

ومن الواضح أن التكوين الشخصي لمفافع الحاضر والمستقبل يلعب دوراً هاماً في قرار الإذخار، كما يلعب سعر الفائدة دوراً هاماً أيضاً في هذا الصدد، باعتبارها، المكافأة التي تعوض المستهلك عن التضحية بجانب من الاستهلاك الحاضر وتأجيله للمستقبل. فيعمل بذلك على تحديد أثر التفضيل الزمني (الذي يجعل المستهلك يقوم بمنفعة قدر من الاستهلاك في الحاضر بأكبر مما يقوم بمنفعة قدر مساو من الاستهلاك في المستقبل). وتنخفض هذه العملية، في نهاية المطاف، عن تعظيم منفعة المستهلك عبر الزمن، وتحديد المقدار الأمثل من الإذخار.

وفي ظل آلية المشاركة في إطار العدل الحق، تتم أمثلة قرار الإذخار الفردي، عندما يكون مستوى الاستهلاك في المستقبل أكبر أو يساوي مستوى الاستهلاك في الحاضر، شريطة رعاية الاعتدال والأولويات. ومن ثم يتحدد الإذخار الفردي. وعلى المستوى الكلي تدخل مؤسسيات التوزيع، ويدخل قرار الإذخار العام في التحليل، باعتبارهما من صلب النظام الاقتصادي في عملية تخصيص الموارد، ليتم استيفاء معايير الأولويات. والاعتدال، والتوازن في قضاء الحاجات على المستوى الكلي.

ومن الواضح أن العدل الحق هو المعيار المهيمن على عملية تخصيص الاستهلاك عبر الزمن، وأن الدور الذي يقوم به المعدل الاحتمالي لعائد

التمويل في هذا الصدد يتم في إطار هذا المعيار^(١)، فإذا ارتفع المعدل الاحتمالي المتوقع لعائد التمويل، يفرق بين حالتين: حالة (أ)، يكون فيها الجزء المتبقى من الدخل بعد الإنفاق المعتدل في الفترة الأصلية، يكفي أو يزيد عن القدر اللازم لتحقيق مستوى من قضاء الحاجات في الفترة التالية يساوي على الأقل مستوى قضاء الحاجات في الفترة الأولى، وفي هذه الحالة يمكن أن يزيد مقدار الادخار الفردي، وذلك إذا ما قرر الفرد الرجوع بالإنفاق على قضاء الحاجات إلى أدنى حدود منطقة الاعتدال، للاستفادة من المعدلات الأعلى للعائد. وحالة (ب)، يكون فيها الجزء المتبقى من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي في الفترة الأصلية لا يكفي لتحقيق التوازن في قضاء الحاجات بين هذه الفترة والفترة التالية لها. وفي هذه الحالة، فإن ارتفاع المعدل الاحتمالي المتوقع لعائد التمويل يعني زيادة العائد الاحتمالي لاستثمار المدخرات، ومن ثم يزيد من الدخل الاحتمالي في الفترة التالية، الأمر الذي يخفض من مقدار الرجوع على الإنفاق على قضاء الحاجات في الفترة الأولى. غير أنه، في الحالتين، فإن الإنفاق على قضاء الحاجات في الفترتين الأولى والثانية لا يجاوز منطقة الاعتدال، والتوازن في قضاء الحاجات.

(١) فعلى سبيل المثال قد يرتب على ارتفاع المعدل الاحتمالي لعائد التمويل زيادة في مقدار الدخل الحقيقي المتاح في المستقبل من قدر معين من المدخرات. وقد يؤثر ذلك على المستوى المتاح من الاستهلاك في المستقبل، ومن ثم يؤثر على مقدار المدخرات اللازمة لتحقيق التوازن؛ غير أن ذلك كله، يتم في إطار هيمنة العدل الحق على عملية التخصيص.

كذلك إذا ما انخفض المعدل الاحتمالي المتوقع لعائد التمويل، فإذا ما كنا بصدد الحالة (أ)، فإن هذا الانخفاض قد يتسبب في عدم كفاية المقدار المدخر لتحقيق التوازن في قضاء الحاجات، ومن ثم يتسبب في الرجوع على قضاء الحاجات في الفترة الأولى بتخفيضها. وإذا ما كنا بصدد الحالة (ب)، فإن هذا الانخفاض يؤدي إلى مزيد من الرجوع على الإنفاق على قضاء الحاجات في الحاضر، وينخفض هذا الإنفاق بدرجة أكبر. ومرة أخرى فإنه، في الحالتين أيضاً، فإن الإنفاق في الحاضر والمستقبل يظل في إطار الأولويات والاعتدال والتوازن في قضاء الحاجات.

٤-٣: الميل للاندثار:

ما هو أثر الزكاة والإنفاق في سبيل الله على الميل للاندثار؟
يزعم البعض أن الزكاة يترتب عليها زيادة الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك على المستوى الكلي، نتيجة لأن فرض الزكاة يتضمن تحويلات من الأغنياء إلى الفقراء، مع افتراض أن الفقراء ذوو ميول حدية ومتوسطة للاستهلاك أكبر من الميول الحدية والمتوسطة للاستهلاك الأغنياء. غير أن الأمر قد لا يكون بهذه البساطة، فمن ناحية، فإن مصرف الزكاة، وعموم الإنفاق في سبيل الله يمكن أن يأخذ شكل إنفاق استثماري، وليس شكل تحويلات من الأغنياء إلى الفقراء^(١)، وفي هذه الحالة فإن مصرف الرخاء

(١) "أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي"، بحث من تأليف د. أحمد فؤاد درويش ود. محمود ضديق زين، منشور بمجلة "أبحاث الاقتصاد الإسلامي"، تصدر عن المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جلد - المملكة العربية

والإتفاق في سبيل الله لن يخرج عن كونه انخارا يتم استثماره، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإنه حتى في حالة كون مصرف الزكاة، والإتفاق في سبيل الله، يأخذ شكل التحويلات من المؤتين الزكاة والمنفقين في سبيل الله إلى المتلقين الزكاة والإتفاق في سبيل الله، فإن الأثر المترتب على هذه التحويلات على المستوى الكلي، على الميول الحدية والمتوسطة للاستهلاك، ومن ثم على الميول الحدية والمتوسطة للإدخار، قد يختلف باختلاف متلقى هذا الإتفاق.

فهناك بعض فئات المتلقين تعتبر ميولهم الحدية والمتوسطة للاستهلاك أكبر، ومن ثم تعتبر ميولهم الحدية والمتوسطة للإدخار أقل، من مثيلاتها الخاصة بالمؤتين الزكاة، والمنفقين في سبيل الله. ولعل من أهم هذه الفئات الفقراء والمساكين، إذ يفترض فيهم، أصلاً، أنهم من فاقدي الكفاية أو ناقصيها، ومن ثم فقد توجه حصيلة التحويلات إليهم، برمتها، إلى الإتفاق الإستهلاكي، الحاضر، ولكن إلى جانب هذه الفئات بثمة فئات أخرى من المتلقين لا يمكن الجزم بما إذا كانت ميولهم الحدية والمتوسطة للاستهلاك، ومن ثم ميولهم الحدية والمتوسطة للإدخار، أقل أو أكبر أو تساوى مثيلاتها الخاصة بالمؤتين الزكاة والمنفقين في سبيل الله، ومن هؤلاء، العاملون على الزكاة والغرمون، والمؤلفة قلوبهم.

فالعاملون على الزكاة، لا يوجد ما يمنع أن يكونوا من بين الأغنياء، كما أنهم، على أية حال، يحصلون، مقابل عملهم، على أجور الأمثال، فضلاً عن

أنه في بداية عمله يعطى العامل على الزكاة، إن لم يكن عنده، كفاية الزواج، والمسكن، والمركب، والخادم. وإن فهم ليسوا من ناقصى الكفاية أو فاقديةها. وأما للغارمون الذين يأخذون من أموال الزكاة، أو من الإنفاق في سبيل الله، سدادا لذين استدانوه لمصلحة أنفسهم أو في مصالح المسلمين، فإنه في الحالتين، يكون الدين مستحقا لدائن تذهب إليها هذه التحويلات في الواقع، وليس ثمة ما يجعلنا نرجح افتراض فقر الدائن، وانخفاض ميله الحدي أو المتوسط للادخار بالنسبة للموتين الزكاة أو المنفقين في سبيل الله.

وأخيرا، فإنه بالنسبة لمصرف المؤلف قلوبهم، والذي يدفع لمن يراد تأليف قلوبهم، وجميعهم على الإسلام، أو تثبيتهم عليه لضعف إسلامهم، أو كف شرهم عن المسلمين، أو جلب نفعهم في الدفاع عنهم، فإننا نقول مرة أخرى، أنه ليس ثمة ما يجعلنا نرجح أن يكونوا فقراء ومساكين، لأنهم لو كانوا كذلك لأخذ المسلمون منهم كفايتهم. من سهم الفقراء والمساكين، بل إنه ليس ثمة ما يمنع أن يكون من يأخذون من هذا المصروف من أغنياء الأقاليم ووجوههم، تتألف قلوبهم للإسلام بالأعطيات من هذا المصروف. وهذه العوامل وغيرها، تجعل من غير الممكن، على الصعيد النظري، الجزم باتجاه أثر فرض الزكاة، والإنفاق في سبيل الله، على المستوى الكلى، على الميلين الحدى والمتوسط للإستهلاك، ومن ثم على الميلين الحدى والمتوسط للادخار.

ومثما يمكن أن يختلف اتجاه هذا الأثر باختلاف عوامل عديدة، فإن درجته أيضا يمكن أن تختلف هي الأخرى باختلاف عوامل عديدة، منها اختلاف درجة تفاوت توزيع الدخل في المجتمع محل الاعتبار. فمن المعقول أن نرجح، في ظل ثبات العوامل الأخرى، أن تكون درجة أثر الزكاة والإنفاق

في سبيل الله، على المستوى الكلى، على الميول الحدية والمتوسطة للاستهلاك، ومن ثم على الميول الحدية والمتوسطة للإدخار، أكبر في ظل درجة معينة من تفاوت توزيع الدخل منها في ظل درجة أقل من التفاوت، وذلك نتيجة تقارب الميول الحدية والمتوسطة بين الفئات المختلفة للدخل في الحالة الأخيرة بدرجة أكبر منها في الحالة الأولى. كذلك فإن نسبة حصيلته الزكاة والإنفاق في سبيل الله من الدخل الكلى الذى يحصل عليه متلقوا هذا الإنفاق يؤثر على درجة التأثير على الميول الحدية والمتوسطة للاستهلاك والإدخار على المستوى الكلى. فمن المعقول أن نفترض، في ظل ثبات العوامل الأخرى، أن نسبة أكبر من الزكوات والإنفاق في سبيل الله، إلى الدخل الكلى تزيد من درجة تأثير فرض الزكاة والإنفاق في سبيل الله على الميول الحدية والمتوسطة للاستهلاك والإدخار على المستوى الكلى عما يمكن أن يحدث في ظل نسبة أقل من الزكوات والإنفاق في سبيل الله من الدخل الكلى.

وهكذا، فطى الصعيد النظرى، لا يمكن الجزم باتجاه، أو بدرجة أثر الزكاة والإنفاق في سبيل الله على الميل الحدى والمتوسط للإدخار، ولكن يمكن على هذا الصعيد، أن نضع بعض التوجيهات فيما يتعلق بالميل للإدخار على المستوى الكلى، ومن ذلك:

أ - أنه إذا ما تحددت معاملات الاعتدال في الإنفاق فإن الميل للإدخار

$$S_0 = [1 - (a_0 + b_0 + e_0)]$$

ب - حيث نفترض أن يلتزم الإنفاق الحاضر بالاعتدال، ورعاية التوازن في قضاء الحاجات، فضلاً عن وجود أسباب شرعية تقتضى إدخار

جزء من الدخل، فإنه من المتوقع، على وجه العموم في الأحوال العادية، أن يكون مجموع معاملات الإعتدال في الإنفاق الحاضر < 0 وأصغر من الواحد الصحيح، ومن ثم يكون الميل الحدى للإبذار وكذا الميل المتوسط < 0 وأصغر من الواحد الصحيح.

٤-٤: نتيجة المقارنة:

في إطار فروض التحليل، قد يكون الإذخار الكلى المتحقق في ظل آلية الفائدة في إطار التفضيل الزمنى، مساوياً لمقدار الإذخار الكلى المتحقق في ظل آلية المشاركة في إطار العدل الحق، كما قد يكون أقل أو أكبر منه، وذلك بحسب طبيعة محصلة التفضيل الزمنى، وبحسب مستويات سعر الفائدة السائدة.

غير أنه يمكن القول، أنه إذا كان إشباع الحاجات في المستقبل بقدر لا يقل عن مستوى إشباع الحاجات في الحاضر، بعظم الإشباع الكلى للحاجات عبر الزمن، فإنه يمكن الزعم بوجود ميزة يحققها الاقتصاد الإسلامى، في هذا الصدد، لأن التزام السلوك التخصيصى بمعايير الاعتدال والأولويات والتوازن في قضاء الحاجات يحقق تعظيم الإشباع الكلى للحاجات عبر الزمن.

بينما في ظل استهداف تعظيم أقصى منفعة ذاتية للفرد، فقد يتحقق هذا الهدف أولاً يتحقق بحسب محصلة التفضيل الزمنى السائد وأسعار الفائدة السائدة. ويتمشى ذلك مع ما يقرره بعض الاقتصاديين الغربيين من أن الافتراض بأن السوق، في الاقتصاد الرأسمالى، ستأخذ بالاعتبار توزيع الاستهلاك بين الأجيال هو أمر مثير للجدل. فالأجيال التى لم تولد بعد، تكون

بدون تمثيل سياسى الآن، ومن ثم فإنها لن تكون قادرة على التأثير في التوزيع في الحاضر للدخل بين الاستهلاك والاستثمار، ولذلك فإن منفعة الأجيال المستقبلية يتم تجاهلها نتيجة اتجاه مستوى الاستهلاك والاستثمار في الحاضر لأن يكون مرتفعاً. ولا يحض هذه الحجة أن البلدان الصناعية تميل لأن تحقق زيادة تلقائية في متوسط الناتج القومي الإجمالي، وتحقيق تزايد مستمر في الاستهلاك الحقيقي في المتوسط، دونما تدخل حكومي لتعزيز الاستثمارات⁽¹⁾، لأن هذا الوضع يعبر عن حالة الغنى، لا عن حالة مقدرة السوق على تحقيق العدل في قضاء الحاجات، كما أنه لا يعكس بالضرورة اعتدالا في الاستهلاك الحاضر.

وهذا الفارق، في النتائج، المتمخض عن عمل هاتين الأليتين في هذا الصدد ينجم، في رأينا، عن كون التقييم الشخصي للمستقبل في عملية تخصيص الاستهلاك بين الحاضر والمستقبل في الاقتصاد الرأسمالي، يتم في إطار استهداف تعظيم المنفعة الفردية في الحاضر، بما يتضمنه ذلك من تقويم منفعة الاستهلاك في المستقبل من وجهة نظر المنفعة الذاتية للأفراد الموجودين الآن، فضلا عن تأثير هذا التقييم بمستوى سعر الفائدة. بينما يفترض أن التقييم الشخصي في النظام الاقتصادي الإسلامي، في هذا الصدد، يتم في إطار استهداف تحقيق العدل في قضاء الحاجات، كشرط مهيم في عملية تخصيص الموارد في هذا النظام، وتلعب تكلفة الأموال دورها في إطار تحقيق هذا الهدف.

(1) P. Bohm, "Social Efficiency," PP.82-83.

٥- آلية التخصيص والتوظيف الكامل للمخبرات الكلية

٥-١: في الاقتصاد الرأسمالي:

من المعلوم أن النموذج النيوكلاسيكي يعتبر أن الاستثمار يساوي دائما التوظيف الكامل للإدخار، حيث $I = S$ ، ومن ثم يفترض التوظيف الكامل منذ بداية التحليل. فبصرف النظر عن سعر الفائدة ومستوى الأسعار، فإن المطلب الكلي للقطاع العائلي وقطاع الأعمال على السلع يتساوى دائما مع الدخل الكلي للاقتصاد، وذلك هو مضمون قانون ساي على المستوى الكلي^(١) فإذا حدث ما يخل بذلك، فإن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بأن تعود بالاقتصاد إلى مستوى توازن التشغيل الكامل. غير أن واقع الاقتصاد الرأسمالي أثبت إمكانية حدوث التوازن عند مستويات دون مستوى العمالة الكاملة. وأثبتت (كينز) الإمكانية النظرية لحدوث مثل هذا التوازن. وبين أن التوازن بين الادخار والاستثمار لا يتم عن طريق التغير في سعر الفائدة، ولكن يتم عن طريق التغير في مستوى الدخل^(٢). وأنه إذا كان الاستثمار الكلي يساوي الإدخار الكلي الذي يولده دخل العمالة الكاملة، فإن الاقتصاد يصل إلى مستوى العمالة الكاملة. أما إذا كان الاستثمار الكلي أقل من مستوى الادخار الكلي الذي يولده دخل العمالة الكاملة، فإن التوازن يحدث عند مستوى دون العمالة الكاملة، يولد ادخارا مساويا للاستثمار المرغوب فيه. فالأمر منوط بمدى كفاية الطلب الكلي (بشقيه، الاستثمار والاستهلاك) للاحتفاظ بالاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة. والثغرة الحقيقية التي اكتشفها (كينز) في التحليل

(1) J. Harvey, "Modern Economics," P.

(٢) "دروس في النظرية النقدية"، للدكتور حازم اليلالوي، ص ١٨، ص ١٩.

الكلاسيكي (والنيوكلاسيكي)^(١) هي أن هذا التحليل لم يؤكد على حقيقة أن ثمة طلب على النقود لذاتها باعتبارها أصلا كامل السيولة، وأن هذا الطلب يعتمد على سعر الفائدة^(٢). فالنقود ليست مجرد وسيط في التبادل، بحيث أن السلع تتبادل بسلع في نهاية المطاف، بل النقود في ذاتها سلعة لها طلب خاص بها، الأمر الذي قد ينجم عنه عجز في مستوى السيولة العامة للاقتصاد^(٣). فالجزء الذي يدخر من الدخل، قد لا يعرض للاستثمار، وإنما يحتفظ به في شكل سائل، الأمر الذي يتمخض عنه انخفاض الطلب الإجمالي للاقتصاد على السلع والخدمات. كذلك فقد برهن (هارود) في تحليله للنمو الاقتصادي، وهو تحليل مبني أصلا على النموذج الكينزي، أن معدل النمو الفعلي يمكن أن يكون أقل من معدل النمو الطبيعي الذي يشمل معدل نمو العمالة الكاملة^(٤). وما يعنينا في هذا المقام ليس تحليلا كاملا لمستوى التوظيف، وإنما تحليل دور سعر الفائدة، وهو دور تمارسه الفائدة في الاقتصاد الرأسمالي، في هذا الصدد، من خلال تأثيرها على حجم الاستثمار، سواء فيما يتعلق بعرض

(١) رغم أن (ميلتون فريد مان) جعل الطلب على النقود دالة ليس فقط في الدخل الحقيقي والأسعار، بل أيضا دالة في سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التزايد في الأسعار، إلا أنه افترض، مع ذلك استقرار دالة الطلب على النقود. راجع:

D Wrightsman, "An Introduction To Monetary Theory and Policy," P 145.

(2) D. Patinkin. "Money, Interest and Prices", PP. 374 – 375.

(٣) "حروس في النظرية النقدية"، مرجع سبق ذكره.

(4) M.R Edgmand, "Macroeconomics: Theory & Policy." PP.

369 – 371.

الادخار أو بالطلب على الاستثمار، باعتبارها أداة احتساب تكلفة التمويل، ويستخدمها المستثمرون في خصم التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية. وفي هذا الخصوص فإن الفائدة قد تحدث أثرا سلبية عندما ترتفع أسعار الفائدة بدرجة كبيرة، فتجعل الاستثمارات المتاحة أعلى تكلفة، وتعاظم هذه الآثار، عندما تتجاوز هذه الأسعار المعدلات المتوقعة للعائد على الاستثمارات. كذلك فقد يترتب على انخفاض أسعار الفائدة بدرجة كبيرة آثار سلبية أيضاً، تتمثل في انخفاض الميل للادخار، وزيادة الطلب على النقود للاحتفاظ بها لغرض المضاربة على الأسعار، ولغرض الاكتناز. ويتعكس هذه الآثار في نهاية المطاف على حجم الادخار المعروض للاستثمار، وكذلك على حجم الطلب على الاستثمار، ومن ثم فقد ينخفض حجم الاستثمار، والتشغيل بالتالي، والحل الذي قدمه كينز في حالة قصور الطلب الكلي عن المستوى اللازم للاحتفاظ بالاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة، هو التوسع في الاستثمار العام، والذي يعتبر تعديلاً لعمل النظام لا يتفق مع فلسفته الأصلية. وهكذا فإن النظام الرأسمالي قد يوفق في تحقيق الهدف الخاص بالتوظيف الكامل للادخار على نحو مستديم، نتيجة لأسباب من أهمها فيما نحن بصدد:

أ: ارتباط كلا من قرار الادخار وقرار عرض الادخار بالفائدة
ارتباطاً ينتج من اعتماد كلا من التفضيل الزمني، وتفضيل السيولة على الفائدة.

ب: طبيعة الفائدة باعتبارها عائداً ثابتاً يتحدد مقدماً بصرف النظر عن النتيجة الفعلية للنشاط الذي يموله رأس المال النقدي.

ج: مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتركه للأفراد. وهذه الأسباب، في الحقيقة، تنجم عن أعمال أحكام قيمية، فالتفضيل الزمني ليس سوى حكم قيمي^(١)، وكذلك يمكن القول أن تفضيل السيولة أمر يتيحه حكم قيمي أيضا. فالفرد في الاقتصاد الرأسمالي، وبموجب المذهب الفردي، حر في التصرف في أمواله، يستثمرها أو يستبقئها دون استثمار، وحر في أن يحتفظ بالنقد لفترة طويلة على النحو الذي يرى أنه يحقق له أعلى عائد فردي ممكن، وذلك افتراض أساسي بخصوص سلوك الإنسان الاقتصادي، رغم ما قد يترتب على هذا السلوك من ضياع عائد استثمار هذه النقود، خلال فترة الاحتفاظ بها سائلة لغرض المضاربة أو الاكتناز، على نفع المجتمع ككل. وهكذا فإن تفضيل السيولة يعتبر خيارا متاحا في الاقتصاد الرأسمالي على نطاق كبير نتيجة حكم قيمي مؤداه أن الفرد حر في التصرف في أمواله وفقا لما يري أنه يحقق مصلحته الخاصة. كذلك فإن الفائدة الثابتة، قد لا تتفق مع الحقيقة الموضوعية فيما يتعلق بعائد رأس المال النقدي^(٢) وربما كانت، في رأي الباحث، أقرب لأن تكون أثرا لحكم قيمي يعطى موقفا

(١) راجع، بحث د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح بعنوان "التفضيل الزمني وقرار الادخار في الاقتصاد الإسلامي"، منشور في "مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي" السنة الأولى، العدد الثاني، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، من ص ٨١ إلى ص ١١٥.

(٢) راجع ذلك، تفصيلا، في "أثر استبعاد الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد في الحصول إلى اقتصاد إسلامي"، رسالة دكتوراه من تأليف الدكتور نجاح عبد العليم أبو الفتوح، أجازت من جامعة الزقازيق عام ١٩٩٤م، من ص ٦٨ إلى ص ٨١.

متميزاً لرأس المال النقدي في مواجهة العمل الإنساني. وأخيراً فإن حياد الدولة بالنسبة للنشاط الاقتصادي ينطوي، فيما ينطوي، على أحكام قيمية.

٥-٢: في الاقتصاد الإسلامي:

في الاقتصاد الإسلامي تستبعد الفائدة، ويستبعد إعمال التفضيل الزمني في قرار الادخار كما تستبعد أيضاً إمكانية تفضيل السيولة، على النحو المعروف في الاقتصاد الرأسمالي، كما يستبعد مبدأ حياد الدولة في النشاط الاقتصادي، ويحل محل هذه المؤسسات عائد احتمالي وأحكام قيمية مغايرة^(١)، ومن شأن ذلك أن يتجه عرض الادخار لأن يتساوى، تقريباً، مع الادخار المتحقق، وأن يتجه الطلب على الاستثمار لأن يستوعب، تقريباً، أيضاً الادخار المعروض على نحو يمكن أن يحقق في الحقيقة الافتراض الكلاسيكي بأن الاستثمار يساوي دائماً التوظيف الكامل للادخار.

فالاستثمار الكلي يتجه لأن يتحدد عند مستوى التوظيف الكامل للمدخرات الكلية، ويرجع ذلك من ناحية، إلى تحديد الاستثمار العام عند المستوي الذي يستوعب المقدار من المدخرات الكلية التي لا توظف في الاستثمار الخاص، ويرجع من ناحية أخرى، إلى مجموعة من العوامل التي تمارس تأثيرها على عرض الادخار والطلب على الاستثمار، من خلال التأثير على آليتي تعظيم الأرباح وتعظيم عائد الائتزام، وهذه العوامل هي:

(١) د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، "أثر استبعاد الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد في التحول إلى اقتصاد إسلامي"، مرجع سبق ذكره، من ص ٦٥ إلى ص ٦٨، ومن ص ٩٩ إلى ص ١٠٧.

أولاً: قلة مرونة الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي للتغيرات في المعدل الاحتمالي لعائد التمويل للأسباب الآتية:

١- أن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية عاطلة أمر يرتبط في الاقتصاد الإسلامي بصفة رئيسية، من وجهة نظر الباحث^(١)، بالحاجة إلى إجراء المعاملات، ومواجهة الاحتياجات الطارئة. وهذه فضلاً عن أرجحية استقرارها لارتباطها أساساً بمستوي الدخل، واتصافها بالاعتدال، فإنها لا تمثل انتقاصاً حقيقياً من عرض الادخار، لأنها تمثل تجنباً لجزء من عرض الادخار للقيام بجانب من وظائفه، وليست حجباً لهذا الجزء عن القيام بهذه الوظائف. وذلك بالإضافة إلى أن هذا الجزء المحتفظ به في شكل نقدي، إذ يلتزم بالاعتدال فإن ذلك يقلل من هامش السيولة الذي يمكن السحب عليه حال ارتفاع المعدل الاحتمالي لعائد التمويل. كما أنه لا يضاف إلى هذه الأرصدة إضافات كبيرة نتيجة انخفاض المعدل الاحتمالي المتوقع لعائد التمويل، وإلا أخل ذلك بالاعتدال المطلوب فيها.

٢- ضيق المحل الممكن للمضاربة على فروق الأسعار في الاقتصاد الإسلامي، فالعمليات الآجلة في بورصات الأوراق المالية تعتبر ببوعاً غير جائزة لأنها ضرب من القمار والرهان غير مشروع،

(١) د. نجاح عبد العليم أبو الفتح، "السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي"، رسالة ماجستير

للباحث عام ١٩٨٥، من ص ٥٧ إلى ص ٦٨.

وهي من قبيل أكل أموال الناس بالباطل^(١)، وفيما يتعلق بالعمليات الآجلة في بورصات البضائع، فإننا نأخذ بالرأي القائل بأن ما يقوم به المضاربون من عمليات بيع وشراء لعقود السلع دون تسلم لهذه السلع يدخل ضمن النهي الوارد في حديث الرسول ﷺ، عن بيع الإنسان ما ليس عنده، لما رواه أحمد والبيهقي وابن حبان بإسناد حسن أن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله إنني اشتري ببوعا فما يحل لي منها وما يحرم؟ قال: "إذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه" وعلى ذلك فإن المضاربة ستكون مقصورة على التعامل الحاضر في سوق الأوراق المالية والبضائع، وعلى الصفقات التي تدخل تحت مفهوم السلم الإسلامي.

٣- وجوب استثمار الأموال، والمداومة على ذلك^(٢)، بحيث أنه في حالة الاحتفاظ بالنقود للمضاربة في الحدود المتاحة شرعا، فإن هذا الواجب يدفع المسلم لاستثمار هذه الأموال خلال فترة الانتظار، في استثمارات عالية السيولة.

(١) راجع "مجلة البنوك الإسلامية" العدد ٢٨، ربيع الآخر ١٤٠٣ هـ، فبراير سنة ١٩٨٣ م، ص ٣٦، ص ٣٧.

(٢) يقول الرسول الكريم ﷺ، "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها"، رواه أحمد والبخاري.

٤- وجود عائد غير مادي على الاستثمار في الاقتصادي الإسلامي^(١)،

وأهمية الاستثمارات التطوعية التي لا ترتبط بعائد مادي بالمرة.

وهذه الأسباب الأربعة ترتبط بآلية تعظيم عائد الالتزام، وأما

السبب الخامس التالي فيرتبط بالآليتين معا:

٥- وجود تكلفة مزوجة على الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة لفترات

طويلة، تتمثل في مقدار الزكاة الذي يستحق على الأموال التي تبلغ

نصابا ويحول عليها الحول الهجري، بالإضافة إلى العائد

الاحتمالي الذي كان يمكن الحصول عليه خلال فترة بقاء الأموال

عاطلة.

ويترتب على هذه الأسباب الخمسة قلة مرونة عرض الادخار للتغيرات

في المعدل الاحتمالي لعائد التمويل، الأمر الذي يجعل المستوى التعادلي لهذا

المعدل يتجه لأن يتحدد، وفقا للتقويم الموضوعي للمستقبل، عند حجم من

الطلب الاستثماري الفردي، والذي يتوقف جزئيا على المعدل الاحتمالي لعائد

التمويل، يميل لأن يستوعب المعروض من الادخار. ويعزز هذا الاتجاه في

جانب الطلب الاستثماري العوامل الآتية:

ثانياً: الطبيعة الاحتمالية لتكلفة التمويل:

فالأموال المقدمة من الغير، يحصل عليها المستثمر على أساس من

المشاركة أو المضاربة، وليس على أساس عائد ثابت محدد سلفاً. وهذا يقدم

(١) يقول صلى الله عليه وسلم، "ما من مسلم يفرس غرساً أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير

أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة" رواه البخاري ومسلم.

ميزتين على الأقل من شأنهما ترك أثر إيجابي على الطلب على الاستثمار: الميزة الأولى، أنه أيا كان مقدار العائد المتوقع على الاستثمارات، فإن التكلفة الاحتمالية للأموال تظل دون هذا العائد، باعتبار أنها تشكل نسبة منه، دون الواحد الصحيح، فلا يوجد، والحال كذلك، عائق يتمثل في وجود تكلفة ثابتة محددة سلفا بغض النظر عن نتيجة النشاط قد تلعب دورا في الحد من الطلب على الاستثمار. والميزة الثانية، أنه حال تحقق خسارة فإن صاحب رأس المال النقدي يتحملها إذا كان تقديم الأموال على أساس المضاربة، أو يشارك في تحملها بقدر حصته في رأس المال، إن كان تقديم الأموال على أساس المشاركة، الأمر الذي يخفض من عبئ عدم اليقين بالنسبة للمنظم، ويترك أثرا إيجابيا على منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار.

ثالثا: يفترض أن الإنسان المسلم أكثر قدرة على تجنب التشاؤم والإحباط، ويترك ذلك، أيضا أثرا إيجابيا على منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار. والأسباب المذكورة في البندين ثانيا وثالثا، مثلها مثل الأسباب المذكورة في البند أولا، ناجمة عن إعمال أحكام قيمية للنظام الإسلامي، وتمارس تأثيرها على سلوك المستثمر عن طريق آليه تعظيم المنفعة المعتبره أيضا.

٦- آليات الفائدة وآليات المشاركة:

هل إذا ظلت الفائدة تعمل في اقتصاد إسلامي، ولكن في إطار أحكامه القيمية، هل ستحقق أهداف هذا النظام بذات الكفاءة، مثلما يحققها المعدل الاحتمالي لعائد التمويل؟؟

بالنسبة لقرار الإدخار: وطالما أن الفائدة في الوضع الجديد لا تلعب دورا رئيسيا في هذا القرار بل يتحدد الإدخار بالاعتدال والتوازن، فإن الوضع لن يتغير كثيرا عن حالة وجود المعدل الاحتمالي لعائد التمويل، كذلك فبالنسبة لقرار عرض الادخار: فإن عرض الإدخار، في ظل الأحكام القيمة للنظام الإسلامي، قليل المرونة بالنسبة لتكلفة التمويل، يستوي في ذلك سعر الفائدة، والمعدل الاحتمالي لعائد التمويل وسيعمل ذلك، جنبا إلى جنب، مع باقي العوامل الأخرى المنبثقة عن الأحكام القيمة للنظام، والسابق تحليلها، على أن يتعادل عرض الإدخار مع الادخار المتحقق بما يحقق هدف النظام في هذا الصدد. وأما فيما يتعلق بقرار الاستثمار: فستوجد الاستثمارات الكفائية بذات القدر لأنها استثمارات مستقلة، إلى حد كبير، عن عائد الأموال أيا كانت طبيعة هذا العائد، كما ستوجد ذات العوامل المرتبطة بالأحكام القيمة، والسابق تحليلها، والتي من شأنها أن يستوعب الاستثمار كل الإدخار المعروف، ولكن فيما يتعلق بمنحنى الكفاءة الحدية للاستثمار فإنه نتيجة للتكلفة الثابتة للتمويل في ظل سعر الفائدة، بما يستتبعه ذلك من ارتفاع عدم اليقين، فإن هذا المنحنى سيكون على يسار منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار في حالة التكلفة الاحتمالية التي يبلورها المعدل الاحتمالي لعائد التمويل، الأمر الذي يعني طلبا أقل على الاستثمار عند المعدلات المختلفة من التكلفة الثابتة، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. وأخيرا، فبالنسبة لتخصيص الموارد الاستثمارية: فإن الوضع، فيما يتعلق بالمرحلة الأولى للتخصيص، سيكون مماثلا لما يحدث في ظل آلية المعدل الاحتمالي لعائد التمويل، وكذلك فيما يتعلق بالمرحلة الثانية للتخصيص أيضا، دون فارق

كبير .

وإذا كان الأمر كذلك، فما هو الفارق الذي يجعل المعدل الاحتمالي لعائد التمويل مفضلاً على سعر الفائدة كآلية للتخصيص، أو بصياغة عامة، ماهي المزايا التي يركز عليها تفصيل آليات المشاركة في العائد على آليات التكلفة الثابتة للتمويل، في النظام الإسلامي؟؟

في الحقيقة، فإن أغلب المزايا التي ندعيها لكفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد الإسلامي هي مزايا ناجمة عن إعمال أحكام قيمية لهذا النظام، ومن ثم فإن تبين وسيلة قياس العائد/ التكلفة، لم يؤثر على وجود هذه المزايا، كثيراً. فهذه الأحكام القيمية بما تتطلبه من تعظيم عائد الالتزام هي التي جعلت قرار الادخار غير معتمد بطريقة رئيسية على معدل العائد على الأموال، كما جعلت عرض الادخار قليل المرونة بالنسبة لمعدل العائد، أي كانت طبيعة هذا العائد. كذلك فإن الأحكام القيمية أيضاً هي التي يتمخض عنها الاستثمار الكفائي غير المرتبط بمعدل العائد، كما يتمخض عنها المرحلة الأولى لتخصيص الموارد الاستثمارية، وإعطاء أولوية مطلقة للضروريات. والميزة الوحيدة التي تبقى للمعدل الاحتمالي المتوقع لعائد التمويل هي ميزة تتجم عن بلورة هذا المعدل لجانب من الأحكام القيمية للنظام الإسلامي لا يستطيع سعر الفائدة أن يبلوره، هو الحكم القيمي الذي يركز على مبدأ الخراج بالضمان كأساس لمبدأ الغنم بالغرم، والذي يتطلب المشاركة في الربح والخسارة، بما يتضمنه ذلك من احتمالية العائد (التكلفة) وتوقف العائد الفعلي (التكلفة الفعلية) على النتيجة الفعلية للنشاط محل الاعتبار، والذي تشارك فيه الأموال. فهذه الاحتمالية في عائد التمويل، فضلاً عن كونها تعمل حكماً قيمياً للنظام، يتطابق

مع الحقيقة الموضوعية في استخدام رأس المال النقدي استخداما مدرا للعائد، فإنها تعطي وضعاً أفضل للمعدل الاحتمالي المتوقع لعائد التمويل مقارنة بسعر الفائدة، ويمكن في هذا الصدد، رصد بعض من مزايا المعدل الاحتمالي لعائد التمويل:

أ- في ظل آلية المعدل الاحتمالي لعائد التمويل، يكون منحني الكفاءة الحدية للاستثمار عند المعدلات المختلفة، أعلى منه في ظل آلية الفائدة الثابتة، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

ب- في ظل آلية المعدل الاحتمالي لعائد التمويل يرجح أن تتناسب الأموال إلى المشروعات التي تحقق أعلى الأرباح المتوقعة، وذلك لأن عائد التمويل يمثل نسبة من هذه الأرباح، ومن ثم فإنه يتوقف على مستوى الأرباح المتوقعة، مثلما يتوقف على نسبة المضاربة، أو المشاركة، في هذه الأرباح. بينما في ظل آلية الفائدة الثابتة يرجح أن تتناسب الأموال، بدرجة أكبر، إلى المشروعات التي تحقق جدارة ائتمانية عالية، وقد لا تحقق أعلى الأرباح المتوقعة، لأن محل اهتمام الممول لن ينصرف إلى ما يحققه المشروع من أرباح مثلما ينصرف إلى تأمين استعادة أمواله، بعد أن تحدد عائد هذه الأموال مقدماً بمقدار ثابت بغض النظر عن نتيجة النشاط ربحاً، أو خسارة.

ج- في ظل آلية المعدل الاحتمالي لعائد التمويل، فإن هذا المعدل الاحتمالي يقتصر دوره على تخصيص الأموال في أول المدة، بينما يتم توزيع العائد الفعلي بعد تحقق النتيجة الفعلية للنشاط، وبحسب واقع هذه النتيجة، على أساس من النسبة المحددة لكل من الممول والمنظم مضروبة في العائد الفعلي، لا المتوقع، فلا ينفرد رأس المال، دون التنظيم بالحصول على عائد محدد

على أساس من الإنتاجية الاحتمالية، بل يكون في موقف سواء مع التنظيم من حيث تحملهما معا تبعات النتيجة الفعلية للنشاط محل الاعتبار. ومن ثم ففي ظل آلية المعدل الاحتمالي لعائد التمويل تتحقق عدالة التوزيع بين رأس المال والتنظيم في جميع الحالات التي يمكن أن تسفر عنها نتيجة النشاط وهي:

- حالة زيادة العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المقدر أول المدة.
- وحالة انخفاض العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المقدر أول المدة.
- وأخيرا، حالة تساوي العائد الفعلي للاستثمار مع العائد المقدر أول المدة.

بينما في ظل آلية الفائدة الثابتة، فإن عدالة التوزيع هذه لن تتحقق إلا في حالة واحدة فقط، هي حالة تساوي العائد الفعلي للاستثمار مع العائد المقدر أول المدة.

ثبت المراجع

أولاً: باللغة العربية:

كتب

- سعيد الخضري، "الفكر الاقتصادي الغربي في النمو، نظرة انتقادية من العالم الإسلامي"، صائر عن دار النهضة العربية بالقاهرة، ١٩٨٩م.

- نجاح عبد العليم أبو الفتوح، "السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي"، رسالة ماجستير أجازت من جامعة الزقازيق - كلية التجارة، عام ١٩٨٥م.

- "أثر استبعاد الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد في التحول إلى اقتصاد إسلامي"، رسالة دكتوراه، أجازت من جامعة الزقازيق - كلية التجارة، عام ١٩٩٤م.

دوريات:

- مجلة "أبحاث الاقتصاد الإسلامي"، يصدرها المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية.

- مجلة "مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي"، يصدرها مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

- Don Patinkin, "Money, Interest and Prices, 2nd. Edition, Harper& Row, Publishers, New York, 1965.

- Dwayne Wrightsman, "An Introduction to Monetary Theory and Policy," Third Edition, The Free Press, Adivision of Macmillan Publishing Co., New York, 1983.
- Joseph A. Shumpeter, "Capitalism, Socialism and Democracy," Third Edition, Harper & Row, Publishers, Incorporated, New York, and Evanston, 1975.
- J. Harvey, "Modern Economics, An Introduction For Business and Professional Students," 4th Edition, ElbsL Macmillan Education Ltd, London, 1986.
- Michael R. Edgmand, "Macroecoomics: Theory and Policy," Prentic-Hall, Inc., london, 1979.
- Peter bohlm, social efficiency, A Concise Introduction to Welfare Economics," the Macmillan Press Ltd., London and Basngstoke, 1974.

القبائل

الصرافة وتحويل العملات بين الواقع المعاصر والتشريع الإسلامي

الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر^(*)

إعداد/ علي شيخون^(**)

في الحلقة النقاشية الثامنة للمركز والتي دعى إليها الأستاذ الدكتور/
محمد عبد الحليم عمر مدير المركز والتي شارك فيها مجموعة من العلماء
والباحثين والمهتمين بقضايا الاقتصاد الإسلامي تمت مناقشة موضوع
"الصرافة وتحويل العملات بين الواقع المعاصر والتشريع الإسلامي".
وقد تمت دعوة شركات الصرافة في مصر للمشاركة في هذه الحلقة
والتي تم مناقشتها على مدار حلقتي في محاولة للخروج بنتائج تساعد في
توضيح موقف الإسلام منها، وقد قدم الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر
مدير المركز هذه الورقة للحلقة لمناقشتها.

(*) أستاذ المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الأزهر، مدير مركز صالح كامل للاقتصاد
الإسلامي

(**) معيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.

الصرافة وتحويل العملات بين الواقع المعاصر والتشريع الإسلامي

تقديم:

إن التعامل فى العملات الأجنبية (الصرف) من الأنشطة الاقتصادية الهامة من أجل التجارة الدولية وحركة الاستثمارات الدولية وتزيد هذه الأهمية فى عصر العولمة الذى نعيشه الآن والذى يزيد من حجم وحركة العلاقات الاقتصادية الدولية هذا فضلاً على الانفتاح الذى تشهده دول العالم فى صورة انتقال الأفراد من بلادهم إلى بلاد أخرى لأغراض عديدة، هذا ومن المهم الإشارة إلى أن إزداد أهمية الصرف فى الواقع المعاصر لانترب فقط على زيادة حجم وحركة التجارة الدولية، وإنما بسبب آخر وهو أن الصرف فى حد ذاته يعنى التعامل فى العملات الدولية بيعاً وشراء أصبح نشاطاً اقتصادياً دولياً رئيسياً، إذ أن الاحصائيات تظهر أن حجم عمليات الصرف اللازمة للتجارة الدولية يعادل ١٠٪ من حجم عمليات الصرف التى تجرى يومياً فى العالم، وإذا كانت عمليات الصرف وجدت فى الأصل من أجل حصول الشخص على عملة أجنبية يحتاجها لأنشطته الاقتصادية، فإن دخول نشاط الاتجار فى العملات الأجنبية من أجل الاتجار كنشاط مستقل أفرز أنواعاً وصيغاً أخرى للتعامل تختلف عن صيغة شراء عملة حاصوة لتمويل نشاط معين.

والإسلام فى شموله وعنايته بأمور الناس أهتم بتنظيم عمليات الصرف بالشكل الذى يحقق مقصود الشريعة الإسلامية فى تحقيق المصالح بجلب

المنافع ودرء المقاصد، وإذا كانت مصرنا اليوم تشهد حركة اصلاح اقتصادى ناجحة، فإنه للأسهام فى هذا النجاح يجب على علماء المسلمين أن يوضحوا للمسلمين ما احتوت عليه الشريعة الإسلامية من أحكام وتوجيهات فى مجال الصرف لكى يلتزموا به تحقيقاً لمصالحهم وحفظاً لدينهم .

ولذا فإن المركز يبادر بعقد هذه الحلقة النقاشية لتبذل الآراء حول قضية الصرف بشكل عام بين الواقع المعاصر والتشريع الإسلامى.

وهذه الورقة نعدّها لتكون نقطة الانطلاق للمناقشة، وسوف نبداها بالتعرف على واقع الصرف المعاصر، ثم نورد ما فى الشريعة من أحكام وتوجيهات تتعلق بواقع الصرف المعاصر لتبين مدى اتفاهه مع هذه الأحكام وتلك التوجيهات والسبيل إلى تصحيح المخالف منها .

ومن أجل ذلك قسمنا الموضوع إلى الأقسام التالية:-

القسم الأول: الواقع المعاصر لسوق الصرف، ونتناول فيه ما يلى:

أولاً: المفاهيم الأساسية (معنى الصرف - سعر الصرف - خصائص سوق الصرف المعاصرة)

ثانياً: أغراض التعامل فى سوق الصرف

ثالثاً: أنواع وأساليب عمليات الصرف

القسم الثانى: الصرف فى الشريعة الإسلامية والواقع المعاصر

للصرف

أولاً: المفاهيم الأساسية (تعريف الصرف - دليل مشروعيته - الحكمة - شروط الصحة)

ثانياً: أغراض التعامل في سوق الصرف المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية

ثالثاً: أنواع وأساليب الصرف الشرعية وتقييم الأساليب المعاصرة

وبعد فسوف يكون عرضنا للموضوع في هذه الورقة مجرد ذكر رؤوس موضوعات لتكون مجالا للمناقشات من السادة أعضاء الحلقة.

القسم الأول

الواقع المعاصر لسوق الصرف

إن الصرف شرعاً وواقعاً هو عملية بيع وشراء، وإذا كان البيع والشراء العام هو بيع سلعة بثمن فإن الصرف هو بيع ثمن بثمن، ولذا فإن مجال هذا التعامل هو السوق والتي تعرف ليس بالنطاق الجغرافى وإنما بكل العمليات والترتيبات والأجراءات التى تسهل التقاء البائعين والمشتريين لتنفيذ صفقاتهم، ومن أجل ذلك نبحث موضوع الصرف فى إطار "سوق الصرف" فى النقاط التالية:

أولاً: المفاهيم الأساسية:

أ - معنى الصرف:

فى الاصطلاح يطلق الصرف على مبادلة عملة نقدية بعملة نقدية أخرى، وعادة ما يعبر عنه بالاصطلاح "الصرف الأجنبى" أى تحويل عملة إلى عملة أخرى.

ب - سعر الصرف:

هو السعر الذى يتم على أساسه استبدال عملة بعملة أخرى، أو ما تساويه وحدة عملة ما من وحدات عملة أخرى مثل ما يقال إن سعر الدولار = ٣,٤٠ جنيهاً مصرية، وعادة ما تحدد البنوك سعرين أحدهما للشراء والآخر للبيع الذى يزيد قليلاً عن سعر الشراء ومثل هامش الربح وسعر الصرف فى السوق الحرة المفتوحة يحدد من خلال العرض والطلب.

ج- خصائص سوق الصرف المعاصرة:

إذا تغاضينا عن عمليات الصرف التي تتم على الصندوق أو الخزينة والتي يتم فيها تسليم وتسلم النقدية فعلاً، فهذه العمليات تمثل نسبة قليلة في التعامل في سوق الصرف، أما أغلب عمليات الصرف فتتم بشكل آجبر. يجعل لها خصائص معينة من أهمها، ما يلي:

- ١- أن التعامل يتم بين مؤسسات وليس بين أشخاص طبيعيين في الغالب.
- ٢- أن البعد المكاني لهذه العمليات، لا يتحقق فيه توحيد طرق المعاملة في مكان واحد حيث أن هذه العمليات تتم من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالتليفون أو التلكس أو الفاكس أو الكمبيوتر، بل يتم في بعض الأحيان قيام الكمبيوتر بإعطاء أوامر البيع أو الشراء للعملاء إلى كمبيوتر آخر من خلال برمجة عمليات التداول وذلك تتم الصفقة، دون تدخل بشري.
- ٣- من حيث البعد الزمني، تنقسم عمليات الصرف إلى: عمليات حاضرة أو فورية، وجري العرف على أن تتم إجراءاتها خلال يومى عمل بخلاف اليوم الذي يتم فيه التعاقد، وعمليات صرف آجله ويتم فيها التعاقد على سعر وكمية الصرف ثم يتم التسليم والتسلم في وقت لاحق (شهر - شهرين ثلاثة ستة شهور).

- ٤- من حيث التسليم والتسلم فإن هذه العمليات تتم من خلال تحويلات وقيد دفترية في حسابات المتعاملين. لدى البنوك دون أن يرى المتعاملون والمشترون بعضهم، ودون أن يرى أحدهما النقود محل التعامل.

ثانياً: أغراض التعامل في سوق الصرف:

يمكن تحديد هذه الأغراض كما يجرى في الواقع في الآتي:

أ- الغرض الأصيل وهو تمويل احتياجات المشترين للعملة، فمن يستورد يحتاج إلى سداد ثمن الشراء بعملة بلد المصدر، ومن يسافر للسياحة أو العلاج يحتاج إلى عملة البلد الذي يسافر إليه. ورغم أن هذه العمليات تمثل الغرض الأساسي لعمليات الصرف، إلا أنها لا تمثل سوى ١٠٪ من أغراض الصرف في العالم .

ب- عمليات التغطية أو الحماية، ويمكن أن تتم لغرضين فرعيين هما:

١- تحويل مقابل أصول مستثمرة في عملة بخشي انخفاض قيمتها إلى عملة أخرى قوية من أجل حماية هذه الحقوق ، كما يمكن استخدام هذا الأسلوب للحماية من الترامات بعملة قوية خفية ارتفاع سعر صرفها، مثال ذلك مستثمر أمريكي يستثمر في دولة عملتها ضعيفة مبلغ مليون دولار حولها إلى عملة البلد المستثمر فيها، فإنه يمكن أن يبيع بالأجل مبلغاً مماثلاً من عملة الدولة المستثمر فيها مقابل شراء دولارات بسعر صرف يوم الدخول، وبالتالي يأمن الخسارة التي يمكن أن تحدث في سعر عملة الدولة المضيفة نتيجة انخفاض سعرها مقارنة بالدولار عندما يرغب في استرداد دولاراته، مثال ذلك: مستثمر سعودي يريد استثمار مبلغ ٥ مليون دولار في السودان ويحولها يوم الدخول بسعر الدولار ١٠٠٠ جنيه أي ٥٠٠٠ مليون جنيه سوداني، وعلى فرض أن مدة الاستثمار سنة وأن سعر الدولار بالجنيه السوداني في ظل التضخم الذي تشهده السودان كان في آخر السنة ١٥٠٠ جنيه، وعلى فرض أنه ربح

٢٠٪ أى ١٠٠٠ مليون جنيه سودان فإذا أراد في آخر السنة تحويل ما معه من جنيهات سودانية (٥٠٠٠ رأس المال + ١٠٠٠ ربح = ٦٠٠٠ مليون) وبالتالي فرغم ربحه ١٠٠٠ مليون جنيهها وهو (الدولار = ١٥٠٠) سوف يحصل على (٦٠٠٠ مليون ÷ ١٥٠٠ = ٤ مليون دولار) وبالتالي فرغم ربحه ١٠٠٠ مليون جنيه سوداني إلا أنه خسر بسبب تغير سعر الصرف مليون جنيه، وتلافياً لذلك فإن يبرم عقد صرف أجل لشراء ٥ مليون دولار بسعر الصرف يوم دخوله وهو (الدولار = ١٠٠٠ جنيه سوداني) ليضمن الحصول على الأقل على الـ ٥ مليون دولار التي دخل بها.

٢- حينما يتعاقد مورد مع جهة ما على توريد أصناف معينة بسعر محدد بالعملة المحلية، وأنه سوف يستورد هذه الأصناف من الخارج بعملة أجنبية، وأن عملية الاستيراد تستغرق ستة شهور مثلاً ويخشى من ارتفاع سعر العملة الأجنبية، فإنه يمكن حماية لذلك من شراء العملة الأجنبية بالسعر الحاضر على أن يتم التسليم بعد ستة شهور، وبالتالي يحمى نفسه من الخسارة إن حدث إنخفاض لسعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.

مثال ذلك: لو أن هناك مورداً دخل مناقصة توريد آلات لإحدى الجهات، وأن هذه الآلات تستورد من الخارج وأنه دخل المناقصة بسعر توريد حسبه على أساس الفاتورة الأولية من المورد والتي تبلغ مليون دولار بسعر الصرف الحالي ٣٤٠٠٠٠٠ جنيه ومصروفات بالعملة المحلية ٥٠٠٠٠٠ جنيه وأنه قدر له ربحاً ١٠٪ من سعر الشراء وبالتالي دخل

المناقصة بعرض قدره ٤٢٤٠٠٠٠ جنيه، وإذا كانت مدة التوريد ستة شهور وخشية من ارتفاع سعر الدولار، فإنه يتعاقد مع البنك على شراء مليون دولار أجلاً بسعر الصرف الآن حتى يمكنه التوريد ويحقق ربحاً، إذ على فرض أنه لو ارتفع سعر الدولار إلى ٣,٦ جنيه مثلاً فإنه سيحتاج إلى ٣٦٠.٠٠٠ جنيه لشراؤها مما يترتب عليه نقص ربحه من العملية ٥٠.٠٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠.٠٠٠ جنيه فقط.

ج- عمليات الموازنة: والموازنة تتم بعدة صور منها

١- موازنة سعر الصرف:

وملخصها أنه إذا كان هناك متعامل بالجنيه الاسترليني وأن سعر الصرف للجنيه مقابل الدولار في سوق شيكاغو ١,٢٨٢ دولار، وأن سعر الجنيه الاسترليني في سوق لندن ١,٣٨٣٥ دولار أى بزيادة قدرها (١,٣٨٣٥ - ١,٢٨٢ = ٠,١٠) فإنه يشتري جنيهات استرلينية من سوق شيكاغو ويبيعها في سوق لندن ويربح الفرق.

٢- موازنة سعر الفائدة:

وهذه تتم عندما تكون أسعار الفوائد على عملة ما أعلى منها على عملة أخرى، فإن الشخص يمكنه تحويل العملة الثانية إلى العملة الأولى وإيداعها بفوائد أعلى، أو قد يفترض شخصاً مبلغاً معيناً بعملة ما الفائدة عليها قليلة، ثم يحولها إلى عملة أخرى الفائدة عليها مرتفعة ويودعها لمدة مماثلة لمدة قرضه، ثم يعيد شراء العملة الأولى ويسدد القرض وفوائده، والتي ستكون أقل من الفوائد التي حصل عليها، ولو استمر سعر الصرف كما هو فإنه يكسب الفرق مثال ذلك:

شخص يفترض ١٠٠٠٠٠٠ دولار من بنك مصرى بفائدة ٤٪ لمدة سنة ويحولها إلى جنيهات مصرية بسعر الدولار ٣,٤ جنيه ثم يودعها فى بنك البنك أو بنك آخر بفائدة ١٠٪ ولنفس المدة (سنة) حتى نهاية السنة: سوف يحصل من البنك المودع به على

$$374000 = \frac{10}{100} \times 340000 + 340000 =$$

يشترى منها أصل القرض ١٠٠٠٠٠ دولار بمبلغ ٣,٤ جنيه ويسدد فوائد القرض ٤,٠٠٠ والتي تعادل ١٣٦,٠٠٠ جنيه

$$353600$$

ويربح الفرق: $353600 - 374000 = 20400$ جنيه

د- عمليات المضاربة : وهى تعنى الاتجار فى العملات يباعا وشراء من أجل جنى فروق الأسعار بين سعر البيع وسعر الشراء نتيجة تقلب أسعار الصرف. ويراعى أن عمل المضاربين لكى يحققوا الأرباح المنشودة تتطلب هذه أمور هى:-

- كبر حجم عمليات البيع والشراء

- كثرة عدد العمليات

- التقلب الكبير فى أسعار الصرف.

ولذلك عادة ما يستخدمون أساليب غير أخلاقية لتحقيق ذلك خاصة الأمر الأخير الأمر الذى يعزى إليهم سبب حالة عدم الاستقرار فى أسعار الصرف وما يترتب عليها من تأثير غير سليم على الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية.

ثالثاً: أساليب وأنواع عمليات الصرف:

تتنوع عمليات الصرف في الواقع المعاصر لعدة اعتبارات هي:-

أ- من حيث التنفيذ أو كيفية التسليم والتسلم، وتنقسم إلى:

١- عمليات خزينة أو صندوق: ويتم فيها تسليم وتسلم النقدية فوراً بواسطة
خزينة البنك أو شركة للصرافة؛

٢- عمليات الصرف بالقيود المحاسبية في حسابات المتعاملين: وفيها تتم
عمليات الصرف ليس بتبادل العمليتين منحل الصرف، وإنما تتم من
خلال قيود محاسبية في ثقاتر البنك أو شركة الصرافة بإضافة العملة
المشتركة إلى حسابه وتخصم العملة المحلية من حسابه، وقد يتم في هذه
العملية توسيط حسابات بنوك أخرى عديدة كمراسلين للبنوك التي تجري
العملية.

ب- من حيث المدى الزمني لتنفيذ العملية: وتنقسم إلى ثلاثة أساليب هي:-

١- العمليات الحاضرة أو الفورية: وهي إن كانت تتم من خلال الصندوق أو
الخزينة فإنها تتم فوراً بالتسليم والتسلم، وإن كانت تتم من خلال القيد
بالحساب فإنها تتم بعد يومين بخلاف يوم التعاقد، حيث يرسل بنانغ أو
مشتري العملة أمراً إلى البنك الذي يقوم بشراء أو بيع العملة لحساب
العميل ويخطر به تمام العملية بعد يومين؛ هذا مع مراعاة أن أهم ما يميز
هذا الأسلوب هو أن سعر الصرف يكون سعر يوم الاتفاق أو التعاقد .
واليومين الباقيين لاتمام إجراءات التحويلات والقيود الحسابية وإخطار
العميل بالمستندات؛

٢- العمليات الآجلة: وهي عمليات صرف يتم الاتفاق فيها بين الطرفين على مبادلة عملة بأخرى على أن يتم التسليم والتسلم في وقت لاحق لتاريخ الاتفاق أو التعاقد، والذي يميزها أيضاً عن العمليات الحاضرة أمران: الأول: أن التسليم والتسلم للمعاملات محل المبادلة يكطون بعدة مدة من التعاقد والثاني: كيفية تحديد سعر الصرف، فبعر الصرف في العمليات الحاضرة هو سعر العملية في السوق، أما سعر الصرف في العمليات الآجلة فهو يبنى على السعر الحاضر ولكن يتم تعديله في ضوء عوامل أقل أهمية وهو حجم الطلب على العملية والعروض منها، ومعدل التضخم ثم عامل هام وأساس، وهو سعر الفائدة على العمليتين. مثال ذلك:

لو أن عميلاً لديه مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني يريد مبادلتها بالدولار الأمريكي يعقد صرف آجل ، فإذا فرض أن وقت الأجل سنة وأن سعر الصرف الجارى.

الجنيه الاسترليني = ١,٥ دولار ، وأن معدل الفائدة على الإمبرليني ٩,٥ سنوياً

ومعدل الفائدة على الدولار ٥,٢٥ % سنوياً .

فما هو سعر الصرف الآجل لهذه الصفقة؟

ج. ك

قيمة المبلغ الإمبرليني بعد إضافة فوائده لمدة الأجل

$$= 100000 + \left(\frac{9}{100} \times 100000 \right) = 109500 \text{ ج.ك.}$$

قيمة المبلغ الاسترليني بالدولار طبقا لسعر الصرف الحالي

$$= 1,0 \times 10.000 = 10.000 \text{ ج.ك}$$

قيمة المبلغ بالدولار بعد إضافة الفوائد

$$= 10.000 + \left(\frac{20}{100} \times 10.000 \right) = 12.000 \text{ دولار}$$

إذا يكون سعر الصرف الآجل = ١,٤٤٢ دولار

وبالتالى فإن سعر الصرف للاسترليني مقابل الدولار الآجل يقل عن السعر الحاضر بمقدار فرق الفوائد على العمليتين.

٣- العمليات التبادلية أو المزدوجة: وهى عمليات صرف يتم فيها شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى حاضرا أو فوراً ، ثم يجرى فى نفس الوقت عملية متزامنة منها لبيع العملة التى سبق شراؤها أو شراء العملة التى سبق بيعها فى السوق الأجلة، كأن يبرم عقد بيع مبلغ مليون جنيه استرليني مقابل ٢ مليون دولار أى بسعر ٢ دولار للجنيه بيعا فوريا ، ولأنه قد يحتاج إلى الاسترليني بعد ٣ شهور مثلاً فإنه يبرم عقد شراء المليون استرليني لتعلم بعد ٣ شهور بسعر صرف آجل ٢,١٠ دولار للجنيه وبذلك غطى مركزه المالى وأمكن حصوله على الجنيهات عند احتياجها.

ج- من حيث تزامن تسليم واستلام العمليتين: وتنقسم إلى:

١- عمليات يتم فيها تسليم إحدى العمليتين والانتظار بالأخرى، مثل أن يوجد شخص يحتاج إلى فتح اعتماد مستندى مبلغ مليون دولار فيدفع إلى البنك قيمتها بالجنيه المصرى بسعر الصرف الحاضر إلى البنك عند فتح الاعتماد (التغطية بالكامل للاعتماد) أو يدفع جزءاً من قيمتها الآن (التغطية

الجزئية للاعتماد) ثم عند ورود المستندات يقوم البنك بالدفع بالدولار للبنك المصدر.

٢- عمليات يتم فيها تسليم إحدى العمليتين ويأخذ شيكاً أو حوالة بنكية بالعملة الأخرى، والشيك قد يكون مؤجلاً أن يدفع بعد فترة وهذه مثل الحالة رقم (١) أو قد يكون بتاريخ اليوم وبالتالي فكله دفع عملة نقداً وأخذ مقابلها شيكاً بالعملة الأخرى.

هذا بإيجاز أهم ما يتعلق بعمليات الصرف في الواقع المعاصر، فما هو موقف الشريعة من كل ذلك؟ هذا ما سنتعرف عليه في الفرة التالية.

القسم الثاني

الصرف في الشريعة الإسلامية

أولاً: المفاهيم الأساسية:

أ- تعريف الصرف: لا يخرج تعريف الصرف في الواقع المعاصر عن التعريف الفقهي الذي يقول:

- الصرف هو بيع الأثمان المطلقة بعضها ببعض^(١).

- أو الصرف بيع النقد بنقد غير صنفه^(٢).

ب- دليل مشروعيته: إن الصرف نوع من البيع يدخل في عموم قوله تعالى:

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣) وبالتالي فهو جائز شرعاً ويؤكد ذلك قول الرسول ﷺ "يَبْعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ بِدَأْ يَبْدُ"^(٤).

والاجتهاد الفقهي المعاصر على أن النقود المعاصرة في صورتها الورقية (الورق النقدي) تعتبر نقداً قائماً بذاته كقيام النقدي في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان، وأنها أجناس تتعدد بتعدد جهات الإصدار بمعنى أن الورق النقدي السعودي (الريال جنس) وأن الورق النقدي الأمريكي (الدولار) جنس.. وهكذا وبالتالي تنطبق عليها أحكام النقود من الذهب والفضة ومنها أحكام الصرف^(٥).

(١) بدائع الصنائع للكاظمي: ٢٢٥/٥ ، المغني لابن قدامة : ٤ / ٥٩

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ٤١ / ٣

(٣) سورة البقرة الآية ٢٧٥

(٤) رواه مسلم وأبو داود

(٥) قرار رقم ١٠ بتاريخ ١٦/٤/١٣٩٣ هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية.

ج- حكمة المشروعية: ويلخصها الإمام أبو حامد الغزالي بقوله "قلم جاز يبيع أحد النقيدين بالأخر فالأخر فالمهم أن أحد النقيدين يخالف الآخر في مفهوم التوصل ، إذ قد يتيسر التوصل بأحدهما من حيث كثرته كالدرهم تتفرق في الحاجات قليلا قليلا ، وفي المنع منه ما يشذ من المقصود الخاص به وهو تيسير التوصل به إلى غيره"^(٢٠).

د- شروط صحة الصرف: إن إجماع الفقهاء على أن الشرط الأساس في الصرف هو قبض البديلين من الطرفين في مجلس العقد قبل اقترافهما، وتفرع عنه شروط أخرى يذكرها الفقهاء منها عدم شرط الخيار والأجل لأن ذلك يناقض القبض.

ثانياً: أغراض التعامل في سوق الصرف المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية:

إن الغرض من الصرف ينبع في الشريعة الإسلامية من الغرض من الحصول على النقود، والتي هي كما يقول الفقهاء لا تقصد لذاتها حيث أنه لا ينتفع بأعيانها بل هي وسيلة إلى المقصود وهو تيسير الحصول على السلع والخدمات، وفي ضوء ذلك يمكن أن نحكم على أغراض التعامل في سوق الصرف المعاصرة على الوجه التالي:

أ- بالنسبة للغرض الأصل، وهو تمويل احتياجات المشتريين للعملة من السلع والخدمات التي لا يمكن الحصول عليها بالعملة المحلية ، فهذا هو الغرض الشرعي الذي من أجله أُلحِقَ بالصرف.

ب- بالنسبة لغرض التغطية والحماية فهو- بصرف النظر عن الأسلوب الذى يتم به وهو الصرف الأجل -غرض مشروع فى حد ذاته لأن المسلم مطالب بالمحافظة على أمواله وحمايتها.

ج- بالنسبة لغرض الموازنة لأسعار الصرف، فهو يقوم ويساعد على التعامل بالقوائد الربوية وهى محرمة شرعاً.

د- بالنسبة لغرض المضاربة على أسعار العملات، إذا كانت المضاربة فى هذا الخصوص تقوم على شراء وبيع العملات، فإنه تجدر الإشارة إلى التفرقة بين أمرين هما:

الأمر الأول: أعمال الصرافة: والتى يقوم بها أشخاص أو مؤسسات متخصصة يبيعها الناس ما لديهم من عملات أجنبية ويشترون منها ذلك، فهذا أمر جائز شرعاً حيث يرد كثيراً فى كتب الفقه والنظم تتناول أعمال الصرافة من حيث أحكام التبادل وزكاة أموال الصرافة وغير ذلك.

الأمر الثانى: المضاربة على أسعار العملات وهى كما تجرى فى البورصات العالمية وأسواق النقد تقوم ليس على توفير النقد لمن يحتاجه وشراء من يريد بيع ما لديه من نقد أجنبى وإنما لغرض آخر وهو قيام المضاربة بشراء وبيع العملات المختلفة بهدف جنى فروق الأسعار كربح نتيجة تنذب سعر الصرف، ومن أجل تحقيق هذا الغرض يحاول المضاربون التأثير على أسعار العملات حتى تحقق هدفهم ويمارسون فى سبيل ذلك تصرفات لا أخلاقية.

وهذا العمل هو المقصود قديماً، يقول الإمام الغزالي "إذا اتجر في عينهما التقدين فقد اتخذهما مقصوداً على خلاف وضع الحكمة إذ طلب النقد لغير ما وضع له ظلم... ثم يستدرك قوله: فأما من معه نقد فلو جاز له أن يبيعه بالنقد فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله فيبقى النقد مقيداً عنده وينزل منزلته المكنوز" (٧).

وهذا بجانب مخالفته للحكمة من وجود النقود فإنه كما أظهر التعامل المعاصر أن المضاربة في سوق الصرف تؤدي إلى مخاطر عظيمة واضرار جمة كما يؤكد الكتاب المعاصرون (٨). وكما ظهر من تحليل أسباب أزمة البورصات في جنوب شرق آسيا أخيراً (٩).

ثالثاً: أنواع وأساليب الصرف الشرعية وتقييم الأساليب المعاصرة:
عرفنا أنه توجد عدة أساليب للصرف في الواقع المعاصر وفي هذه الفقرة سوف نحاول التعرف على موقف الشريعة الإسلامية من هذه الأساليب وذلك طبقاً لما يلي:

(٧) مرجع سابق

(٨) أ.سيد عيسى "اسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي" ص ٣٧-٣٨

د.مدحت صادق "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي" دار غريب للطباعة

١٩٩٧

(٩) كتاب المتعدى الاقتصادي الثالث لمركز صالح كامل "أزمة البورصات العالمية"

أ- الأساليب من حيث كيفية تنفيذها والتي تنقسم إلى عمليات خزينة وعمليات صرف بالقيود المحاسبية .

- أما عمليات الصرف من الخزينة والتي تقوم على تسليم وتسلم النقدية ويسعر اليوم فهي أساليب تتفق تماماً مع الصرف في الشريعة الإسلامية مستوفية لشروطه من حيث التفاضل للعمليتين في مجلس العقد بالسعر الحاضر .

- أما عمليات الصرف بالقيود المحاسبية والتي لا يتم فيها تسليم وتسلم النقدية باليد حقيقة ولكن يتم القبض حكماً والذي يستفاد منه إثبات يد كل صاحب حق على حقه، وقد أفاد الاجتهاد الفقهي المعاصر كما صدر في قرار مجمع الفقه المعاصر التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة بأن القيد في الحساب البنكي يعتبر قبضاً حكماً، ومن وجه آخر فإنه يمكن تخريج هذا الأسلوب على مسألة الصرف في الذمة التي ناقشها الفقهاء قديماً وهي جائزة عند الإمام مالك إذا كان الدينان قد حلا معاً، ولدى أبو حنيفة حل الدينان أم لا، وغير جائزة لدى الشافعي وللصرف في نمة صور عدة ذكرها الفقهاء في مكانها^(١٠).

ب- الأساليب من حيث المدى الزمني، وعرفنا أنها يمكن أن تتم أما على أساس الفورية أو التأجيل:

- فبالنسبة للعمليات الفورية وهي التي تتم بالسعر الحاضر وتسوى حينها فهي جائزة غير أن الأمر الذي يؤثر الخلاف هنا هو أن التسوية

(١٠) راجع : المدونة الكبرى للإمام مالك ٣/٨، بداية الاجتهاد ونهاية المقصد لابن

للمعاملات الحاضرة التي تتم عن طريق القيد المحاسبية والتحويلات يحدد لها يومان للتنفيذ ومع أن ذلك كان مقبولا في ظل بطء حركة الاتصالات، إلا أن استمرار التعامل بهذا الأسلوب في ظل الحاسبات الالكترونية لم يعد مقبولا إذ يمكن أن تتم هذه العمليات بواسطة الكمبيوتر في دقائق معدودة.

ولذلك إذا تمت التسويات بسرعة في نفس اليوم على الأقل وكانت بسعر اليوم الحاضر، فهي مقبولة شرعا.

- أما بالنسبة للمعاملات الأجلة والتي يتم التعاقد فيها على الصرف بسعر غير السعر الحاضر تدخل فيه أسعار الفائدة ويتم التسليم والتسلم للنقدية بعد مدة، فالعملية بهذا الشكل غير جائزة شرعاً للآتي:

- لأنه ليس فيها تقايض للبديلين عند التعاقد وهو شرط صحة للصرف

- لأنها لا تتم بالسعر الحاضر

- لأنها تبنى على الفائدة الربوية المحرمة شرعاً

ومن وجه آخر فإن الغرض من التعامل الآجل في الصرف هو المضاربة بشكل أساسي، وبالتالي فلا يمثل هذا الأسلوب من التعامل حاجة من حاجات الصرف الأساسية أو العمل التجاري العادي.

وأما إذا كان الغرض من التعامل الآجل في الصرف هو التغطية والحماية فيمكن تنفيذه بشكل يتفق مع أحكام الشريعة ونبتعد به عن المحظورات الشرعية، وهذا الشكل يمكن تخريجه على أساس مسألة "المواعدة على الصرف" التي ذكرها الفقهاء قديما وملخصها أن يتواعد المتبايعان على عملية صرف تتم في المستقبل إما بسعر اليوم -من أجل الاحتياط- وهو الغالب، وإما بسعر يوم تنفيذ العملية وعملية المواعدة ليست بيعاً وإنما يجب

أن يتم إبرام عقد البيع عند التنفيذ ، وهذه المسألة أجازها الشافعي بقوله "وإذا تواعد الرجلان الصرف فلا بأس أن يشتري الرجلان الفضة ثم يقرانها عند أحدهما حتى يتبايعاها ويصنعا بها ما شاء"^(١١).

وإذا كان هذا دليلاً غير مباشر وعلى صورة واحدة من التعامل الأجل، فإن ابن حزم ذكر المواعدة صراحة في قوله "القواعد في بيع الذهب بالذهب أو الفضة وفي بيع الفضة بالفضة وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض جائز -تبايعا بعد ذلك أو لم يتبايعا- لأن التواعد ليس بيعاً وكذلك المساومة أيضاً جائزة -تبايعا أو لم يتبايعا- لأنه لم يأت نهى عن شيء من ذلك"^(١٢).

أما المالكية ففي قوله لهم ثلاثة آراء: أولاً الكراهة على المشهور، وثانياً الجواز وممكن المنع^(١٣). ولقد جاء في الاجتهاد الفقهي المعاصر ما يجيز ذلك، حيث جاءت إحدى الفتاوى بالنص: "مالم يرأى الشرعي في مدى جواز الاتفاق على بيع أو شراء العملة بمعر يتفق عليه مقدماً على أن تنفذ العملية في زمن لاحق ويكون التسليم والاستلام بالنقد في وقت لاحق:

وجاء الجواب عن هذا التساؤل: إن مثل هذه المعاملة تعتبر وعداً بالبيع، فإذا نفذاه على الصورة الواردة في السؤال فلا مانع شرعاً، والله أعلم"^(١٤).

(١١) الإمام الشافعي ٣٢/٣

(١٢) المحلى لابن حزم ٥١٣/٨

(١٣) القواعد لابن جزى ٢٧٦ ، المقدمات لابن رشد (الجد) ١٨١/٢ ، حاشية الخرشى

٣٨/٥:

(١٤) الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية - بيت التمويل الكويتي ٧٩ - ١٩٨٩

فوى رقم ٢١١ ص ٢٠٣.

ج- الأساليب من حيث التزامن في التسليم: ويمكن تناولها على الوجه التالي:

١- العمليات التي يتم فيها تسليم إحدى العميليتين في مجلس العقد والانتظار بالأخرى فهذه غير جائزة شرعاً.

٢- العمليات التي يتم فيها تسليم إحدى العميليتين وأخذ شيك أو حواله بالعملة الأخرى، فإن الاجتهاد الفقهي المعاصر على أن الشيك والأمر بالدفع يعتبر قبضاً بشرط أن يكون واجب الدفع غير مؤجل كما جاء بالنص: "اعطاء شيك واجب الدفع وغير مؤجل، والأمر بالدفع غير المؤجل (حواله) أو عن طريق التليفون - وغيره من وسائل الاتصالات الحديثة - ذلك يعتبر قبضاً ولا بأس من تخلل العطل المتعارف عليها"^(١٥).

وبذلك تنتهي من إعداد الورقة التي حاولنا فيها وضع الخطوط الرئيسية لعمليات الصرف في الواقع المعاصر والتشريع الإسلامي بالشكل الذي يوفر قدراً من المعلومات الأساسية للمناقشة في الحلقة.
والله ولي التوفيق

عرض الرسائل

رسالة بعنوان: أسس ونماذج المحاسب على زكاة إيرادات رؤوس الأموال الثابتة مع دراسة
تطبيقية
للباحث/ صالح بن عبد الرحمن الزهراني

عرض رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث
صالح بن عبد الرحمن الزهراني إلى
قسم المحاسبة بكلية التجارة - جامعة الأزهر بعنوان
"أسس ونماذج المحاسب على زكاة إيرادات رؤوس الأموال الثابتة"
مع دراسة تطبيقية
إعداد
على شيخون^(*)

نال الباحث درجة العالمية (دكتور الفلسفة) في المحاسبة من كلية
التجارة جامعة الأزهر مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة وتبادلها
مع الجامعات الأخرى في العالم الإسلامي تعميماً للاستفادة منها.
وقد قسم الباحث الرسالة إلى مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة.

الباب الأول

الإطار العام لماهية المحاسبة الزكوية عن إيرادات رؤوس الأموال
الثابتة في الفكر الإسلامي ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: ماهية المحاسبة الزكوية في الفكر الإسلامي، وقسم إلى
مبحثين هما:

(*) معيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.

أولاً: المبحث الأول: ماهية المحاسبة في الفكر الإسلامي

وقد تعرض فيه الباحث إلى مناقشة معنى المحاسبة في الكتاب والسنة وعند علماء المسلمين القدامى وتاريخ المحاسبة في الفكر الإسلامي وتوصل إلى:

١- أن المحاسبة بمفهومها العام وجدت منذ فجر الإسلام وذلك من خلال تنظيم القرآن الكريم والسنة النبوية للأسس العامة للمحاسبة، ووجود تطبيقات عملية محاسبية في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين. وكذا إهتمام المفكرين المسلمين القدامى بعلم المحاسبة وتحديثها عنه في مؤلفاتهم مثل الحريري والنويري والقلقشندي. وليس صحيحاً أن باتشيلو هو أول من اكتشف فكرة القيد المزدوج ووضع علم المحاسبة.

٢- أن الاختلاف بين المحاسبة في الفكر الإسلامي والمحاسبة في الفكر الوضعي إختلاف في الجوهر والأصل وليس في المظهر والشكل.

٣- أن إثبات وجود المحاسبة في الفكر الإسلامي لا يبرر من خلال إثبات ورود لفظ محاسبة وحساب في ثنايا الكتاب والسنة وقواميس اللغة العربية ومن ثم يجب عدم تحميل الآيات والأحاديث مالا تنفيه حتى لا تسيئ للإسلام وتعرضه لانتقاد جاهل.

٤- أن هناك ارتباطاً واضحاً وقوياً بين المحاسبة في الفكر الإسلامي وبين الشريعة الإسلامية عقيدة وفقه وأخلاق وهي بذلك تختلف عن معتقدات ومركزات المحاسبة في الفكر الوضعي..

ثانياً: المبحث الثاني: ماهية المحاسبة الزكوية في الفكر الإسلامي:

وقد تناول فيه الباحث تعريف الزكاة عند مذاهب الفقه الإسلامي، وتاريخ المحاسبة الزكوية في الفكر الإسلامي وموقع المحاسبة الزكوية من علم المحاسبة في الفكر الإسلامي. وتعريف المحاسبة الزكوية في الفكر الإسلامي وتعرض الباحث للآراء والتعريفات الموجودة وناقشها وتوصل إلى:

١- أن معظم أسس المحاسبة لفريضة الزكاة وجدت منذ فرضت الزكاة في السنة الثانية للهجرة. على الراجح وإن لم تتون في صورة مفاهيم وأسس وأن تطور الحياة ووجود صور من الأنشطة الاقتصادية وظهور ألوان متعددة من الاستثمارات أدت إلى زيادة حاجة المجتمعات الإسلامية للاستعانة بالمعرفة المحاسبية لخدمة فقه الزكاة.

٢- أن المحاسبة الزكوية من حيث حقيقتها مستقلة وقائمة بذاتها وأن الارتباط بينها وبين فقه الزكاة كبير لأن مبادئ فقه الزكاة تمثل أسس للمحاسبة الزكوية. ولذا فإنه يجب على المحاسب الزكوي أن يكون على علم كاف بالأحكام الفقهية للزكاة.

٣- أن النسبة بين المحاسبة الزكوية والمحاسبة في الفكر الإسلامي بصفة عامة هي علاقة العموم والخصوص الوجهي أي أن كل منهما أعم من وجه وأخص من وجه آخر بحيث يختلفان في بعض الخصائص ويفترقان في أخرى دون أن يمنع ذلك من إستقلالية المحاسبة الزكوية كفرع مستقل من فروع المحاسبة في الفكر الإسلامي

الفصل الثاني: ماهية إيرادات رؤوس الأموال الثابتة في الفكر

الإسلامي، وقد تعرض له الباحث من خلال مبحثين:

أولاً: المبحث الأول: ماهية رأس المال الزكوي في الفكر الإسلامي:

وتناول فيه معنى المال عند الفقهاء وتقسيمات المال عند الفقهاء ورجح بينها وتوصل إلى:

١- أن المال عند جمهور الفقهاء يتسع ليشمل المنافع والحقوق المعنوية فالمال ما كان له قيمة مادية وجاز الانتفاع به شرعاً.

٢- تعتبر المنافع ومثلها الحقوق والأصول المعنوية أموالاً منقومة عند جمهور الفقهاء تباع وتشترى ومن ثم يمكن أن تكون محلاً للزكاة متى توفرت فيها الشروط.

٣- قسم الفقهاء المال عدة تقسيمات تبعاً لاعتبارات مختلفة والحق أن هذه التقسيمات لا توجد مجتمعة في باب واحد من أبواب الفقه الإسلامي.

٤- يتفق المعنى الفقهي لرأس المال مع معناه اللغوي وهو أصل المال وما زاد عليه فهو نماء.

٥- لا خلاف بين الفقهاء في جواز اعتبار رأس المال في الشركات نقوداً واختلفوا في كونه عروضاً أو ديوناً وقد أيد الباحث جواز أن يكون رأس المال في الشركات عروضاً أو ديوناً على أملياء بشرط القبض وانقضاء شبهة الربا.

٦- أن رأس المال الزكوي عند الفقهاء هو ما أعد للبيع وكان قابلاً للنماء حقيقة أو تقديرًا أما رأس المال وعروض القنية الثابت فلا زكاة فيه.

ثانياً: المبحث الثاني ماهية الإيراد الزكوي في الفكر الإسلامي:

وقد تعرض فيه الباحث لمعنى الإيراد في الفكر الإسلامي وأقسام الإيراد

في الفكر الإسلامي وآراء الفقهاء في معنى الإيراد وأقسامه.

ثم تناول بالمناقشة زكاة الإيراد في الفكر الإسلامي وآراء الفقهاء ورجح بينها وتوصل إلى:

١- أن الإيراد في الفكر المحاسبي الزكوي يعنى مطلق النماء حيث يشمل النماء الحقيقي كنماء عروض التجارة والنماء التقديرى كنماء النفود والنماء في ذاته كنماء الزروع والثمار والمعادن وغيرها.

٢- قسم الفقهاء النماء أقساماً متعددة تبعاً لاعتبارات مختلفة وقد ترتب على هذه التقسيمات أحكاماً زكوية هامة من حيث ضم النماء لأصله في الحول والنصاب.

٣- هناك فرق بين المال المستفاد والفائدة فالمستفاد إذا أطلق فالمقصود منه مطلق النماء أما الفائدة فهي ما سوى الربح والغلة عند المالكية والشافعية وما سوى الربح عند الحنابلة.

٤- تقسيم النماء إلى ربح وغلة وفائدة هو تقسيم جمهور الفقهاء وليس خاصاً بالمالكية غير أن تقسيم المالكية للنماء من الدقة بمكان في الحقل المحاسبي خاصة عند إعداد القوائم والتقارير المالية للأغراض الزكاة بصفة خاصة ولأغراض الإفصاح للأطراف المعنية بصفة عامة.

٥- اتفق جمهور الفقهاء على اعتبار المنافع عروض تجارة كما في حالة استئجار الأعوان لإعادة تكجيرها.

٦- اتفق جمهور الفقهاء على ضم الإيرادات العينية إلى أصولها وتركبتها معاً بينما اختلفوا في ضم الإيرادات العرضية والفائدة إلى أصل المال وتركبتها.

٧- اختلف الفقهاء في اعتبار توقيت النصاب في أول الحول أو آخره أو جميعه وقد أيد الباحث ورجح بالأدلة اعتبار النصاب في أول الحول. وآخره إذا كان الشخص يقوم بإخراج زكاة ماله بنفسه وفي آخر الحول. إذا كانت الدولة هي التي تقوم بجمع الزكاة كما فعل رسول الله ﷺ.

الباب الثاني ..

التأصيل الفقهي لأسس التحاسب على زكاة إيرادات رؤوس الأموال الثابتة

وقد تناول الباحث هذا الباب من خلال ثلاثة فصول:

أولاً: الفصل الأول: التأصيل الفقهي لأسس التحاسب على زكاة الخارج

والمستخرج من الأرض

وقد قسم الباحث الفصل إلى مبحثين:

١- المبحث الأول: الأسس الفقهية للتحاسب على زكاة الزروع والثمار:

وقد تعرض الباحث إلى معنى الزروع ودليل مشروعية زكاة الزروع والثمار، ثم ناقش أسس تحديد وعاء زكاة الزروع والثمار، وتعرض لاختلافات الفقهاء في نطاق وعاء زكاة الزروع والثمار. ووقت وجوب الزكاة فيها. وتناول وسائل قياس وعاء الزكاة وأثر النفقات والديون على وعاء زكاة الزروع والثمار، ثم ناقش نصاب زكاة الزروع والثمار ومعدل الزكاة فيها، وقد توصل الباحث إلى:

١- أن الزكاة تفرض على النماء وليس على الأصل..

٢- أنه يوجد خلاف بين الفقهاء في نطاق الزكاة رجح الباحث شمولية الوعاء لكل الخارج من الأرض.

٣- أن زكاة الزروع والثمار موسمية غير مرتبطة بحول كما يمكن قياس وعانها فعلياً بالكيل أو الوزن أو حكماً عن طريق الخرص.

٤- أن الوعاء هو إجمالي الخارج من الأرض مع مراعاة المقدرة التكليفية للمزكي بتخفيض معدل الزكاة حسب تكاليف الزراعة.

٥- لا بد من بلوغ الوعاء التصانيف.

٦- الأصل أن تؤدي عيناً مع جواز إخراجها نقداً عند الضرورة أو المصلحة الراجحة.

٧- أنها زكاة مباشرة بمعنى تحميل عبئها للمالك الحقيقي للإيراد بغض النظر عن ملكية رأس المال الثابت.

٢- المبحث الثاني الأسس الفقهية للتحاسب على زكاة المعادن والركاز:

وتعرض فيه الباحث لمعنى المعادن والركاز ودليل مشروعية الزكاة فيها ثم ناقش أسس تحديد وعاء زكاة المعادن وآراء الفقهاء فيها ووسائل قياس وعاء الزكاة وأثر النفقات والديون على وعاء الزكاة ومعدل الزكاة فيها، وقد توصل إلى مايلي:

- أنها زكاة خاصة بالإيراد وتشمل جميع المبتخرج من الأرض مما له قيمة.

- أنها زكاة موسمية تخضع للزكاة بمجرد الحصول على الإيراد وبلوغها حد التصانيف.

- أنها نسبية السعر ٢,٥٪ ثابت من إجمالي الوعاء.

- أما إذا كانت المعادن متدفقة كالبتروöl والمعادن المستخرجة بكميات كبيرة فقد رجح الباحث عدم ملكيتها بملكية خاصة وإنما تملكها الدولة وبالتالي لا تخضع للزكاة.

الفصل الثاني: التأصيل الفقهي لأسس التحاسب على زكاة المستغلات:

وقد قسمه الباحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الأسس الفقهية للتحاسب على زكاة المنتجات الصناعية

المبحث الثاني: الأسس الفقهية للتحاسب على زكاة المنتجات الحيوانية

المبحث الثالث: الأسس الفقهية للتحاسب على زكاة إيرادات الأعيان المؤجرة.

وقد ناقش الباحث المواقف الفقهية من زكاة المستغلات وأسس تحديد وعاء زكاة المستغلات من حيث النطق ووسائل قياس الوعاء وأثر النفقات والديون على وعاء الزكاة ونصاب الزكاة ووقت وجوبها، ومعدل الزكاة فيها وآراء الفقهاء واختلافاتهم فيها وقد توصل إلى:

١- لا تجب الزكاة في أعيان المنتجات الصناعية كالآلات والمعدات ولا في أعيان المنتجات الحيوانية كالنحل والأنعام والدواجن ما لم تكن معدة للبيع في ذاتها ولا في الأعيان الممعدة للتأجير كإسفن والسفن والقطران وغيرها لأنها بمثابة عروض القنية.

٢- تركى المنتجات الصناعية والحيوانية زكاة عروض التجارة إذا قصد بها صاحبها الكسب والتجارة وزكاة المال للمستفاد وإن لم تكن كذلك.

٣- اتفق جمهور الفقهاء على اعتبار منافع الأعيان عروض تجارة ونماؤها ربح حقيقة لا حكماً سواء تم شراؤها وتأجيرها وإعادة تأجيرها إذا كان المقصود التجارة أما إذا كان القصد غير ذلك فقد رأى الباحث زكاة إيرادها زكاة المال المستفاد.

٤- يتسع وعاء المستغلات ليشمل جميع الإيرادات وتضم بعضها إلى بعض وتخرج عنها الزكاة.

٥- يشترط لخضوع إيراد المستغلات للزكاة الحول وبلوغ النصاب (نصاب النقود).

٦- تقاس وتؤدى الزكاة من عين الوعاء من حيث الأصل ووعاؤها معتبر بالقيمة ولذا يتم إخراجها نقداً وليس عيناً مع جواز إخراجها عيناً وقد رجح الباحث المعدل بـ ٢,٥٪ على جميع إيرادات المستغلات.

الفصل الثالث: التأصيل الفقهي لأسس التحاسب على زكاة الأوراق المالية وصكوك الاستثمار وما في حكمها:
وقد تناوله الباحث في ثلاث مباحث:

- ١- المبحث الأول: الأسس الفقهية للتحاسب على زكاة الأسهم.
- ٢- المبحث الثاني: الأسس الفقهية للتحاسب على زكاة السندات.
- ٣- المبحث الثالث: الأسس الفقهية للتحاسب على زكاة الودائع وصكوك الاستثمار وما في حكمها.

وقد ناقش الباحث المواقف الفقهية لزكاة الأوراق المالية وصكوك الاستثمار وما في حكمها وأسس تحديد وعاء الزكاة فيها واختلاف العلماء

ومعدل الزكاة فيها والممول للزكاة فيها وتعرض لاختلاف الفقهاء في زكاة فائدة السندات من حيث الوجوب وعدم وانتهى إلى:

١- تركز الأسهم وصكوك الاستثمار الشرعية حسب الهدف من إقتنائها فإن كانت للتجارة فإنها تركزى زكاة عروض التجارة وإن كانت للاستفادة من ريعها السنوى فتركى حسب طبيعة النشاط.

٢- الأصل أن الزكاة تجب على المساهمين المسلمين بصفتهم الشخصية وعلى الشركة أن تفصح في تقاريرها عن المعلومات التي تساعد في زكاة أسهمهم.

٣- يجوز للشركة إخراج الزكاة في حالات معينة مع الأخذ في الاعتبار أنها تجب على المسلمين فقط ولا حرج في عدم اشتراط النصاب إذا صعب تقديره ولا يخرج المساهم زكاة السهم مرة أخرى.

٤- تكييف السندات وصكوك الاستثمار ذات الفوائد الثابتة والودائع المصرفية المعاصرة فقهاً بأنها ديون وبالتالي رجح الباحث زكاتها زكاة الديون.

ولا تخضع الفوائد الثابتة للزكاة على الراجح من أقوال الفقهاء لأنها من الربا المحرم الثابت بالكتاب والسنة.

الباب الثالث

إطار مقترح للمحاسبة الزكوية عن إيرادات رؤوس الأموال الثابتة

وقد رجح الباحث أهمية هذا الإطار في مجال المحاسبة بصفة عامة والمحاسبة الزكوية بصفة خاصة إلى أنه يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق ما يلي:

- ١- توفير أساس علمي متسق يساعد على ترشيد الآراء التي التقدم للفصل في مشكلات التطبيق العملي.
 - ٢- توضيح شقة الخلاف في الممارسات العملية الحالية ومحاولة القضاء على أوجه التباين بين الحلول الجزئية المقترحة لمعالجة تلك المشكلات.
 - ٣- توجيه الممارسات المحاسبية صوب ما يجب أن تكون عليه في مواجهة أى قضايا فكرية ونطيقية تستجد في المستقبل.
- وقد تناولوه الباحث في فصلين

الفصل الأول: أهداف ومفاهيم وأسس المحاسبة الزكوية عن إيرادات رؤوس الأموال الثابتة، وقد تعرض له الباحث في ثلاث مباحث.

المبحث الأول: أهداف المحاسبة الزكوية عن إيرادات رؤوس الأموال الثابتة:

وقد تناول فيه الباحث الاعتبارات المؤثرة في تحديد أهداف المحاسبة الزكوية ومن هم مستخدموا القوائم والتقارير المالية الزكوية واحتياجاتهم ثم الأهداف الرئيسية للمحاسبة الزكوية، والتي تتمثل في تحديد الزكاة المستحقة على الأموال الزكوية بصورة صحيحة ويصدق وعدالة وفق أحكام الشريعة الإسلامية والأهداف الفرعية التي تتعلق بالمحاسبة الزكوية أو القوائم والتقارير.

المبحث الثاني: مفاهيم المحاسبة الزكوى عن إيرادات رؤوس الأموال الثابتة:

وتناول فيه المفاهيم الخاصة بطبيعة الوحدة المحاسبية والمفاهيم الخاصة بتحديد الوعاء والمفاهيم الخاصة بقياس الوعاء الزكوى والمفاهيم الخاصة بتحقيق الوعاء الزكوى.

والمفاهيم الخاصة بالتقرير عن الوعاء الزكوى واعتبر الباحث أن تحديد مفاهيم المحاسبة الزكوية وخاصة الإجرائية منها من أهم ما يجب أن يعطى اهتماماً بحيث لا يكون هناك خلاف بين مستخدمي هذه المفاهيم حول معناها ومدلولها وعلى أن يكون المفهوم جامعاً مانعاً.

المبحث الثالث: أسس المحاسبة الزكوية عن إيرادات رؤوس الأموال الثابتة:

وتناولها الباحث من حيث معناها ثم قسمها إلى:

- ١- الأسس (المبادئ) الخاصة بالوحدة المحاسبية.
- ٢- الأسس الخاصة بتحديد وقياس الوعاء الزكوى.
- ٣- الأسس الخاصة بتحقيق الوعاء الزكوى.
- ٤- الأسس الخاصة بالتقرير عن الوعاء الزكوى.

وقد ناقش الباحث آراء العلماء في الأسس والمبادئ وأوضح أنه لا زال في كثير من البلاد الإسلامية يعتمد على مبادئ الفكر المحاسبى الوضعى والذى يختلف في بعض جوانبه عن تلك المبادئ التي جاء بها الإسلام والتي يجب أن يأخذ بها المسلمون.

**الفصل الثاني: المشكلات المتعلقة بالمحاسبة الزكوية عن إيرادات
رؤوس الأموال الثابتة، وقد تناوله الباحث في ثلاث مباحث:**

**المبحث الأول: مشكلات المحاسبة الزكوية المتعلقة بطرق تحديد
الوعاء الزكوي:**

- وقد ناقش فيه المشكلات المتعلقة بكل طريقة على حدة والتي تتمثل في:
- مشكلات تحديد الوعاء الزكوي وفق طريقة استخدامات الأموال.
 - مشكلات تحديد الوعاء الزكوي وفق طريقة مصادر الأموال.
 - مشكلات تحديد الوعاء الزكوي وفق طريقة صافي الأصول.

**المبحث الثاني: مشكلات المحاسبة الزكوية المتعلقة بتحديد وقياس
مفردات الوعاء الزكوي:**

- وتم مناقشتها من خلال عرض هذه المشكلات وآراء العلماء فيها
وتوجيه مايراه لحلولها بالأدلة وهذه المشكلات تتمثل في:
- المشكلات المتعلقة بتحديد وقياس العروض وملحقاتها وآراء الفقهاء فيها.
 - المشكلات المتعلقة بتحديد وقياس الديون وملحقاتها.
 - المشكلات المتعلقة بتحديد وقياس النقود وملحقاتها.

وقد اقترح الباحث طريقة لتحديد الوعاء الزكوي وهي طريقة صافي
رأس المال المعدلة وهي عبارة عن (عروض التجارة وملحقاتها + جميع
الديون الجيدة الحالة وما في حكمها مقومة بالقيمة الاسمية + جميع أنواع النقد
وما في حكمه مقومة بالقيمة البيعية الإجمالية الجارية يوم وجوب الزكاة)
مطروحاً منها (جميع المطلوبات الحالة وملحقاتها من الدائنين وأوراق الدفع
والقروض قصيرة الأجل والقسط الحال من القروض طويلة الأجل).

المبحث الثالث: التقرير عن الوعاء الزكوي لإيرادات رؤوس الأموال

الثابتة:

وقد تناول الباحث فيه المقومات الأساسية والمتطلبات العامة للتقرير عن الوعاء الزكوي ثم نماذج المحاسبة الزكوية عن الخارج والمستخرج من الأرض ونماذج المحاسبة الزكوية عن المستغلات، وقد ناقش الباحث كل نموذج على حدة ووضع له بعض الإيضاحات الخاصة به.

واعتبر أن التقرير عن الوعاء الزكوي وفق النماذج المقترحة بمثابة المنتج النهائي للمحاسبة الزكوية حيث يتم إعداده في ضوء عدد من المقومات والمتطلبات العامة وفي ضوء مجموعة من الأسس الخاصة بكل نشاط على حدة.

الباب الرابع

دراسة تطبيقية على الشركات والمؤسسات التي تطبق نظام الزكاة في المملكة العربية السعودية

المصادر والمراجع:

وقد كانت مصادر ومراجع الدراس ما يقرب من خمسمائة وخمسين مرجعاً موزعة بين المخطوطات وكتب التفسير ومعاجم ألفاظ القرآن الكريم وكتب اللغة وكتب الفقه وأصوله، وكتب الحديث وشروحه، وكتب الاقتصاد والمحاسبة في الفكر الإسلامي. بالإضافة إلى الدوريات والمؤتمرات، والرسائل العلمية، والأنظمة والقوانين بالإضافة إلى ما يقرب من خمس وثلاثين مرجعاً أجنبياً.

رسالة بعنوان: أسس ونماذج المحاسب على زكاة إيرادات رؤوس الأموال الثابتة مع دراسة
تطبيقية للباحث/ صالح بن عبد الرحمن الزهراني

وقد تضمنت الرسالة جهداً علمياً واضحاً استخلصه من مراجعة الأصول
والمتمددة في الفقه الإسلامي والفكر المحاسبى وبها مقارنات فقهية ومحاسبية
عرضها بأسلوب واضح وتناول سليم.
فهى بحق تمثل موسوعة علمية في فقه ومحاسبة الزكاة على ضوء
مآخذه ورجحه من الآراء الفقهية والمحاسبية المتعددة.
والمؤلف بهذا الجهد المتميز بضرب المثل لطلاب العلم ورواده في
قدرته البحثية وتمكنه العلمى بين الفقه والمحاسبة.

النشاط العلمي للمركز

النشاط العلمي للمركز

للباحث/ على شيخون (*)

في إطار الخطة العلمية للمركز قام المركز بعقد مجموعة من المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية والحلقات النقاشية والدراسية في مجال الاقتصاد الإسلامي خلال الفترة من أغسطس وحتى ديسمبر ٩٨ وكانت كالتالي:

أولاً: الندوات:

ندوة التطبيق المعاصر للزكاة

(١٤ - ١٦ ديسمبر ١٩٩٨م)

وكانت أهداف الندوة:

- ١- توضيح الأحكام الفقهية للزكاة في صورة مبسطة تمكن المسلم العادي من التعرف عليها بسهولة وتحديد مقدار الزكاة المطلوبة منه وكيف يخرجها؟
- ٢- تحرير الخلاف الفقهي حول الزكاة والاختيار من بين الآراء المختلفة للفقهاء ما له سند شرعي الواضح ويتناسب مع الحكمة من فرض الزكاة وظروف التطبيق المعاصرة.
- ٣- بيان كيفية زكاة الأموال المستحدثة.
- ٤- بيان موقف الزكاة من الضرائب والرسوم المعاصرة.

٥- كيفية استخدام الأساليب المحاسبية المعاصرة في تحديد وعاء الزكاة ومقدار الزكاة المفروضة.

٦- الجوانب التنظيمية والإدارية لتطبيق الزكاة في ظل النظام الإداري المعاصر للدولة.

٧- تحديد الإجراءات العملية اللازمة لتطبيق الزكاة في المجتمع المعاصر.

٨- إعداد صياغة قانونية مقترحة لقانون الزكاة مما ييسر للجهات المختصة إصداره.

٩- إعداد دليل بعنوان (كيف تركزى مالك) ليسترشد به المسلم في إخراج زكاة أمواله.

وكانت محاور الندوة:

المحور الأول: الجوانب الأساسية لفقه الزكاة والخاضع لها.

المحور الثانى: الأموال الخاضعة للزكاة.

المحور الثالث: مصارف الزكاة.

المحور الرابع: الجوانب التنظيمية والمحاسبية للزكاة.

المحور الخامس: ويتمثل في حلقة نقاشية تتم بعد انتهاء الندوة للجنة

التشريعات الاقتصادية بالمركز برئاسة الأستاذ الدكتور/ صوفى أبو طالب-

رئيس مجلس الشعب الأسبق، لوضع تصور مقترح لقانون الزكاة، كما يتم

(إعداد دليل كيف تركزى مالك)، وذلك من واقع البحوث المقدمة للندوة

والتوصيات التى تصدر عنها.

ثانياً: المنتديات

المنتدى الاقتصادى الخامس

(١٩٩٨/١٠/١٠)

حول: الائتمان والمداينات بين الواقع والتنظيم الإسلامى

أولاً: الدوافع إلى عقد المنتدى

تتبقى الدوافع إلى عقد هذا المنتدى من الآتى:

أ- أهمية الائتمان في النشاط الاقتصادى المعاصر واتساع نطاقه في المعاملات ووجود مؤسسات متخصصة فيه.

ب- زيادة المشاكل الناجمة عن الائتمان مثل حالات الديون المتعسرة والإفلاس وما ينشأ عنها من منازعات وبذل الكثير من الجهد والوقت والمال والتأثير على الترابط الاجتماعى بين المتعاملين وتوقف كثير من المؤسسات الاقتصادية عن النشاط.

ج- إن الإسلام أولى الائتمان والمداينات عناية كبيرة متمثلة في العديد من الأحكام الشرعية والتوجيهات الإسلامية والتي يجب العمل على إظهارها ليتبناها المسلمون حتى يسلم لهم دينهم ودنياهم.

ونظراً لما لقضيه الائتمان والمداينات من أهمية في النشاط الاقتصادى المعاصر، وأن الإسلام عنى بها كثيراً لذلك فهى تدخل في نطاق نشاط المركز وأغراضه.

ثانياً: الهدف من المنتدى

يهدف المنتدى إلى تحقيق ما يلي:

- أ- التعرف على الواقع الائتماني في مصر لبيان أهميته وإبراز مدى المشاكل الناجمة عنه وسبل علاجها.
- ب- بيان ما في الإسلام من قواعد وأسس وإجراءات وتوجيهات تتعلق بتنظيم الائتمان والمدائبات وبما يصلح في التطبيق المعاصر
- وقد حاضر في المنتدى واشترك في المناقشة مجموعة من الأساتذة في الفقه والاقتصاد- وحضرها جمع غفير من المهتمين بالقضايا الاقتصادية وأساتذة الجامعات.

ثالثاً: الحلقات النقاشية

حيث يعقد المركز دورياً حلقة نقاشية (مجلس علم) كل أسبوعين لدراسة إحدى القضايا الاقتصادية المعاصرة والحوار حولها بين علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد بغرض كشف وتوضيح الجوانب المختلفة للقضية وفي إطار ذلك قام المركز بعقد الحلقات التالية:

- الحلقة السابعة: "الصرافة وتحويل العملات"

وفيها تم مناقشة الورقة المقدمة من الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر منير المركز على مدار حلقتيْن وتمت دعوة السادة العلماء والسادة أصحاب شركات الصرافة والعاملين فيها ورجال البنوك وتضمنت الورقة ما يلي:

- تحرير القضية موضوع المناقشة.
- موقف الفكر والتطبيق الاقتصادى المعاصر منها.
- موقف الفقهاء القدامى من قضية الصرافة.
- موقف المعاصرين (فقهاء واقتصاديين إسلاميين) من القضية.

- الحلقة الثامنة: "التأجير التمويلي من منظور إسلامي"
وفيها تم مناقشة ورقة العمل المقدمة من الأستاذ الدكتور/ محمد عبد
الحليم عمر مدير المركز والتي تضمنت :
- تحرير القضية موضوع المناقشة.
- موقف الفكر والتطبيق الاقتصادى المعاصر من التأجير التمويلي.
- موقف الفقهاء والاقتصاديين الإسلاميين من التأجير التمويلي.

- الحلقة التاسعة: "بطاقات الائتمان من منظور إسلامي"
وفيها تم مناقشة ورقة العمل المقدمة من الأستاذ الدكتور/ محمد عبد
الحليم عمر مدير المركز والتي تضمنت:
- تحرير القضية موضوع المناقشة.
- موقف الفكر والتطبيق المعاصر من بطاقات الائتمان.
- موقف الفقهاء القدامى من القضية.
- موقف الفقهاء والاقتصاديين المعاصرين من القضية.

رابعاً: الحلقات الدراسية

١- حول القضايا الاقتصادية المعاصرة من منظور إسلامي لرجال الدعوة الإسلامية من الفترة من ٣-١٠/١٠/١٩٩٨ وقد حضرها أكثر من ٢٠ داعياً وخطيباً وقد حاضر فيها مجموعة من أساتذة الفقه وأساتذة الاقتصاد الإسلامي وتهدف الحلقة إلى تزويد الدعاة بالمعرفة بالقضايا الاقتصادية المعاصرة وموقف الإسلام منها.

٢- حول القضايا الاقتصادية من منظور إسلامي لوعاظ الدول الإسلامية في الفترة من ٨ وحتى ١٣/١٢/١٩٩٨.

وقد حضرها أكثر من ٢٠ واعظاً من الدول الإسلامية المختلفة وقد حاضر فيها مجموعة من أساتذة الفقه والاقتصاد الإسلامي.

٣- حول فقه مهنة الطب للأطباء في الفترة من ١٢/١٢-١٧/١٢/١٩٩٨ وقد تم دعوة عدد من الأطباء وحضرها حوالي ٢٥ طبيباً وقد حاضر فيها مجموعة من أساتذة الفقه والشرعية.

خامساً: المحاضرات العامة

١- حول المنهج القرآني في بناء المجتمع لفضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر يوم ٢٨/٩/١٩٩٨.

٢- آداب وأحكام التجارة والأسواق في الإسلام لفضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة يوم ١٢/١٠/١٩٩٨.

٣- حول مستقبل التعليم في العالم الإسلامي لمعالى الأستاذ الدكتور/ محمد عبده يماني وزير الإعلام السعودي الأسبق يوم ١٤/١١/١٩٩٨.

النشاط العلمى للمركز

إعداد علي شيخون

سادساً: الحوار الاقتصادى

- الحوار الاقتصادى الثانى حول الاقتصاد الإسلامى ١٩٩٨/٩/٢٦ .
وقد تم دعوة مجموعة من العلماء والأساتذة فى الفقه والاقتصاد الإسلامى وتم الحوار حول الاقتصاد الإسلامى.

سابعاً: التدريب

فى إطار خطة قسم التدريب بالمركز بالتعاون مع الادارة العامة لرعاية الشباب بالجامعة وكلية الدراسات الإسلامية بنات قام القسم بعقد عدة دورات فى المجالات التالية:

أولاً: الحاسب الألى

- دورة Dos ثم عقد عدد ٨ دورات كان عدد الدارسين فيها اكثر من ١٦٠ دارساً.
- دورة Windows ثم عقد عدد ٦ دورات حضرها اكثر من ١٢٠ دارساً.
- دورة Word ثم عقد دورة واحدة حضرها اكثر من ٢٠ دارساً.

ثانياً: اللغات

- الترجمة (انجليزى) ثم عقد عدد دورتين حضرهما أكثر من ٦٠ دارساً.
- المحادثة (انجليزى) ثم عقد عدد دورتين حضرهما أكثر من ٦٠ دارساً.

ثالثاً: متنوعة

- دورة للضرائب وحضرها أكثر من ١٥ دارساً.
 - دورة للخط العربي وحضرها أكثر من ٣٠ دارساً.
- وقد حاضر في هذه الدورات مجموعة من الأساتذة والمتخصصين في المجالات السابقة وفي نهاية كل دورة يتم منح الدارس شهادة الحصول على الدورة التي اشترك فيها.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تصدير	٧
البحوث الرئيسية	
المضاربة على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها - مع تعقيب من منظور إسلامي	١١
دكتور/ شوقي أحمد ننيا	
المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية	٦٩
دكتور/ محمد عبد الحليم عمر	
قراءة اقتصادية لرسالة: «مزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس» لابن الهائم	١٢٣
للباحث/ محمد بن حسن بن سعد الزهراني	
البيوعات في الفكر الإسلامي	
دكتور/ أسن المختار أحمد عبد الله	١٩٣
دراسة مقارنة لمدى الكفاءة في النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والإسلامي	٢٤٩
دكتور/ نجاح عبد الحليم أبو الفتوح	
المقالات	
الصرافة وتحويل العملات بين الواقع المعاصر والتشريع الإسلامي	٢٩٣
دكتور/ محمد عبد الحليم عمر	
معرض وسائل	
رسالة دكتوراه بعنوان: أسس ونماذج التحاسب على زكاة إيرادات رؤوس الأموال الثابتة - مع دراسة تطبيقية	٣١٧
للباحث/ صالح بن عبد الرحمن الزهراني	
النشاط العلمي للمركز	٣٣٥
إعداد الباحث/ علي شيخون	


طبع بـطبعة

مركز صالح كامل - للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر بمدينة نصر

٢٦١٠٣٠٨ :☎

رقم الإيداع: ٩٩/٦٧٨١

 Bibliotheca Alexandrina



0798591